



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الْبَيْتُ الْمَقْدِسُ

وَالْحَقِيقَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

تَأَلَّفَ

الْقَائِدُ الْأَمِينُ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَلْبَلِي

وَلَمَّا نَشَرَهُ فِي ١٩٦٦ م

((٤))

مُعَدَّ

بِمَكْتَبَةِ مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمُحَرَّمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رياض المسائل فى تحقيق الاحكام بالدلائل

كاتب:

سيد على بن محمد طباطبائى (صاحب رياض المسائل)

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	رياض المسائل فى تحقيق الاحكام بالدلائل المجلد ٤
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٥	تممه كتاب الصلاه
١٥	تممه المقصد الثانى فى بقيه الصلوات
١٥	تممه الصلوات الواجبه
١٥	صلاه الكسوف
١٥	اشاره
١٥	فى سببها
٢٠	الصلاه لاستدفاع العذاب
٢٦	فى كيفيتها
٣٦	أحكامها
٣٦	الأول إذا اتفق فى وقت حاضره تختير فى الإتيان بأيهما شاء
٤٠	الثانى تصلّى هذه الصلاه على الراحله و ماشيا
٤١	صلاه الجنازه
٤١	اشاره
٤١	فيمن يصلى عليه
٤٧	فى المصلى
٥٦	فى كيفيتها
٨٠	أحكامها
٨٠	الأول من أدرك بعض التكبيرات أتم ما بقى
٨٢	الثانى لو لم يصلّ على الميت صلّى على قبره
٨٥	الثالث يجوز أن تصلّى هذه فى كل وقت

٨٧	الرابع لو حضرت جنازه في أثناء الصلاة تختير في الإتمام على الأولى و الاستيناف على الثانيه،و في ابتداء الصلاة عليهما
٨٩	الصلوات المندوبات
٨٩	اشاره
٨٩	صلاه الاستسقاء
٩٧	نافله شهر رمضان
١٠٢	صلاه ليله الفطر
١٠٢	صلاه يوم الغدير
١٠٣	صلاه ليله النصف من شعبان
١٠٤	صلاه ليله المبعث و يومها
١٠٥	المقصد الثالث في التوايع
١٠٥	اشاره
١٠٥	الأول في الخلل الواقع في الصلاه
١٠٥	اشاره
١٠٥	الخلل العمدى
١٠٦	الخلل السهوى
١٠٦	ما إذا كان عن ركن
١١٦	السهو عن غير ركن
١١٦	لأول ما لا يوجب تداركا
١١٨	الثانى ما يقتصر معه على التدارك
١٢٥	الثالث ما يتدارك مع سجود السهو
١٨٦	الثانى في القضاء
١٨٦	اشاره
١٨٦	من أخلّ بالصلاه وحب عليه القضاء
١٩٤	تترتب الفوائت كالحواضر
٢٠٥	يقضى ما فات سفرا قصرا و لو كان حاضرا،و ما فات حضرا تماما و لو كان مسافرا
٢٠٨	يستحب قضاء النوافل الموقته

- الثالث فى صلاه الجماعه ٢١١
- اشاره ٢١١
- الأول الجماعه مستحبه فى الفرائض متأكده فى الخمس ٢١١
- اشاره ٢١١
- يدرك المأموم الركعه بإدراك الركوع ٢١٦
- تكره القراءه خلف الإمام ٢٢٦
- لا يشترط فى الجماعه تساوى الفرضين ٢٤٥
- يستحب أن يقف الواحد عن يمين الإمام،و الجماعه خلفه ٢٤٧
- يستحب أن يعيد المنفرد صلاته إذا وجد جماعه إماماً أو مأموماً ٢٥٠
- و يكره أن يقف المأموم وحده إلا مع العذر ٢٥٤
- الطرف الثانى:يعتبر فى الإمام العقل و الإيمان و العدالة و طهاره المولد و البلوغ ٢٥٥
- اشاره ٢٥٥
- صاحب المسجد و المنزل،و الإمارة أولى بها من غيره ٢٦٤
- يستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين ٢٧٠
- يكره أن يأتّم الحاضر بالمسافر و بالعكس ٢٧٣
- الطرف الثالث فى الأحكام ٢٨٤
- اشاره ٢٨٤
- الأولى لو علم فسق الإمام،أو كفره،أو حدثه بعد الصلاه لم يعد ٢٨٤
- الثانيه خاف فوت الركوع عند دخوله فركع جاز له أن يمشى راکعاً ليلتحق ٢٨٧
- الثالثه إذا كان الإمام فى محراب داخل لم تصح صلاه من إلى ٢٨٩
- الرابعه إذا شرع فى نافله فأحرم الإمام قطعها إن خشى الفوات ٢٩٣
- الخامسه:ما يدركه المأموم يكون أول صلاته،فإذا سلّم الإمام أتمّ هو ما بقى ٢٩٦
- السادسه إذا أدركه بعد انقضاء الركوع الأخير كبر و سجد معه ٣٠١
- السابعه يجوز أن يسلم قبل الإمام مع العذر ٣٠٧
- الثامنه النساء يقفن من وراء الرجال ٣١٠
- التاسعه إذا استناب المسبوق فانتهت صلاه المأمومين أو ما إليهم ليسلموا ثمّ يتم ٣١٢

- خاتمه فى جملة من أحكام المساجد ٣١٤
- اشاره ٣١٤
- يستحب أن تكون المساجد مكشوفه ٣١٤
- و يجوز نقض المستهدم خاصه ٣١٨
- يحرم زخرفتها و نقشها بالصور ٣٢٠
- تكره تعليتها و أن تشرف ٣٢٤
- يكره فيها البيع و الشراء، و تمكين المجانين و إنفاذ الأحكام و تعريف الضوآل و إقامه الحدود ٣٢٥
- الرابع: فى صلاه الخوف و أحكامها - ٣٢٩
- اشاره ٣٢٩
- فى كفييتها ٣٣٢
- هنا مسائل - ٣٣٤
- اشاره ٣٣٤
- الأولى إذا انتهى الحال إلى المسايفه أو المعانقه فالصلاه بحسب الإمكان ٣٣٤
- الثانيه كل أسباب الخوف يجوز معها القصر ٣٣٨
- الثالثه الموتجل و الغريق يصليان بحسب الإمكان ٣٤٠
- الخامس فى صلاه المسافرين ٣٤٣
- اشاره ٣٤٣
- الشروط خمس ٣٤٣
- اشاره ٣٤٣
- الأول المسافه ٣٤٣
- الثانى أن لا يقطع سفره بعزم الإقامه ٣٥٤
- الثالث أن يكون السفر مباحا ٣٤٢
- الرابع: أن لا يكون سفره أكثر من حضره ٣٤٧
- الخامس أن تتوارى جدران البلد الذى يخرج منه، أو يخفى أذانه ٣٧٨
- أحكام القصر ٣٨٥
- القصر عزيمه إلا فى أحد المواطن الأربعة ٣٨٥

٤٠٠ و لو أتم المقصر عامدا أعاد

٤٠٣ لو دخل وقت الصلاة فسافر و الوقت باق قصر

٤٠٩ إذا نوى المسافر في غير بلده عشرة أيام أتم

٤١٥ لو نوى الإقامة ثم بدا له قصر ما لم يصل على التمام

٤١٨ يستحب أن يقول عقيب الصلاة سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ثلاثين مره

٤١٩ لو صلى المسافر خلف المقيم لم يتم و اقتصر على فرضه و سلم منفردا

٤٢٠ لو سافر بعد الزوال و لم يصل النوافل قضاها سفرا و حضرا

٤٢٢ تعريف مركز

سرشناسه: طباطبائی کربلائی، علی بن محمد علی، ۱۱۶۱ - ۱۲۳۱ق.

عنوان و نام پدید آور: ریاض المسائل فی تحقیق الاحکام بالدلائل / تالیف محمد علی الطباطبائی؛ تحقیق موسسه آل البيت (ع) لاحیاء التراث.

مشخصات نشر: قم: موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحیاء التراث، ۱۴۱۸ق. = ۱۳۷۶-

مشخصات ظاهری: ۱۶ ج.: نمونه.

فروست: موسسه آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث؛ ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۱۲، ۲۱۴.

شابک: دوره: ۹۶۴-۳۱۹-۰۸۸-۹؛ ۷۵۰۰ ریال: ج. ۹: ۹۶۴-۳۱۹-۱۱۱-۷؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۱: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۳-۳؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۲: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۴-۱؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۳: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۵-X؛ ۱۵: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۷-۶؛ ۹۰۰۰ ریال: ج. ۱۶: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۸-۴

وضعیت فهرست نویسی: برون سپاری

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر مختصر النافع محقق حلی است.

یادداشت: ج. ۹ (چاپ اول: ۱۴۱۹ق. = ۱۳۷۷).

یادداشت: ج. ۱۱ - ۱۳ (چاپ؟: ۱۴۲۱ق. = ۱۳۷۹).

یادداشت: ج. ۱۵ و ۱۶ (چاپ؟: ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰).

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۷۲ - ۶۰۲ق. المختصر النافع -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۷۶ - ۶۰۲ق. المختصر النافع. شرح

شناسه افزوده: موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رده بندی کنگره: BP۱۸۲/م۳م۳۰۲۱۶/۱۳۷۶

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م۷۷-۴۷۷۴

ص: ۱

اشاره

و منها: صلاه الكسوف و فى نسبتها إلى الكسوف مع كونه بعض أسبابها تغليب و تجوّز، و لو عنونها بصلاه الآيات كما صنعه الشهيد و غيره (١) كان أولى.

و النظر هنا يقع فى بيان سببها و كيفيتها و أحكامها.

و سببها الموجب لها كسوف الشمس أو خسوف القمر أو الزلزاله أى الرجفه، بلا خلاف أجده فى شىء من هذه الثلاثه، بل على الأولين الإجماع حقيقه، و حكى أيضا فى كلام جماعه حدّ الاستفاضه (٢)؛ و هو الحجّه فيهما.

مضافا إلى المعتبره المستفيضه: «صلاه الكسوف فريضه» (٣).

و فى روايه: «إذا انكسفتا أو إحداهما فصلّوا» (٤).

١- الشهيد فى اللمعه (الروضه ١): ٣١١؛ و انظر نهايه الأحكام ٧١: ٢.

٢- منهم: العلامه فى التذكره ١٦٤: ١، و الشهيد فى الذكرى: ٢٤٣، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٤٦٤: ٢.

٣- الوسائل ٧: ٤٨٣ أبواب صلاه الكسوف ب ١.

٤- الكافى ٣: ٧/٢٠٨، التهذيب ٣: ٣٢٩/١٥٤، الوسائل ٧: ٤٨٥ أبواب صلاه الكسوف ب ١ ح ١٠.

و على الأخير الإجماع فى ظاهر المعبر و المنتهى و غيرهما (١)، و صريح الخلاف و التذكرة (٢)؛ و هو الحجة، مضافا إلى ما سيأتى إليه الإشارة.

و فى روايه بل روايات صحيحه أنها تجب لأخايف السماء.

منها: «كل أخايف السماء من ظلمه أو ریح أو فرع فصل له صلاه الكسوف حتى يسكن» (٣).

و منها: «إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات صلّيتها ما لم تخف أن يذهب وقت الفريضة» (٤).

و قريب منهما غيرهما: عن الريح و الظلمه تكون فى السماء و الكسوف، فقال عليه السلام: «صلاتها سواء» (٥) و ظاهره التسويه فى كل شىء حتى الوجوب.

و فى الصحيح: «إنما جعلت للكسوف صلاه لأنه من آيات الله» الحديث (٦). و مفهوم التعليل حجة.

و فى الرضوى: «إذا هبّت ریح صفراء أو سوداء أو حمراء فصل لها

ص: ٦

١- المعبر ٣:٣٢٨، المنتهى ١:٣٤٩؛ و انظر شرح جمل العلم و العمل للقاضى ابن البراج: ١٣٥.

٢- الخلاف ١:٦٧٨، التذكرة ١:١٦٣.

٣- الكافى ٣:٣/٤٦٤، الفقيه ١:١٥٢٩/٣٤٦، التهذيب ٣:٣٣٠/١٥٥، الوسائل ٧:٤٨٦، أبواب صلاه الكسوف ب ٢ ح ١.

٤- الفقيه ١:١٥٣٠/٣٤٦، الوسائل ٧:٤٩١، أبواب صلاه الكسوف ب ٥ ح ٤.

٥- الفقيه ١:١٥١٢/٣٤١، الوسائل ٧:٤٨٦، أبواب صلاه الكسوف ب ٢ ح ٢.

٦- الفقيه ١:١٥١٣/٣٤٢، علل الشرائع: ٢٦٩، الوسائل ٧:٤٩٦، أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ١١.

صلاة الكسوف، وكذلك إذا زلزلت الأرض فصلَّ صلاة الكسوف» (١).

و في دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد عليهما السلام: «تصلّى في الرجفة و الزلزله و الريح العظيمه و الظلمه و الآيه تحدث و ما كان مثل ذلك كما تصلّى في صلاة كسوف الشمس و القمر سواء» (٢).

و على هذه الروايات عمل عامه المتأخرين، وفاقا لأكثر المتقدمين بل عامتهم أيضا عدا نادر ممّن لم يتعرض لغير الكسوفين، و هو غير صريح بل و لا- ظاهر في المخالفه؛ و لعلّه لذا ادعى الشيخ في الخلاف على الروايه إجماع الطائفه (٣)، و لم ينقل فيها في المنتهى خلاف عن أحد من الطائفه (٤).

و عليه فلا- وجه للتردد المستفاد من العبارة؛ إذ لا- معارض للروايه، مع ما هي عليه من الصحه و الاستفاضه و الاعتضاد بعمل الطائفه، عدا أصاله البراءه اللزوم تخصيصها بالروايه، فإنها بالإضافه إليها خاصه، فلتكن عليها مقدمه.

و اعلم أنّ ضابط الأخاوييف ما يحصل به لمعظم الناس، كما صرّح به جماعه (٥)، و يظهر من بعض نصوص المسأله.

و نسبتها إلى السماء لعلّه باعتبار كون بعضها فيها، أو أريد بالسماء مطلق

ص: ٧

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٣٥، المستدرک ٦: ١٦٥ أبواب صلاة الكسوف ب ٢ ح ١.

٢- دعائم الإسلام ١: ٢٠٢، المستدرک ٦: ١٦٥ أبواب صلاة الكسوف ب ٢ ح ٢.

٣- الخلاف ١: ٦٨٢.

٤- المنتهى ١: ٣٤٩.

٥- منهم: صاحب المدارک ٤: ١٢٨، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١: ٣٠.

العلو، أو المنسوبه إلى خالق السماء و نحوه لإطلاق نسبته إلى الله تعالى كثيرا.

و وقتها أى صلاة الكسوف، و يدخل فيها صلاة الخسوف من الابتداء فيه إجماعا فتوى و نضا، ففي الصحيح: «وقت صلاة الكسوف في الساعه التي تنكسف عند طلوع الشمس و عند غروبها» (١).

إلى الأخذ في الانجلاء في المشهور بين أصحابنا، قيل للصحيح (٢): ذكروا انكساف الشمس و ما يلقي الناس من شدته، فقال عليه السلام: «إذا انجلى منه شيء فقد انجلى» (٣).

و ردّ باحتمال أن يكون المراد تساوى الحالين في زوال الشدّه لا بيان الوقت، فلا يمكن الخروج به عن مقتضى الأصل و إطلاق النصوص بإيجاب الصلاة بالكسوف الصادق في المفروض، و خصوص المعترضه الظاهره في بقاء الوقت إلى تمام الانجلاء كالصحيح: «صلى رسول صلى الله عليه و آله في كسوف الشمس، ففرغ حين فرغ و قد انجلى كسوفها» (٤) و لو كان يخرج الوقت قبل تمام الانجلاء لم يجز التطويل إليه سيّما من النبي صلى الله عليه و آله قطعا.

و الصحيح: «إن فرغت قبل أن ينجلي فأعد» (٥) و لو كان الوقت قد خرج قبل الانجلاء لم تشرع الإعاده لا وجوبا و لا استحبابا إجماعا.

ص: ٨

١- الكافي ٣: ٤/٤٦٤، التهذيب ٣: ٨٨٦/٢٩٣، الوسائل ٧: ٤٨٨ أبواب صلاة الكسوف ب ٤ ح ٢.

٢- قال به الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٠٣.

٣- الفقيه ١: ١٥٣٥/٣٤٧، التهذيب ٣: ٨٧٧/٢٩١، الوسائل ٧: ٤٨٨ أبواب صلاة الكسوف ب ٤ ح ٣، و في المصادر: انكساف القمر.

٤- التهذيب ٣: ٣٣٣/١٥٥، الوسائل ٧: ٤٨٩ أبواب صلاة الكسوف ب ٤ ح ٤.

٥- التهذيب ٣: ٣٣٤/١٥٦، الوسائل ٧: ٤٩٨ أبواب صلاة الكسوف ب ٨ ح ١.

و نحوه الكلام فى الموتق: «إن صلّيت الكسوف إلى أن يذهب الكسوف عن الشمس و القمر و تطول فى صلاتك فإن ذلك أفضل» (١) و الذهاب إنما يكون بالانجلاء التام.

و لذا ذهب الفاضلان فى المعتر و الشرائع و المنتهى و الشهيد فى الدروس و الذكرى و جماعه من متأخرى المتأخرين (٢) إلى امتداد الوقت إلى تمام الانجلاء، وفاقا لجماعه من القدماء كالعمانى و الديلمى و الحلبي و المرتضى (٣)، و لعله الأقوى.

و تظهر الفائدة فيما جعل وقتا، فإنه يشترط مساواته للصلاه أو زيادته عنها، فلو قصر عنها سقطت، لاستحاله التكليف بعباده فى وقت يقصر عنها، إلا- إذا أريد القضاء فيما لو أدرك ركعه من الوقت بعد أن مضى منه ما يسع الصلاه مع ما بقى فإنه يجب الشروع فيها، لا أقل من ذلك.

و اعلم أن الماتن لم يتعرض لوقت هذه الصلاه فى سائر الآيات، و المشهور أنه فى الزلزله تمام العمر، فإنها سبب لوجوبها لا وقت، لقصورها عنها غالبا فهى أداء و إن سكنت.

و عن نهاية الاحكام احتمال أن يكون ابتداءها وقتا لابتداء الصلاه فتجب المبادره إليها، و يمتدّ الوقت مقدار الصلاه، ثمّ تصير قضاء (٤) و يؤيده أن شرع

ص: ٩

-
- ١- التهذيب ٣: ٨٧٦/٢٩١، الوسائل ٧: ٤٩٨ أبواب صلاه الكسوف ب ٨ ح ٢.
 - ٢- المعتر ٢: ٣٣٠، الشرائع ١: ١٣٠، المنتهى ١: ٣٥٢، الدروس ١: ١٩٥، الذكرى: ٢٤٤؛ و انظر الذخيره: ٣٢٤، و كشف الغطاء: ٢٥٧.
 - ٣- نقله عن العمانى فى المنتهى ١: ٣٥٢، الحلبي فى الكافى: ١٥٦، المرتضى فى جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣: ٤٦) و أما الديلمى فقد صرح فى المراسم: ٨٠ بأن نهاية وقتها ابتداء الانجلاء فلاحظ.
 - ٤- نهاية الاحكام ٢: ٧٧.

و فيما عداها: مدتها لا إلى الشروع في الانجلاء كما في الكسوفين على الأقوى، ولا مده العمر؛ لأصلى الامتداد إلى الانجلاء من غير معارض هنا، والبراءه بعده، بناء على عدم ما يدل على كونها من الأسباب تجب صلاتها مطلقا كالزله، سوى الإطلاقات كالصحيح: «إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات صلّيتها ما لم تخف أن تذهب وقت فريضه» (١).

و يجب تقييدها بما يدل على التوقيت فيها، كالصحيح: «كلّ أخاويف السماء من ظلمه أو ريح أو فزع فصلّ له صلاه الكسوف حتّى يسكن» (٢).

فإنّ «حتى» هنا إما لانتهاء الغايه أو للتعليل، و على كل منهما يثبت التوقيت، نصّا على الأوّل و فحوى على الثانى.

و مثله و إن جرى فى الزلله لكن قصورها عن مقدار أداء الصلاه غالبا كما مضى يعين المصير إلى عدم كونها موقته؛ لاستلزامه التكليف بفعل فى زمان يقصر عنه، و هو باطل إجماعا و اعتبارا، إلا أنّ يخصّ فائدته بالابتداء فتجب فورا، و هو قوى كما مضى.

و ممّا ذكرنا ظهر وجه إطباق الأصحاب على التوقيت فى الكسوفين، مضافا إلى الصحيحه السابقه فى بيان ابتداء وقتها و النصوص الآتیه فى القضاء نفيًا و إثباتًا؛ لصراحتها فى التوقيت مبدأ و منتهى فيهما على الأوّل، و ظهورها كذلك على الثانى.

فما يقال فيهما- من أنّ الظاهر أنّ الأدله غير داله على التوقيت، بل ظاهرها سببه الكسوف لإيجاب الصلاه- فيه ما فيه، سيّما مع مخالفته لظاهر إطباق الأصحاب.

ص: ١٠

١- تقدّم مصدره فى ص ٦.

٢- تقدّم مصدره فى ص ٦.

و قريب منه القول بإلحاق ما عدا الكسوفين بالزلزله فى التوقيت بمدى العمر كما عن المنتهى و التحرير (١).

و لا يجب قضاء صلاه الكسوفين مع الفوات بشرطين أشار إليهما و هما عدم العلم بالسبب و احتراق بعض القرص على الأظهر الأشهر فى الظاهر، المصرح به فى كلام جماعه ممن تأخر (٢)، و عن ظاهر التذكرة عدم الخلاف فيه إلا من المفيد (٣)، و فيه إشعار بدعوى الإجماع، و حكى التصريح به عن القاضى (٤).

للمعتبره المستفيضه، فى الصحيح: «إذا انكسفت الشمس كلها و احترقت و لم تعلم و علمت بعد ذلك فعليك القضاء، و إن لم يحترق كلها فليس عليك قضاء» (٥).

و فيه: أ يقضى صلاه الكسوف من إذا أصبح فعلم و إذا أمسى فعلم؟ قال: «إذا كان القرصان احترقا [كلهما قضيت] أو إن كان إنما احترق بعضهما فليس عليك قضاء» (٦) و نحوه الخبر (٧).

و قريب منهما الموثق، عن مولانا الباقر عليه السلام قال: «انكسفت

ص: ١١

١- المنتهى ٣٥٢:١، التحرير ١:٤٧.

٢- منهم: المحقق فى المعتبر ٢:٣٣١، و العلامة فى التذكرة ١:١٦٤، و فخر المحققين فى الإيضاح ١:١٣١.

٣- التذكرة ١:١٦٤.

٤- المهدب ١:١٢٤.

٥- الكافى ٣:٦/٤٦٥، التهذيب ٣:٣٣٩/١٥٧، الاستبصار ٣:١٧٥٩/٤٥٤، الوسائل ٧:٥٠٠ أبواب صلاه الكسوف ب ١٠ ح ٢.

٦- الفقيه ١:١٥٣٢/٣٤٦، الوسائل ٧:٤٩٩ أبواب صلاه الكسوف ب ١٠ ح ١، بدل ما بين المعقوفين فى النسخ: كلاهما قضيتا، و ما أثبتناه من المصادر.

٧- التهذيب ٣:٣٣٦/١٥٧، الوسائل ٧:٥٠٠ أبواب صلاه الكسوف ب ١٠ ح ٤.

الشمس و أنا فى الحَمَام فعلت بعد ما خرجت فلم أقض» (١) و هو محمول على صوره عدم الاحتراق؛ للإجماع على لزوم القضاء فيه على الإطلاق.

خلافًا للصدوقين و المفيد و الإسكافى و الحلبي و الانتصار و الخلاف (٢) فيجب القضاء، و فى ظاهر الكتابين دعوى الإجماع عليه؛ و لعله الحجّة لهم، مضافًا إلى العمومات الآمره بقضاء الفوائت (٣)، و خصوص الرضوى: «و إن انكسفت الشمس أو القمر و لم تعلم به فعليك أن تصلّيها إذا علمت، فإن تركتها متعمدا حتى تصبح فاغتسل و صلّ، و إن لم يحترق القرص فاقضها و لا تغتسل» (٤).

و فى الجميع نظر؛ لعدم صراحه الأوّل حيث حكى على وجوب قضاء هذه الصلاة على الإطلاق المحتمل قريبا اختصاصه بصوره العلم أو الاحتراق، لمصير أحد الناقلين فى جملة من كتبه كالجمل و المسائل المصرية (٥) إلى المختار، مع أنه معارض بأجود منه و أصرح.

و العموم بحيث يشمل المقام ممنوع؛ لاختصاصه بحكم التبادر و الغلبه بفوائت اليوميه كما صرّح به جماعه (٦)، و لو سلّم فهو كالأجماعين يحتمل التخصيص و التقييد بصريح ما قدّمناه من الأدله، المعترضه بالأصل و الشهره

ص: ١٢

-
- ١- التهذيب ٢٩٢/٨٨٣، الاستبصار ٤٥٣/١٧٥٥، الوسائل ٥٠١:٧ أبواب صلاه الكسوف ب ١٠ ح ٨.
 - ٢- نقله عن الصدوقين فى المختلف: ١١٤، المفيد فى المقنعه: ٢١١، نقله عن الإسكافى فى المختلف: ١١٦، الحلبي فى الكافى: ١٥٦، الانتصار: ٥٨، الخلاف ١: ٦٧٨.
 - ٣- الوسائل ٢٥٣: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ١.
 - ٤- فقه الرضا (عليه السلام): ١٣٥، المستدرک ١٧٤: ٦ أبواب صلاه الكسوف ب ٩ ح ١.
 - ٥- جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤٦، نقله عن المسائل المصرية فى المختلف: ١١٦.
 - ٦- منهم: صاحب المدارك ١٣٦: ٤، و السبزوارى فى الذخيره: ٣٢٥.

العظيمه التي كادت تكون من المتأخرين إجماعاً، بل لعلها إجماع في الحقيقة كما يفهم عن التذكرة (١).

و بمثله يجاب عن الرضوى، فإنّ موضع الدلالة فيه إطلاق صدره المحتمل للتقييد بذلك، و أما ذيله فهو و ان تضمّن الأمر بالقضاء مع عدم الاحتراق لكنه يحتمل الاختصاص بصوره العلم و تعمد الترك، كما يقتضيه السياق، و ما فيه قبل ذلك: «فإن علمت بالكسوف فلم يتيسر لك الصلاه فاقض متى شئت، و إن أنت لم تعلم بالكسوف في وقته ثمّ علمت بعد ذلك فلا شيء عليك و لا قضاء» و هو كالنصّ، بل نصّ في المذهب المختار، و إن لزم تقييد إطلاقه بصوره عدم الاحتراق بالنصّ و الإجماع.

و بعضه -مضافاً إلى ما مرّ- إطلاق النصوص النافيه للقضاء بعد الفوت في هذه الصلاه على الإطلاق، منها الصحيح: «إذا فاتتك فليس عليك قضاء» (٢).

و في الخبر: «ليس فيها قضاء، و قد كان في أيدينا أنها تقضى» (٣).

لكنها شاذة محتمله للحمل على التقيه كما يفهم من الانتصار و الخلاف (٤)؛ حيث جعل أصل قضاء هذه الصلاه من متفردات الإماميه و قالوا:

إنه لم يوافقنا على ذلك أحد من فقهاء العامه، و ربما أشعر بذلك الروايه الأخيره، فتدبر.

ص: ١٣

١- التذكرة ١٦٤: ١.

٢- التهذيب ٢٩٢/٨٨٤، ٣: الاستبصار ٤٥٣/١٧٥٦، الوسائل ٥٠١: ٧ أبواب صلاه الكسوف ب ١٠ ح ٧.

٣- التهذيب ١٥٧/٣٣٨، ٣: الاستبصار ٤٥٣/١٧٥٧، الوسائل ٥٠١: ٧ أبواب صلاه الكسوف ب ١٠ ح ٩.

٤- الانتصار: ٥٨، الخلاف ٦٧٨: ١.

و تقضى هذه الصلاة لو علم بالسبب و أهمل أو نسى أن يصلّيها و كذا تقضى لو احترق القرصان كلهما على التقديرات كلّها أى سواء لم يعلم بالسبب أو علم و أهمل أو نسى.

بلا- خلاف فى الأخير على الظاهر، المصرّح به فى كلام جمع (1)، و عن ظاهر التذكرة الإجماع عليه (2)، كما يستفاد من إطلاق عبارتى الانتصار و الخلاف (3)، و به صرّح فى المنتهى لكن فى صورته العلم خاصه (4)؛ و هو الحجّه، مضافا إلى صريح المعترض المستفيضه المتقدمه. و أمّا إطلاق النصوص الأخيره فقد عرفت الجواب عنها مع احتمالها الحمل على صورته عدم العلم و احتراق البعض خاصه.

و على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر فيما عداه مطلقا، و قد نفى الخلاف عنه و عن عدم وجوب الغسل فى صورته العمد منه فى السرائر (5)، و يشمله مطلقا إطلاق عبارتى الانتصار و الخلاف المنقول فيهما الإجماع؛ و هو الحجّه.

مضافا إلى صريح المرسل: «إذا علم بالكسوف و نسى أن يصلّي فعلية القضاء، و إن لم يعلم فلا قضاء عليه، هذا إذا لم يحترق كلّ» (6) و هو و إن اختص بالنسيان إلا أنه يلحق به العمد بالفحوى مع عدم قائل بالفرق بينهما.

ص: ١٤

-
- ١- منهم الشيخ فى المبسوط ١: ١٧٢، المحقق فى الشرائع ١: ١٠٣، العلامة فى المنتهى ١: ٣٥٣.
 - ٢- التذكرة ١: ١٦٤.
 - ٣- الانتصار: ٥٨، الخلاف ١: ٦٧٨.
 - ٤- المنتهى ١: ٣٥٤.
 - ٥- السرائر ١: ٣٢١.
 - ٦- الكافى ٣: ٤٦٥/٣ ذيل الحديث ٦، الوسائل ٥٠٠: ٧ أبواب صلاة الكسوف ب ١٠ ح ٣.

و إطلاق الموثق: «و إن أعلمك أحد و أنت نائم فعلمت ثم غلبتك عيناك فعليك قضاؤها» (١).

و المرسل كالصحيح: «إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل و لم يصل فليغتسل من غد و ليقض الصلاة، و إن لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلا القضاء» (٢).

و إطلاقهما يقرب من النص؛ لندره الاحتراق و غلبه انكساف البعض فيحمل عليه.

نعم ربما يشعر سياق الأخير بكون مورده خصوص صورته الاحتراق؛ للأمر بالغسل في صورته التعمد، و نفيه و إثبات القضاء في صورته الجهل، و شيء منهما لم يوافق مذهب الأكثر مع عدم الاحتراق، إلا أن يحمل على الاستحباب.

و كيف كان، ففيما عداه كفايه إن شاء الله تعالى و إن قصر السند أو ضعف؛ للانجبار بالشهره العظيمه و حكاية الإجماعات المتقدمه؛ مضافا إلى التأييد بعمومات ما دلّ على قضاء الفريضة أو إطلاقاته لو لم نقل بكونها حجّه مستقلّه كما يظهر من جماعه (٣).

و من هنا ظهر ضعف القول بعدم وجوب القضاء مطلقا كما عن مصباح المرتضى (٤)، أو في النسيان خاصه كما عن المبسوط و النهايه و القاضى و ابن

ص: ١٥

- ١- التهذيب ٢٩١/٨٧٦، الاستبصار ٤٥٤/١٧٦٠، الوسائل ٥٠١:٧ أبواب صلاة الكسوف ب ١٠ ح ١٠.
- ٢- التهذيب ١٥٧/٣٣٧، الاستبصار ٤٥٣/١٧٥٨، الوسائل ٥٠٠:٧ أبواب صلاة الكسوف ب ١٠ ح ٥.
- ٣- منهم: الحلى فى السرائر ٣٢١:١، و المحقق فى المعبر ٣٣١:٢، و العلامه فى المختلف: ١١٧.
- ٤- نقله عنه فى المعبر ٣٣١:٢.

حمزه (١)، سيّما مع عدم دليل عليه مطلقا إلّا- الأصل المخصّص بما مرّ، و النصوص النافيه للقضاء مطلقا، وقد عرفت الجواب عنها، مع عدم انطباقها إلّا على مذهب المرتضى و إلّا فالتفصيل لا يظهر منها، بل و لا من الأصل أيضا.

هذا كلّه فى قضاء صلاه الكسوفين. و أمّا سائر الآيات ما عدا الزلزله فالمشهور عدم وجوب القضاء مع الجهل بها مطلقا، و وجوبه مع العلم كذلك، بل قيل فى الأول: إنه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا (٢).

و يدلّ على الحكم فيه- بعد الأصل، و اختصاص النصوص الأمره بقضاء الفوائت بحكم التبادر باليوميه منها كما مضى- فحوى ما دلّ عليه فى الكسوفين؛ لكون وجوب صلاتهما أقوى، فعدم وجوب قضائهما يستلزم عدم وجوب قضاء صلاه سائر الآيات بطريق أولى.

و لا- أعلم لهم دليلًا- على الحكم فى الثانى، سوى عموم نصوص قضاء الفوائت، و فيه ما مضى، مع جريانه فى الأوّل أيضا و لم يقولوا بمقتضاه فيه، فينبغى القول بعدم الوجوب هنا أيضا، لكن لم أجد به قائلًا.

ثمّ إنّ هذا كلّه على المختار من التوقيت فى صلاه الآيات، و يأتى على غيره من جعلها من الأسباب لزوم أدائها على كل حال و لا تكون قضاء.

فى كيفيتها

و كيفيتها أن ينوى فيكبر تكبيره الافتتاح و يقرأ الحمد و سوره أو بعضها، ثمّ يركع، فإذا انتصب منه قرأ الحمد ثانيا و سوره أو بعضها إن كان أتم السوره فى الركعه الاولى، و إلّا يكن أتمها فيها قرأ من حيث قطع و لا يقرأ الحمد ثانيا، و هكذا يفعل إلى أن يكمل خمس ركوعات فإذا أكملها خمسا سجدا اثنتين، ثمّ قام بغير تكبير للقيام فقرأ الحمد

ص: ١٤

١- المبسوط ١: ١٧٢، النهايه: ١٣٧، القاضى فى المهذب ١: ١٢٤، ابن حمزه فى الوسيله: ١١٢.

٢- المدارك ٤: ١٣٤.

و سورة أو بعضها و ركع فإذا انتصب قرأ الحمد ثانيا و سورة إن كان أتمها في الأولى، و إلا قرأ من حيث قطع، و بالجمله يكون معتمدا و مراعيًا في هذه الركعة ترتيبه الأول الذي راعاه و فعله في الركعة الأولى إلى أن يكمل عدد الركوعات خمسا ثم يسجد و يتشهد و يسلم.

بلا- خلاف في شيء من ذلك أجده فتوى و نصا، إلا من الحلّي فلم يوجب الحمد زياده على مرّه في كل من الركعة الأولى و الثانيه مطلقا و لو أكمل السوره و أتمها في كل ركعه، بل استحبا (١).

و هو شاذّ على خلافه الإجماع في ظاهر عبارة جماعه (٢)؛ و هو الحجّه عليه، مضافا إلى المعتبره المستفيضه، و فيها الصحاح و غيرها، المتضمنه للأمر بها في الصوره المذكوره (٣)، السليمه عمّا يصلح للمعارضه، عدا بعض الوجوه الاعتباريه و النصوص القاصره سندا بل و دلالة.

و من (٤) الخبرين الدالّ أحدهما على أنّ عليا عليه السلام صلّى في كسوف الشمس ركعتين في أربع سجّادات و أربع ركعات (٥).

و ثانيهما على أنّ مولانا الباقر عليه السلام صلّى في خسوف القمر ثمانى ركعات كان (٦) يصلى ركعه و سجّدتين (٧).

ص: ١٧

١- انظر السرائر ٣:٣٢٤.

٢- منهم الشيخ في الخلاف ١:٦٧٩، المحقق في المعتبر ٢:٣٣٤، الفاضل المقداد في التنقيح الرائع ١:٢٤١.

٣- الوسائل ٧:٤٩٢ أبواب صلاه الكسوف ب ٧.

٤- عطف على قوله: من الحلّي (منه رحمه الله).

٥- التهذيب ٣:٨٧٩/٢٩١، الاستبصار ١:١٧٥٣/٤٥٢، الوسائل ٧:٤٩٣ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ٤.

٦- في المصادر: كما.

٧- التهذيب ٣:٨٨٠/٢٩٢، الاستبصار ١:١٧٥٤/٤٥٣، الوسائل ٧:٤٩٤ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ٥.

و هما-بعد الإغماض عن سندهما-موافقان للعامه كما صرح به جماعه و منهم شيخ الطائفه (١)و مع ذلك شاذان على خلافهما و ما فى المتن من أنها ركعتان فى كل ركعه خمس ركوعات و سجدتان الإجماع فى الناصريه و الانتصار و الخلاف و المعتبر و المنتهى (٢)و غير ذلك من كتب الجماعه؛و هو الحجّه.

مضافا إلى النصوص المتقدم إليها الإشاره، و منها الصحيح: «هى عشر ركعات و أربع سجداث، تفتح الصلاه بتكبيره و تركع بتكبيره و ترفع رأسك بتكبيره إلا فى الخامسه التى تسجد فيها و تقول: سمع الله لمن حمده، و تقنت فى كل ركعتين قبل الركوع و تطيل القنوت و الركوع على قدر القراءه و السجود، فإن فرغت قبل أن ينجلي فاقعد و ادع الله حتى ينجلي، و إن انجلي قبل أن تفرغ من صلاتك فأتم ما بقى و اجهر بالقراءه» قال: قلت: كيف القراءه فيهما؟ فقال: «إن قرأت سوره فى كل ركعه فاقرا فاتحه الكتاب، و إن نقصت من السوره شيئا فاقرا من حيث نقصت و لا تقرا فاتحه الكتاب» الحديث (٣).

و يستفاد من إطلاقه جواز التفريق بأن يبعض سوره واحده فى إحدى الركعتين و يقرأ فى الأخرى خمسا، و الجمع فى الركعه الواحده بين الإتمام و التبعض بأن يتم سوره مثلا فى القيام الأول و يبعض سوره فى الأربعه الباقية.

و على ذلك تدل جمله من المعتبره، منها الصحيح المروى فى مستطرفات السرائر، عن جامع البزنطى، عن مولانا الرضا عليه السلام، و فيه:

ص: ١٨

- ١- التهذيب ٣: ٢٩٢.
- ٢- الناصريه (الجوامع الفقيهه): ٢٠٣، الانتصار: ٥٨، الخلاف ١: ٦٧٩، المعتبر ٢: ٣٣٣، المنتهى ١: ٣٥٠.
- ٣- الكافى ٣: ٢/٤٦٣، التهذيب ٣: ٣٣٥/١٥٦، الوسائل ٧: ٤٩٤ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ٦

عن القراءه فى صلاه الكسوف [و هل] تقرأ فى كل ركعه فاتحه الكتاب؟ قال:

«إذا ختمت سورة و بدأت بأخرى فاقراً فاتحه الكتاب، و إن قرأت سورة فى ركعتين أو ثلاث فلا تقرأ فاتحه الكتاب حتى تختم السوره، و لا تقل: سمع الله لمن حمده فى شىء من ركوعك إلا الركعه التى تسجد فيها» (١).

و نحوه الآخر المروى عن على بن جعفر فى كتابه (٢).

و الصحيح: «و إن شئت قرأت سورة فى كل ركعه، و إن شئت قرأت نصف سورة فى كل ركعه، فإذا قرأت سورة فى كل ركعه فاقراً فاتحه الكتاب، و إن قرأت نصف السوره أجزأك أن لا تقرأ فاتحه الكتاب إلا فى أول ركعه حتى تستأنف أخرى» الخبر (٣).

و ظاهر هذه النصوص عدم لزوم الاقتصار على قراءه خمس سور فى كل ركعه، أو تفريق سورة على الخمس، فلا وجه للاحتياط به كما قيل (٤).

كما لا وجه للحكم بتحتّم ترك الفاتحه فى صوره التبعض، لمكان النهى عنها الذى هو حقيقه فى التحريم.

و ذلك لاحتمال وروده مورد توهم الوجوب، كما يفصح عنه الصحيحه الأخيره، لمكان قوله «أجزأك..» إلى آخره، فتدبر.

و لا لما ذكره الشهيدان من أنه متى ركع عن بعض سورة تخير فى القيام بعده بين القراءه من موضع القطع، و بين القراءه من أى موضع شاء من السوره

ص: ١٩

١- مستطرفات السرائر: ٥٤ ذيل الحديث ٧، الوسائل ٧: ٤٩٧ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ١٣. بدل ما بين المعقوفين فى النسخ: قال، و ما أثبتناه من المصادر.

٢- قرب الإسناد: (٨٥٧/٢١٩).

٣- الفقيه ١: ١٥٣٣/٣٤٦، الوسائل ٧: ٤٩٥ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ٧.

٤- المدارك ٤: ١٤٠.

متقدما أو متأخرا، و بين رفضها و قراءه غيرها (١).

لمخالفته لما فى الصحيحه الأولى من قوله: «فإن نقصت من السوره شيئا فاقرا من حيث نقصت» فإن مقتضاه تعيين القراءه من موضع القطع، فلا يكون العدول إلى غيره من السوره و غيرها جائزا، و بذلك صرح جماعه (٢)، و يستفاد أيضا من العبارة.

و يستحب فيها أى فى هذه الصلاه مطلقا الجماعه بإجماعنا كما عن التذكرة و فى غيرها (٣)؛ للعمومات، و التأسى فى الصحيح: «صلاها رسول الله صلى الله عليه و آله و الناس خلفه فى كسوف الشمس» (٤) و أظهر منه غيره (٥)؛ و للنص (٦).

و لا فرق فى المشهور بين احتراق القرص كله أو بعضه، أداء و قضاء؛ للعموم.

خلافًا للصدوقين فنفاها عند احتراق البعض (٧).

و للمفيد فنفاها فى القضاء (٨).

و مستندهم غير واضح، نعم فى الخبر: «إذا انكسفت الشمس و القمر فانكسف كلها فإنه ينبغى للناس أن يفتزوا إلى إمام يصلى بهم، و أيهما كسف

ص: ٢٠

١- الذكري: ٢٤٥، الروضه البهيته ٣١٢: ١.

٢- منهم: الشيخ فى المبسوط ١٧٣: ١، و الشهيد فى البيان: ٢٢١، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٤٦٥: ٢.

٣- التذكرة ١٦٤: ١؛ و انظر الغنيه (الجوامع الفقهيه): ٥٦٢.

٤- التهذيب ١٥٥/٣٣٣: ٣، الوسائل ٧: ٤٩٢ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ١.

٥- الوسائل ٧: ٤٩٨ أبواب صلاه الكسوف ب ٩.

٦- الوسائل ٧: ٥٠٣ أبواب صلاه الكسوف ب ١٢.

٧- نقله عنهما فى المختلف: ١١٨، المقنع و الهدايه: ٤٤.

٨- انظر المقنعه: ٢١١.

بعضه فإنه يجزى الرجل أن يصلّى وحده» (١).

و هو مع قصور سنده غير دالّ على المنع عنها في صورته احتراق البعض، وإنما غايته الدلالة على إجزائها فرادى، و هو لا ينافى استحباب الجماعة فيها.

و يفهم من بعض وجود قول بوجوبها مع الاحتراق (٢)؛ و لعلّه ظاهر عبارته الصدوقين المحكيه في المختلف، و يستفاد منه قولهما بوجوبها مع الاحتراق، و المنع عنها مع عدمه.

و يرده-مضافا إلى الأصل و الإجماع المتقدم-الإجماع المحكى في الخلاف على جوازها جماعة و فرادى، و في السفر و الحضر (٣).

و في الذكرى: و ليست الجماعة شرطا في صحتها عندنا و عند أكثر العامة (٤).

و في الموثق: عن صلاة الكسوف تصلّى جماعة؟ قال: «جماعة و غير جماعة» (٥) و نحوه الخبر (٦).

و الإطالة بقدر زمان الكسوف المعلوم، قيل: أو المظنون (٧).

بإجماع العلماء كما عن المعتبر (٨)، و في المنتهى لا نعرف فيه خلافا (٩).

و لاستحباب الإطالة مطلقا. و للنصوص (١٠).

ص: ٢١

١- التهذيب ٢٩٢/٨٨١، الوسائل ٧:٥٠٣ أبواب صلاة الكسوف ب ١٢ ح ٢.

٢- انظر الذكرى: ٢٤٦.

٣- الخلاف ١:٦٨٣.

٤- الذكرى: ٢٤٦.

٥- التهذيب ٢٩٢/٨٨٢، الوسائل ٧:٥٠٣ أبواب صلاة الكسوف ب ١٢ ح ١.

٦- التهذيب ٢٩٤/٨٨٩، الوسائل ٧:٥٠٣ أبواب صلاة الكسوف ب ١٢ ح ٣.

٧- قال به الشهيد الأول في البيان: ٢١١، الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٠٥.

٨- المعتبر ٢:٣٣٦.

٩- المنتهى ١:٣٥٠.

١٠- الوسائل ٧:٤٩٨ أبواب صلاة الكسوف ب ٩.

و يستفاد من جملة منها آتية إطلاق استحبابها حتى للإمام مطلقاً، ولكن في الصحيح: «و كان يستحب أن يقرأ فيهما بالكهف و الحجر، إلا أن يكون إماماً يشقّ على من خلفه» (١).

و هو مع صحه سنده أوفق بعموم النصوص الآتية في بحث الجماعة-إن شاء الله تعالى-الآمره بالتخفيف و الإسراع مراعاة لحال المأمومين، فيمكن حمل أخبار الباب على صورته رغبة المأمومين في الإطالة.

و ظاهر الأصحاب مساواة الكسوفين في مقدار الإطالة، لكن في الصحيح: «إنّ صلاة كسوف الشمس أطول من صلاة كسوف القمر» (٢).

و في آخره: «وإن الصلاة في هذه الآيات كلّها سواء، و أشدها و أطولها كسوف الشمس» (٣).

و إعادة الصلاة إن فرغ قبل الانجلاء للأمر بها في الصحيح (٤) و ظاهره الوجوب كما عن جماعة من القدماء (٥)، و حملته الأكثر على الاستحباب، جمعا بينه و بين الصحيح (٦) و غيره (٧) الأمرين بدل الإعادة بالجلوس و الدعاء حتى ينجلي.

و الجمع بينهما بالوجوب التخييري و إن أمكن، و ربما استفيد من الرضوى: «و إن صلّيت و بعد لم ينجل فعليك الإعادة أو الدعاء و الثناء على الله

ص: ٢٢

١- الكافي ٣: ٢/٤٦٣، التهذيب ٣: ٣٣٥/١٥٦، الوسائل ٧: ٤٩٤ أبواب صلاة الكسوف ب ٧ ح ٦.

٢- تقدّم مصدره في الهامش ١.

٣- التهذيب ٣: ٣٣٣/١٥٥، الوسائل ٧: ٤٩٢ أبواب صلاة الكسوف ب ٧ ح ١.

٤- التهذيب ٣: ٣٣٤/١٥٦، الوسائل ٧: ٤٩٨ أبواب صلاة الكسوف ب ٨ ح ١.

٥- منهم الحلبي في الكافي في الفقه: ١٥٦، و سلار في المراسم: ٨١.

٦- التهذيب ٣: ٣٣٤/١٥٦، الوسائل ٧: ٤٩٨ أبواب صلاة الكسوف ب ٨ ح ١.

٧- التهذيب ٣: ٨٧٦/٢٩١، الوسائل ٧: ٤٩٨ أبواب صلاة الكسوف ب ٨ ح ٢.

تعالى و أنت مستقبل القبلة» (١). لكنه غير معروف القائل كما صرح به في الذخيره و المدارك (٢) و مع ذلك الأول أوفق بالأصل، المؤيد بالشهره و ظاهر بعض المعبره، كالموثق: «إن صلّيت الكسوف إلى أن يذهب عن الشمس و القمر و تطول في صلاتك فإن ذلك أفضل، و إن أحببت أن تصلى و تفرغ من صلاتك قبل أن يذهب الكسوف فهو جائز» (٣) فتدبر.

و ممّا ذكرنا يظهر ضعف ما عليه الحلّي من إنكار الإعادة مطلقاً (٤) و إن حسن على أصله، لكون النص الدال عليه من الأحاد التي لا يعمل بها. و في التنقيح: إن ذلك منه عجيب مع حصول النص (٥) و لا عجب منه، لما مرّ، بل التعجب منه عجيب.

و أن يكون ركوعه بقدر قراءته للمضمر: «و يكون ركوعك مثل قراءتك» (٦) و في الخلاف و عن الغنيه (٧) الإجماع عليه.

و في الصحيح: «و تطيل القنوت على قدر القراءه و الركوع و السجود» (٨).

و استدل به جماعه على المطلوب (٩)، و هو يتم إن نصبنا الركوع و السجود، و هو غير متعين لو لم يتعين الخفض.

ص: ٢٣

-
- ١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٣٥، المستدرک ١٧٣: ٦ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ١.
 - ٢- الذخيره: ٣٢٦، المدارك ١٤٣: ٤.
 - ٣- التهذيب ٢٩١/٨٧٦: ٣، الوسائل ٧: ٤٩٨ أبواب صلاه الكسوف ب ٨ ح ٢.
 - ٤- السرائر ٣٢٤: ١.
 - ٥- التنقيح الرائع ٢٤٣: ١.
 - ٦- التهذيب ٢٩٤/٨٩٠: ٣، الوسائل ٧: ٤٩٣ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ٢.
 - ٧- الخلاف ٦٨٠: ١، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٢.
 - ٨- الكافي ٢/٤٦٣: ٣، التهذيب ٣٣٥/١٥٦: ٣، الوسائل ٧: ٤٩٤ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ٦.
 - ٩- منهم: المحقق في المعبر ٣٣٦: ٢، و العلامه في التذکره ١٦٣: ١، و نهايه الأحكام ٧٥: ٢.

و فيه على تقدير النصب دلالة على انسحاب الحكم في السجود أيضا كما عليه جماعه (١)، بل القنوت أيضا كما في الذكرى و غيره (٢).

ولا بأس به؛ للتسامح في أدله السنن، مع أنّ في المنتهى الإجماع على استحباب التطويل في كل من الركوع و السجود من أهل العلم في الأول، و منّا في الثاني (٣).

و هو و إن لم يقدر التطويل بقدر القراءة، لكنه استدل عليه في الأول بالصحيحه السابقه المتوقف دلالتها على النصب، و مقتضاه التقدير بقدر القراءة، و في الثاني بالمضمرة السابقه المتضمنه لقوله بعد ما مرّ: «و سجودك مثل ركوعك».

و عن المفيد تقدير الإطاله بقدر السوره (٤)؛ و لعلّ مراده بها ما يعمّ الفاتحه، فلا مخالفه.

و أن يقرأ السور الطوال إجماعا كما في الخلاف و المنتهى (٥).

و هي مثل يس و النور كما في المضمّر، و فيه: فمن لم يحسن يس و أشباهها، قال: «فليقرأ ستين آيه في كل ركعه».

و في المقنعه، عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: أنّه صلّى بالكوفه صلاه الكسوف، فقرأ فيها الكهف و الأنبياء و ردّها خمس مرّات، و أطال في ركوعها حتى سال العرق على أقدام من كان معه و غشى على كثير منهم (٦).

ص: ٢٤

١- منهم: المحقق في المعبر ٢: ٣٣٦، و العلامه في التذكرة ١: ١٦٣، و الشهيد في الذكرى: ٢٤٥.

٢- الذكرى: ٢٤٥؛ و انظر نهايه الأحكام ٢: ٧٥.

٣- المنتهى ١: ٣٥١.

٤- المقنعه: ٢٠٩.

٥- الخلاف ١: ٦٨٠، المنتهى ١: ٣٥١.

٦- المقنعه: ٢١٠، الوسائل ٧: ٤٩٩ أبواب صلاه الكسوف ب ٩ ح ٣.

و نحوه المرسل المروى فى صلاه الرسول صَلَّى الله عليه و آله (١).

و مرّ فى الصحيح استحباب خصوص الكهف و الحجر.

و قوله مع السعه متعلق بكل من تطويل الركوع و السوره جميعا، و وجه التقييد به واضح.

و أن يكبر كلما انتصب من الركوع فى كل من العشر ركعات إلا فى الخامس و العاشر فإنه يقول عند الانتصاب منهما سمع الله لمن حمده بإجماعنا الظاهر المصرّح به فى الخلاف و المنتهى (٢)، و المعتبره المستفيضه المتقدمه إلى بعضها الإشاره (٣).

و فى بعض الأخبار التسميع عند الانتصاب من ركوع تمت السوره قبله (٤).

و أن يقنت بعد القراءه قبل الركوع من كل مزدوج من الركوعات حتى يقنت فى الجميع خمس قنوتات بلا-خلاف أجده؛ للمعتبره المستفيضه المتقدمه بعض منها (٥).

قال الصدوق: و إن لم يقنت إلا فى الخامسة و العاشره فهو جائز؛ لورود الخبر به (٦).

و عن النهايه و المبسوط و الوسيله و الإصباح و الجامع و البيان (٧) جواز

ص: ٢٥

١- التهذيب ٢٩٣/٨٨٥، الوسائل ٧:٤٩٨ أبواب صلاه الكسوف ب ٩ ح ١.

٢- الخلاف ١:٦٧٩، المنتهى ١:٣٥١.

٣- راجع ص ١٩، ١٨.

٤- لم نعثر عليه فى كتب الحديث، و رواه الشهيد-رحمه الله-فى النقليه ص ٣٧، قال: و روى نادرا عمومه-أى عموم التسميع-إذا فرغ من السوره لا مع التبعض.

٥- الوسائل ٧:٤٩٢ أبواب صلاه الكسوف ب ٧.

٦- الفقيه ١:٣٤٧.

٧- النهايه: ١٣٧، المبسوط ١:١٧٣، الوسيله: ١١٣، عن الإصباح فى كشف اللثام ١:٢٦٥، الجامع للشرائع: ١٠٩، البيان: ٢١١.

أحكامها

و الأحكام فيها اثنان:

الأول إذا اتفق في وقت حاضره تخيير في الإتيان بأيهما شاء

الأول: إذا اتفق إحدى هذه الآيات في وقت صلاه حاضره تخيير المكلف في الإتيان ب صلاه أيهما شاء مع اتساع وقتها على الأصح الأشهر على الظاهر، المنقول عن المعتبر (١)، والمصرح به في كلام جمع ممن تأخر (٢)؛ للأصل، والتساوي في الوجوب و الاتساع؛ مضافا إلى عموم ما دلّ على جواز الفريضتين في وقتها.

و فيه مع ذلك الجمع بين ما دلّ على الأمر بتقديم الفريضة على الكسوف من المعتبره، كالصحيح: عن صلاه الكسوف في وقت الفريضة، فقال: «ابدأ بالفريضة» (٣).

و ما دلّ على العكس، كالصحيح: «إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات صلّيتها ما لم تتخوف أن يذهب وقت الفريضة، فإن تخوّفت فابدأ بالفريضة و اقطع ما كنت فيه من صلاه الكسوف، فإذا فرغت من الفريضة فارجع إلى حيث كنت قطعت» (٤).

خلافًا للصدوق وغيره (٥) فقال بالأول؛ عملا بظاهر الأمر، المعتضد بصريح الرضوى: «و لا تصلّها في وقت الفريضة، فإذا كنت فيها و دخل عليك وقت الفريضة فاقطعها و صلّ الفريضة، ثمّ ابن على ما صلّيت من صلاه

ص: ٢٦

١- المعتبر ٢: ٣٤٠.

٢- كالمحقق السبزواري في الكفاية: ٢٢، و صاحب الحدائق ١٠: ٣٤٥.

٣- الكافي ٥/٤٦٤، الوسائل ٧: ٤٩٠ أبواب صلاه الكسوف ب ٥ ح ١.

٤- الفقيه ٣/٣٤٦، الوسائل ٧: ٤٩١ أبواب صلاه الكسوف ب ٥ ح ٤.

٥- الصدوق في الفقيه ١: ٣٤٧؛ و انظر نهايه الشيخ: ١٣٧.

و يعارضان بالمثل، وقد عرفته في الأول، وهو في الثاني المروى عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال: فيمن وقف في صلاة الكسوف حتى دخل عليه وقت صلاه، قال: «يؤخرها و يمضى في صلاة الكسوف حتى يصير إلى آخر الوقت، فإن خاف فوت الوقت قطعها و صلى الفريضة» (٢).

و حيث لا ترجيح و جب التخيير.

و ربما يحمل وقت الفريضة في الثاني على وقت الفضيله (٣)؛ فيجب تقديم الحاضره مطلقا- كما عليه الصدوق رحمه الله- جمعا، و التفاتا إلى ظاهر الصحيحين، في أحدهما: عن صلاة الكسوف قبل أن تغيب الشمس و يخشى فوات الفريضة، فقال: «اقتعوا و صلوا الفريضة و عودوا إلى صلاتكم» (٤).

و في الثاني: ربما ابتلينا بالكسوف بعد المغرب قبل العشاء الآخره، فإن صلينا الكسوف خشينا أن تفوتنا الفريضة، فقال: «إذا خشيت ذلك فاقطع صلاتك و اقض فريضتك ثم عد فيها» الحديث (٥).

و فيه نظر؛ لعدم ظهور الصحيحين فيما ذكر، و عدم شاهد على الجمع، مع أنه ليس بأولى من الجمع بالعكس بحمل وقت الفريضة في الأولى على آخر وقت الإجزاء، و يكون العمل على الروايه الأخيره من تقديم صلاة الكسوف كما عليه بعض الجماعه (٦).

ص: ٢٧

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٣٥، المستدرک ١٦٧: ٦ أبواب صلاة الكسوف ب ٤ ح ١.

٢- دعائم الإسلام ٢٠١: ١، المستدرک ١٦٧: ٦ أبواب صلاة الكسوف ب ٤ ح ٢.

٣- كما في الحدائق ٣٤٨: ١٠.

٤- التهذيب ٢٩٣/٨٨٨: ٣، الوسائل ٧: ٤٩٠ أبواب صلاة الكسوف ب ٥ ح ٣.

٥- التهذيب ١٥٥/٣٣٢: ٣، الوسائل ٧: ٤٩٠ أبواب صلاة الكسوف ب ٥ ح ٢.

٦- في «م» زياده: و قال السيد المرتضى و ابن أبي عقيل: يصلى الكسوف ما لم يخش فوت الحاضره (نقله عنهما في المختلف: ١١٧).

و حيث وقع التعارض بين هذين الجمعين و لا مرجح لأحدهما فى البين تعيّن التخيير بين الأمرين، مع تأيده-زياده على ما قدّمناه- بأنه لا معنى لتضييق وجوب أحدهما بمجرد معارضته للآخر مع كونه فى أصل الشرع موسّعا.

و بالجمله: لا ريب فى التخيير و إن كان تقديم الحاضره أولى؛ لأهميتها فى نظر الشارع، مع كثره ما يدل على لزوم تقديمها نصا و فتوى.

ما لم يتضييق وقت الحاضره فيتعين الأداء إجماعا كما فى المنتهى و المدارك و الذخيره و غيرها (١)؛ للنصوص المتقدمه الداله عليه بظاهرها بل بصريحها؛ مع استلزام تقديم الكسوف حينئذ الإخلال بالواجب لا لضروره.

و منه يظهر الحكم بوجوب تقديم الكسوف لو انعكس الفرض بأن تضييق وقتها و اتسع الحاضره، و عليه الإجماع فى الكتابين الأخيرين أيضا.

و إن تضييق وقتها معا قدّمت الحاضره إجماعا كما فى التنقيح (٢)، و نفى عنه الخلاف فى الذكرى (٣)، و وجهه ظاهر ممّا قدّمنا.

و حيث قدّمها وجب عليه قضاء الكسوف إن فرّط فى فعلها، و إلا فلا مطلقا و إن فرّط فى الحاضره، على قول (٤) مستند إلى أن تأخيرها كان مباحا إلى ذلك الوقت، ثمّ تعين عليه الفعل بسبب التضييق و اقتضى ذلك الفوات، و هو بالنظر إلى هذه الحال غير متمكن من فعل الكسوف، فلا يجب الأداء لعدم التمكن، و لا القضاء لعدم الاستقرار.

و قيل: يجب القضاء مع التفريط فيها؛ لاستناد إهمالها إلى ما تقدّم من

ص: ٢٨

١- المنتهى ٣٥٣:١، المدارك ١٤٤:٤، الذخيره: ٣٢٦؛ و انظر الحدائق ٣٤٥:١٠.

٢- التنقيح الرائع ٢٤٤:١.

٣- الذكرى: ٢٤٦.

٤- انظر المعبر ٣٤١:٢، و الذخيره: ٣٢٧.

و فى كل من القولين نظر، بل الوجه التفصيل بين ما لو علم المكلف باستلزام تأخير الحاضره فوات الكسوف عن وقتها كما يتفق أحيانا فالثانى، و إلا فالأول، فتدبر.

و إذا دخل فى صلاه الكسوف بظن سعه الحاضره ثم تبين له ضيقها فى الأثناء قطعها و صلى الحاضره إجماعاً، فتوى و نصاً، ثم بنى على ما قطع، وفاقاً للأكثر، و فى ظاهر المنتهى الإجماع عليه (٢)؛ لصريح الصحيحه الثانيه و الرضويه المتقدمه؛ و قريب منهما الصحيحه الأخيره.

خلافاً للمبسوط فليستأنف (٣)، و اختاره فى الذكرى (٤)، لأمر اعتبارى غير مسموع فى مقابله النصوص الصحيحه المعتضده بالشهره العظيمه القريبه من الإجماع كما عرفت حكايته.

و لو كانت الحاضره نافله فالكسوف أولى بالتقديم وجوباً بلا خلاف ظاهراً، و فى المنتهى: إن عليه علماءنا أجمع (٥). و يدل عليه - بعد الإجماع الظاهر منه - الاعتبار المعتضد بالصحيحين الواردين فى خصوص تقديم الكسوف على نافله الليل (٦)، و لا - قائل بالفرق، مضافاً إلى تنقيح المناط القطعى

ص: ٢٩

١- انظر المنتهى ٣٥٤:١، و الذكرى: ٢٤٧، و الروضه ٣١٤:١.

٢- المنتهى ٣٥٤:١.

٣- المبسوط ١٧٢:١.

٤- الذكرى: ٢٤٧.

٥- المنتهى ٣٥٤:١.

٦- الأول: الكافى ٥/٤٦٤:٣، الوسائل ٧:٤٩٠ أبواب صلاه الكسوف ب ٥ ح ١. الثانى: التهذيب ٣:٣٣٢/١٥٥، الوسائل ٧:٤٩٠

أبواب صلاه الكسوف ب ٥ ح ٢.

المستند إلى الاعتبار السابق، وهو أولويه الواجب بالتقديم على غيره.

ولا فرق فيها بين ما لو خرج وقت النافلة بتقديم الفريضة أو لم يخرج، ولا بين ما إذا اتسع وقت صلاة الكسوف بحيث ما لو أتى بالنافله أدركها بعدها أولاً؛ لإطلاق النص و الفتوى المعتضد بعموم ما دلّ على المنع عن النافله وقت الفريضة.

الثانى تصلّى هذه الصلاه على الراحله و ماشيا

الثانى: يجوز أن تصلّى هذه الصلاه على الراحله و ماشيا مع الضروره إجماعاً. و فى جوازها على الراحله اختياراً قولان، فعن الإسكافى الأول. لكن مع استحباب فعلها على الأرض (١). و حكاه فى المنتهى عن الجمهور (٢).

و فى التنقيح عن الماتن فى المعتبر نقله عن باقى الأصحاب (٣).

و هو غريب فإنّ أحدا ممن وصل إلينا كلامه لم ينقله عن أحد عدا الإسكافى، بل صرّح بعضهم بأنّ المشهور خلافه (٤)، و هو المشار إليه بقوله:

وقيل و القائل الشيخ فى النهايه (٥) بالمنع مطلقاً إلاّ مع العذر و الضروره، و اختاره الماتن هنا و فى الشرائع (٦) بقوله و هو أشبه.

و تبعه عامه متأخرى الأصحاب فيما أعرفه؛ عملاً. بعموم ما دلّ على المنع عن الفريضة على الراحله، مع سلامتها عن المعارض بالكلية.

عدا ما ربما يستدل للجواز من روايه ضعيفه السند بالجهاله و الكتابه، مع

ص: ٣٠

١- كما نقله عنه فى المختلف: ١١٨.

٢- المنتهى ٣٥٤: ١.

٣- التنقيح الرائع ٢٤٤: ١.

٤- المهذب البارع ٤٢٨: ١.

٥- النهايه: ١٣٨.

٦- الشرائع ١٠٤: ١.

أنها غير واضحة الدلالة، فإن فيها: كتبت إلى الرضا عليه السلام: إذا انكسفت الشمس والقمر وأنا راكب لا- أقدر على النزول، فكتب: «صلّ على مركبك الذي أنت عليه» (١).

و السؤال فيها مختص بحال الضروره، و الجواب يتبعه؛ للمطابقه، و لا- عموم فيه لغه حتى يكون العبره به لا- بالمورد. و لو سلّم الدلاله نقول: إنّها محموله على التقيه، لما مرّ، و يشهد له كونها مكاتبه، هذا.

و فى المنتهى قد استدل بها على المختار، و قال فى تقريبه: و التعليق بالوصف يقتضى التخصيص ظاهرا (٢).

و هو كما ترى؛ لمنع الاقتضاء أولا؛ و تخصيصه ثانيا- على تقدير تسليمه- بما إذا وقع فى كلام الإمام عليه السلام لا مطلقا، و مطابقه الجواب للسؤال تقتضى اختصاص الحكم الوارد فيه بمحلّ الوصف لا تخصيصه به بحيث ينفى عن غيره كما هو واضح.

صلاه الجنازه

اشاره

و منها: صلاه الجنازه هى واحده الجنائز، قيل: هى بالكسر: الميت بسريره (٣). و قيل:

بالكسر: السرير، و بالفتح: الميت يوضع عليه (٤).

و النظر فيها يقع فى أمور أربعه من يصلّى عليه، و المصلّى، و كيفيتها، و أحكامها.

فيمن يصلى عليه

فأما الأول: فاعلم أنّه تجب هذه الصلاه على كلّ مسلم إجماعا

ص: ٣١

١- الكافى ٣: ٧/٤٦٥، الفقيه ١٥٣١/٣٤٦، التهذيب ٣: ٨٧٨/٢٩١، قرب الإسناد: ١٣٧٧/٣٩٣، الوسائل ٧: ٥٠٢، أبواب صلاه الكسوف

ب ١١ ح ١.

٢- المنتهى ١: ٣٥٤.

٣- نقله فى مجمع البحرين ٤: ١٠ عن النهايه، و لكن الموجود فيها (ج ١ ص ٣٠٦): الجنازه بالفتح و الكسر..

٤- نقله ابن الأثير فى النهايه ١: ٣٠٦.

كما عن التذكرة (١)، وفي المنتهى بلا- خلاف (٢). قال- كباقي متأخري الأصحاب:- إنَّ المراد به هو كلُّ مظهر للشهادتين ما لم يعتقد خلاف ما علم بالضرورة ثبوته من الدين، كالقادحين في عليّ عليه السلام أو أحد الأئمة كالخوارج، أو من غلا- فيه كالنصيريّ و السبائيّ و الخطائيّ، فهؤلاء لا تجب عليهم الصلاة- إلى أن قال:- و تجب الصلاة على غيرهم.

و ظاهره دعوى الإجماع على وجوب الصلاة على المخالفين الذين لم ينكروا شيئاً من ضروري الدين، و هو أحد القولين في المسألة و أشهرهما؛ لعموم النبوي المشهور: «صلُّوا على من قال: لا إله إلاّ الله» (٣).

و الخبرين في أحدهما: «صلُّ على من مات من أهل القبلة و حسابه على الله تعالى» (٤).

و في الثاني: «لا تدعوا أحداً من أمتي بغير صلاة» (٥).

و ضعفهما منجبر بالشهره العظيمه بين أصحابنا، مع اعتبار ما في سند أولهما.

خلافاً لجماعه من القدماء، فمنعوا عن الصلاة عليهم جوازا أو وجوبا (٦)؛ للنصوص المتواتره بكفرهم (٧) المستلزم لذلك إجماعاً كتابياً و سنّه.

ص: ٣٢

١- التذكرة ١:٤٥.

٢- المنتهى ١:٤٤٧.

٣- سنن الدار قطنى ٥، ٤، ٣/٥٦، ٢:٣، الجامع الصغير للسيوطى ٩٨/٥٠٣٠:٢.

٤- التهذيب ٣٢٨/١٠٢٥، الاستبصار ٤٦٨/١٨٠٩، الوسائل ٣:١٣٣ أبواب صلاة الجنازه ب ٣٧ ح ٢.

٥- الفقيه ١٠٣/٤٨٠، التهذيب ٣٢٨/١٠٢٦، الاستبصار ٤٦٨/١٨١٠، الوسائل ٣:١٣٣ أبواب صلاة الجنازه ب ٣٧ ح ٣.

٦- منهم: المفيد فى المقنعه: ٢٢٩، و الحلبي فى الكافي: ١٥٧، و الحلبي فى السرائر ٣٥٦:١.

٧- وردت جملة منها فى الوسائل ٣٣٩:٢٨ أبواب حدّ المرتدّ ب ١٠.

و فيه: منع كليه الكبرى، مع أنّ المستفاد منها ليس إلا إطلاق لفظ الكفر عليهم، و هو أعمّ من الحقيقة.

إلا أن يقال: إنه و لو مجازا كاف في إثبات هذا الحكم؛ لكونه أحد وجوه الشبه و علاقته بين الحقيقي و المجازي.

و هو حسن إن تساوت في التبادر و عدمه. و فيه منع؛ لاختصاص الخلود بالنار و أمثاله منها بالتبادر.

و لو سلّم فهو معارض بما دلّ على إسلام مظهرى الشهادتين. و لو سلّم فهو مخصّص بما مرّ من النصوص المعتضده بالشهره.

لكن يمكن أن يقال: إن التعارض بينهما تعارض العموم و الخصوص من وجه، لعدم صراحتها في مخالفي الحق، فيحتمل الاختصاص أو التخصيص بمعتقديه.

و بالجملة: فكما يمكن وقوعها مخصّصه بالعموم السابق كذا يمكن العكس، بل هو أولى، لموافقته الأصل. و هو حسن لو لا الشهره المرّجحه للأول مع ضعف عموم التشبيه بما مرّ.

لكن المسأله بعد محلّ شبهه و إن كان مراعاة المشهور أحوط؛ لندره القول بالحرمة، مع اختصاصها بحق من يعلم بها، و الفرض عدمه هنا، فتأمل جدا.

هذا مع عدم التقيه، و أمّا معها فتجب قولاً واحداً و لكن لا يدعو له في الرابعه بل عليه، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

و يلحق بالمسلم من هو بحكمه ممن بلغ ستّ سنين فصاعداً من طفل، أو مجنون، أو لقيط دار الإسلام، أو الكفر و فيها مسلم صالح للاستيلاء تغليبا للإسلام.

و يستوى في ذلك الذكر و الأنثى، و الحرّ و العبد للعموم و الإجماع.

و تقييد الوجوب بالست هو المشهور، بل عليه عامه المتأخرين كما قيل (١). و عن المرتضى و فى المنتهى (٢): الإجماع عليه، و يشعر به عباره الدروس، حيث نسب القولين المخالفين إلى الترك و الشذوذ (٣)؛ و هو الحجّه.

مضافا إلى الصحيح: متى تجب عليه الصلاة؟ فقال: «إذا عقل الصلاة و كان ابن ستّ سنين» (٤).

و قريب منه آخر: عن الصلاة على الصبى متى يصلّى عليه؟ فقال: «إذا عقل الصلاة» قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ قال: «إذا كان ابن ستّ سنين، و الصيام إذا أطاقه» (٥).

و المراد بالوجوب فيه مطلق الثبوت، و المعنى أنّه: متى يعقل الصلاة بحيث يؤمر بها تمرينا؟ فقال: «إذا كان..» إلى آخره، كما يفهم من الصحيح:

فى الصبى متى يصلّى؟ فقال: «إذا عقل الصلاة» قلت: متى يعقل الصلاة و تجب؟ فقال: «لستّ سنين» (٦).

و أما الصحيح: عن الصبى أ يصلّى عليه إذا مات و هو ابن خمس سنين؟ قال: «إذا عقل الصلاة صلّى عليه» (٧) فلا ينافى ما ذكرنا بعد تعليقه الحكم فى

ص: ٣٤

١- قال به المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٢٧.

٢- المرتضى فى الانتصار: ٥٩، المنتهى ١: ٤٤٨.

٣- الدروس ١: ١١٢.

٤- الفقيه ١٠٥/٤٨٨، الوسائل ٣: ٩٥ أبواب صلاه الجنازه ب ١٣ ح ٢.

٥- الكافى ٢/٢٠٦، الفقيه ١٠٤/٤٨٦، التهذيب ١٩٨/٤٥٦، الاستبصار ١: ١٨٥٥/٤٧٩، الوسائل ٣: ٩٥ أبواب صلاه الجنازه ب ١٣ ح ١.

٦- التهذيب ٣٨١/١٥٨٩، الاستبصار ٤٠٨/١٥٦٢، الوسائل ١٨: ٤ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ٢.

٧- التهذيب ١٩٩/٤٥٨، قرب الإسناد: ٢١٨/٨٥٥، الوسائل ٣: ٩٦ أبواب صلاه الجنازه ب ١٣ ح ١.

الجواب على عقله الصلاة المحدود ببلوغ الستّ فيما مرّ من الأخبار.

خلافاً للعماني فاشترط في الوجوب البلوغ (١)؛ للأصل، و عدم احتياجه إليها قبله، و الموثق: أنّه سئل عن المولود ما لم يجر عليه القلم هل يصلّي عليه؟ قال: «لا، إنما الصلاة على الرجل و المرأة إذا جرى عليهما القلم» (٢).

و في الجميع نظر؛ لضعف الأوّل في مقابله ما مرّ.

و منع الثاني، و انتقاضه بالصلاة على النبي صلّى الله عليه و آله، مع أنه اجتهاد في مقابله النصّ المعبر المعتضد بما مرّ.

و به يجاب عن الثالث، لعدم مقاومته له؛ مع عدم صراحته و احتمال الحمل على ما يؤول إلى النصّ، بأن يراد بجرى القلم فيه مطلق الخطاب الشرعي، و التمرين خطاب شرعي.

لكنه كما قيل: ربما ينافيه حصر الصلاة في الرجل و المرأة؛ إذ لا يصدقان إلا على البالغ (٣).

و فيه نظر: لأن ظهورهما في البالغ ليس بأظهر من ظهور جرى القلم في الخطاب التكليفي، فكما جاز صرفه إلى خلاف ظاهره كذا يمكن صرفهما إلى خلاف ظاهرهما بإرادته المعنى الأعم الشامل للصبى، و مع الإمكان يتعيّن جمعا.

مع أنّ ظاهر قوله: «إذا جرى عليهما القلم» كونه شرطاً لم يستفد من سابقه، و هو إنما يتم لو أريد منهما المعنى الأعم، و إلا لكان تأكيداً لا شرطاً، إلا على تقدير اشتراط عقل الميت في الصلاة عليه، و هو باطل إجماعاً، و معه

ص: ٣٥

١- نقله عنه في المختلف: ١١٩.

٢- التهذيب ١٩٩/٣: ٤٦٠، الاستبصار ١٨٥٨/٤٨٠: ١، الوسائل ٣: ٩٧ أبواب صلاة الجنائز ب ١٤ ح ٥.

٣- الحدائق ٣٧٣: ١٠.

لا يبقى للشرطي وجه أصلا إلا كونه تأكيدا، و ما ذكرناه تأسيس، و هو منه أولى.

و للإسكافي، فلم يشترط شيئا و أوجب الصلاة على الصبي مطلقا بعد أن يكون خرج حيا مستهلا (١)؛ للنصوص المستفيضة، منها الصحيح: «إذا استهلَّ فصلَّ عليه» (٢). و نحوه الخبر (٣).

و منها: الصحيح (٤) و غيره (٥): «يصلِّي عليه على كلِّ حالٍ إلا أن يسقط لغير تمام».

و هي -مع ضعف سند ما عدا الصحيح منها و عدم مقاومتها أجمع لما مضى- محموله على التقيه، كما صرح به جماعة (٦)، و يشهد له جملة من المعبره، منها الصحيح: مات ابن لأبي جعفر عليه السلام، فأخبر بموته، فأمر به فغسل -إلى أن قال- فقال عليه السلام: «أما إنه لم يكن يصلِّي على مثل هذا- و كان ابن ثلاث سنين- كان على عليه السلام يأمر به فيدفن و لا يصلِّي عليه، و لكن الناس صنعوا شيئا فنحن نصنع مثله» (٧) و نحوه غيره (٨).

و يستفاد منها عدم الاستحباب أيضا كما هو ظاهر جماعة (٩).

ص: ٣٦

١- نقله عنه في المختلف: ١١٩.

٢- التهذيب ٣: ٤٥٩/١٩٩، الاستبصار ١: ١٨٥٧/٤٨٠، الوسائل ٣: ٩٦ أبواب صلاة الجنازة ب ١٤ ح ١.

٣- التهذيب ٣: ١٠٣٥/٣٣١، الوسائل ٣: ٩٧ أبواب صلاة الجنازة ب ١٤ ح ٣.

٤- التهذيب ٣: ١٠٣٧/٣٣١، الاستبصار ١: ١٨٦٠/٤٨١، الوسائل ٣: ٩٧ أبواب صلاة الجنازة ب ١٤ ح ٢.

٥- التهذيب ٣: ١٠٣٦/٣٣١، الاستبصار ١: ١٨٥٩/٤٨٠، الوسائل ٣: ٩٧ أبواب صلاة الجنازة ب ١٤ ح ٤.

٦- منهم: الشيخ في الاستبصار ١: ٤٨١، و المحقق السبزواري في الذخيرة: ٣٢٨.

٧- الكافي ٣: ٤/٢٠٧، الوسائل ٣: ٩٥ أبواب صلاة الجنازة ب ١٣ ح ٣.

٨- الفقيه ١: ٤٨٧/١٠٥، الوسائل ٣: ١٠١ أبواب صلاة الجنازة ب ١٥ ح ٤.

٩- منهم: الكليني في الكافي ٣: ٢٠٦، و الصدوق في المقنع: ٢١، و المفيد في المقنعه: ٢٣١.

خلافًا للأكثر - ومنهم الماتن - فقالوا و تستحب الصلاة على من لم يبلغ ذلك أى الستّ سنين مّمّن ولد حيًا مستهلاً؛ عملاً بعموم النصوص المتقدمه للإسكافي سندا، وفيه ما مضى، إلا - أن يذبّ عنه بالمسامحه فى أدله السنن و الكراهه، خروجاً عن شبهه الخلاف فتوى و روايه، و ليس فيه تشبّه بالعامه بعد الاختلاف فى النيه، و معه لا مشابهه و لا بأس به.

فى المصلى

و أما الثانى: فاعلم أنه يجب أن يقوم بها أى بهذه الصلاه كسائر أحكام الميت كلّ مكلف على الكفايه إذا قام به البعض سقط عن الباقيين، و إن لم يقم به أحد استحقوا بأسرهم العقاب، بلا - خلاف بين العلماء كما فى المنتهى (١)، و قد نقل جماعه أيضاً الإجماع عليه (٢)؛ لأن الغرض إدخالها فى الوجود، و هو يحصل بالوجوب الكفائى.

و ربما ينافيه توجه الخطاب فى النصوص بأكثر أحكامه إلى الولى؛ إذ مقتضاه الوجوب العينى عليه، كذا قيل (٣).

و فيه نظر: فإنّ الخطاب فيها و إن توجه إلى الولى إلا - أن مقتضاه هنا ليس الوجوب العينى، لوقوع التصريح فى جملة منها بجواز أمره غيره بها (٤)، و هو خلاف ما يقتضيه الوجوب العينى من لزوم مباشره المكلف للمكلف به بنفسه، فجواز أمر الغير به دليل على أن المقصود من تخصيص الولى بالخطاب إثبات أولويته به كما فهمه الأصحاب، حيث قالوا مع حكمهم بالوجوب الكفائى:

ص: ٣٧

١- المنتهى ٤٤٣: ١.

٢- منهم: المحقق فى المعتبر ٢٦٤: ١، و العلامه فى النهايه ٣٣: ٢، و المحقق السيزوارى فى الذخيره: ٣٢٧.

٣- الحدائق ٣٨٧: ١٠.

٤- الوسائل ١١٤: ٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣ ح ٢، ١.

و أحقّ الناس بالصلاه على الميت أولاهم بميراثه.

و إلى مثل هذا نظر جماعه من الأصحاب فقالوا: لا منافاه بين الوجوب كفايه و الإناطه برأى بعض المكلّفين، على معنى أنه إن قام بنفسه أو بنصب غيره و قام ذلك الغير سقط عن الغير، و إلا سقط اعتباره و انعقدت جماعه و فرادى بغير إذنه (١).

و الحكم بالأحقية المزبوره مقطوع به فى كلامهم من غير خلاف بينهم أجده، و به صرح جماعه مؤذنين بنقل الإجماع، كما صرح به فى الخلاف (٢)، مستدلا عليه بعده كباقي الأصحاب بآيه أولى الأرحام (٣).

و يدل عليه أيضا المعتمره و منها المرسل كالصحيح (٤)، و الرضوى (٥):

«يصلّى على الجنازه أولى الناس بها، أو يأمر من يجب».

و قصور الأسانيد و الدلاله مجبور بفهم الطائفه و عملهم بها كافه، و لذلك وافق الأصحاب فى الذخيره (٦) بعد أن ضعّف الأدله عدا الإجماع-وفاقا للمدارك (٧)- بما عرفته فى المعتمره، و بعدم عموم يشمل مفروض المسأله فى الآيه الكريمه.

و يمكن الذبّ عنه مع قطع النظر عن الجابر بحجّيه الخبرين المزبورين، لاعتبار سندهما، مع اعتضادهما بغيرهما.

ص: ٣٨

١- مدارك الأحكام ٤:١٥٦، السبزواري فى الذخيره: ٣٣٤.

٢- الخلاف ١:٧١٩.

٣- الأنفال: ٧٥.

٤- الكافي ٣:١/١٧٧، التهذيب ٣:٤٨٣/٢٠٤، الوسائل ٣:١١٤ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣ ح ١.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٧، المستدرک ٢:٢٧٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ ح ١.

٦- الذخيره: ٣٣٤.

٧- المدارك ٤:١٥٥.

و ظهور عموم الآيه بالاقتدار الذى يثبت به العموم فى الإطلاقات؛ ولذا يستدل بها فى الأخبار و كلام الأصحاب على إثبات الإمامه و غيرها من دون تزلزل و لا ريبه.

و المعتبره و إن لم تصرح بكون المراد بالأولى فيها المستحق للميراث إلاّ أنه ربما يفهم من تتبع النصوص، ألا- ترى إلى المرسل: فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام، قال: «يقضيه أولى الناس به» (١).

فقد أطلق فيه الأولى و لم يبين المراد به، مع أنّ متنه بعينه مروى فى الصحيح سؤالاً- و جواباً إلى قوله: «أولى الناس به» مبدلاً لفظه «به» فيه «بميراثه» (٢) فظهر شيوع إطلاق الأولى به على الأولى بميراثه.

مضافاً إلى صحيحه يزيد الكناسى المشهوره الوارده بتفصيل الأولى من ذوى الأرحام بقوله: «ابنك أولى بك من [ابن ابنك] أو ابن ابنك أولى بك من أخيك» (٣) فقد أطلق فيه الأولويه مع أنّ المراد بها بحسب الميراث قطعاً.

و بالجملة: فلا إشكال فيما ذكره الأصحاب.

و إطلاق كلامهم يقتضى عدم الفرق فى أحقيه الأولى بالميراث بالصلاه بين ما لو أوصى الميت بها إلى غيره أم لا، و لعلّه المشهور، بل عزاه فى المختلف إلى علمائنا (٤) مؤذناً بدعوى الإجماع عليه.

خلافاً للإسكافى فى الأول فقدّم الغير (٥)؛ لحجج غير ناهضه، عدا عموم

ص: ٣٩

١- الوسائل ٢٧٨: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ١٢ ح ٦، نقله عن كتاب غياث سلطان الورى (مخطوط).

٢- الكافى ١/١٢٣: ٤، الوسائل ٣٣٠: ١٠ أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٥.

٣- الكافى ٧/٧٦: ٧، التهذيب ٩: ٩٧٤/٢٦٨، الوسائل ٢٦: ٦٣ أبواب موجبات الإرث ب ١ ح ٢. بدل ما بين المعقوفين فى النسخ: أمك، و ما أثبتناه موافق للمصادر.

٤- المختلف: ١٢٠.

٥- نقله عنه فى المختلف: ١٢٠.

الآيه بالنهي عن تبديل الوصيه (١)، ولكنه معارض بعموم الآيه و المعتبره المتقدمه. و الترجيح معها؛ للشهره، و إن كان تقديم الموصى إليه أحوط للورثه.

و اعلم أنّ المراد بأحقّيه الأولى بالميراث أنه أولى بها ممّن لا يرث كالطبقه الثانيه مع وجود أحد من الأولى.

و أمّا طبقه الواحده فى نفسها فتفصيلها ما ذكره الأصحاب بقولهم:

و الأب أولى من الابن بلا خلاف، بل قيل: اتفاقاً (٢). قيل: لاختصاصه بالشفقه، فيكون دعاؤه أقرب إلى الإجابه (٣).

و الولد و إن نزل أولى من الجدّ على المشهور، خلافاً للإسكافى فجعله أولى منه و من الأب (٤). و هو ضعيف؛ لكون الولد أولى بالارث.

قيل: و الجدّ للأب أولى من الأخ، و الأخ من الأبوين أولى ممّن يتقرب بأحدهما، و الأخ للأب أولى من الأخ للأم، و العمّ أولى من الخال، و العمّ للأبوين أولى من العمّ لأحدهما، كما أنّ العمّ للأب أولى من العمّ للأم، و كذا القول فى الخال، و المعتق من ضامن الجريه، و هو من الحاكم، فإذا فقد الجميع فوليه الحاكم، ثمّ عدول المسلمين (٥).

و هذا الترتيب بعضه مبنى على أولويه الميراث، و بعضه - و هو أفراد طبقه الواحده على غيرها - على كثره الشفقه كالأب بالنسبه إلى الابن، أو التولد كالجّد بالنسبه إلى الأخ، أو كثره النصيب كالعمّ بالنسبه إلى الخال. و العمل

ص: ٤٠

١- البقره: ١٨١.

٢- المدارك ٤: ١٥٧.

٣- انظر المدارك ٤: ١٥٧.

٤- حكاه عنه فى المختلف: ١٢٠.

٥- انظر روض الجنان: ٣١١.

بهذا الوضع هو المشهور.

و الزوج مع وجوده أولى بالمرأه من الأَخ بل مطلق الأَقارب، بالنص (١)، و الإجماع. و ما يخالفه بإثبات أولويه الأَخ عليه من الصحيح و غيره (٢) شاذ لا عمل عليه، فليطرح أو يحتمل على التقيه كما ذكره شيخ الطائفة و غيره (٣).

و ظاهر الأصل و اختصاص المستند بالزوج اختصاص الحكم به دون الزوجه كما صرّح به جماعه (٤). و فيه قول بإلحاقها به (٥)؛ لوجه تخريجي يدفعه ما عرفته.

قيل: و لا فرق بين الدائمه و المتمتع بها، و لا بين الحرّه و المملوكه؛ لإطلاق النص (٦). و هو حسن، إلا في المتمتع بها؛ فإنّ إطلاق الزوج بالإضافه إلى المتمتع بها حقيقه لا يخلو عن مناقشه.

ثمّ إنّ إطلاق النص و العبارة يقتضى عدم الفرق بين الزوج الحرّ و العبد، لكن في المنتهى: إنّ الحرّ أولى من العبد و إن كان قريبا و الحرّ بعيدا، قال:

لأنّ العبد لا ولايه له على نفسه ففى غيره أولى، و لا نعلم فيه خلافا (٧).

قيل: و لعلّ الزوج مستثنى عن الحكم المزبور؛ للنص (٨).

ص: ٤١

١- الكافي ٣: ٢/١٧٧ و ٣، الفقيه ١٠٢/٤٧٤: ١، التهذيب ٢٠٥/٤٨٤: ٣، الاستبصار ١: ١٨٨٣/٤٨٦، الوسائل ٣: ١١٥ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٤ ح ١، ٢.

٢- التهذيب ٤٨٦، ٢٠٥/٤٨٥: ٣، الاستبصار ١٨٨٥، ١٨٨٤/٤٨٦: ١، الوسائل ٣: ١١٦ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٤ ح ٤، ٥.

٣- الشيخ في الاستبصار ١: ٤٨٧؛ و انظر الذخيره: ٣٣٥.

٤- منهم صاحب المدارك ٤: ١٥٩، المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٣٥.

٥- نقله الشهيد الثاني عن بعض الأصحاب في روض الجنان: ٣١١. و وجهه شمول اسم الزوج لهما لغه.

٦- قال به السبزواري في الذخيره: ٣٣٥.

٧- المنتهى ١: ٤٥١.

٨- قال به السبزواري في الذخيره: ٣٣٥.

و فيه: أنه عام أيضا يمكن تخصيصه بالحز، لما ذكره في المنتهى.

و بالجملة: التعارض بينهما تعارض العموم و الخصوص من وجه، يمكن تخصيص كل بالآخر، ففي الترجيح نظر.

و ذكر الأصحاب من غير خلاف يعرف أن الذكر من الأولياء أولى من الأنثى، و نفى عنه الخلاف في المنتهى (١)، و أطلق كغيره.

و قيده جماعه (٢) بما إذا اجتمعا في طبقه واحده، أو كان الذكر أقرب طبقه أو درجه، و إلا فالأنثى أولى؛ للصحيح: المرأه تؤم النساء؟ قال: «لا، إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها» (٣).

و لا يجوز أن يؤم أحد و لو كان وليا إلا من اجتمع فيه شرائط الإمامه حتى العدالة و إلا يجتمع فيه شرائط الإمامه استناب إن كان وليا، بلا خلاف أجده، و في المنتهى: إنه اتفاق علمائنا (٤)؛ و هو الحجّه، المؤيده بإطلاق ما دلّ على اعتبارها في إمام الجماعة، و إن كان في أخذه حجه من دونه مناقشه أشار إلى وجهها في الذخيره فقال: لعموم النص، و عدم كونها صلاه حقيقه، فلا يعتبر فيها ما يعتبر في الصلاه الحقيقه (٥).

و يجوز للولي الاستنابه مطلقا (٦)؛ إذ لا مانع منه، مع تصريح النصوص السابقه به. و لو وجد الأكمل استحباب استنابته؛ لأن كماله قد يكون سببا

ص: ٤٢

١- المنتهى ١: ٤٥١.

٢- منهم: الشهيد في الذكرى: ٥٦. و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ١٢٣.

٣- التهذيب ٣: ٤٨٨/٢٠٦، الاستبصار ١: ١٦٤٨/٤٢٧، الوسائل ٣: ١١٧، أبواب صلاه الجنازه ب ٢٥ ح ١.

٤- المنتهى ١: ٤٥١.

٥- الذخيره: ٣٣٥.

٦- أى مع الصلاحيه أيضا (منه رحمه الله).

لاستجابته دعائه. و يحتمل ترجيح الولي؛ لاختصاصه بمزيد الرقة التي هي مظنه الإجابة.

و يستحب للولي تقديم الهاشمي للرضوي (١).

و لا خلاف أجده إلا من المفيد فأوجهه (٢). قيل: فإن أراد به إمام الأصل فهو حق، وإلا فهو ممنوع، بل الأولى للولي التقديم، أما الوجوب فلا، لعموم الآية (٣).

أقول: وللمعتبر المتقدمه أيضا، مع سلامتها عن المعارض بالكلية، عدا روايه غير معلومه الصحه: «قدموا قريشا و لا تقدموهم» (٤) مع أنها أعم من المدعى.

و بها استدلال الماتن في المعبر على الاستحباب (٥)، و رده في الذكرى بما ذكرنا (٦). و هو حسن إن قصد بالاستدلال إثبات الوجوب، و أما الاستحباب - كما هو المفروض - فيتسامح في أدلته بما لا يتسامح في غيره على الأشهر الأقوى، سيما مع انجبار الضعف بما ذكر بالفتوى، فيمكن الاستدلال بها مطلقا.

و مع وجود الإمام أى إمام الأصل و حضوره فهو أولى بالتقديم قطعاً؛ و للخبرين المتفقين على كونه أولى، و إن اختلفا في الدلالة على توقفه على إذن الولي كما هو ظاهر أحدهما (٧)، و عن المبسوط و في المنتهى (٨)، مدعى

ص: ٤٣

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٧، المستدرک ٢: ٢٧٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ ح ١.

٢- المقنعه: ٢٣٢.

٣- قال به العلامه في المختلف: ١٢٠.

٤- سنن البيهقي ٣: ١٢١.

٥- المعبر ٢: ٣٤٧.

٦- الذكرى: ٥٧.

٧- التهذيب ٣: ٤٩٠/٢٠٦، الوسائل ٣: ١١٤ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣ ح ٤.

٨- المبسوط ١: ١٨، المنتهى ١: ٤٥٠.

فى ظاهر كلامه الإجماع عليه؛ أو العدم كما هو ظاهر إطلاق الثانى منهما (١)، و عن الحلبي و فى الذكرى (٢).

و لقد أحسن جماعه من الأصحاب فقالوا: إنَّ البحث فى ذلك تكلف مستغنى عنه (٣).

و يجوز أن تؤم المرأه النساء إمّا مطلقا كما هنا و فى كثير من العبارات، أو بشرط عدم الرجال كما فى السرائر (٤)، و لعله وارد مورد الغالب فلا عبره بمفهومه، و لا خلاف فيه هنا أجده، و به صرح فى الذخيره (٥)؛ للصحيحه المتقدمه (٦).

و هى المستند أيضا فيما ذكره من غير خلاف من أنها تقف فى وسطهنّ و لا تبرز و لا تخرج عن الصف، ففيها بعد ما مرّ إليه الإشارة: «تقوم وسطهن معهنّ فى الصف فتكبر و يكبرن».

و كذا العارى إذا صلّى بالعراه كما يأتى فى بحث الجماعه إن شاء الله تعالى.

و ظاهر عبارته عدم اعتبار الجلوس هنا كما يعتبر فى اليوميه، و به صرح جماعه (٧)؛ و لعلّ الفارق إنما هو النص الوارد باعتباره فيها دون المقام، لا ما قيل

ص: ٤٤

١- الكافي ٣: ٤/١٧٧، التهذيب ٣: ٤٨٩/٢٠٦، الوسائل ٣: ١١٤ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣ ح ٣.

٢- الحلبي فى الكافي: ١٥٦، الذكرى: ٥٧.

٣- منهم: المحقق السبزواري فى الذخيره: ٣٣٥، و صاحب الحدائق ١٠: ٣٩٥.

٤- السرائر ١: ٣٥٨.

٥- الذخيره: ٣٣٥.

٦- فى ص ٤٢ الهامش (٣).

٧- منهم: المحقق فى المعبر ٢: ٣٤٧، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٣٣٥.

من احتياجها إلى الركوع و السجود (١)، لأن الواجب الإيماء.

و لا يجوز أن يؤم من لم يأذن له الولي سواء كان بشرائط الإمامه أم لا، إجماعاً؛ لما مضى.

و لو امتنع من الصلاه و الإذن ففي الذكرى: الأقرب جواز الجماعه، لإطباق الناس على صلاه الجنازه جماعه على عهد النبي صلى الله عليه و آله إلى الآن، و هو يدل على شده الاهتمام، فلا يزول هذا المهم بترك إذنه، نعم لو كان هناك حاكم شرعى كان الأقرب اعتبار إذنه، لعموم ولايته فى المناصب الشرعيه (٢).

و ربما يفهم منه و من العبارة و غيرها اختصاص اعتبار إذن الولي بالجماعه، و نسبه فى روض الجنان إلى الأصحاب كافة فقال: و اعلم أن ظاهر الأصحاب أنّ إذن الولي إنما يتوقف عليه الجماعه، لا أصل الصلاه، لوجوبها على الكفايه، فلا يناط برأى أحد من المكلفين، فلو صلوا فرادى بغير إذن أجزأ (٣).

و تبعه فى النسبه فى الذخيره (٤)، لكن علل الحكم بما ذكره فى المدارك لئفى البأس عن المصير إليه من قوله: قصرنا لما خالف الأصل على موضع الوفاق إن تمّ، و حملاً للصلاه فى قوله: «يصلّى على الجنازه أولى الناس بها» على الجماعه، لأنه المتبادر (٥). و لكن لم يذكر الاقتصار على موضع الوفاق، بناء منه على ثبوت الأولويه بالنصوص و لو بمعونه فهم الأصحاب.

ص: ٤٥

١- كما فى الذخيره: ٣٣٥.

٢- الذكرى: ٥٧.

٣- روض الجنان: ٣١١.

٤- الذخيره: ٣٣٤.

٥- المدارك ٤: ١٥٦.

و أما الثالث:

فاعلم أن هذه الصلاة هي خمس تكبيرات أولها تكبيره الإحرام مقرونه بنيه القربه، بإجماعنا، و الصحاح المستفيضه و غيرها المتواتره و لو معنى من طرفنا (١).

و الوارده بالأربع إما محموله على التقيه، لأنها مذهب جميع العامه كما صرح به شيخ الطائفه (٢).

أو متأوله تاره: بالحمل على الصلاة على المنافقين المتهمين بالإسلام كما في الصحيح: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خمسا و على آخرين أربعا، فإذا كبر على رجل أربعا أتهم بالنفاق» (٣).

و أصرح منه آخر: «فأما الذي كبر عليه خمسا فحمد الله تعالى و مجده في التكبيره الأولى، و دعا في الثانيه للنبي صلى الله عليه وآله و آله، و دعا في الثالثه للمؤمنين و المؤمنات، و دعا في الرابعه للميت، و انصرف في الخامسه، و اما الذي كبر عليه أربعا فحمد الله تعالى و مجده في التكبيره الأولى، و دعا لنفسه و لأهل بيته في الثانيه، و دعا للمؤمنين و المؤمنات في الثالثه، و انصرف في الرابعه و لم يدع له لأنه كان منافقا» (٤).

و اخرى: بأن المراد بقوله: «أربعا» الإخبار عما يقال بين التكبيرات من

ص: ٤٦

١- الوسائل ٣:٧٢ أبواب صلاه الجنازه ب ٥.

٢- انظر التهذيب ٣:٣١٦.

٣- الكافي ٣:٢/١٨١، التهذيب ٣:٤٥٤/١٩٧، الوسائل ٣:٧٢ أبواب صلاه الجنازه ب ٥ ح ١.

٤- التهذيب ٣:٩٨٣/٣١٧، الاستبصار ١:١٨٤٠/٤٧٥، الوسائل ٣:٦٤ أبواب صلاه الجنازه ب ٢ ح ٩.

الدعاء، لأن التكبيره الخامسه ليس بعدها دعاء كما فى الخبر: سأله عليه السلام رجل عن التكبير على الجنائز، فقال «خمس تكبيرات» ثم سأله آخر عن الصلاه على الجنازه، فقال: «أربع صلوات» فقال الأول: جعلت فداك، سألتك فقلت:

خمسا، و سألك هذا فقلت: أربعا، فقال: «إنك سألتنى عن التكبيره و سألتنى هذا عن الصلاه» ثم قال: «إنها خمس تكبيرات بينهم أربع صلوات» (١).

و ظاهره كغيره وجوب أن يكون بينها أربعه أدعيه كما هو خيره الأكثر على الظاهر، المصرح به فى كلام جملته ممن تأخر (٢)، بل فى ظاهر الخلاف و المنتهى و الذكري (٣) الإجماع عليه.

خلافًا للماتن فى صريح الشرائع (٤) و ظاهر المتن؛ لقوله و هو أى الدعاء المدلول عليه بالأدعيه لا يتعين و لا يجب، بل يستحب.

و مستنده غير واضح، عدا الأصل اللازم تخصيصه بما مرّ، و ما قيل له من إطلاقات الروايات المتضمنه لأنّ الصلاه على الميت خمس تكبيرات الوارده فى مقام البيان الدالّ بظاهرها على عدم وجوب ما عدا ذلك.

و يضعف أولًا: بأنّ الظاهر منها كون السؤال و الجواب فيها إنما هو بالقياس إلى خصوص التكبير و مقداره، لكونه المعركه العظمى بين الخاصه و العامه؛ و لذا لم يذكر النيه و القيام و الاستقبال و غيرها مع وجوبها إجماعا.

و ثانيًا: بعد تسليمه فغايتة الإطلاق، و يجب تقييده بما مرّ.

ص: ٤٧

١- التهذيب ٣/٩٨٦، الاستبصار ١/١٨٤٢/٤٧٦، الوسائل ٣:٧٥ أبواب صلاه الجنازه ب ٥ ح ١٢.

٢- منهم: صاحب المدارك ٤:١٦٦، و المحقق السبزواري فى الكفايه: ٢٢، و المحدث الكاشانى فى المفاتيح ٢:١٦٧.

٣- الخلاف ١:٧٢٤، المنتهى ١:٤٥١، الذكري: ٥٨.

٤- الشرائع ١:١٠٦.

و يحتمل أن يكون مراد الماتن بقوله: و هو لا- يتعين، عدم تعيينه في شيء مخصوص و إن وجب أصله، و هو خير جماعه من محققى متأخرى المتأخرين (١)، تبعاً للإسكافي (٢)؛ للمعتبره المستفيضه، منها الصحيح: «ليس في الصلاه على الميت قراءه و لا دعاء موقت إلا أن تدعو بما بدا لك، و أحق الموتى أن يدعى له (المؤمن، و) (٣) أن يبدأ بالصلاه على النبي صلى الله عليه و آله» (٤).

و الموثق: «إنما هو تكبير و تسيح و تحميد و تهليل» (٥).

مضافاً إلى الأصل، و اختلاف النصوص و عدم توافق بعضها مع بعض في تعيين الأذكار مع كثرتها و استفاضتها. و هو قوى.

إلا أن المشهور و لا سيما بين المتأخرين- كما ذكره جماعه (٦)- هو تعيين ما أشار إليه الماتن بقوله و أفضله أن يكبر و يتشهد الشهادتين، ثم يكبر و يصلّى على النبي صلى الله عليه و آله، ثم يكبر و يدعو للمؤمنين، و في التكبيره الرابعه أن يدعو للميت، و ينصرف بالخامسه حال كونه مستغفراً بما يأتي في الرضوى، أو بقوله: «اللهم عفوك عفوك» كما صرح به في المنتهى (٧)، و يفهم من بعض النصوص لكن مع زياده عليه (٨).

ص: ٤٨

١- منهم: صاحب المدارك ٤: ١٦٧، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٢٨.

٢- نقله عنه في الذكرى: ٥٩.

٣- ليس في «ح»، «ش»، «ل».

٤- الكافي ٣: ١/١٨٥، التهذيب ٣: ٤٤٢/١٩٣، الاستبصار ١: ١٨٤٣/٤٧٦، الوسائل ٣: ٨٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٧ ح ١.

٥- الكافي ٣: ١/١٧٨، الفقيه ١: ٤٩٥/١٠٧، التهذيب ٣: ٤٧٥/٢٠٣، الوسائل ٣: ٨٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٧ ح ٢.

٦- منهم: المحقق السبزواري في الكفايه: ٢٢، و الذخيره: ٣٢٨.

٧- المنتهى ١: ٤٥٤.

٨- التهذيب ٣: ١٠٣٤/٣٣٠، الوسائل ٣: ٦٥ أبواب صلاه الجنازه ب ٢ ح ١١.

و فى الخلاف دعوى الإجماع عليه (١)؛ و هو الحجة، مضافا إلى بعض المعتره و لو بالشهره، و فىه: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا صلى على ميت كبر و تشهد، ثم كبر و صلى على الأنبياء و دعا، ثم كبر و دعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعه و دعا للميت، ثم كبر خامسه و انصرف» (٢).

و يؤيده بعض الصحاح المتقدمه (٣)، و الرضوى: «و ارفع يديك بالتكبير الأول و قل: أشهد أن لا إله إلا الله و حده لا شريك له و أن محمدا عبده و رسوله، و أن الموت حق، و الجنة حق، و النار حق، و البعث حق، و أن الساعه آتية لا ريب فيها، و أن الله يبعث من فى القبور.

ثم كبر الثانيه: و قل: اللهم صلى على محمد و آل محمد، و بارك على محمد و آل محمد، و ارحم محمدا و آل محمد، أفضل ما صليت و باركت و رحمت و ترخمت و سلمت على إبراهيم و آل إبراهيم فى العالمين، إنك حميد مجيد.

ثم تكبر الثالثه و تقول: اللهم اغفر لى و لجميع المؤمنين و المؤمنات، و المسلمين و المسلمات، الأحياء منهم و الأموات، و تابع بيننا و بينهم بالخيرات، إنك مجيب الدعوات و ولى الحسنات، يا أرحم الراحمين.

ثم تكبر الرابعه و تقول: اللهم إن هذا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بساحتك و أنت خير منزل به، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسنا فزد فى إحسانه، و إن كان مسيئا فتجاوز عنه، و اغفر لنا و له، اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه، و أبعد مَن يتبرأ و يبغضه، اللهم الحقه

ص: ٤٩

١- الخلاف ٧٢٤: ١.

٢- الكافى ٣: ٣/١٨١، الفقيه ١٠٠/٤٦٩، التهذيب ١٨٩/٣: ٤٣١، الوسائل ٣: ٦٠، أبواب صلاه الجنازه ب ٢ ح ١ بتفاوت يسير.

٣- فى ص ٤٦.

بنيك و عَرَفَ بينه و بينه، و ارحمنا إذا توفيتنا يا إليه العالمين.

ثم تكبر الخامسة و تقول: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ [١]. و لا- تسلّم و لا تبرح من مكانك حتى ترى الجنازه على أيدي الرجال» (١).

لكنه فى مواضع آخر تضمن أدعيه آخر مختلفه الكيفيه مع هذا الدعاء، و بعضها مع بعض.

و الصحيح السابق تضمن فى التكبير الأول بدل التشهد التحميد و التمجيد، و الروايه الأولى غير صريحه الدلاله، بل و لا ظاهره حتى على القول بوجوب التأسى فى العباده؛ إذ هو حيث لا- يعارض الكيفيه المنقوله من فعله صلى الله عليه و آله كيفيه أخرى مخالفه، مع أنها كما عرفت من الصحيحه منقوله.

فلم يبق إلا الإجماع المنقول المعتضد بالشهره. و فى مقاومه الظن الحاصل منه للظن الحاصل من جميع الأخبار الوارده فى المسأله مختلفه الكيفيه مناقشه، سيما مع تصريح ما مرّ من المعتبره بأنه ليس فيها دعاء موقت و لا قراءه، بل لعلّ الظن الحاصل منها أقوى و إن كان ما ذكره الجماعه أحوط و أولى خروجاً عن شبهه الخلاف فتوى بل روايه، و تحصيلاً للبراءه اليقنيه مهما أمكن، و لعلّه الوجه فيما فى المتن و غيره من الأفضليه.

و قيل فى وجهها: دلالة الروايه المشهوره عليها؛ لقوله: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يفعل، فإنه يشعر بالدوام و المواظبه، و أقلّه الرجحان (٢). و فيه ما عرفته.

ص: ٥٠

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٧، المستدرک ٢: ٢٤٧ أبواب صلاه الجنازه ب ٢ ح ١.

٢- المدارك ٤: ١٦٨.

و العمانى و الجعفى (١) جعلاً الأفضل جميع الأذكار الأربعة عقيب كل تكبيره، و إن اختلف عبارتهما فى تأديه كيفيه الأذعية.

قال الفاضل: و كلاهما جائز (٢).

و فى الذكرى: قلت: لاشتمال ذلك على الواجب، و الزيادة غير منافية، مع ورود الروايات بها، و إن كان العمل بالمشهور أولى. و ينبغى مراعاة هذه الألفاظ تيمناً بما ورد عنهم عليهم السلام (٣). انتهى. و هو حسن.

و قيل: الأولى العمل بما فى الصحاح من تكرار الدعاء له عقيب كل تكبيره، بل تكرار التشهد و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله أيضاً كما فى أكثرها (٤).

و لعله لصحة السند، إلا أن الأفضل ما قدمنا؛ فإن دفع الشبهه و موافقه المشهور مهما أمكن لعله أولى.

ثم إن هذا كله فى المؤمن، و أما غيره فسيأتى الكلام فى الدعاء له أو عليه.

و ليست الطهاره من الحدث من شرطها بإجماعنا الظاهر، المصرح به فى جملة من العبائر كالخلاف و التذكرة و المنتهى و الذكرى و روض الجنان و الروضه (٥)؛ و هو الحجّه، مضافاً إلى المعتبره المستفيضه (٦).

ص: ٥١

١- نقله عنهم فى الذكرى: ٥٩.

٢- انظر المختلف: ١١٩.

٣- الذكرى: ٥٩.

٤- المفاتيح ٢: ١٦٨.

٥- الخلاف ١: ٧٢٤، التذكرة ١: ٤٩، المنتهى ١: ٤٥٥، الذكرى: ٦٠، روض الجنان: ٣٠٩، الروضه ١: ١٤١.

٦- الوسائل ٣: ١١٠ أبواب صلاة الجنازه ب ٢١.

و علّل في الموثق منها بأنه: «إنما هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل كما تسبح و تكبر في بيتك على غير وضوء» (١).

و في الرضوى: «لأنه ليس بالصلاة، إنما هو التكبير، و الصلاة هي التي فيها الركوع و السجود» (٢).

و ربما يفهم منهما عدم اشتراط الطهاره من الخبث أيضا كما صرح به بعض الأصحاب (٣) -و إن تردّد فيه الشهيد- رحمه الله- في الذكرى (٤) -و يعضده إطلاق المعتبره المستفيضه بجواز صلاه الحائض (٥) مع عدم طهارتها عن الخبث غالبا.

و هي أى الطهاره من فضلها للنص: «تكون على طهر أحبّ إليّ» (٦).

و لا يجوز أن يتباعد المصلّى عن الجنازه بما يخرج به عن كونه مصلّيًا عليها أو عندها في العاده للتأسي، و عدم تيقّن الخروج عن العهده من دونه.

و لا يصلّى على الميت إلّا بعد تغسيله و تكفينه إلّا أن يكون شهيدا، و لا نعلم فيه خلافا كما في المنتهى (٧).

و في المدارك: إنه قول العلماء كافه، لأن النبي صلى الله عليه و آله هكذا

ص: ٥٢

١- تقدّم مصدره في ص ٤٨. الهامش (٥).

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٩، المستدرک ٢: ٢٦٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٨ ح ١.

٣- كصاحب المدارك ٤: ١٧٢.

٤- الذكرى: ٦١.

٥- الوسائل ٣: ١١٢ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٢.

٦- الكافي ٣: ٣/١٧٨، التهذيب ٣: ٤٧٦/٢٠٣، الوسائل ٣: ١١٠ أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ ح ٢.

٧- المنتهى ١: ٤٥٦.

فعل، وكذا الصحابه و التابعون، فيكون الإتيان بخلافه تشريعا محرّما (١).

و في التفريع على إطلاقه نظر. و الأولى تبديله بما في المنتهى و غيره (٢) من قوله: فلو صلّى قبل ذلك لم يعتدّ بها، لأنه فعل غير مشروع فيبقى في العهده.

هذا مع الإمكان، و إلاّ قام التيمم مقام الغسل في اعتبار الترتيب، فإن تعذّر سقط.

و لو كان الميت عاريا فاقد الكفن جعل في القبر بعد تغسيله، أو ما في حكمه و سترت عورته، ثمّ يصلّى عليه بلا خلاف أجده، بل عليه الإجماع في ظاهر المدارك و الذخير (٣)؛ للموثق (٤) و غيره (٥).

و ذكر الشهيدان أنه إن أمكن ستره بثوب صلّى عليه قبل الوضع في اللحد (٦)؛ و يدل عليه الخبر الأخير: «إذا لم يقدرُوا على ثوب يوارون به عورته فليحضروا قبره و يضعوه في لحده يوارون عورته بلبن أو أحجار أو تراب، ثمّ يصلّون عليه، ثمّ يوارونه في قبره».

و هو حسن إن أريد به الجواز، و إلاّ فالوجوب مشكل، لضعف السند، مع الأصل، و إطلاق الموثق. نعم هو لعله أحوط.

ص: ٥٣

١- المدارك ٤: ١٧٣.

٢- المنتهى ١: ٤٥٦؛ و انظر كشف اللثام ١: ١٢٥.

٣- المدارك ٤: ١٧٣، الذخير: ٣٣٣.

٤- الكافي ٣: ٤/٢١٤، الفقيه ١٠٤/٤٨٢، التهذيب ١٧٩/٣٠٦، الوسائل ٣: ١٣١، أبواب صلاة الجنائز ب ٣٦ ح ١.

٥- التهذيب ٣٢٨/١٠٢٣، المحاسن ٣: ١٢/٣٠٣، الوسائل ٣: ١٣٢، أبواب صلاة الجنائز ب ٣٦ ح ٢.

٦- انظر الذكري: ٥٣.

و سننها أمور:

منها وقوف الإمام أو المصلّى وحده عند وسط الرجل و صدر المرأه على الأظهر الأشهر، بل فى الغنيه الإجماع عليه (١)؛ للخبرين (٢).

خلافًا للشيخ فى الاستبصار، فيقف عند رأس المرأه و صدر الرجل (٣) للخبر (٤).

و فيه مع ضعف السند عدم المكافأه لما مرّ.

و له فى الخلاف فعكس ما فى الاستبصار، قال: للإجماع (٥).

و وهنه ظاهر لكل ناظر، لعدم ظهور قائل به عدا والد الصدوق كما حكاه فى المختلف (٦)، و هو نادر. و حكى فيه عن المقنع إطلاق الوقوف عند الصدر، و مستنده غير واضح.

و ظاهر النصوص الوجوب، و لضعفها حملت على الاستحباب؛ مضافا إلى الأصل، و الإجماع على عدمه فيما أعرفه، و فى المنتهى هذه الكيفيه

ص: ٥٤

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٤.

٢- الأول: الكافى ١/١٧٦، التهذيب ٣: ٤٣٣/١٩٠، الاستبصار ١: ١٨١٨/٤٧٠، الوسائل ٣: ١١٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٧ ح ١.

الثانى: الكافى ٢/١٧٧، التهذيب ٣: ٤٣٢/١٩٠، الاستبصار ١: ١٨١٧/٤٧٠، الوسائل ٣: ١١٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٧ ح ٢.

٣- الاستبصار ١: ٤٧٠.

٤- التهذيب ٣: ٤٣٢/١٩٠، الاستبصار ١: ١٨١٧/٤٧٠، الوسائل ٣: ١١٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٧ ح ٢.

٥- الخلاف ١: ٧٣١.

٦- المختلف: ١١٩.

مستحبه بلا خلاف عندنا (١).

و لو اتفقا جعل الرجل إلى ما يلي الإمام، و المرأة إلى القبلة بلا خلاف فيه أجده، و به صرح جماعه (٢)، بل عليه الإجماع فى الخلاف و المنتهى و غيرهما (٣)؛ و هو الحجّه، مضافا إلى المعتبره المستفيضه، منها الصحيح:

عن الرجال و النساء كيف يصلّى عليهم؟ فقال: «يجعل الرجل وراء المرأة و يكون الرجل ممّا يلي الإمام» (٤).

و أما الوارده بالعكس (٥) فمع قصور سندها بل ضعفها شاذه مطرحه أو محموله على التقيه، فقد حكاها فى المنتهى عن بعض العامه (٦)، مع احتمال بعضها الحمل على ما دلّت عليه المستفيضه.

و ظاهرها و إن أفاد الوجوب إلاّ - أنه محمول على الاستحباب؛ لعدم الخلاف فيه على الظاهر، المصرّح به فى المنتهى (٧)، و فى الغنيه الإجماع عليه (٨)؛ و للصحيح: «لا بأس بأن يقدّم الرجل و تؤخّر المرأة و يؤخّر الرجل و تقدّم المرأة» (٩).

ص: ٥٥

-
- ١- المنتهى ١:٤٥٦.
 - ٢- منهم: الشهيد فى الذكري: ٦٢، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:١٢٦.
 - ٣- الخلاف ١:٧٢٢، المنتهى ١:٤٥٧؛ نهايه الأحكام ٢:٢٦٥.
 - ٤- التهذيب ٣:١٠٠٦/٣٢٣ و فيه: يجعل الرجل و المرأة، الاستبصار ١:١٨٢٣/٤٧١، الوسائل ١٢٨/٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٣٢ ح ١٠.
 - ٥- التهذيب ٣:١٠٠٨/٣٢٣، الاستبصار ١:١٨٢٥/٤٧٢، الوسائل ٣:١٢٧ أبواب صلاه الجنازه ب ٣٢ ح ٤، ٥، ٧، ٨.
 - ٦- المنتهى ١:٤٥٧.
 - ٧- المنتهى ١:٤٥٦.
 - ٨- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٦٤.
 - ٩- الفقيه ١:٤٩٣/١٠٦، التهذيب ٣:١٠٠٩/٣٢٤، الاستبصار ١:١٨٢٨/٤٧٣.

و ينبغي أن يحاذى بصدرها وسطه ليقف الإمام موقف الفضيله منهما.

و ربما يستفاد من جمله من النصوص خلافه، ففي الموثق: «يقدم الرجل قدم المرأة قليلا، و توضع المرأة أسفل من ذلك عند رجليه، و يقوم الإمام عند رأس الميت فيصلى عليهما جميعا» (١).

و في آخر: «يجعل رأس المرأة إلى أليه الرجل» (٢).

و لو اجتمع معهما ثالث و كان طفلا ف الفضل أن يجعل من ورائها إلى القبلة إن لم يبلغ ستا، و إلا فقدمها مما يلي الرجل، و فاقا لجماعه و منهم الشيخ في الخلاف (٣)، تلويحا في الأول، و تصریحا في الثاني، مدعيا الإجماع عليه؛ و هو الحجج فيه، مضافا إلى المرسل كالموثق: في جناز الرجال و الصبيان و النساء، قال: «توضع النساء مما يلي القبلة، و الصبيان دونهم، و الرجال دون ذلك، و يقوم الإمام مما يلي الرجال» (٤).

و أما الأول فقد علل بأمر اعتباري لا بأس به في إثبات الاستحباب، سيما مع اعتضاده بما قدمناه من التأمل في استحباب الصلاة على نحو هذا الصبي (٥)، بل مقتضاه لزوم الترتيب حيث يستلزم عكسه البعد العرفي للإمام أو الميت الذي

ص: ٥٦

-
- ١- التهذيب ٣: ٤٣٥/١٩١، الوسائل ٣: ١٢٧، أبواب صلاة الجنائز ب ٣٢ ح ٨.
 - ٢- الكافي ٣: ٢/١٧٤، التهذيب ٣: ١٠٠٤/٣٢٢، الاستبصار ١: ١٨٢٧/٤٧٢، الوسائل ٣: ١٢٥، أبواب صلاة الجنائز ب ٣٢ ح ٢.
 - ٣- الخلاف ١: ٧٢٢؛ المنتهى ١: ٤٥٧، جامع المقاصد ١: ٤٢٠.
 - ٤- الكافي ٣: ٥/١٧٥، التهذيب ٣: ١٠٠٧/٣٢٣، الاستبصار ١: ١٨٢٤/٤٧٢، الوسائل ٣: ١٢٥، أبواب صلاة الجنائز ب ٣٢ ح ٣.
 - ٥- راجع ص ٣٦ و ٣٧. الوسائل ٣: ١٢٦، أبواب صلاة الجنائز ب ٣٢ ح ٦.

عليه عن المرأة؛ لما عرفت سابقا من وجوب فقده.

و ممّا ذكرناه ظهر ضعف إطلاق القول بجعله وراءها كما في ظاهر العبارة و غيرها و عن النهاية (١)، و بعكسه كما عن الصدوقين (٢)، مع عدم وضوح مستندهما، عدا الثاني فله إطلاق المرسل المتقدم، و في شموله للصبي الذي لم يبلغ الستّ إشكال، سيّما بعد ظهور الأخبار - كما مضى - في عدم شرعيه استحباب الصلاة عليه، فيمكن تنزيله على غيره، كما يمكن تنزيل إطلاق الصدوقين عليه، لما يظهر من الفقيه من قوله بمضمون تلك الأخبار (٣).

و ربما ينزل إطلاق العبارة و غيرها على الصبي الذي لم يبلغ الستّ، و به نصّ الماتن في المعبر و شيخنا في روض الجنان (٤).

و على التنزيل فلا - خلاف و لا - بحث. لكن ظاهر المعبر القول بما عليه الصدوقان حتى في غير البالغ ستا، استنادا إلى إطلاق الرواية، قال: و هي و إن كانت ضعيفه لكنها سليمة عن المعارض.

و في المدارك و غيره (٥) بعد نقله: و لا بأس به.

و هي لما عرفته ضعيفه غايته.

و يستفاد من هذه الأخبار و ما في معناها و كلمه الأصحاب و الإجماع المنقول جواز الصلاة الواحدة على الجنائز المتعدده، و في المنتهى: إنه لا نعرف فيه خلافا (٦).

ص: ٥٧

١- النهاية: ١٤٤.

٢- الصدوق في المقنع ٢١، و حكاه عن أبيه في الفقيه ١: ١٠٧.

٣- الفقيه ١٠٥، ١٠٤: ١.

٤- المعبر ٢: ٣٥٤، روض الجنان: ٣٠٩.

٥- المدارك ٤: ١٧٦؛ و انظر الذخيره: ٣٣٢.

٦- المنتهى ١: ٤٥٦.

لكن استشكل جماعه ذلك فيما إذا كان فيهم صبي لم تجب الصلاه عليه، لا اختلاف الوجه (١).

و يندفع بالنص كما في تداخل الأغسال، هذا على القول باعتبار قصد الوجه و ثبوت استحباب الصلاه على هذا الصبي، و إلا- كما هو الأقوى- فلا إشكال من أصله.

و منها وقوف المأموم هنا وراء الإمام و لو كان واحدا و تفرد الحائض بصف، للنصوص (٢). و النفساء كالحائض، لمساواتها لها في جميع الأحكام إلا ما استثنى.

و منها أن يكون المصلّي متطهرا لما مضى.

حافيا كما هنا و عن القاضي، و في المعتمر و المنتهى (٣)، قال: لأنه موضع اتعاض فكان التذلل فيه أنسب بالخشوع، و لما رواه الجمهور عن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله قال: «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرّمه الله تعالى على النار» (٤).

و عبّر الأكثر باستحباب نزع النعلين خاصه، و في المدارك: إنه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا (٥)، و نحوه في الذخيره (٦).

و قد صرح جماعه بعدم البأس بالخف (٧)، للنص: «لا يصلّي على الجنازه

ص: ٥٨

١- منهم: العلامه في التذكره ١:٥٠، و صاحب المدارك ٤:١٧٦.

٢- الوسائل ٣:١١٢ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٢.

٣- القاضي في المهذب ١:١٣٠، المعتمر ٢:٣٥٥، المنتهى ١:٤٥٥.

٤- مسند أحمد ٥:٢٢٦، سنن الترمذى ٣:١٦٨٢/٩٢.

٥- المدارك ٤:١٧٨.

٦- الذخيره: ٣٣٢.

٧- منهم: الشهيدان في الذكرى: ٦١، و الروض: ٣١٠.

بحذاء، ولا بأس بالخف» (١).

و هو مناف لما أطلقه الماتن، و به صرح في الذكرى فقال: استحباب التحفى يعطى استحباب نزع الخف، و الشيخ و ابن الجنيد و يحيى بن سعيد استثنوه، و الخبر ناطق به (٢).

و فى روض الجنان بعد ذكر ما فى المتن قال: إنه غير مناف لنفى البأس عن الخف، لأنه مستثنى من المكروه، و لا يلزم منه عدم استحباب التحفى الذى هو مبحث المحقق (٣).

و فى الرضوى: «و لا يصلّى على الجنازه بنعل حذو» (٤).

و عن المقنع الفتوى بظايره حتى فى المنع، لكنه رواه بلفظ «لا يجوز» عن محمّد بن موسى الهمداني، و حكى عن شيخه تضعيفه برؤيه، و ردّه بلزوم العمل بالخبر الضعيف إذا خلا عن المعارض كما نحن فيه (٥). و هو ضعيف.

رافعا يديه بالتكبير كلّه أى بالتكبيرات الخمس أجمع، بلا خلاف فى الأولى منها، بل عليه إجماع العلماء كافة كما حكاها جماعه حدّ الاستفاضه (٦).

و على قول فى البواقي أيضا، اختاره الماتن هنا و فى المعتمر و الشرائع (٧)، و الفاضل فى المنتهى و الإرشاد، و غيرهما (٨)، تبعا للشيخ فى التهذيبن و والد

ص: ٥٩

١- الكافي ٣: ٢/١٧٦، التهذيب ٣: ٤٩١/٢٠٦، الوسائل ٣: ١١٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٦ ح ١.

٢- الذكرى: ٦٢.

٣- روض الجنان: ٣١٠.

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٩، المستدرک ٢: ٢٨١ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣ ح ١.

٥- المقنع: ١٠٦.

٦- منهم: ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٠٢، و المحقق فى الشرائع ١: ١٠٦، و العلامه فى النهايه ٢: ٢٦٥، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ١: ٤٢٦.

٧- المعتمر ٢: ٣٥٥، الشرائع ١: ١٠٦.

٨- المنتهى ١: ٤٥٥، الإرشاد ٢: ٤٤٨، و انظر نهايه الأحكام ٢: ٢٦٥.

الصدوق فيما حكى عنه (١)، و هو خير جماعه من محققى متأخرى المتأخرين (٢)، للصحيح (٣)، و غيره (٤).

خلافاً للأكثر على ما حكاه جمع (٥) فخصّوه بالأولى، للموثق (٦)، و غيره (٧)، و حملاً- فى التهذيبين على التقيه، و يشهد له الخبر: سألت الرضا عليه السلام قلت: جعلت فداك، إن الناس يرفعون أيديهم فى التكبير على الميت فى التكبيره الأولى و لا يعرفون فيما بعد ذلك، فأقتصر فى التكبيره الأولى كما يفعلون أو أرفع يديّ فى كل تكبيره؟ فقال: ارفع يديك فى كل تكبيره» (٨).

لكنه ضعيف السند مع عدم وضوح الجابر، و العامه مختلفه فى المسأله كالمخاصه و إن كان أكثرهم و منهم أبو حنيفه على المنع (٩)، فإنّ غايه الكثره إفاده المظنه، و فى مقاومتها للظن الحاصل من الشهره المرجحه مناقشه واضحه، بل

ص: ٦٠

-
- ١- التهذيب ١٩٤:٣، الاستبصار ٤٧٨:١، و حكاه عن والد الصدوق فى التنقيح ٢٤٨:١.
 - ٢- منهم: المحقق الأردبيلي فى مجمع الفائده و البرهان ٤٤٨:٢، و صاحب المدارك ١٧٩:٤، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١٣٠:١.
 - ٣- التهذيب ١٩٤/٤٤٥:٣، الاستبصار ٤٧٨/١٨٥١:١، الوسائل ٩٢:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ١٠ ح ١.
 - ٤- الكافي ١٨٤/٥:٣، التهذيب ١٩٥/٤٤٦:٣، الاستبصار ٤٧٨/١٨٥٢:١، الوسائل ٩٣:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ١٠ ح ٣.
 - ٥- منهم الشهيد فى الذكري: ٦٣، و صاحب المدارك ١٧٨:٤. و المحقق السيزوارى فى الذخيره: ٣٣٣.
 - ٦- التهذيب ١٩٤/٤٤٣:٣، الاستبصار ٤٧٩/١٨٥٤:١، الوسائل ٩٣:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ١٠ ح ٤.
 - ٧- التهذيب ١٩٤/٤٤٤:٣، الاستبصار ٤٧٨/١٨٥٣:١، الوسائل ٩٣:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ١٠ ح ٥.
 - ٨- الكافي ١٨٤/٥:٣، التهذيب ١٩٥/٤٤٦:٣، الاستبصار ٤٧٨/١٨٥٢:١، الوسائل ٩٣:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ١٠ ح ٣.
 - ٩- انظر المغنى لابن قدامه ٣٧٠:٢.

هى أولى بالترجيح بمراتب عديده، فيرجح بها الضعيفه-فضلا عن الموثقه- على الصحيحه الغير المعتضده بها، سيما و أنّ الشيخ القائل بها فى الكتابين قد رجح عنها فى المبسوط (١) إلى القول الآخر، فلعلّه الأظهر، سيما و أنّ فى صريح الغنيه و السرائر و عن القاضى فى شرح الجمل (٢) الإجماع عليه، و إن كان ما فى المتن أولى بقاعده المسامحه فى أدله السنن، سيما مع كونه مشهورا بين المتأخرين.

داعيا للميت المكلف بما مضى و نحوه ممّا ورد فى الصحاح و غيرها (٣) فى التكبيره الرابعه أى بعدها إن كان مؤمنا.

و الأصح وجوبه كما مضى، و إنما جعله الماتن من السنن بناء على مختاره من استحباب أصل الدعاء.

و يحتمل كون المسنون هنا إيقاعه بعد الرابعه لا نفس الدعاء، و لكنه خلاف الظاهر، و لذا نسب الماتن فى ظاهر المتن إلى القول باستحباب أصل الدعاء (٤).

و عليه إن كان منافقا أى مخالفا للحق مطلقا، كما فى ظاهر العبارة و غيرها (٥) و الصحيح: «فإن كان جاحدا للحق فقل: اللهم املاً جوفه نارا و قبره نارا، و سلط عليه الحيات و العقارب» (٦).

ص: ٦١

١- المبسوط ١:١٨٥.

٢- الغنيه (و الجوامع الفقيهيه): ٥٦٤، السرائر ٣:٣٥٦، شرح جمل العلم و العمل: ١٥٨.

٣- الوسائل ٣:٦٠ أبواب صلاه الجنازه ب ٢.

٤- نسبة إليه المحقق السبزواري فى الذخيره: ٣٢٨.

٥- انظر الشرائع ١:١٠٦، و نهايه الأحكام ٢:٢٦٨، و المفاتيح ٢:١٦٨.

٦- الكافى ٣:٥/١٨٩، الوسائل ٣:٧١ أبواب صلاه الجنازه ب ٤ ح ٥.

و فسره بعضهم بالناسب (١). قيل: و به عبّر في المبسوط (٢). و زاد في النهايه المعلن به (٣)، و هو ظاهر مورد أكثر النصوص، منها الصحيح: «إذا صلّيت على عدوّ الله تعالى فقل: اللهم إنّ فلانا لا نعلم إلاّ أنه عدوّ لك و لرسولك، اللهم فاحش قبره ناراً و احش جوفه ناراً و عجل به إلى النار، فإنه كان يتولّى أعداءك و يعادى أولياءك و يبغض أهل بيت نبيك، اللهم ضيق عليه قبره، فإذا رفع فقل: اللهم لا ترفعه و لا تزكّه» (٤).

و قريب منه الآخر و غيره الواردان في صلاه الحسين عليه السلام على المنافق (٥).

و ظاهر هذه النصوص و لا سيّما الأولين وجوب الدعاء هنا أيضا كما هو ظاهر جماعه، و منهم الشهيد في البيان و اللمعه (٦).

خلافه في الدروس و الذكري (٧) فلم يوجبه، قال: لأن التكبير عليه أربع، و بها يخرج عن الصلاه.

و يضعّف بأن الدعاء للميت أو عليه لا يتعين وقوعه بعد الرابعه.

و فيه نظر، لدعوى الشيخ الإجماع (٨)، و دلالة النصوص على وجوب الدعاء للميت بعدها كما مرّ، و في بعض النصوص: «و تدعو في الرابعه

ص: ٦٢

١- ذكره المحقق الثاني في جامع المقاصد ١:٤٢٤.

٢- المبسوط ١:١٨٥.

٣- النهايه: ١٤٥.

٤- الكافي ٣:٤/١٨٩، الفقيه ١:٤٩١/١٠٥، الوسائل ٣:٦٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٤ ح ١.

٥- الكافي ٣:١٨٩، ٢/١٨٩، الفقيه ٣:١٨٨، ١:٤٩٠/١٠٥، التهذيب ٣:٤٥٣/١٩٧، قرب الإسناد: ١٩٠/٩، الوسائل ٣:٧٠ أبواب صلاه الجنازه ب ٤ ح ٦، ٢.

٦- البيان: ٧٦، اللمعه (الروضه ١): ١٣٩.

٧- الدروس ١:١١٣، الذكري: ٦٠.

٨- كما في الخلاف ١:٧٢٤.

لميتك» (١) ولا قائل بالفرق.

و بالجمله:مبنى هذا القول على ذلك كما هو المشهور،فتأمل،هذا.

و فى جملة من المعتبره التصريح بعدم الدعاء له فى الرابعه معلله بكونه منافقا،و منها-زياده على الصحيحين المتقدم إليهما الإشاره فى أول بحث الكيفيه (٢)-الروايه التى هى مستند الأصحاب فى وجوب الأدعيه المخصوصه المتقدمه،و فيها بعد صدرها المتقدم ثمه:«فلما نهاه الله تعالى عن الصلاه على المنافقين كبر فتشهد،ثم كبر و صلى على النبيين عليهم السلام،ثم كبر و دعا للمؤمنين،ثم كبر الرابعه و انصرف و لم يدع للميت» (٣)و الجمع بينها و بين النصوص المتقدمه يقتضى حملها على الاستحباب، لأن هذه صريحه و تلك ظاهره.

و أما ما يقال فى الجمع بينها بحمل تلك على المخالف و هذه على المنافق،كما يقتضيه اعتبار سياقهما و موردهما و إن أطلق فى جملة من تلك المنافق،لكون المقصود منه المخالف،لشروع إطلاقه عليه فى النصوص و الفتاوى.

فلعله إحداث قول،مع قوه احتمال عدم الفرق بينهما،فتأمل،و لا ريب أن ما ذكره أحوط.

و بدعاء المستضعفين و هو:«اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم» كما فى الصحاح و غيرها (٤)إن كان مستضعفا و هو:

ص:٦٣

١- التهذيب ١٩٣/٤٤٠،الاستبصار ٤٧٧/١٨٤٤،الوسائل ٦٤:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٢ ح ٨.

٢- راجع ص ٤٦.

٣- تقدّم مصدرها فى ص ٤٩ الهامش ٢.

٤- الوسائل ٦٧:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٣.

من لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب، ولا يبغض أهل الحق على اعتقادهم، كما عن الحلبي (١).

و في الذكرى و الروضة: إنه الذي لا يعرف الحق و لا يعاند فيه و لا يوالى أحدا (٢).

و فيها عن المفيد في العزبه: إنه الذي يعترف بالولاء و يتوقف عن البراءة (٣).

و هذه التفاسير متقاربه، و به صرح جماعه (٤).

و قيل: إنه الذي لا يعرف الولايه و لا ينكر (٥)، كما يفهم من الأخبار، و منها الصحيح الوارد في المضممار: «و إن كان واقفا مستضعفا فكبر و قل: اللهم! إلى آخر الدعاء (٦).

بناء على أن الظاهر أن المراد من الواقف المتحير في دينه لا الواقف بالمعنى المشهور.

و لكن في روض الجنان روى بدل «واقفا»: «منافقا» و قال بعد نقله: و في هذا الخبر دلالة على أن المنافق هو المخالف مطلقا، لوصفه له بكونه قد يكون مستضعفا، فكيف يخص بالناصب، و على أن المستضعف لا بد أن يكون مخالفا، فيقرب حينئذ تفسير ابن إدريس، كما يسقط قول بعضهم إن المراد به

ص: ٦٤

١- السرائر ٨٤: ١.

٢- الذكرى: ٥٩، الروضة ١٣٨: ١.

٣- نقله عن العزبه في الذكرى: ٥٩.

٤- منهم الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٠٧، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٣٠.

٥- الحدائق ٤٤٣: ١٠.

٦- الكافي ٢/١٨٧، التهذيب ٣: ٤٥٠/١٩٦، الوسائل ٣: ٦٧، أبواب صلاه الجنازه ب ٣ ح ٣.

من لا يعرف دلائل اعتقاد الحق و إن اعتقده، فإن الظاهر كون هذا القسم مؤمنا و إن لم يعرف الدليل التفصيلي (١) انتهى.

و منه يظهر قول رابع فى تفسيره و إن لم يشتهر، و لعله لضعفه كما ذكره و صرح به فى الذخير، فقال بعد نقله: و الظاهر أنه ليس بجيد، لدخول هذا القسم فى المؤمن على الظاهر، و يؤيده ما رواه الكليني فى كتاب الإيمان و الكفر فى باب المستضعف، عن إسماعيل الجعفى، عن أبى جعفر عليه السلام فى جملة حديث قلت: فهل سلم أحد لا- يعرف هذا الأمر؟ فقال: «لا- إلا المستضعف» قلت: من هم؟ قال: «نساءكم و أولادكم» ثم قال: «أرأيت أم أيمن فإنى أشهد أنها من أهل الجنة، و ما كانت تعرف ما أنتم عليه» (٢).

و أورد الكليني فى الباب المذكور و الذى قبله أخبارا نافعه فى تحقيق معنى المستضعف، من أراد فليرجع إليه (٣).

و بأن يحشره مع من يتولاه و أحبه إن جهل حاله و لم يعرف مذهبه كما يستفاد من بعض النصوص (٤)، و فى بعض الصحاح يدعو له بدعاء المستضعف (٥).

و فى آخر: «و إذا كنت لا تدري ما حاله فقل: اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه» (٦).

و ذكر جماعه (٧) أن الظاهر أن معرفه بلد الميت الذى يعرف إيمان أهله

ص: ٦٥

١- روض الجنان: ٣٠٧.

٢- الكافي ٢: ٤٠٥/٦.

٣- إلى هنا كلام الذخير: ٣٣٠.

٤- الفقيه ١٠٥/٤٨٩، الوسائل ٣: ٦٧ أبواب صلاة الجنازه ب ٣ ح ١.

٥- الكافي ٣: ١/١٨٦، الوسائل ٣: ٦٧ أبواب صلاة الجنازه ب ٣ ح ٢.

٦- الكافي ٣: ٣/١٨٧، الفقيه ١٠٥/٤٩١، الوسائل ٣: ٦٨ أبواب صلاة الجنازه ب ٣ ح ٤.

٧- منهم: المحقق الأردبيلي فى مجمع الفائدة و البرهان ٢: ٤٣٨، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٠٧، و المحقق السبزواري فى الذخير: ٣٣٠.

كاف في إلحاقه بهم.

و يقول في الدعاء على الطفل المتولد من مؤمنين أو من مؤمن بقوله اللهم اجعله لنا ولأبويه سلفا و فرطا و أجرا كما في الخبر (١).

و الفرط-بفتح الراء-في أصل الوضع:المتقدم على القوم ليصلح لهم ما يحتاجون إليه ممّا يتعلق بالماء (٢).

و الظاهر أن المراد بالطفل هنا من لم يبلغ الحلم و إن وجبت الصلاة عليه كما صرح به في الروضة و روض الجنان (٣)،و علّله فيه بعدم احتياج من كان كذلك إلى الدعاء له،و ليس في الدعاء قسم آخر غير ما ذكر.

و منها:أن يقف المصلّي موقفه و لا يبرح عنه حتى ترفع الجنازة من بين يديه،للنصوص،و منها الرضوى (٤).

و إطلاقها يقتضى عدم الفرق بين كون المصلّي إماما أو غيره،كما هو ظاهر إطلاق العبارة و غيرها أيضا،و به صرح جماعه (٥)،قالوا:نعم لو اتفق صلاه جميع الحاضرين استثنى منهم أقل ما يمكن به رفع الجنازة.

و خصّه الشهيد-رحمه الله-بالإمام تبعا للإسكافى (٦)،و مستنده مع إطلاق النص غير واضح.

و منها:إيقاع الصلاة في المواضع المعتاده لذلك،إمّا تبركا بها،

ص:٦٦

١- التهذيب ٣:٤٤٩/١٩٥،الوسائل ٣:٩٤ أبواب صلاه الجنازه ب ١٢ ح ١.

٢- نهايه ابن الأثير ٣:٤٣٤.

٣- الروضة ١:١٣٩،روض الجنان:٣٠٨.

٤- فقه الرضا(عليه السلام):١٨٧،المستدرک ٢:٢٤٧ أبواب صلاه الجنازه ب ٢ ح ١.

٥- منهم:الشهيد الثانى فى المسالك ١:٣٨،و المحقق السبزوارى فى الذخيره:٣٣١،و صاحب الحقائق ١٠:٤٤٢.

٦- الذكري:٦٤،و نقله فيه عن الإسكافى،الدروس ١:١١٣.

لكثره من صَلَّى فيها، وإما لتكثير المصلين عليه، فإنه أمر مطلوب، لرجاء مجاب الدعوه فيهم.

و في النبوى: «ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفعهم الله فيه» (١).

و في الصحيح: «إذا مات الميت فحضر جنازته أربعون رجلا من المؤمنين فقالوا: اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا، قال الله تبارك و تعالى: قد أجزت شهادتكم و غفرت له ما أعلم مما لا تعلمون» (٢).

و تكره الصلاه على الجنازه الواحده مرتين فصاعدا على المشهور كما في المختلف و غيره (٣)، و في الغنيه الإجماع عليه (٤)، و كذا عن الخلاف في الجمله (٥).

للخبرين: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله صَلَّى على جنازه، فلمّا فرغ جاء قوم فقالوا: فاتتنا الصلاه عليها، فقال: إن الجنازه لا يصلى عليها مرتين، ادعوا له و قولوا خيرا» (٦).

و لضعف سندهما حملا على الكراهه، مضافا إلى الاتفاق على الجواز فى الظاهر المصرّح به فى المدارك (٧)، مع تصريح الموثقين (٨) و غيرهما

ص: ٦٧

١- مسند أحمد ٢٧٧:١، صحيح مسلم ٥٩/٦٥٥:٢.

٢- الكافي ١٤/٢٥٤:٣، الفقيه ١٠٢/٤٧٢:١، الوسائل ٣:٢٨٥ أبواب الدفن ب ٩٠ ح ١.

٣- المختلف: ١٢٠، و انظر مجمع الفائده و البرهان ٢:٤٥٣.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٦٤.

٥- الخلاف ١:٧٢٦.

٦- التهذيب ١٠٤٠/٣٣٢، ١٠٤٠/٣٢٤، ١٠١٠/٣: الاستبصار ١٨٧٩/٤٨٥، ١٨٧٨/٤٨٤:١، الوسائل ٣:٨٧ أبواب صلاه الجنازه ب ٦ ح ٢٣، ٢٤.

٧- المدارك ٤:١٨٣.

٨- التهذيب ١٠٤٦/٣٣٤، ١٠٤٥/٣: الاستبصار ١٨٧٥، ١٨٧٤/٤٨٤:١، الوسائل ٣:٨٦ أبواب صلاه الجنازه ب ٦ ح ٢٠، ١٩.

بالجواز، وإن اختص ظاهر أحدهما و صريح الآخر بمن لم يدرك الصلاة عليها، لعدم القائل بالفرق.

و ليس فى ظاهرهما الاستحباب حتى ينافى الخبرين، لردّ الأمر فى أحدهما بالصلاة عليها ثانيا إلى المشيئة، و هو ظاهر فى كونه للإباحه و الرخصه ردّا على من قال بالحرمة من العامه كمالك و أبى حنيفه (١)، و يجعل هذا قرينه على صرف الأمر فى الآخر إلى ذلك.

ثم إن إطلاق الخبرين أو عمومهما يقتضى عدم الفرق فى المنع بين ما لو صلّيت ثانيا جماعه أو فرادى.

خلافًا للحلّى فخصه بالأولى، لتكرار الصحابه الصلاة على النبى صلّى الله عليه و آله فرادى (٢).

و فيه: أنّ المستفاد من نصوصها كون المراد بها الدعاء لا- التكبيرات المتخلل بينها الأدعية، و أنها وقعت من الأمير و أهل البيت خاصه.

و لا بين ما لو كان المصلّى صلّى أولاً أم لا و إن وردا فى الثانى، فإنّ العبره بعموم اللفظ لا خصوص المحل.

خلافًا للخلاف فخصّه بالأول (٣).

و تدفعه مع ذلك النصوص الداله على صلاه الأمير عليه السلام على سهل بن حنيف خمسا، و فيها الصحيح و غيره (٤)، بل تدفع القول بالكراهه مطلقا، إلاّ

ص: ٦٨

١- راجع بدائع الصنائع ٣١١: ١.

٢- السرائر ٣٦٠: ١، و انظر الوسائل ٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٦ الأحاديث ١٦، ١١، ١٠، ٩، ٢.

٣- الخلاف ٧٢٦: ١.

٤- الوسائل ٣: أبواب صلاه الجنازه ب ٦ الأحاديث ٢١، ١٢، ٥، ١.

أن يستثنى هذه الواقعة من قضيه المنع بما يظهر من بعضها و من نهج البلاغه (١) من كون ذلك لخصوصيه فيه، و إليه أشار في المختلف (٢) فقال: إن حديث سهل بن حنيف مختص به إظهارا لفضله، كما خصّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله حمزه بسبعين تكبيره (٣).

و منه يظهر ضعف القول باستحباب التكرار على الإطلاق لها و إن احتمله الشيخ في الاستبصار (٤).

و لا بين ما لو خيف على الجنازه أو نافي التعجيل أم لا.

خلافًا لجماعه (٥)، فقيده بالخوف منهما أو من أحدهما على اختلافهم في التقييد.

و ممّا ذكرنا ظهر عدم الإشكال في الكراهه مطلقا، مضافا إلى جواز التسامح في أدلتها. و القول بأنه يقتضى الاستحباب مدفوع: بعدم ظهور قائل به حتى الشيخ في الاستبصار، فإنه ذكره وجه جمع بين الأخبار لا- فتوى، مع أنه جمع بينهما بالكراهه أو لا- و أمّا باقى الأصحاب المقيدون للمنع بما تقدم من القيودات فظاهرهم اختصاص الكراهه بها و عدمها في غيرها، و هو لا يستلزم الاستحباب فيه، فتأمل جدّا.

ص: ٦٩

١- لم نعثر في نهج البلاغه على ما يدلّ على كيفية صلاه الأمير عليه السلام على سهل بن حنيف، نعم، فيه ما يدلّ على مزيد فضل لحمزه و صلاه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله على جنازته بسبعين تكبيره. راجع نهج البلاغه (لصباحي صالح): ٣٨٦.

٢- المختلف: ١٢٠.

٣- الكافي ٣: ٢/ ٢١١، الوسائل ٣: ٨١، أبواب صلاه الجنازه ب ٦ ح ٣.

٤- الاستبصار ١: ٣٠٠.

٥- منهم: العلامة في التذكرة ١: ٥١، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ١٣١.

و أما أحكامها فهي أربعة :

الأول من أدرك بعض التكبيرات أتم ما بقي

الأول: من أدرك مع الإمام بعض التكبيرات و فاته البعض دخل معه في الصلاة عليه، بلا- خلاف بين العلماء كما في المنتهى (١)، و أتم ما بقي منها إجماعا كما في الخلاف (٢)، للنصوص المستفيضة، منها الصحيح:

«إذا أدرك الرجل التكبيره و التكبيرتين من الصلاة على الميت فليقض ما بقي منها متابعا» (٣).

و هو المستند فيما ذكروه من الإتمام ولاء أى من غير دعاء بينها و إن اختلفوا فى إطلاقه كما هو ظاهر النص و العباره و غيرها، أو تقييده بصوره عدم التمكن منه باستلزامه المنافى من البعد و الانحراف عن الميت و القبلة، كما عليه الشهيدان فى الذكرى و روض الجنان و الروضه (٤)، تبعاً للمحكى عن العلامة فى بعض كتبه (٥)، و عن خالى العلامة المجلسى إنه مذهب الأكثر (٦).

و لعله الأظهر، عملاً بعموم ما دلّ على وجوب الدعاء، خرج منه صورته الضروره بالنص و الإجماع.

و ما يقال من أنّ الاتفاق على الوجوب الكفائى ينفى شمول أدله الوجوب لموضع النزاع (٧)، حسن لو كان متعلق الوجوب هو نفس الدعاء لا الصلاة،

ص: ٧٠

١- المنتهى ٤٥٥: ١.

٢- الخلاف ٧٢٥: ١.

٣- الفقيه ١٠٢/١٠٢، التهذيب ٢٠/٤٦٣، الاستبصار ١٨٦٥/٤٨٢، الوسائل ٣: ١٠٢ أبواب صلاه الجنازه ب ١٧ ح ١.

٤- الذكرى: ٦٣، روض الجنان: ٣١٣، الروضه ١٤١: ١.

٥- كما فى القواعد ٢٠: ١، و نهايه الأحكام ٢٧٠: ٢.

٦- انظر بحار الأنوار ٣٦٣: ٧٨.

٧- الحدائق ٤٦٥: ١٠.

و ليس كذلك، بل المتعلق هو الصلاة، و ليس الكلام فيه، بل فى وجوب الدعاء، و هو فى حق من دخل فى الصلاة عينى، للأمر به الذى هو حقيقه فيه، و لا إجماع على كفايته.

نعم، يمكن أن يقال: إنَّ عموم ما دلَّ على وجوبه معارض بعموم الصحيح المتقدم الأمر بالتتابع، و كما يمكن تخصيصه بذلك كذا يمكن العكس؛ فإنَّ التعارض بينهما من قبيل تعارض العموم و الخصوص من وجه.

و يضعف: بمنع العموم فى الصحيح؛ فإنَّ غايته الإطلاق المنصرف إلى صورته عدم التمكن من الدعاء خاصه كما هو الغالب، و لذا ورد فى النص و الفتوى استحباب أن لا يبرح المصلّى عن موقفه إلى أن يرى الجنازه فى أيدي الرجال. و مع ذلك فلاحتياط فى العباده يقتضيه.

و يؤيده إشعار بعض النصوص بذلك، فإنَّ فيه: سمعته يقول فى الرجل يدرك مع الإمام فى الجنازه تكبيره أو تكبيرتين، فقال: «يتم التكبير و هو يمشى معها، فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر، فإن كان أدركهم و قد دفن كبر على القبر» (١) إذ لو والى لم يبلغ الحال إلى المشى خلف الجنازه.

و لعلَّ هذا مراد الشهيدين فى بيان وجه الإشعار و إن قصرت عبارتهما عن إفادته، فإنهما قالوا: إذ لو والى لم يبلغ الحال إلى الدفن (٢).

فإن أراد به ما تلوناه و إلا فضعفه ظاهر، فإنَّ معنى قوله عليه السلام:

«فإن كان قد أدركهم و قد دفن» أنه لم يدرك شيئاً من التكبيرات مع الإمام، لا أنه أدرك البعض و لم يدرك الباقي حتى دفن.

ص: ٧١

١- التهذيب ٢٠٠/٤٦٢:٣، الاستبصار ١٨٦٢/٤٨١، الوسائل ١٠٣:٣ أبواب صلاة الجنازه ب ١٧ ح ٥.

٢- الذكري: ٦٣، روض الجنان: ٣١٣.

و لا يضر ضعف سنده بالجهالة و الإرسال؛ لكونه مستند الأصحاب فيما ذكروه من قولهم و إن رفعت الجنازه أتم و لو على القبر فينجبر بذلك؛ مضافا إلى موافقته لباقي الأخبار، و إن كان من غير جهة الإشعار، و ينجبر من هذه الجهة بالموافقه لعموم ما دلّ على وجوب الأدعيه كما عرفته.

و من هنا يظهر عدم سقوط الدعاء عن المأموم مطلقا كباقي الأذكار، عدا القراءه فى الصلوات الخمس المفروضه. و الظاهر الإجماع عليه فيما إذا كان مع الإمام و لو مسبقا، قال فى المنتهى: إذا فاتته تكبيره مثلا كبر أوله و هى ثانيه الإمام يتشهد هو و يصلّى الإمام، فإذا كبر الإمام الثالثه و دعا للمؤمنين كبر هو الثانيه و صلّى هو، فإذا كبر الإمام الرابعه و دعا للميت كبر هو الثالثه و دعا للمؤمنين، و هكذا؛ لأننا قد بينا فى الفرائض أنّ المسبوق يجعل ما يلحقه أول صلاته (١). انتهى، و لم ينقل فيه خلافا.

الثانى لو لم يصلّ على الميت صلّى على قبره

الثانى: لو لم يصلّ على الميت و دفن بغير صلاه صلّى على قبره وجوبا مطلقا وفاقا لجماعه (٢).

لعموم: «لا تدعوا أحدا من أمتى بغير صلاه» (٣) و نحوه، السالم عن المعارض بالكلية، عدا النصوص المستفيضه الناهيه عن الصلاه عليه بعد دفنه (٤).

و هى غير مصالحه للمعارضه- و إن تضمنت الموثقات و غيرها- أوّلا:

ص: ٧٢

١- المنتهى ٤٥٦: ١.

٢- منهم العلامه فى المختلف: ١٢٠، و الشهيد فى البيان: ٧٧١، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٣٣.

٣- التهذيب ٣٢٨/١٠٢٦، الاستبصار ٤٦٨/١٨١٠، الوسائل ٣: ١٣٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٣٧ ح ٣.

٤- الوسائل ٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٦ ح ٢٠، ١٩، و ب ١٨ ح ٥، ٦، ٥، و ب ١٩ ح ١، و ب ٣٦ ح ٢.

بمعارضتها بأصح منها سندا وفيه: «لا بأس بأن يصلّي الرجل على الميت بعد ما يدفن» (١).

و نحوه نصوص أخر، منها: «إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه و قد دفن» (٢) و بمعناه الرضوى (٣).

و آخر: «كان رسول الله صلّى الله عليه و آله إذا فاتته الصلاة على الميت يصلّي على القبر» (٤).

و هذه النصوص مع استفاضتها أيضا أوفق باستصحاب الجواز بل الوجوب حيث يثبت قبل الدفن، و لا قائل بالفرق. و عليه فهو دليل على الوجوب كاف في إثباته و لو لم يكن هناك عموم أو منع بدعوى اختصاصه بحكم التبادر بالميت قبل الدفن، مع أنها فاسده في العمومات اللغويه.

و ثانيا: بضعف سند جملة منها، و قصورها أجمع عن إثبات المنع مطلقا حتى في محل الفرض، لأن غايتها الإطلاق الغير المنصرف إليه.

و ثالثا: بشذوذها، لدلالاتها على المنع مطلقا مع أنّ الأصحاب أطبقوا ظاهرا- و يستفاد من الذكرى أيضا (٥)- على الجواز في الجملة و إن اختلفوا في إطلاقه كما عن والد الصدوق و العماني (٦)، أو تحديده بما إذا لم يتغير الصورة

ص: ٧٣

١- التهذيب ٣: ٤٦٦/٢٠٠، الاستبصار ١: ١٨٦٦/٤٨٢، الوسائل ٣: ١٠٤ أبواب صلاة الجنازة ب ١٨ ح ١.

٢- الفقيه ١: ٤٧٥/١٠٣، التهذيب ٣: ٤٦٧/٢٠١، الاستبصار ١: ١٨٦٧/٤٨٢، الوسائل ٣: ١٠٤ أبواب صلاة الجنازة ب ١٨ ح ٢.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٩، المستدرک ٢: ٢٧٤ أبواب صلاة الجنازة ب ١٦ ح ١.

٤- التهذيب ٣: ٤٦٨/٢٠١، الاستبصار ١: ١٨٦٨/٤٨٢، الوسائل ٣: ١٠٥ أبواب صلاة الجنازة ب ١٨ ح ٣.

٥- الذكرى: ٥٥.

٦- نقله عنهما في المختلف: ١٢٠.

كما عن الإسكافي (١)، أو بأيام ثلاثه كما عن الديلمي (٢)، وجعله في الخلاف روايه (٣)، أو يوما و ليله حسب كما عن الشيخين والحلى والقاضى و ابني زهره و حمزه (٤)، و ادعى عليه الشهيدان فى الذكرى و الروضه (٥) الشهره.

و مع ذلك فهى محتمله للحمل على التقيه، فقد حكاه جماعه عن أبى حنيفه (٦)، و على فتاويه غالب العامه فى جميع الأزمنه، فينبغى حينئذ طرحها، أو حملها على الكراهه فيما إذا صلى على الميت قبل الدفن، كما هو المتبادر منها، و لعل الوجه فيها حينئذ كراهه تكرار الصلاه على الجنازه مرتين كما مضى. لكن ظاهر الأصحاب الجواز من غير كراهه قبل ما حدوده من المده، حيث أطلقوه من غير إشاره إليها، إلا أنه يحتمل إحالتهم لها إلى المسأله التى أشرنا إليها، و قصدهم بتحديد المده إثبات التحريم بعدها.

و على هذا التقريب يصير التحريم بعدها مشهورا كما عزاه إليهم جماعه (٧)؛ و لم أعرف مستندهم، عدا الأخبار الناهيه، و هى - كما عرفت - بإطلاقها شاذه، و مع ذلك فلم يعلم منها و لا من غيرها شىء من التقديرات المذكوره فى عبائر الجماعه، و بذلك اعترف الفاضلان فى المعبر و المنتهى و غيرهما (٨)، و الجمع بين النصوص المختلفه فى المنع و الجواز بذلك فرع

ص: ٧٤

-
- ١- نقله عنه فى المختلف: ١٢٠.
 - ٢- المراسم: ٨٠.
 - ٣- الخلاف ٧٢٦: ١.
 - ٤- المفيد فى المقنعه: ٢٣١، الطوسى فى الخلاف ٧٢٦: ١، الحلى فى السرائر ٢٦٠: ١، القاضى فى المهدب ١٣٢: ١، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٤، ابن حمزه فى الوسيله: ٦٧٩.
 - ٥- الذكرى: ٥٥، لم يصرح فيه بالشهره، نعم تستفاد من مجموع كلامه، الروضه ١٤٢: ١.
 - ٦- حكاه عنه الشيخ فى الخلاف ٧٢٦: ١، و العلامه فى المنتهى ٤٤٩: ١.
 - ٧- منهم: الفاضل المقداد فى التنقيح ٢٥١: ١، و الشهيد الثانى فى الروضه ١٤٢: ١.
 - ٨- المعبر ٣٥٨: ٢، المنتهى ٤٤٩: ١؛ و انظر مجمع الفائده و البرهان ٤٥٣: ٢.

شاهد عليه و حجه.

و نحوه الجمع بينها بحمل الأوله على ما إذا صَلَّى عليه فتحرم، و الثانيه على ما إذا لم يصلّ عليه فتجب، كما فى المختلف (١)؛ إذ لا شاهد عليه أيضا، بل ولا وجه له، سيما مع ظهور الأخبار المجوّزه بحكم التبادر أو غيره فى الصوره الأولى التى منع عن الصلاه فيها، مع أنّ مقتضاها نفي البأس، فلا يستفاد منها الوجوب، فتأمل.

و أمّا الجمع بينها بحمل المانعه على الصلاه و المجوّزه على الدعاء خاصه، كما يدل عليه بعض الأخبار المانعه (٢)، و فيه الصحيح المقطوع و غيره، فهو و إن حسن من حيث الشاهد عليه و القرينه إلّا أنه لا- قائل به من الطائفه كما عرفته، لأن مرجعه إلى حرمة الصلاه بعد الدفن مطلقا، و هو كما ترى.

و الأولى فى الجمع ما ذكرنا؛ فإنّ فيه إبقاء للنصوص مطلقا على موارد المستفاد منها بحكم التبادر، و هو ما إذا صَلَّى على الميت قبل الدفن؛ و صرفا للأخبار المانعه المرجوحه بالإضافة إلى المجوّزه إليها؛ مع وضوح الشاهد عليه من الحكم بکراهه تکرار الصلاه على الميت كما قدّمناه.

الثالث يجوز أن تصلى هذه فى كل وقت

الثالث: يجوز أن تصلى هذه الصلاه فى كل وقت و لو كان أحد الأوقات الخمسه المكروهه من غير كراهه؛ بإجماعنا الظاهر، المصرّح به فى عبائر جماعه كالخلاف و المنتهى و التذکره و غيرها (٣)؛ و النصوص به مع ذلك بالخصوص مستفيضه و فيها الصحاح و غيرها (٤)؛ مضافا إلى أنها من ذوات

ص: ٧٥

١- المختلف: ١٢٠.

٢- الوسائل ٣: ١٠٤ أبواب صلاه الجنازه ب ١٨ ح ٥، ٦، ٧، ٨.

٣- الخلاف ١: ٧٢١، المنتهى ١: ٤٥٨، التذکره ١: ٥١؛ و انظر المدارك ٤: ١٨٨، و الحدائق ١٠: ٤٧٤.

٤- الوسائل ٣: ١٠٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠.

الأسباب فتصلّى في كل وقت كما مرّ.

ما لم يتضيّق وقت الحاضره فتقدم هي لو لم يخف على الجنازه و لا يضيق وقت صلاتها، بلا خلاف فيه، و لا في وجوب تقديم الجنازه مع ضيق وقتها وسعه الحاضره.

و لو تضيّقا معا ففي وجوب تقديم الحاضره كما هو ظاهر إطلاق العبارة و صريح جماعه (١)، بل حكى عليه الشهره خالى العلامه المجلسي (٢)، أو صلاه الجنازه كما عن ظاهر المبسوط خاصه (٣)، قولان، و لعلّ الأول لا يخلو عن قوه.

و لو اتّسعا فالأولى تقديم الحاضره على ما صرّح به جماعه (٤)؛ للمعتبره (٥).

و في بعض النصوص العكس، و فيه: إذا حضرت الصلاه على الجنازه في وقت مكتوبه فبأيهما أبدأ؟ فقال: «عجل الميت إلى قبره إلا أن تخاف فوت وقت الفريضه» (٦).

و هو و إن ضعف سنده إلاّ أنه معتضد بعموم ما دلّ على استحباب تعجيل التجهيز (٧)، لكنه معارض بمثله بل بأجود منه كالنص، مع أنى لم أر قائلًا بمضمون هذا النص و إن حكى عن الماتن التخيير من دون ترجيح

ص: ٧٦

١- منهم: العلامه في المنتهى ١:٤٥٨، و الشهيد في الدروس ١:١١٤، و صاحب المدارك ٤:١٨٩.

٢- ملاذ الأخيار ٥:٦١٤.

٣- المبسوط ١:١٨٥.

٤- منهم: الشيخ في النهايه: ١٤٦، و الحلّي في السرائر ١:٣٦٠، و الشهيد في الذكرى: ٦٢.

٥- الوسائل ٣:١٢٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٣١ ح ١، ٣.

٦- التهذيب ٣:٩٩٥/٣٢٠، الاستبصار ١:١٨١٢/٤٦٩، الوسائل ٣:١٢٤ أبواب صلاه الجنازه ب ٣١ ح ٢.

٧- الوسائل ٢:٤٧١ أبواب الاحتضار ب ٤٧.

للتعارض (١)، فإنه غير القول به.

الرابع لو حضرت جنازه في أثناء الصلاة تخير في الإتمام على الأولى و الاستيناف على الثانية، و في ابتداء الصلاة عليهما

الرابع: لو حضرت جنازه في أثناء الصلاة على أخرى تخير (٢) المصلّي في الإتمام على الأولى و الاستيناف على الثانية، و في قطع الصلاة على الأولى و ابتداء الصلاة عليهما معا على الأشهر؛ للرضوى: «و إن كنت تصلّي على الجنازه و جاءت الأخرى فصلّ عليهما صلاه واحده بخمس تكبيرات، و إن شئت استأنفت على الثانية» (٣).

خلافًا للإسكافي (٤)، فما في الصحيح: «إن شأؤوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخير، و إن شأؤوا رفعوا الأولى و أتموا التكبيره على الأخير، كلّ ذلك لا بأس به» (٥).

و مال إليه من المتأخرين جماعه (٦)؛ لصحه السند، و عدم و فوقهم على مستند الأول، مع مخالفته في صورته القطع للنهي عن إفساد العباده.

قال في الذكرى: نعم لو خيف على الجنائز قطعت الصلاة ثم استأنف عليها؛ لأنه قطع للضروره (٧).

و هو حسن لو لا ما مرّ من المستند المعتضد بالعمل، فيخصّص به عموم النهي، مع إمكان التأمل في شموله لنحو هذه العباده، لما ورد في كثير من النصوص من أنها دعاء لا صلاه حقيقه، و قطعه جائز قطعاً.

ص: ٧٧

١- كما في المعتمد ٢: ٣٦٠.

٢- في المختصر المطبوع: تخير الإمام.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٩، المستدرک ٢: ٢٨٥ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٩ ح ١.

٤- كما نقله عنه في الذكرى: ٦٤.

٥- الكافي ٣: ١/١٩٠، التهذيب ٣: ١٠٢٠/٣٢٧، الوسائل ٣: ١٢٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٣٤ ح ١.

٦- منهم الشهيد الثاني في الروضه ١: ١٤٤، المحدث الكاشاني في المفاتيح ٢: ١٧٠.

٧- الذكرى: ٦٤.

و لعلّه لذا استدل في المنتهى على المختار بأن مع كلّ من هذين الأمرين -و أشار بهما إلى شقى التخيير- يحصل الصلاة عليهما، و هو المطلوب، ثمّ قال: و يؤيده الصحيح و ساقه كما مرّ (١).

و ظاهره -كما ترى- أنّ عمده الدليل هو التعليل لا الصحيح كما قيل (٢) و هو إنما يتجه لو جاز القطع، و لا يكون ذلك إلا لما ذكرناه من عدم عموم في النهى يشمل محلّ البحث.

ص: ٧٨

١- المنتهى ١: ٤٥٨.

٢- جامع المقاصد ١: ٤٣٣، الحقائق ٩: ٤٦٧.

و أما الصلوات المندوبات :

ف هي كثيره جدا ذكر الماتن منها جمله يسيره.

صلاه الاستسقاء

منها: صلاه الاستسقاء أى طلب السقيا من الله عند الحاجه إليها.

و هي مستحبه عند الجذب و غور الأنهار و فتور الأمطار؛ بإجماعنا الظاهر، المحكى فى التذكره و غيره (١)، بل العلماء كافه إلا أبا حنيفه كما فى المنتهى (٢)؛ و للتأسى، و النصوص المستفيضه.

و الكيفيه هنا ك هي فى صلاه العيدين بإجماعنا الظاهر، المصرّح به فى الخلاف و المنتهى (٣)؛ و للصحيح: عن صلاه الاستسقاء، قال: «مثل صلاه العيدين تقرأ فيهما و تكبر فيهما، يخرج الإمام فيبرز إلى مكان نظيف فى سكينه و وقار و خشوع و مسأله، و يبرز معه الناس، فيحمد الله تعالى و يمجده و يثنى عليه، و يجتهد فى الدعاء، و يكثر من التسبيح و التهليل و التكبير، و يصلّى مثل صلاه العيد ركعتين فى دعاء و مسأله و اجتهاد، فإذا سلّم الإمام قلب ثوبه و جعل الجانب الذى على المنكب الأيمن على المنكب الأيسر، و الذى على المنكب الأيسر على الأيمن، فإنّ النبى صلّى الله عليه و آله كذلك فعل» (٤).

و لا ريب فى شمول المماثله فيه المماثله فى عدد الركعات و القراءه المستحبه و الكبيرات الزائده و القنوت بعد كل تكبيره، إلاّ أنّه يقنت هنا

ص: ٧٩

١- التذكره ١: ١٦٧؛ و انظر البيان: ٢١٨، و مفاتيح الشرائع ٣٥: ١.

٢- المنتهى ٣٥٤: ١.

٣- الخلاف ١: ٦٨٥، المنتهى ٣٥٤: ١.

٤- الكافى ٣: ٢/٤٦٢، التهذيب ٣: ٣٢٣/١٤٩، الوسائل ٥: ٨ أبواب صلاه الاستسقاء ب ١ ح ١.

بسؤال الرحمه و توفير المياه.

و لا- يتعين فيه دعاء خاص بل يدعو بما يتيسر له و أمكنه و إن كان أفضل ذلك الأدعيه المأثوره عن أهل العصمه عليهم السلام، فإنهم أعرف بما يناجى به الرب سبحانه.

و ظاهر الشهيدين و غيرهما (١) تعميم المماثله للوقت، فيخرج فيها ما بين طلوع الشمس إلى الزوال، و عزاه في الذكرى إلى ظاهر الأصحاب (٢).

مع أن المحكى عن الفاضلين (٣) التصريح بأن لا وقت لها، فأى وقت خرج جاز، و ادعى فى نهايه الإحكام و التذكرة (٤) الإجماع عليه.

و هو الأوفق بالإطلاقات. و المتبادر من المماثله المماثله فى الكيفيه لا الأمور الخارجيه.

و لكن الأحوط ما ذكره بلا شبهه و إن حكى عن الإسكافى التوقيت بما بعد الفجر (٥)، و عن التذكرة بما بعد الزوال، قال: لأن ما بعد العصر أشرف (٦)؛ لضعفهما فى الغايه.

و من سننها: صوم الناس ثلاثا و الخروج يوم الثالث للنص (٧)؛ المؤيد بما دلّ على استجابته دعاء الصائم (٨).

ص: ٨٠

١- الشهيد الأول فى الذكرى: ٢٥١، الشهيد الثانى فى الروضه ١: ٣١٩؛ و انظر الكافى فى الفقه: ١٦٢، و المختلف: ١٢٦.

٢- الذكرى: ٢٥١.

٣- المحقق فى المعبر ٢: ٣٦٤، العلامه فى نهايه الأحكام ٢: ١٠٤.

٤- نهايه الأحكام ٢: ١٠٤، التذكرة ١: ١٦٨.

٥- حكاه عنه فى المختلف: ١٢٦.

٦- التذكرة ١: ١٦٨.

٧- التهذيب ١٤٨/٣: ٣٢٠، الوسائل ٨: ٨ أبواب صلاه الاستسقاء ب ٢ ح ١.

٨- الوسائل ١٠: ٣١٠ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٨ ح ١٤.

و أن يكون الخروج يوم الا-ثنين أو الجمعه مخيرا بينهما كما هنا و فى كلام جماعه (١)، أو مرتبا بتقديم الأول و إن لم يتيسر
فالثانى كما فى الشرائع و كلام آخرين (٢).

و الأكثر لم يذكروا سوى الأول (٣)؛ للنص: قلت له: متى يخرج جعلت فداك؟ قال: «يوم الاثنين» (٤) و نحوه المروى فى العيون عن
مولانا الحسن العسكرى عليه السلام (٥).

و عكس الحلبي فلم يذكر سوى الثانى (٦).

قيل: و لعلّه نظر إلى ما ورد فى ذم يوم الا-ثنين و أنه يوم نحس لا- يطلب فيه الحوائج، و أنّ بنى أميه تتبرك به، و يتشاءم به آل
محمد صلّى الله عليه و آله لقتل الحسين عليه السلام فيه، حتى ورد أنّ من صامه أو طلب الحوائج فيه متبركا حشر مع بنى أميه
(٧)، و أنّ هذه الأخبار ظاهره الرجحان على الخبرين المذكورين (٨).

أقول: لكنهما معتضدان بعمل أكثر الأصحاب و إن اختلفوا فى الجمود عليهما أو ضمّ الجمعه، مخيرا أو مرتبا بينهما، جمعا بينهما و
بين ما دلّ على

ص: ٨١

-
- ١- منهم العلامة فى التذكرة ١:١٦٧، و الشهيدان فى اللمعة و الروضة ١:٣١٩، و المحقق السبزواري فى الكفاية: ٢٣.
 - ٢- الشرائع ١:١٠٩؛ و انظر التحرير ١:٤٧، و الدروس ١:١٩٦، و البيان: ٢١٨.
 - ٣- كالصديق فى المقنع: ٤٧، و الطوسى فى النهايه: ١٣٨، و ابن حمزه فى الوسيله: ١١٣.
 - ٤- الكافى ٣:١/٤٦٢، التهذيب ٣:٣٢٢/١٤٨، الوسائل ٨:٥ أبواب صلاه الاستسقاء ب ١ ح ٢.
 - ٥- العيون ٢:١/١٦٥، الوسائل ٨:٨ أبواب صلاه الاستسقاء ب ٢ ح ٢.
 - ٦- راجع الكافى فى الفقه: ١٦٢.
 - ٧- انظر الوسائل ١٠:٤٦٠ أبواب الصوم المندوب ب ٢١ ح ٣، و ج ١١:٣٥٧ أبواب آداب السفر ب ٦ ح ٣.
 - ٨- الحدائق ١٠:٤٨٥.

شرف الجمعة و استجابته الدعاء فيه حتى ورد أن العبد ليسأل الحاجه فيؤخر الإجابة إليه (١).

و كل من ساوى بينه و بين الخبرين مكافاه قال بالأول. و من رجحهما لفتوى الأصحاب-سيما نحو القاضى و الحلى (٢) اللذين لم يعملوا بأخبار الآحاد إلا بعد قطعيتها-قال بالثانى، و لعله الأقوى.

و الإصحاح بها إجماعا كما فى المعتبر و المنتهى و الذكرى (٣)؛ و للتأسى، و النصوص، و فيها الصحيح و غيره، و فيه: «مضت السنه أنه لا يستسقى إلا بالبرارى حيث ينظر الناس إلى السماء، و لا يستسقى فى المساجد إلا بمكه» (٤).

و استثناء مكه مجمع عليه عندنا و عند أكثر أهل العلم كما فى المنتهى (٥).

و عن الإسكافى إحاق مسجد النبى صلى الله عليه و آله بها (٦). و هو مع عدم وضوح مستنده سوى القياس الذى لا نقول به يدفعه بعض النصوص بظاهره (٧).

نعم، ذكر الشهيدان أنه لو حصل مانع من الصحراء كخوف و شبهه.

ص: ٨٢

- ١- المقنعه: ١٥٥، المحاسن: ٩٤/٥٨، مصباح المتهجد: ٢٣٠، الوسائل ٧: ٣٨٣ أبواب صلاه الجمعة ب ٤١ ح ١.
- ٢- القاضى فى المهذب ١: ١٤٤، الحلى فى السرائر ١: ٣٢٥.
- ٣- المعتبر ٢: ٣٦٣، المنتهى ١: ٣٥٥، الذكرى: ٢٥١.
- ٤- التهذيب ٣: ٣٢٥/١٥٠، قرب الإسناد: ٤٨١/١٣٧، الوسائل ٨: ١٠ أبواب صلاه الاستسقاء ب ٤ ح ١.
- ٥- المنتهى ١: ٣٥٥.
- ٦- نقله عنه فى المختلف: ١٢٦.
- ٧- الوسائل ٨: ٥ أبواب صلاه الاستسقاء ب ١ ح ٢.

صَلَّيتَ فِيهِ بِلْ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ (١). وَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَلِيَكُنْ خُرُوجُهُمْ إِلَى الصَّحْرَاءِ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ حَفَاهِ عَلَى سَكِينِهِ وَوَقَارِ كَمَا يَخْرُجُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْخَبْرِ «يَمْشَى كَمَا يَمْشَى يَوْمَ الْعِيدَيْنِ» (٢).

مُضَافًا إِلَى الصَّحِيحِ الْمَتَقَدِّمِ الْمَصْرُوحِ بِاسْتِحْبَابِ الْأَخِيرِينَ.

وَاسْتِصْحَابِ الشُّيُوخِ وَلَا سَيِّمًا أَبْنَاءَ الثَّمَانِينَ وَالْأَطْفَالَ وَالْعَجَائِزَ فِي الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، قَالُوا: لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الرَّحْمَةِ وَاسْرِعْ إِلَى الْإِجَابَةِ.

وَفِي النَّبَوِيِّ: «لَوْ لَا أَطْفَالَ رَضَّعَ وَشُيُوخَ رَكَّعَ وَبِهَائِمَ رَتَّعَ لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا» (٣).

وَفِي آخِرِهِ: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ ثَمَانِينَ سَنَةً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَ مَا تَأَخَّرَ» (٤).

وَفِي الرُّضَوِيِّ فِي جَمَلِهِ الْخُطْبَةُ الْمَأْثُورَةُ فِيهِ هُنَا: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا بِمَشَايِخِ رَكَّعَ وَصَبِيَانِ رَضَّعَ وَبِهَائِمِ رَتَّعَ وَشَبَّانِ خَضَّعَ» (٥).

وَليَكُونُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَاصَهُ كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعُهُ (٦)، فَيَمْنَعُ مِنَ الْحُضُورِ مَعَهُمْ أَهْلَ الذَّمِّ وَجَمِيعَ الْكُفَّارِ.

وَزَادَ الْحَلِّيُّ فَقَالَ: وَالْمُتَظَاهِرِينَ بِالْفُسُوقِ وَالْمُنْكَرِ وَالْخِدَاعِ مِنْ أَهْلِ

ص: ٨٣

١- الذكري: ٢٥١، روض الجنان: ٣٢٤.

٢- الكافي ١/٤٦٢، التهذيب ٣: ٣٢٢/١٤٨، الوسائل ٨: ٥، أبواب صلاة الاستسقاء ب ١ ح ٢.

٣- سنن البيهقي ٣: ٣٤٥، الجامع الصغير (للسيوطي) ٢: ٤٤٣، بتفاوت يسير.

٤- الذكري: ٢٥١، وانظر مسند احمد ٢: ٨٩ (وفيه: إذا بلغ الرجل التسعين).

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٤، المستدرک ٦: ١٨١، أبواب صلاة الاستسقاء ب ١ ح ٤.

٦- منهم: العلامة في المنتهى ١: ٣٥٥، والشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٢٤.

قال فى المنتهى: لأنهم أعداء الله تعالى و مغضوب عليهم و قد بدّلوا نعمه الله تعالى كفرا فهم بعيدون من الإجابة، قال الله تعالى وَ ما دُعَاءُ الْكٰفِرِيْنَ اِلَّا فِى ضَلٰلٍ [١] (٢) ثمّ ذكر ما روى فى حكاية دعاء فرعون حين غار النيل (٣)، و رجّح عدم المنع (٤).

قيل (٥): و يعضده خروج المنافقين مع النبى صلّى الله عليه و آله، فإنهم أكثر الناس أو كثير منهم يومئذ، و كذا خروج المخالفين مع الرضا عليه السلام كما تضمنه بعض النصوص (٦) فإنهم الأكثر يومئذ.

و يعضده أيضا ما ورد فى بعض الأخبار من أنّ الله تعالى ربما حبس الإجابة عن المؤمن لحبّ سماع صوته و تضرعه و إلحاحه، و عجل الإجابة للكافر لبغض سماع صوته (٧).

على أنهم يطلبون ما ضمنه الله تعالى لهم من رزقهم و هو سبحانه لا يخلف الميعاد.

و التفریق بين الأطفال و أمهاتهم كما ذكره جماعه (٨)، قالوا:

استجلابا للبكاء و الخشوع بين یدى الله تعالى، فربما أدركتهم الرحمة بلطفه.

و أن تصلّى جماعه للتأسى، و ظواهر النصوص. و تجوز فرادى

ص: ٨٤

١- السرائر ٣٢٥:١.

٢- الرعد: ١٤.

٣- الفقيه ١٥٠٢/٣٣٤:١.

٤- المنتهى ٣٥٥:١.

٥- الحدائق ٤٨٨:١٠.

٦- العيون ١/١٦٥:٢، الوسائل ٨:٥ أبواب صلاة الاستسقاء ب ١ ح ٢.

٧- الوسائل ٧:٦١ أبواب الدعاء ب ٢١.

٨- العلامة فى التذكرة ١:١٦٨، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٢٥.

بإجماعنا، بل أهل العلم كافة إلا أبا حنيفة كما في المنتهى (١).

و تحويل الإمام الرداء بأن يجعل الذي على يمينه على يساره و بالعكس كما في الصحيح و غيره مستفيضا (٢).

و ظاهرها-بعد حمل مطلقها على مقيدها-استحبابه من الإمام مرّه واحده بعد الصلاه و صعود المنبر كما عليه الأكثر.

خلافًا لبعضهم فذكر التحويل بعد الخطبه (٣)، و لآخر فأثبتته للمأموم أيضا (٤)، و لجماعه فاستحبّوه ثلاث مرات (٥). و لم نعرف لشيء من ذلك مستندا واضحا.

و استقبال القبلة حال كونه مكبرا مائه مره رافعا بها صوته، و إلى اليمين مسبّحا، و إلى اليسار مهلّلا، و عند استقبال الناس حامدا (٦) كل ذلك مائه مره رافعا بها صوته، على المشهور المأثور في الخبرين (٧).

خلافًا للمفيد و جماعه (٨) في ذكر اليسار و استقبال الناس، فيحمد في الأول و يستغفر في الثاني، كلا منهما مائه مره.

ص: ٨٥

١- المنتهى ٣٥٦: ١.

٢- الوسائل ٨: ٩ أبواب صلاه الاستسقاء ب ٣.

٣- كالصدوق في الفقيه ٣٣٤: ١، و العلامه في التذكرة ١: ١٦٨.

٤- منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٣٥، و العلامه في التذكرة ١: ١٦٨، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٢٥.

٥- منهم: المفيد في المقنعه: ٢٠٨، و سلار في المراسم: ٨٣، و القاضي في المهذب ١: ١٤٤.

٦- في المختصر المطبوع: داغيا.

٧- الكافي ٣: ١/٤٦٢ و ذيله، التهذيب ١: ٣٢٢/١٤٨، الوسائل ٨: ٥ أبواب صلاه الاستسقاء ب ١ ح ٢ و ذيله.

٨- المفيد في المقنعه: ٢٠٨؛ و انظر المراسم: ٨٣، و المهذب ١: ١٤٤، و الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٥.

و للصدوق فيهما أيضا فعكس ما عليه المشهور (١).

و لم نعرف مستندهما و لا- مستند من قال باستحباب أن يتابعه الناس في ذلك، أى في الأذكار و رفع الصوت بها أيضا كما عن الحلبي و الصدوق و القاضي (٢)، أو الأذكار خاصه من غير رفع الصوت كما عن الإسكافي و الحلبي (٣). و لكن لا- بأس بالمتابعه؛ للتسامح في أدله السنن.

و الخطبه مرتين كما يفعل في العيدين بعد الصلاه بإجماعنا الظاهر، المصرح به في جملة من العبائر مستفيضا (٤)؛ و النصوص المرويه من طرق العامه و طرقنا عموما و خصوصا (٥). و الموثق الدال على أنها قبل الصلاه (٦) شاذ يحتمل الحمل على التقيه، فقد حكى في المنتهى و غيره (٧) عن جماعه من العامه.

و المبالغه في الدعاء، و المعاوده إن تأخرت الإجابة إجماعا منّا كما حكاها في المنتهى، قال: لأن الله تعالى يحبّ الملحين في الدعاء، و لأن الحاجه باقيه فكان طلبها بالدعاء مشروعا، و لأنها صلاه يستدفع بها أذى فكانت

ص: ٨٦

١- كما نقله عنه في المختلف ١٢٥، لكن في الفقيه ٣٣٤:١، و المقنع: ٤٧ ذكر الكيفيه وفق ما عن المشهور.

٢- الحلبي في الكافي: ١٦٣، الصدوق في المقنع: ٤٧، القاضي في المهذب ١: ١٤٤.

٣- نقله عنه في المختلف: ١٢٥، السرائر ٣٢٦: ١.

٤- منها: ما ذكره الشيخ في الخلاف ١: ٦٨٧، و العلامه في التذكرة ١: ١٦٨، و المحدّث الكاشاني في المفاتيح ١: ٣٥.

٥- الوسائل ٨: ٥ و ١١ أبواب صلاه الاستسقاء ب ١ و ٥. و نقل من طرق العامه في التذكرة ١: ١٦٨ عن أبي هريره.

٦- التهذيب ٣: ٣٢٧/١٥٠، الاستبصار ١: ١٧٤٩/٤٥١، الوسائل ٨: ١١ أبواب الاستسقاء ب ٥ ح ٢.

٧- المنتهى ١: ٣٥٦؛ و انظر المعبر ٢: ٣٦٥.

نافله شهر رمضان

ومنها: نافله شهر رمضان وقد اختلفت الروايات فى توظيفها واستحبابها، إلا- أنّ أشهر الروايات وأكثرها وأظهرها بين الأصحاب، بحيث كاد أن يكون ذلك منهم إجماعاً، كما يستفاد من جملة من العبارات (٢)، بل بانعقاده صرح الحلّى والمرضى والفاضل فى المختلف حاكياً له عن الديلمى (٣)، وربما احتمله عبارته الخلاف أيضاً (٤)، يدل على استحباب ألف ركعه، زياده على النوافل المرتبه اليوميّه.

وقول الصدوق بأنه لا نافله فى شهر رمضان زياده على غيره (٥) شاذ، كالصحيح الداله عليه (٦)، وإن حكاها فى الخلاف عن قوم من أصحابنا (٧)، إذ لم نعرفهم ولا نقله غيره، غير أنه قيل: لأنه لم يتعرض لها والد الصدوق ولا العماني (٨). وهو غير صريح، بل ولا ظاهر فى المخالفه.

مع أنّ ظاهر عبارته الصدوق المشتهر نقل خلافه فى المسأله لا يدل على نفي المشروعيه، بل صريحها الجواز (٩)؛ ولذا نفي عنه الخلاف جماعه (١٠).

ص: ٨٧

- ١- المتتهى ٣٥٦: ١.
- ٢- انظر المهذب البارع ١: ٤٣٢، و مجمع الفائده ٣: ٢٥.
- ٣- الحلّى فى السرائر ١: ٣١٠، المرضى فى الانتصار: ٥٦، المختلف: ١٢٦.
- ٤- الخلاف ١: ٥٣٠.
- ٥- انظر الفقيه ٢: ٨٩.
- ٦- الوسائل ٨: ٤٢ أبواب نافله شهر رمضان ب ٩.
- ٧- الخلاف ١: ٥٣١.
- ٨- المختلف: ١٢٦.
- ٩- انظر من لا يحضره الفقيه ٢: ٨٩.
- ١٠- منهم: صاحب المدارك ٤: ٢٠٠، والحدائق ١٠: ٥١٠.

قائلين أنّ غايتها نفى تأكيد الفضيله لا المشروعيه و هو حسن.

فما يقال من: أنّ المسأله من المشكلات (١) لا- وجه له، غير صحه الأخبار المانع، و هي معارضه بتلك الروايات المشهوره المتضمنه للموثق و غيره، المعتضده بفتوى الأصحاب و الإجماعات المنقوله، و عموم ما دلّ على أن الصلاه خير موضوع (٢)، مضافا إلى المسامحه في أدله السنن، بناء على الإجماع على الجواز كما عرفته.

و الصحاح- بعد القطع بشذوذها- لا تفيد الحرمة صريحا لينبغي الاحتياط عنها، مع انها معارضه- زياده على الروايات المشهوره باستحباب ألف ركعه- بالنصوص المستفيضه القريبه من التواتر بل لعلها متواتره بشرعيه الزياده و لو مطلقه، و مع ذلك فجمله منها صحيحه صريحه في خلاف ما دلّت عليه الصحاح المتقدمه من أنه: ما صلّى رسول الله صلّى الله عليه و آله الزياده قطّ، و لو كان خيرا لم يتركه (٣).

ففي الصحيح: «كان رسول الله صلّى الله عليه و آله يزيد في صلاته في شهر رمضان إذا صلّى العتمه صلّى بعدها» الخبر (٤).

و نحوه آخر و غيره (٥).

و حينئذ فينبغي طرحها، أو حملها على نفى الزياده في جماعه خاصه كما

ص: ٨٨

١- الحدائق ٥١٤: ١٠.

٢- بحار الأنوار ٣٠٧: ٧٩.

٣- التهذيب ٢٢٣/٦٨، الاستبصار ١٨٠٤/٤٦٦، الوسائل ٨: ٤٢ أبواب نافله شهر رمضان ب ٩ ح ١.

٤- الكافي ٤: ٢/١٥٤، التهذيب ٣: ٢٠٨/٦١، الاستبصار ١: ١٧٩٢/٤٦١، الوسائل ٨: ٢٢ أبواب نافله شهر رمضان ب ٢ ح ١.

٥- التهذيب ٢٠٥، ٢٠٤/٦٠، ٣: ٢٠٤/٦٠، الاستبصار ١٧٩٥، ١: ١٧٩٣/٤٦١، الوسائل ٨: ٢٢ أبواب نافله شهر رمضان ب ٢ ح ٢، ٣.

فى التهذيبين (١)، للصحيح (٢). و لكن لا دلالة له عليه.

أو على نفى الزيادة فى النوافل الراتبه، كما رواها الإسكافى بأربع فى صلاه الليل كما فى المختلف (٣). و هو أبعد.

أو على نفى كونها سنّه موقته موظفه لا- ينبغى تركها كالرواتب اليوميه، بل إن كانت فهى من التطوعات التى من أحبها و قوى عليها كما يشعر به بعض النصوص المثبته (٤). و لكن فيه بعد.

أو على التقيه كما عن بعض الأجله (٥) حاكيا له عن ابن طاوس، مؤيدا له بأمور و منها ورد جملة من الأخبار بتكذيب راوى النفى و الدعاء عليه (٦). لكنها معارضة ببعض الأخبار الوارده بالعكس (٧)، مع أنّ بعض الأصحاب حمل الأخبار المثبته على التقيه (٨).

و كيف كان فالمذهب ما عليه الأصحاب.

ص: ٨٩

١- التهذيب ٣:٦٩، الاستبصار ١:٤٦٧.

٢- الفقيه ٢:٣٩٤/٨٧، التهذيب ٣:٢٢٦/٦٩، الاستبصار ١:١٨٠٧/٤٦٧، الوسائل ٨:٤٥ أبواب نافله شهر رمضان ب ١٠ ح ١.

٣- المختلف: ١٢٦.

٤- التهذيب ٣:٢٠٩/٦١، الاستبصار ١:١٧٩٤/٤٦١، الوسائل ٨:٢٦ أبواب نافله شهر رمضان ب ٥ ح ١.

٥- نقله صاحب الحدائق ٥١٤: ١٠ عن بعض المحققين من متأخري المتأخرين.

٦- الكافي ٤:٦/١٥٥، التهذيب ٣:٢٢١/٦٨، ٢٢٢، الاستبصار ٣:١٧٩٩/٤٦٣، الوسائل ٨:٣٤ أبواب نافله شهر رمضان ب ٧ ح ١٠، ٨.

٧- لم نعثر عليه فى كتب الحديث، و رواه المحقق فى المعبر ٢:٣٦٦ عن الأصحاب عن محمد ابن مسلم، و متنه: سمعت إبراهيم بن هشام يقول: هذا شهر رمضان فرض الله صيامه و سنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله قيامه، فذكرت ذلك لأبى جعفر عليه السلام فقال: «كذب إبراهيم ابن هشام، كان رسول الله صلّى الله عليه و آله يصلّى من الليل ثلاث عشره ركعه منها الوتر و ركعتان قبل الفجر فى رمضان و غيره».

٨- الوافى ١١:٤٣٨.

وقد اختلفوا في كيفية توزيع الألف ركعه على الشهر، فالمشهور أنه يصلى في كل ليلة من العشرين الأولين عشرون ركعه موزعه هكذا بعد المغرب ثماني ركعات، وبعد العشاء اثنتا عشرة ركعه، وفي العشر الأواخر في كل ليلة ثلاثون ركعه موزعه كما مر، بعد المغرب ثماني ركعات والباقي بعد العتمه وفي ليالي الأفراد المحتمله لليله القدر في كل ليلة منها مائه ركعه مضافا إلى ما عين فيها من العشرين في الاولى والستين في الأخيرتين.

لنصوص المستفيضه الداله على هذا التفصيل بتمامه بعد ضم بعضها إلى بعض (1)، وهي متفقه الدلاله على كيفية توزيع العشرين والثلاثين بجعل الثمان بعد المغرب والباقي بعد العشاء مطلقا.

خلافًا للنهائه والإسكافي (2)، فخيرا في العشرين بين ذلك وبين عكسه فيصلى اثنتي عشرة ركعه بين المغرب والعتمه، وثمانى ركعات بعد العتمه كما في الموثقه (3)، جمعا بينها وبين المستفيضه.

و للقاضى والحلبى (4) في الثلاثين، فيصلى ما بين العشاءين اثنتي عشرة ركعه، وثمانى عشرة بعد العشاء كما في الخبر (5).

و ربما يقال هنا بالتخير أيضا جمعا. ولا بأس به وإن كان المشهور أولى،

ص: ٩٠

١- الوسائل ٨:٢٨ أبواب نافله شهر رمضان ب ٧.

٢- النهايه: ١٤٠، ونقله عن الإسكافي في المختلف: ١٢٦.

٣- الفقيه ٢:٣٩٧/٨٨، التهذيب ٣:٢١٤/٦٣، الاستبصار ١:١٧٩٧/٤٦٢، الوسائل ٨:٣٠ أبواب نافله شهر رمضان ب ٧ ح ٣.

٤- القاضى فى المهذب ب ١٤٥، الحلبي فى الكافي فى الفقه: ١٥٩.

٥- التهذيب ٣:٢١٣/٦٢، الاستبصار ١:١٧٩٦/٤٦٢، الوسائل ٨:٢٩ أبواب نافله شهر رمضان ب ٧ ح ٢.

لكثره أخباره و اشتهاره بين الأصحاب، بل فى الخلاف عليه الإجماع (١).

و فىه الإجماع أيضا على استحباب الثمانين ركعه فى لىالى الأفراد زياده على المئات.

و فى روايه (٢) يقتصر فيها عن الثمانين على المائة فى كل منها و يصلّى الثمانين المتخلفه و هى العشرون فى التاسعه عشره و الستون فى الليلتين بعدها فى الجمع الأربع أربعون موزّعه عليها، فيصلّى فى كل يوم جمعه عشرا:

أربعا بصلاه على عليه السلام يقرأ فيها بالحمد فى كل ركعه و خمسين مره قل هو الله أحد.

و أربعا بصلاه جعفر عليه السلام يقرأ فى الركعه الأولى الحمد و إذا زلزلت، و فى الثانيه الحمد و العاديات، و فى الثالثه الحمد و إذا جاء نصر الله، و فى الرابعه الحمد و قل هو الله أحد.

و ركعتين بصلاه فاطمه عليها السلام يقرأ فى الركعه الأولى بالحمد و إنا أنزلناه فى ليله القدر مائه مره، و فى الثانيه بالحمد و قل هو الله أحد مائه مره.

و عشرون فى آخر جمعه أى ليله الجمعه الأخيره بصلاه على عليه السلام، و فى عشيتها ليله السبت عشرون بصلاه فاطمه عليها السلام.

و يوافقها فى الاقتصار على المائة غيرها من الروايات (٣)، و حكى القول بمضمونها عن كثير من القدماء كالمفيد و المرتضى و القاضى و الديلمى و ابن

ص: ٩١

١- الخلاف ٢٠٢: ١.

٢- التهذيب ٣١٨/٦٦، الاستبصار ١٨٠٢/٤٦٦، المقنع ١٦٨، الوسائل ٨: ٢٨ أبواب نافله شهر رمضان ب ٧ ح ١.

٣- الوسائل ٨: ٣٢ أبواب نافله شهر رمضان ب ٧ ح ٦٨.

حمزه (١)، وعزاه في الذكرى إلى أكثر الأصحاب (٢)، وفي الانتصار الإجماع عليه، وعليه رتب الشيخ الدعوات المختصة بالركعات (٣). والتخير غير بعيد كما هو ظاهر كثير.

صلاه ليله الفطر

و منها: صلاه ليله الفطر.

وهي ركعتان يقرأ في الأولى مره بالحمد و بالإخلاص ألف مره، وفي الثانيه الحمد و الإخلاص كلّ منهما مره كما في الخبر المنجبر بقول الأصحاب كما في الذكرى (٤)، مضافا إلى التسامح في أدله السنن، وفيه: «من صلّاها لم يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه» (٥).

و لها صلوات مذكوره في محالّها.

صلاه يوم الغدير

و منها: صلاه يوم الغدير.

و هو الثامن عشر من شهر ذي الحجّه قبل الزوال بنصف ساعه.

وهي ركعتان يقرأ في كل منهما الحمد مره، وكلا من التوحيد و آيه الكرسي و القدر عشر مرّات، كما في الخبر، وفيه: أنها تعدل مائه ألف حجه و مائه ألف عمره، و من صلّاها لم يسأل الله تعالى حاجه من حوائج الدنيا و الآخره إلا قضيت له كائنه ما كانت الحاجه (٦).

ص: ٩٢

١- المفيد في المقنعه: ١٦٥، المرتضى في الانتصار: ٥٥، القاضى في المهذب ١: ١٤٦، الديلمى في المراسم: ٨٢، ابن حمزه في الوسيله: ١١٧.

٢- الذكرى: ٢٥٤.

٣- كما في مصباح المتهدج: ٤٨٧.

٤- الذكرى: ٢٥٤.

٥- التهذيب ٣: ٢٢٨/٧١، المقنعه: ١٧١، الوسائل ٨: ٨٥ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ١ ح ١.

٦- التهذيب ٣: ٣١٧/١٤٣، الوسائل ٨: ٨٩ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣ ح ١.

و ضعف السند منجبر بما عرفته، مضافاً إلى أخبار آخر مؤيده له (١).

فإنكار الصدوق له (٢) ضعيف، كقول الحلبي باستحباب الجماعة فيها و الخطبتين و الخروج إلى الصحراء (٣)، إذ لم نقف له على مستند، مع مخالفته الأول لعموم الأدلة بإنكار الجماعة في النافله.

و الأولى مراعاة الترتيب المذكرى فى القراءه، و عليه جماعه (٤)، و قدّم آخرون القدر على آيه الكرسي، و يظهر من الحلّى أنّ به روايه (٥).

صلاه ليله النصف من شعبان

و منها: صلاه ليله النصف من شعبان.

و هى عديده و بكل منها روايه، فمنها أربع ركعات يقرأ فى كل ركعه الحمد مرّه و التوحيد مائه مرّه ثمّ يدعو بالمرسوم كما فى المرفوع المروى فى الكافى و غيره (٦).

و نحوه الخبر المروى فى المصباح، و لكن فى العدد خاصه، و أما القراءه ففیه أنه «تقرأ فى كل ركعه الحمد مره و التوحيد مائتين و خمسين مره» (٧).

و منها: ركعتان يقرأ فى الأولى بعد الحمد الجحد و فى الثانية بعده التوحيد، و تقول بعد السلام: سبحان الله ثلاثاً و ثلاثين مره، و الحمد لله كذلك، و الله أكبر أربعاً و ثلاثين مره، ثمّ يدعو بالمروى، رواه فى المصباح (٨). و روى

ص: ٩٣

١- مصباح المتهدج: ٧٠٣، ٦٨٠، تفسير فرات الكوفى: ١١٧/١٢٣.

٢- انظر الفقيه ١: ٥٥.

٣- كما فى الكافى فى الفقه: ١٦٠.

٤- منهم الشيخ فى مصباح المتهدج: ٦٩١، و النهايه: ١٤١، و سلّار فى المراسم: ٨١، و المحقق فى المعتمبر ٣٧٣: ٢، و العلامه فى التذكره ١: ٧١.

٥- راجع السرائر ١: ٣١٢.

٦- الكافى ٣: ٧/٤٦٩، التهذيب ٣: ٤١٩/١٨٥، الوسائل ٨: ١٠٦ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٨ ح ٢.

٧- مصباح المتهدج: ٧٦٩، الوسائل ٨: ١٠٨ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٨ ح ٧.

٨- مصباح المتهدج: ٧٦٢، الوسائل ٨: ١٠٦ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٨ ح ٣.

فيه غير ذلك.

صلاه ليله المبعث و يومها

و منها:صلاه ليله المبعث و يومها.

و هو السابع و العشرون من رجب.

و كيفيه ذلك أى كل من هذه الصلوات و ما يقال فيه و بعده مذكور فى كتب تخصّ به، و كذا سائر النوافل الغير المذكوره فى الكتاب، من أرادها فليطلبها هناك.

ص: ٩٤

اشاره

المقصد الثالث: فى التوابع و هى أمور خمسہ :

الأول فى الخلل الواقع فى الصلاه

اشاره

الأول: فى الخلل الواقع فى الصلاه.

و هو يكون إما عن عمد و قصد أو سهو لعزوب المعنى عن الذهن حتى حصل بسببه الإخلال أو شك و هو: تردّد الذهن بين طرفى النقيض حيث لا رجحان لأحدهما على الآخر.

و المراد بالخلل الواقع عن عمد أو سهو ترك شىء من أفعالها مثلا، و الواقع بالشكّ النقص الحاصل للصلاه بنفس الشكّ، لا أنه كان سبب ترك كقسيميه.

الخلل العمدى

أما العمد: ف كلّ من أخلّ معه بواجب أبطل صلاته، شرطا كان ما أخلّ به كالطهاره، و الستر، و الوقت و القبلة أو جزءا و إن لم يكن ركنا كالقراءه، و أجزائها حتى الحرف الواحد أو كيفيه كالتأمينه، و الجهر و الإخفاف فى القراءه، و ترتيب الواجبات بعضها على بعض.

و تعريف العمد بما مرّ يشمل ما لو كان جاهلا بالحكم الشرعى كالوجوب، أو الوضعى كالبطلان.

و الأصل فى جميع ذلك عدم الإتيان بالمأمور به على الوجه المطلوب شرعا، فيبقى فى عهده التكليف.

و هذه الكليه ثابتة فى جميع موارد عدا الجهر و الإخفات، فإنّ الجهل فيهما عذر إجماعا كما مرّ فى بحثهما.

و كذا تبطل لو فعل معه ما يجب تركه فى الصلاه كالكلام بحرفين فصاعدا، و نحوه ممّا مرّ فى قواطع الصلاه مع أدلتها.

و تبطل الصلاه فى الثوب المغصوب، أو الموضع المغصوب و كذلك

فيهما نجسين و السجود على الموضع النجس مع العلم مطلقا و إن جهل الحكم لا مع الجهل بالغصبيه و النجاسه إذ لا إعاده في الأول مطلقا، و في الثاني مع خروج الوقت، و مع بقائه قولان تقدّما كسائر ما يتعلّق بهذه المسائل في أبحاثها.

لكن لم يتقدم لحكم السجود على الموضع النجس جهلا ذكر لا هنا، و لا في شيء ممّا وقفت عليه من كتب الفقهاء، عدا شيخنا الشهيد الثاني في روض الجنان في بحث الصلاه في الثوب النجس فألحقه به و بالبدن في الأحكام (1)، و هو ظاهر غيره من الأصحاب، حيث أحالوا الحكم في المقام إلى ذلك البحث و بحث المكان، مع أنهم لم يذكروه في شيء منهما على الخصوص، و هو ظاهر فيما ذكرناه من الإلحاق.

و لا- ريب فيه إن كان إجماعا، و إلا فالتوقف فيه مجال؛ فإن مقتضى الأصول الإعاده في الوقت هنا، للشك في الامتثال، لإطلاق ما دلّ على اشتراط طهاره محل السجود من دون تقييد بصوره العلم و إن احتمل قريبا كطهاره الثوب و البدن، لكنه ليس بمتحقق كما تحقّق فيهما، فبمجرده لا يخرج عن إطلاق الأمر القطعي.

نعم لو خرج الوقت لم يعلم وجوب القضاء؛ بناء على كونه فرضا مستأنفا، و لا دليل عليه هنا عدا عموم الأمر بقضاء الفوائت، و هو فرع تحقّق الفوت، و لم يتحقق بعد احتمال اختصاص الشرطيه بحال العلم كما في النظائر، و حينئذ فيدفع القضاء بالأصل السالم عن المعارض.

الخلل السهوى

ما إذا كان عن ركن

و أما السهوى: فإن كان عن ركن من الأركان الخمسه المتقدمه و كان محلّه باقيا بأن لا يكون دخل في ركن آخر أتى به ثمّ بما بعده بلا خلاف

ص: ٩٤

بين أهل العلم كما فى المنتهى (١)؛ لإمكان الإتيان به على وجه لا يؤثر خللا ولا إخلالا بماهية الصلاة؛ ولفحوى ما دلّ على هذا الحكم فى صورته الشك فى الجملة.

وإن كان دخل فى ركن آخر أعاد الصلاة، وذلك كمن أخلّ بالقيام حتى نوى، أو بالنية حتى افتتح الصلاة أو بالافتتاح حتى قرأ، أو بالركوع حتى سجد، أو بالسجدتين حتى ركع.

بلا- خلافا فيما عدا الأخيرين ولا- إشكال، إلا- فى الأول، فإنه يتوقف على ثبوت ركنيه القيام حتى حال النية. ووجهه غير واضح، خصوصا على مذهب من جعل النية شرطا خارجا عن حقيقته الصلاة، إلا أن يوجه باشتراط مقارنتها للتكبير الذى القيام ركن فيه قطعاً، وهى لا تتحقق إلا حاله القيام، فتدبر.

ووجه فساد الصلاة بالإخلال بالنية حتى كبر على القول بجزئيتها واضح.

وكذا على غيره؛ فإنّ التكبير جزء من الصلاة إجماعاً فيعتبر فيه النية وغيرها من الشرائط، لأن شرط الكل شرط لجزئه، ويلزم من فوات الشرط فوات المشروط.

وعلى الأشهر الأقوى أيضاً فيهما، بل عليه جمهور متأخرى أصحابنا، بل عامتهم فى الأخير إذا كان السهو فى الركعتين الأوليين أو الصبح أو المغرب؛ وحتهم عليه- بعد الإجماع ظاهراً- استلزام التدارك زياده ركن، وعدمه نقصانه، وهما مبطلان، إجماعاً فى الثانى، ونصاً فى الأول.

وهذه الحجج عامه للصور المزبوره وغيرها من السهو عن السجدتين إلى أن يركع فى أخيرتى الرباعيه، وعن الركوع إلى أن يسجد السجدتين، مضافه فيه إلى الصحيح: عن الرجل ينسى أن يركع حتى يسجد ويقوم، قال:

ص: ٩٧

«يستقبل» (١) ونحوه غيره (٢).

و حيث لا قائل بالفرق بينه و بين السهو عنه إلى أن يسجد الواحد عمّ الحكم لهما؛ مع اعتضاده بالقاعده من أنه لم يأت بالمأمور به على وجهه، فيبقى تحت العهده، و لا يتيقن الخروج عنها إلا باستيناف الصلاه من أولها؛ و إطلاق جمله من المعتره:

منها، الموثق: عن الرجل ينسى أن يركع، قال: «يستقبل حتى يضع كل شيء موضعه» (٣).

و الخبر: عن رجل نسي أن يركع، قال: «عليه الإعادة» (٤).

و قصور السند أو ضعفه مجبور بالشهره العظيمه المتأخره و الموافقه للقاعده المتيقنه المشار إليها في الموثقه أيضا بقوله: «حتى يضع كل شيء موضعه» فتعم غير موردها أيضا، و هو جمله الصور في المسألتين.

و قيل: إن كان السهو عن أحد الركبتين مع الدخول في الآخر في الركعتين الأخيرتين من الرباعيه أسقط الزائد و أتى بالفائت.

القائل بذلك الشيخ في المبسوط و كتابي الأخبار (٥)، جمعا بين الأخبار المتقدمه و بين الصحيحين الدالين على التلفيق مطلقا، كما حكاه عن بعض

ص: ٩٨

- ١- الكافي ٣: ٢/٣٤٨، التهذيب ٢: ٥٨١/١٤٨، الاستبصار ١: ١٣٤٤/٣٥٥، الوسائل ٦: ٣١٢ أبواب الركوع ب ١٠ ح ١.
- ٢- التهذيب ٢: ٥٨٣/١٤٩، الاستبصار ١: ١٣٤٧/٣٥٦، الوسائل ٦: ٣١٣ أبواب الركوع ب ١٠ ح ٢.
- ٣- التهذيب ٢: ٥٨٧/١٤٩، الاستبصار ١: ١٣٤٣/٣٥٥، الوسائل ٦: ٣١٣ أبواب الركوع ب ١٠ ح ٢.
- ٤- التهذيب ٢: ٥٨٤/١٤٩، الاستبصار ١: ١٣٤٦/٣٥٦، الوسائل ٦: ٣١٣ أبواب الركوع ب ١٠ ح ٤.
- ٥- المبسوط ١: ١٠٩، التهذيب ٢: ١٤٩، الاستبصار ١: ٣٥٦.

الأصحاب (١) وعزاه إليه في المنتهى (٢).

في أحدهما: رجل شكَّ بعد ما سجد أنه لم يركع، فقال: «يمضى في صلاته حتى يستيقن أنه لم يركع، فإن استيقن أنه لم يركع فليلق السجدين اللتين لا ركوع لهما و يبني صلاته على التمام، وإن كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ و انصرف فليقم و ليصل ركعه و سجدتين و لا شيء عليه» (٣).

و في الثاني: عن رجل نسي ركعه من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر أنه لم يركع، قال: «يقوم و يركع و يسجد سجدة السهو» (٤).

و فيه نظر؛ فإنَّ الجمع بذلك فرع التكافؤ، و ليس، لرجحان الأخبار الأوَّله من وجوه عديده دون الصحيحين، سيِّما مع تضمن الأول منهما ما لا- يقول به الخصم بل و لا- أحد من: وجوب صلاه ركعه مع سجدتين بعد الانصراف من الصلاه إذا استيقن ترك الركوع.

و منه يظهر شدوذ الثاني رأساً، و عدم ارتباطه بما نحن فيه أصلاً.

و لو سلّم ذلك كلّه فالجمع بذلك فرع الشاهد عليه، و لم نجده، عدا ما اشتهر عنه و عن المفيد من أنّ كل سهو يلحق الأوليين في الأعداد و الأفعال فهو موجب للإعادة دون الأخيرتين (٥). و لم أتحققه، بل المتحقق خلافه.

و في الرضوى: «و إن نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعه الأولى فأعد صلاتك، لأنه إذا لم تصحّ لك الأولى لم تصح صلاتك، و إن كان الركوع من الركعه الثانيه أو الثالثه فاحذف السجدين و اجعلها-أعنى الثانيه-الأولى،

ص: ٩٩

١- المبسوط ١: ١١٩.

٢- المنتهى ١: ٤٠٨.

٣- التهذيب ١٤٩/٥٨٥، ٢: الاستبصار ٣٥٦/١٣٤٨، ١: الوسائل ٣١٤: ٦ أبواب الركوع ب ١١ ح ٢.

٤- التهذيب ١٤٩/٥٨٦، ٢: الوسائل ٣١٥: ٦ أبواب الركوع ب ١١ ح ٣.

٥- نقله عنهما الشهيد في الذكري: ٢٢٠، لاحظ المقنعه: ١٤٥، و التهذيب ٢: ١٥٠.

و هو- كما ترى- ظاهر في خلاف ما ذكره، و هو وجوب المحافظه على الركعه الأولى خاصه لا الركعتين معا.

و يؤيده بعض الأخبار المرويه عن العلل و العيون عن مولانا الرضا عليه السلام قال: «إنما جعل أصل الصلاه ركعتين، و زيد على بعضها ركعه، و على بعضها ركعتين، و لم يزد على بعضها شىء، لأن أصل الصلاه هى ركعه واحده، لأن أصل العدد واحد، فإذا نقصت عن واحده فليست هى صلاه» الحديث (٢).

و ما تضمنه الرضوى من الحكم فى المسأله محكى عن والد الصدوق و الإسكافى (٣)، و هو مع ندرته و قصوره عن المقاومه لما مرّ من الأدله من وجوه عديده شاذ.

و اعلم: أنّ النصوص الداله على التلفيق مطلقا مختصه بالمسأله الأولى كفتوى الشيخ فى كتبه المتقدمه، فلا وجه لتعديته و إجزائه فى الثانيه كما حكى عنه فى جملة و اقتصاده (٤)؛ و لذا وافق القوم هنا فى موضع من المبسوط (٥) لكن قال فى موضع آخر منه ما يشعر باتحاد طريق المسألتين و اتحاد حكمهما (٦)؛ و لعلّه الوجه فى التعديه، كما احتجّ لهم فى المختلف من أنّ السجدين مساويتان للركوع فى الحكم فانسحب فيهما حكم التلفيق الثابت للركوع (٧).

ص: ١٠٠

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١١٦، المستدرک ٤: ٤٢٩ أبواب الركوع ب ٩ ح ٢.

٢- عيون الأخبار ٢: ١٠٦، علل الشرائع: ٢٦١، الوسائل ٤: ٥٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ٢٢.

٣- نقله عنهما فى المختلف: ١٣١.

٤- الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٨٦، الاقتصاد: ٢٦٥.

٥- المبسوط ١: ١١٢.

٦- المبسوط ١: ١٢٠.

٧- المختلف: ١٣٠.

و ضعف هذا الاستدلال ظاهر.

و يعيد الصلاة لو زاد فيها ركوعا أو سجدين مطلقا عمدا كانت الزيادة أو سهوا و كذا غيرهما من الأركان إلا ما استثني، بلا خلاف أجده، و به صرح جماعة (١)؛ لكونها كالنقيصه مغیره لهيئه العباده التوقيفيه موجه لبقاء الذمه تحت العهد؛ و مع ذلك المعتبره به مستفيضه، منها الصحيح: «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه لم يعتد بها و استقبل الصلاة استقبالا» (٢) و بمعناه الموثق و غيره (٣).

و فى الموثقين القريب أحدهما من الصحيح، بل صحيح: «لا يعيد الصلاة من سجده و يعيدها من ركعه» (٤).

و مقابله الركعه فيهما بالسجده قرينه على أن المراد بالركعه الركوع، و لا قائل بالفرق بينه و بين السجدين.

و خروج كثير من الأفراد من إطلاق الصحيح الأول و ما فى معناه غير قادح و لو كانت أكثر؛ إذ ليس كالعموم اللغوى لا يقبل التخصيص إلى أن يبقى الأقل.

فما يقال فى الجواب عنهما من حملهما على زياده ركعه حذرا عن ارتكاب التخصيص البعيد ضعيف.

و أضعف منه التأمل فى الدليل الأول مع عدم ظهور وجهه (٥)، سيما و أنّ

ص: ١٠١

١- منهم السبزواری فى الكفايه: ٢٥، و صاحب الحدائق ٩: ١١٩.

٢- الكافى ٣: ٢/٣٥٤، التهذيب ٢: ٧٦٣/١٩٤، الاستبصار ١: ١٤٢٨/٣٧٦، الوسائل ٨: ٢٣١ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١٩ ح ١.

٣- التهذيب ٢: ٧٦٤/١٩٤، الاستبصار ١: ١٤٢٩/٣٧٦، الوسائل ٨: ٢٣١ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١٩ ح ٢ و ذيله.

٤- الفقيه ١: ١٠٩/٢٢٨، التهذيب ١: ١٥٦، ١٥٦/٦١٠، الوسائل ٦: ٣١٩ أبواب الركوع ب ١٤ ح ٢، ٣.

٥- انظر الحدائق ٩: ١١٩.

دأب العلماء حتى المتأمل التمسك به في إثبات كثير من الواجبات في العبادات، و بطلانها بالإخلال بها مطلقا.

و كما تبطل بزياده أحد الركنين كذا تبطل بزياده ركعه مطلقا على الأشهر الأقوى؛ لما مضى من الأدله حتى القاعده، بناء على المختار من وجوب التسليم و جزئيه مطلقا، و كذا على غيره لكن في الجملة.

مضافا إلى بعض الأخبار المنجبر ضعفها بالشهره و المخالفه للعامه: في رجل صَلَّى العصر ست ركعات أو خمس ركعات، قال: «إن استيقن أنه صَلَّى خمسا أو ستا فليعد» (١).

خلافًا للإسكافي فلا إعادته في الرابعه إن جلس بعدها بقدر التشهد (٢)، و اختاره الفاضلان في المعتمد و التحرير و المختلف (٣)؛ للصحيحين (٤)؛ و لأن نسيان التشهد غير مبطل فإذا جلس بقدره فقد فصل بين الفرض و الزياده.

و فيهما نظر؛ للضعف الثاني بأن تحقق الفصل بالجلوس لا يقتضى عدم وقوع الزياده في أثناء الصلاة.

و الخبرين: بأن الظاهر أن المراد من الجلوس فيهما بقدر التشهد:

التشهد؛ لشيوع مثل هذا الإطلاق، و ندور تحقق الجلوس بقدره من دون الإتيان به. و لو سلم ففي مكافأتهما لما مرّ من الأدله مناقشه واضحه، سيّما بعد احتمالهما الحمل على التقية كما صرح به جماعه (٥) حاكين القول بمضمونهما

ص: ١٠٢

١- التهذيب ٢/١٤٦١/٣٥٢، الوسائل ٨:٢٣٢ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٩ ح ٣.

٢- نقله عنه في المختلف: ١٣٥.

٣- المعتمد ٢:٣٨٠، التحرير ١:٤٩، المختلف: ١٣٥.

٤- الفقيه ١٠١٦/٢٢٩، التهذيب ٢:٧٦٦/١٩٤، الاستبصار ١:١٤٣١/٣٧٧، الوسائل ٨:٢٣٢ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٩ ح ٤، ٤، ٤.

٥- منهم الشيخ في الخلاف ١:٤٥١، و صاحب الحدائق ٩:١١٧.

عن أبي حنيفة المشهور رأيه في جميع الأزمنة و عليه أكثر العامه.

و قيل: إنَّ تشهّد قبل الزيادة فلا إعادته (١)؛ عملاً بظاهر الصحيحين بالتقريب الذي عرفته، و لذا جعلنا من أدله استحباب التسليم لا التشهد.

و فيه ما عرفته من عدم المكافأه للأدله المشهوره هنا؛ مضافاً إلى أدله وجوب التسليم المتقدمه فى بحثه.

و على هذا القول لا- فرق فى وقوع الزيادة بعد تشهد الرباعيه أو الثلاثيه أو الثنائيه إن عللّ زياده على الصحيحين باستحباب التسليم و الخروج بالتشهد عن الصلاة، فتكون الزيادة بعدها.

و لو نقص من عدد ركعات الصلاة سهوا ثم ذكر النقصان بعد التسليم أتم مطلقاً و لو تكلم على الأشهر الأظهر؛ للصحيح المستفيضه و غيرها من المعتبره المتقدمه جمله منها (٢)، مضافاً إلى الإجماعات المنقوله على عدم بطلان الصلاة بالتكلم ناسياً فى بحث قواطع الصلاة، و تقدّم ثمه خلاف النهايه و قوله فيه بوجوب الإعادته مع ذكر ما يصلح له دليلاً و الجواب عنه (٣).

و يحكى هذا القول هنا عن جماعه من القدماء كالعمانى و الحلبي (٤).

و حكى الشيخ عن بعض الأصحاب قولاً بوجوب الإعادته فى غير الرباعيه (٥)، و لم نعرف مستنده.

و إطلاق العبارة -كغيرها و جمله من النصوص الصحيحه و غيرها- يقتضى عدم الفرق بين ما إذا طال الزمان أو الكلام كثيراً بحيث يخرج عن كونه مصلياً

ص: ١٠٣

١- قال به الشيخ فى الاستبصار ١:٣٧٧؛ و انظر الذكري: ٢١٩.

٢- راجع ج ٣ ص: ٢٨٠.

٣- راجع ض ١٨١٦.

٤- نقله عن العمانى فى المختلف: ١٣٦، الحلبي فى الكافي: ١٢٠.

٥- انظر المبسوط ١: ١٢١.

أم لا، وعزاه في التذكرة إلى ظاهر علمائنا (١).

خلافًا لبعضهم ففرّق بينهما، فوافق الشيخ في الأول، والمشهور في الثاني (٢).

ووجهه غير واضح، عدا الجمع بين النصوص و ما دلّ على البطلان بالفعل الكثير. وفيه نظر؛ لاختصاص ما دلّ على البطلان بصورة العمدة كما مرّ في بحثه (٣)؛ مع نقل الإجماع على عدمه فيما نحن فيه (٤).

ومع ذلك يرده ظاهر الحسن - لو لم نقل صريحه - قلت: أجيء إلى الإمام وقد سبقني بركعه في الفجر، فلما سلّم وقع في قلبي أنني أتممت، فلم أزل أذكر الله تعالى حتى طلعت الشمس، نهضت فذكرت أنّ الإمام قد سبقني بركعه، قال: «إِنْ كُنْتَ فِي مَقَامِكَ فَأَتَمَّ بَرَكْعَهُ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَنْصَرَفْتَ فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ» (٥) فتدبّر.

نعم، الأحوط الإعادة كما ذكره (٦)، بل مطلقاً كما عليه الشيخ في النهاية و من تبعه، لكن بعد إتمام الصلاة (٧) كما ذكرنا و تدارك ما يلزم السهو من سجديته.

و يعيد لو استدبر القبلة أو فعل ما ينافي الصلاة عمداً و سهواً كالحدث، على الأشهر الأقوى؛ للمعتبره المستفيضه في استدبار القبلة و منها

ص: ١٠٤

١- التذكرة ١: ١٣٥.

٢- انظر التنقيح ١: ٢٥٩.

٣- راجع ج ٣ ص: ٢٨٥.

٤- و هو صورة السهو و النسيان. منه رحمه الله.

٥- التهذيب ١٨٣/٧٣١، الاستبصار ٣٦٧/١٤٠٠، الوسائل ٢٠٩: ٨ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٦ ح ١.

٦- أي: في صورة تخلّل الفعل الكثير.

٧- أي: الاحتياط المذكور يجب أن يكون بعد الإتمام. منه رحمه الله.

الصحيح و الموثقان (١)، و غيرها الوارده فى خصوص المسأله (٢)، مضافا إلى الصحاح المستفيضه و غيرها المتقدمه فى كونه قاطعا للصلاه مطلقا (٣). و قد مرّ ثمة نقل خلاف جماعه فى ذلك بتخصيصهم له بصوره العمده خاصه مع مستندهم و الجواب عنه (٤).

و أما هنا فلم ينقل الخلاف إلاّ من المقنع خاصه حيث قال: يتم صلاته و لو بلغ الصين (٥)، و وافقه بعض متأخرى المتأخرين (٦)؛ للصحاح المستفيضه إطلاقا فى بعضها و تصريحها فى جمله منها (٧).

و هى غير مكافئه لما مرّ من الأدله؛ مع احتمالها الحمل على التقيه كما صرّح به بعض الأجله (٨). و مع ذلك فقول الصدوق - رحمه الله - بها غير معلوم و إن اشتهرت حكايته عنه، لما ذكره خالى العلامه المجلسى - رحمه الله - بأنّه لم يجده فيما عنده من نسخه المقنع (٩)، و قد مرّ فى بحث القواطع موافقه إطلاق كلامه لما عليه الأكثر من كون الاستدبار من القواطع مطلقا، و بالجمله فالقول المزبور ضعيف.

و أضعف منه القول بالتخير بينه و بين المختار مع أفضليته، كما اتفق

ص: ١٠٥

-
- ١- الوسائل ٣١٢: ٤ أبواب القبله ب ٩.
 - ٢- الوسائل ١٩٨: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٣.
 - ٣- راجع ج ٣ ص: ٢٧٦ و ٢٧٧.
 - ٤- راجع ج ٣ ص: ٢٧٨.
 - ٥- نقله عنه فى المختلف: ١٣٦، و الموجود فى المقنع: ٣١. و إن صلّيت ركعتين ثمّ قمت فذهبت فى حاجه لك فأعد الصلاه و لا تبين على ركعتين.
 - ٦- كالفيض الكاشانى فى مفاتيح الشرائع ١: ١٧٥.
 - ٧- الوسائل ٢٠٤: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٣ ح ١٩، ٢٠؛ و ص ٢١٠ ب ٦ ح ٣.
 - ٨- العلامه المجلسى فى البحار ٨٨: ٢٠٠، و صاحب الحدائق ٩: ١٣٠.
 - ٩- بحار الأنوار ٨٨: ١٩٩.

لصاحبي المدارك و الذخيره (١)؛ للجمع بين الأخبار.

لفقد التكافؤ، مع عدم وضوح الشاهد عليه، وقوه احتمال كونه إحداث قول غير جائز.

و حيث ثبت الإعادة بالاستدبار ثبت بغيره؛ لعدم قائل بالفرق، مضافا إلى عموم أدله كونه من القواطع.

السهو عن غير ركن

و إن كان السهو عن غير ركن فمنه ما لا يوجب تداركا و هو الإتيان به بعد فواته و منه ما يقتصر معه على التدارك خاصة و منه ما يتدارك مع سجود السهو بعد التسليم.

الأول ما لا يوجب تداركا

فالأول كمن نسي القراءة كلاً- أو بعضاً حتى ركع، بلا خلاف أجده إلا من ابن حمزه القائل بركنيتها (٢). و هو شاذ كالصحيح الدال عليه (٣)؛ و لعله لذا نفى الخلاف عن خلافه هنا جماعه (٤)، معربين عن دعوى الإجماع عليه، كما تقدم نقله عن الشيخ- رحمه الله- في بحث القراءة مع تزييف هذا القول (٥). و نقول هنا: إن المعترضه على رده زياده على ما مرّ مستفيضه (٦)، و فيها الصحاح و الموثقات و غيرها، معترضه بالأصل و عمل الأصحاب.

أو الجهر أو الإخفات في مواضعهما مطلقاً؛ لإطلاق الصحيحين الماضيين في بحثهما بأنه لا شيء عليه إن أخلّ بهما ساهياً، من دون تقييد له بالتذكر لهما في الركوع كما قيد به في القراءة على ما عرفته و ستعرفه.

ص: ١٠٦

١- المدارك ٤: ٢٢٨، الذخيره: ٣٦٠.

٢- نقله عنه الفاضل المقداد في التنقيح ١: ١٩٧، و لكنه قال في الوسيله: ٩٣ بعدم ركنيتها.

٣- التهذيب ١٤٦/٥٧٣، الاستبصار ١: ٣٣٩/٣٥٤، الوسائل ٦: ٨٨ أبواب القراءة في الصلاه ب ٢٧ ح ٤.

٤- منهم: صاحب المدارك ٤: ٢٣١، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٦٨.

٥- انظر الخلاف ٤: ٤٠٩، ١: ٣٣٥.

٦- الوسائل ٦: ٩٠ أبواب القراءة في الصلاه ب ٢٩.

أو الذكر في الركوع، أو الطمأنينه فيه حتى رفع الرأس أو رفع الرأس منه، أو الطمأنينه في الرفع بلا خلاف أجده إلا من الشيخ- رحمه الله- في الطمأنينتين فقال بركنيتهما مدعيا عليها الإجماع (١). و هو شاذ، و لعله لذا نفى عن خلافه الخلاف هنا جماعه (٢) معربين عن دعوى الإجماع؛ و هو الحجج.

مضافا إلى الخبر: عن رجل ركع و لم يسبح ناسيا، قال: «تَمَّتْ صَلَاتُهُ» (٣) و نحوه آخر سيد ذكر.

و هما دالان على الحكم في الذكر، ففي طمأنينته أولى، و لا قائل بالفرق بينه و بين الطمأنينه الأخرى، و كذا الرفع أيضا.

و ضعف السند مجبور بالعمل؛ مضافا إلى التأييد بالصحيح: «لا- تعاد الصلاة إلا- من خمسه: الطهور، و الوقت، و القبلة، الركوع، و السجود» (٤).

و الذكر في السجود، أو السجود على أحد الأعضاء السبعة ما عدا الجبهة، فإن نسيانها في السجودين معا يوجب فوات الركن المبطل، و في الواحده يقتضى فواتها الموجب لإلحاقه بالقسم الثالث.

و إنما لم يستثنها الماتن لدلاله السياق عليه، بناء على أن السجود لا يتحقق بدون وضعها و إن وضعت باقى الأعضاء، و عليه فيدخل عدم وضعها في كليه ترك السجده التي سيتعرض لها في القسم الثالث.

أو الطمأنينه فيه أى في السجود أو إكمال رفع الرأس منه، أو الطمأنينه في الرفع من الأولى، أو الطمأنينه في الجلوس للتشهد بلا خلاف في شىء من ذلك.

ص: ١٠٧

١- الخلاف ٣٤٨: ١.

٢- منهم: صاحب المدارك ٢٣٢: ٤، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٦٨.

٣- التهذيب ١٥٧/٦١٢: ٢، الوسائل ٦: ٣٢٠ أبواب الركوع ب ١٥ ح ١.

٤- الفقيه ١: ٩٩١/٢٢٥، التهذيب ٢: ٥٩٧/١٥٢، الوسائل ٦: ٣١٣ أبواب الركوع ب ١٠ ح ٥.

للخبر: عن رجل نسي تسيحه في ركوعه و سجوده، قال: «لا بأس بذلك» (١).

و التقريب ما مرّ حتى في التأيّد بالصحيح و الجواب عن ضعف السند.

الثاني ما يقتصر معه على التدارك

الثاني: من ذكر أنه لم يقرأ الحمد و هو أخذ في السوره أو تممها و لم يركع قرأ الحمد و أعادها أى تلك السوره أو غيرها من السور و جوبا إن قلنا بوجوبها، و إلا فاستحبابا؛ بلا خلاف يظهر، بل بالإجماع صرح بعض من تأخر (٢).

و للخبرين أحدهما الموثق: عن الرجل يقوم فينسى فاتحه الكتاب، قال:

«فليقل: أستعذ بالله من الشيطان الرجيم إنّ الله هو السميع العليم ثمّ ليقراها ما دام لم يركع» (٣).

و إنما يجب إعادة السوره محافظه على الترتيب بينها و بين الفاتحه، الواجب اتفاقا فتوى و روايه.

و من ذكر قبل السجود أنه لم يركع قام منتصبا مطلقا، و قيل: إن نسيه حال القيام، و إلا فمُنحنيا إلى حدّ الركع إن نسيه بعد الوصول إليه (٤)، و فيه نظر فرقع بلا- خلاف، بل بالإجماع صرح جمع (٥)؛ لإطلاق الأمر و بقاء المحل؛ مضافا إلى فحوى ما دلّ عليه في صورته الشك.

و في الصحيح: «إذا نسيت شيئا من الصلاه ركوعا أو سجودا أو تكبيرا

ص: ١٠٨

١- التهذيب ١٥٧/١٤١٤:٢، الوسائل ٦:٣٢٠ أبواب الركوع ب ١٥ ح ٢.

٢- المحقق الأردبيلي في مجمع الفائده ٣:١٣١.

٣- التهذيب ١٤٧/٥٧٤:٢، الاستبصار ٣٥٤/١٣٤٠:١، الوسائل ٦:٨٩ أبواب القراءه فى الصلاه ب ٢٨ ح ٢. و الخبر الثانى: الكافى

٣:٢/٣٤٧، الوسائل ٦:٨٨ أبواب القراءه فى الصلاه ب ٢٨ ح ١.

٤- قال به صاحب المدارك ٤:٢٣٤.

٥- منهم: صاحب المدارك ٤:٢٣٤، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١:١٣٨.

فاقص الذي فاتك» (١) و حمل على صورته التذکر قبل فوات المحل بقريته الإجماع على عدم قضاء الأركان بعده مطلقا.

و كذا من ترك السجود أو التشهد و ذكر ذلك قبل ركوعه قعد فتداركه بلا خلاف في التشهد و السجده الواحده، بل بالإجماع فيهما صرح جماعه (٢)؛ و هو المحجه.

مضافا إلى الصحاح المستفيضة، منها: عن رجل نسي أن يسجد واحده فذكرها و هو قائم، قال: «يسجدها إذا ذكرها و لم يركع، و إن كان قد ركع فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها وحدها و ليس عليه سهو» (٣).

و منها: عن الرجل يصلّي ركعتين من المكتوبه فلا يجلس فيهما، فقال:

«إذا ذكر و هو قائم في الثالثه فليجلس، و إن لم يذكر حتى ركع فليتم صلاته ثمّ يسجد سجدتين و هو جالس قبل أن يتكلم» (٤).

و أما نسيان السجدين فكذلك أيضا على الأظهر الأشهر كما صرح به جمع (٥)، بل عليه عامه من تأخر كما صرح به بعض (٦)؛ لبقاء المحل بدلاله تدارك السجده الواحده؛ مضافا إلى أصاله بقاء الصحه المؤيده -زيادة على الشهره العظيمه- بالصحيحه السابقه المتضمنه لأنه لا تعاد الصلاه إلا من خمس.

ص: ١٠٩

- ١- الفقيه ١٠٠٧/٢٢٨، التهذيب ١٤٥٠/٣٥٠، الوسائل ٨:٢٣٨ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٣ ح ٧.
- ٢- منهم: الشيخ الطوسي في الخلاف ١:٤٥٤، و صاحب المدارك ٤:٢٣٥.
- ٣- الفقيه ١٠٠٨/٢٢٨، التهذيب ٢:٥٩٨/١٥٢، الوسائل ٦:٣٦٥ أبواب السجود ب ١٤ ح ٤.
- ٤- الفقيه ١٠٢٦/٢٣١، الوسائل ٦:٤٠٢ أبواب التشهد ب ٧ ح ٤.
- ٥- لم نعثر عليه، و قد نسب إلى الشهره في الروض: ٣٤٤، و الحدائق ٩:١٣٦.
- ٦- المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٧١.

وقيل: وبالصحيحة المتضمنه لتدارك الركوع بعد السجدين (١)، فإنه إذا جاز تداركه مع تخلل السجدين اللتين هما ركن في الصلاة جاز تدارك السجود مع تخلل القيام خاصة بطريق أولى (٢).

و هو حسن إن قلنا بحكم الأصل، وإلا - كما هو الأقوى و قد مضى - فلا.

خلافًا لجماعه من القدماء فأبطلوا الصلاة بنسيانها مطلقًا (٣)، و لم نعرف لهم مستندا.

و على المختار لو عاد إليهما لم يجب الجلوس قبلهما. أما لو كان المنسى إحداهما فإن كان قد جلس عقيب السجده الأولى و اطمأن (سواء كان) (٤) بنيه الجلوس الواجب للفصل أو لا بنيته، لم يجب الجلوس قبلها أيضا، لحصوله من قبل، و إن لم يكن جلس كذلك أو لم يطمئن وجب، لأنه من أفعال الصلاة و لم يأت به مع إمكان تداركه.

خلافًا للمحكي عن المبسوط فجوز تركه؛ لتحقق الفصل بين السجدين بالقيام (٥).

و يضعف بأن الواجب هو الجلوس على الوجه المخصوص الغير الحاصل لا مطلق الفصل.

و لو شك هل جلس أم لا - بنى على الأصل و جلس و إن كان حاله الشك قد انتقل عن المحل؛ لأنه بالعود إلى السجده مع استمرار الشك يصير في

ص: ١١٠

١- الفقيه ١٠٠٦/٢٢٨، التهذيب ١٤٩/٥٨٥، الاستبصار ٣٥٦/١٣٤٨، الوسائل ٦: ٣١٤ أبواب الركوع ب ١١ ح ٢.

٢- قال به صاحب المدارك ٢٣٦: ٤.

٣- منهم الشيخ في النهاية: ٨٨، الحلبي في الكافي: ١١٩. و ابن إدريس في السرائر ٢٤٥: ١.

٤- أثبتناه من «ح».

٥- المبسوط ١٢٠: ١.

و متى تدارك المنسى قام و أتى بالأذكار الواجبه بعده،و لا يعتد بما أتى به قبله؛لوقوعه فى غير محلّه،فيكون كالعدم،و لا يضر زيادته،لعدم كونه ركنا.

و اعلم:أنّه لم يتعرض الماتن لحكم نسيان السجود فى الركعه الأخيره و التشهد الأخير.و الأجود تدارك الجميع مع الذكر قبل التسليم و إن قلنا باستحبابه؛لإطلاق الأمر بفعلهما و بقاء محلّهما، كذا قيل (١)،و فيه نظر.نعم، هو على القول بوجوب التسليم و دخوله فى الصلاه كما هو المختار حسن.

و ينبغى إعادته التشهد بعد تدارك السجده المنسيه مراعاة للترتيب،و به صرح فى الذكرى (٢).

و لو لم يذكر إلا بعد التسليم فإن كان المنسى التشهد قضاء بعده؛لعدم الفرق بينه و بين التشهد الأول الذى حكمه ذلك-كما يأتى-عند الجماعه فيما أجده،و به صرح جماعه و منهم الشهيد فى الذكرى (٣).

و لإطلاق الصحيح بل ظاهره كما قيل (٤):فى الرجل يفرغ من صلاته و قد نسى التشهد حتى ينصرف من صلاته،فقال:«إن كان قريبا رجع إلى مكانه فتشّهّد،و إلا طلب مكانا نظيفا فتشّهّد فيه» (٥).

و يعضده إطلاق غيره من الأخبار،منها الصحيح على الظاهر:فى رجل نسى ركعه أو سجده أو الشىء منها ثمّ يذكر بعد ذلك،قال:«يقضى ذلك

١- المدارك ٤:٢٣٧.

٢- الذكرى:٢٢١.

٣- الذكرى:٢٢١،المدارك ٤:٢٣٧،و الحدائق ٩:١٤١.

٤- الحدائق ٩:١٤١.

٥- التهذيب ٢:٦١٧/١٥٧،الوسائل ٦:٤٠١ أبواب التشهد ب ٧ ح ٢.

بعينه»، قلت: أ يعيد الصلاة؟ قال: «لا» (١) و نحوه آخر (٢).

و إطلاقها كالصحيح يقتضى عدم الفرق بين ما لو تخلل الحدث بينه و بين الصلاة أم لا، و به صرح جماعة (٣).

خلافًا للحلّي في الأول فيعيد الصلاة؛ لأنه أحدث فيها، لوقوع التسليم في غير محلّه (٤).

و هو حسن على أصله من استحباب التسليم و انحصار المخرج عن الصلاة في التشهد و لم يقع، فيكون قد أحدث قبل خروجه منها، فتبطل صلاته.

و لا- يتوجه ذلك على المختار فيه من وجوبه؛ لوقوعه مقصودًا به الخروج من الصلاة فيكون كافيًا، و التشهد ليس بركن حتى يكون نسيانه قادحًا في صحه الصلاة؛ مضافًا إلى إطلاق ما مرّ من الأخبار، و لذا قال بالمختار هنا من لا يوافقنا في التسليم و يقول باستحبابه (٥) كما عليه الحلّي (٦)، فتأمل.

و إن كان السجده الواحده قضاها خاصه على الأقوى، و فاقا للذكرى (٧)، أو مع التشهد مرتبا بينهما على احتمال ضعيف ذكر فيها؛ لإطلاق الخبرين

ص: ١١٢

-
- ١- التهذيب ١٥٠/٥٨٨، الاستبصار ٣٥٧/١٣٥٠، الوسائل ٣١٤:٦ أبواب الركوع ب ١١ ح ١.
 - ٢- الظاهر هو روايه الحلبي المنقوله في الذكرى: ٢٢٠، و لم نعثر عليها في المجامع الحديثيه و متنها: «إذا نسيت من صلاتك فذكرت قبل أن تسلم أو بعد ما تسلم أو تكلمت فانظر الذي كان نقص من صلاتك فأتمه».
 - ٣- منهم: المحقق في المعتبر ٣٨٦:٢، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٤٦، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٧٤.
 - ٤- السرائر ٢٥٩:١.
 - ٥- كصاحب المدارك ٢٣٨:٤، ٤٣٠:٣، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٧٤، ٢٨٩.
 - ٦- السرائر ٢٤١:١.
 - ٧- الذكرى: ٢٢٢.

المتقدمين و نحوهما، و الصحيح: «إذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً فاقض الذى فاتك سهواً» (١).

و شموله الأركان و غيرها ممّا لا- يجب قضاؤه مع خروجها بالإجماع و غيره غير قادح؛ إذ غايته كونه مقيداً للإطلاق، و هو لا يوجب خروج الباقي عن الحجية، فتأمل.

هذا مع أنى لم أجد فى الحكم خلافاً، و به صرح بعض الأصحاب أيضاً (٢).

و إن كان السجدين بطل الصلاة؛ لفوات الركن، مع عدم التدارك، للخروج من الصلاة بالتسليم.

و اعلم أن ذكر حكم السهو عن الركن هنا استطرادى و إلا- فلا يرتبط بمفروض العبادة و من ذكر أنه لم يصل على النبى و آله عليهم السلام فى التشهد بعد أن سلم قضاهما على المشهور على الظاهر، المصرح به فى بعض العبائر (٣).

خلافاً للحلى فردّ شرعيه القضاء؛ لعدم النص (٤).

و ردّ بأن التشهد يقضى بالنص فكذا أبعاضه؛ تسويه بين الجزء و الكل (٥).

و منع التسويه جماعه (٦)، معللين بأن الصلاة تقضى و لا يقتضى جميع أجزائها، و كذا مجموع السجده الواحده و واجباتها من الذكر و الطمأنينه تقضى و لا تقضى واجباتها منفرده.

و يمكن أن يقال: إنّ الأصل يقتضى التسويه؛ فإنّ فوات الجزء يستلزم

ص: ١١٣

١- التهذيب ٣٥٠/١٤٥٠، الوسائل ٢٣٨: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٢٣ ح ٧.

٢- كصاحب الحدائق ١٤٢: ٩.

٣- روض الجنان: ٣٤٦.

٤- السرائر ١: ٢٥٧.

٥- انظر المختلف: ١٣٩، و الذكري: ٢٢١.

٦- منهم: الشهيد فى الروضه ٣٢٥: ١، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٣٧٢، و صاحب الحدائق ١٤٥: ٩.

فوات الكل الموجب للقضاء بالنص؛ مضافا إلى أن الإخلال بالجزء يستلزم الإخلال بالأمر به على وجهه، فيبقى إطلاق الأمر به بحاله، وفوات المحل لا يقتضى الصحة، بل مقتضاه الفساد كما فى كل جزء، و ثبوت الصحة فى موارد من دون تدارك لا يستلزم ثبوتها فى غيرها كذلك إلاّ- بدليل، و ليس هنا إلاّ الإجماع، و لا يستفاد منه سوى الصحة بمعنى الخروج عن شغل الذمه مع التدارك خاصة، و أمّا من دونه فلا، فقاعده و جوب تحصيل البراءة اليقينية تقتضى لزوم التدارك كما ذكره الجماعة.

هذا مضافا إلى إطلاق الأخبار المتقدمه بقضاء ما أحلّ به فى الصلاه من سجده أو ركعه أو نحوها من الأجزاء المنسيه. و خروج كثير من الأفراد منها غير قاذح كما عرفته و لو كان الخارج أكثر؛ لأن منعه عن حجيه الباقي يختص بالعموم اللغوى دون الإطلاقى، لا اختصاص وجه المنع به دونه، للاتفاق على قبوله التقييد إلى واحد.

هذا إن ذكرها بعد التسليم، و لو ذكرها قبله و كانت من التشهد الأخير أتى بها قبله ثمّ به.

و إن كانت من التشهد الأول و ذكرها بعد الركوع فكما لو ذكرها بعد التسليم بلا خلاف كما فى المنتهى (1)، قال: و هل يجب سجود السهو؟ فيه تردّد أقربه الوجوب.

و إن ذكرها قبل الركوع قال فيه: فالوجه وجوب العود و الجلوس للصلاه، و هل تجب إعادة التشهد؟ الوجه: لا (2). انتهى. و هو حسن.

و اعلم: أنّ عدم وجوب سجدتى السهو فى هذه المسائل - كما يقتضيه درجها فى هذا القسم - ليس متفقا عليه؛ لوقوع الخلاف فيه كما يأتى.

ص: ١١٤

١- المنتهى ١:٤١٥.

٢- المنتهى ١:٤١٥.

الثالث: من ذكر بعد الركوع أنه لم يتشهد أو ترك سجده قضى ذلك بعد التسليم و سجد سجدتين للسهو على الأظهر الأشهر، بل على وجوب قضاء التشهد و لزوم الإتيان بسجدتي السهو له بعده الإجماع في الخلاف (١)؛ و هو الحجّة فيهما؛ مضافا إلى الصحاح الصحاح المستفيضه و غيرها في الثاني و في وجوب قضاء السجده المنسيه أيضا، و قد تقدّم إلى جملة منها الإشاره.

و فيها الحجّة على من أفسد الصلاة بترك السجده مطلقا كما عن العماني (٢)؛ للخبر (٣).

أو إذا كانت من الركعتين الأوليين خاصة كما عن المفيد و التهذيب (٤)؛ للصحيح (٥).

و على من أوجب قضاء السجده قبل التسليم بعد ركوع الثانيه إذا كانت من الأولى، و إذا كانت من الثانيه فبعد ركوع الثالثه، و إذا كانت منها فبعد الرابعه، و إذا كانت منها فبعد التسليم، كما عن والد الصدوق (٦)؛ للرضوى (٧).

و قريب منه عن المفيد في العزّيه و الإسكافي (٨).

و على من لم يوجب سجدتي السهو للتشهد كما عن العماني و الشيخ في

ص: ١١٥

١- الخلاف ٤٥٣: ١.

٢- نقله عنه في المختلف: ١٣١.

٣- التهذيب ١٥٤/٦٠٦، الاستبصار ١٣٦٣/٣٥٩، الوسائل ٣٦٦: ٦ أبواب السجود ب ١٤ ح ٥.

٤- المفيد في المقنعه: ١٤٥، التهذيب ١٥٤: ٢.

٥- الكافي ٣/٣٤٩، التهذيب ١٥٤/٦٠٥، الاستبصار ١٣٦٤/٣٦٠، الوسائل ٣٦٥: ٦ أبواب السجود ب ١٤ ح ٣.

٦- نقله عنه في المختلف: ١٣١.

٧- فقه الرضا (عليه السلام): ١١٧، ١١٦، المستدرک ٤: ٤٦١ أبواب السجود ب ١٢ ح ١.

٨- كما نقله عنهما في المختلف: ١٣١.

جمله من كتبه (١)؛ للخبر (٢).

لضعف هذه الأخبار عن المقاومة لتلك من وجوه عديده، مع ضعف ما عدا الصحيح منها أو قصوره سنداً، و ضعفه دلالة بل الأخير أيضاً كما لا يخفى على من راجعهما، لتضمن الأول ما يدل على وروده في صورة الشك لا السهو فلا ينطبق على المدعى، وكذا الخبر، لتضمنه لفظ الرجوع الظاهر في تدارك التشهد قبل الركوع.

هذا، و يعارض الصحيح خصوص بعض النصوص: عن الذي ينسى السجده الثانيه من الركعه الثانيه أو شك فيها، فقال: «إذا خفت أن لا تكون وضعت جبهتك إلا مرّه واحده فإذا سلمت سجدت سجده واحده و تضع وجهك مره واحده و ليس عليك سهو» (٣) و نحوه آخر (٤)، فتأمل.

و أما الصحيح: «إذا نسي الرجل سجده و أيقن أنه قد تركها فليسجدها بعد ما يقعد قبل أن يسلم» (٥).

فليس فيه دلالة على ما ذهب إليه والد الصدوق و متابعاه كما زعم في المختلف (٦)، بل هو على القول بوجوب التسليم و دخوله في الصلاه - كما هو

ص: ١١٦

- ١- نقله عن العماني في المختلف: ١٤٠، الشيخ في الاقتصاد: ٢٦٧، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٨٩.
- ٢- التهذيب ١٥٨/٢٢٢: ٢، الاستبصار ٣٦٣/١٣٧٦: ١، الوسائل ٤٠٦: ٤ أبواب التشهد ب ٩ ح ٤.
- ٣- التهذيب ١٥٥/٦٠٧: ٢، الاستبصار ٣٦٠/١٣٦٥: ١، الوسائل ٣٦٦: ٦ أبواب السجود ب ١٤ ح ٦.
- ٤- الفقيه ٢٢٨/١٠٠٨: ١، التهذيب ١٥٢/٥٩٨: ٢، الوسائل ٣٦٥: ٦ أبواب السجود ب ١٤ ح ٤.
- ٥- التهذيب ١٥٦/٦٠٩: ٢، الاستبصار ٣٦٠/١٣٦٦: ١، الوسائل ٣٧٠: ٦ أبواب السجود ب ١٦ ح ١.
- ٦- المختلف: ١٣١.

المختار-شاذ مطروح، أو محمول على كون المراد من التسليم فيه التسليم المستحب بعد الواجب و هو: السلام عليكم، وإطلاقه عليه شائع في الأخبار.

و أما على القول باستجابته فليس فيه منافاه لأخبار المسأله، و به صرح جماعة كصاحبى المدارك و الذخيره (١).

و يدل على قضاء التشهد-مضافا إلى ما مرّ (٢)- ما مرّ من عموم الأخبار بقضاء ما أخلّ به فى الصلاة، و خصوص الصحيح الوارد فيه مطلقا (٣)، و الخبر فى التشهد الأول: «إذا قمت فى الركعتين الأوليين و لم تشهد فذكرت قبل أن ترک فاقعد فتشهد، و إن لم تذكر حتى ترک فامض فى صلاتك كما أنت، فإذا انصرفت سجدت سجدتين لا ركوع فيهما، ثم تشهد التشهد الذى فاتك» (٤).

و القدح فى الأول بما مرّ، ضعفه قد ظهر.

و فى الصحيح بظهوره فى التشهد الأخير، وجهه غير معلوم بعد إطلاقه بل عمومه الناشئ عن ترك الاستفصال، مع عدم ظهور قائل بهذا التفصيل كما قيل (٥).

و فى الأخير بضعف السند، بل الدلاله، لاحتمال التشهد فيه التشهد الذى فى سجدتى السهو كما يشعر به العطف بثم، و يفهم من أخبار آخر و منها

ص: ١١٧

١- المدارك ٤: ٢٤٣، الذخيره: ٣٧٤.

٢- من الإجماع المنقول فى الخلاف. (منه رحمه الله).

٣- المتقدم فى ص ١١١ الهامش ٥.

٤- الكافى ٣: ٧/٣٥٧، التهذيب ٢: ١٤٣٠/٣٤٤، الوسائل ٨: ٢٤٤ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٢٦ ح ٢.

٥- قال به السبزوارى فى الذخيره: ٣٧٣.

ضعيف، لانجبار الضعف بموافقه الأكثر.

و ضعف الإشعار، سيمًا مع معارضته بتقييد التشهد بالذى فات، و التشهد فى سجدة السجود خفيف - كما يأتى - و هو خلاف التشهد المنسى.

و ظهور الموثقين غير واضح.

و الرضوى لما قدّمناه غير مقاوم، فترجيحه - سيمًا مع اشتهاه خلافه و اعتضاده بالاحتياط اللازم المراعاة - مشكل و إن اعتضد بظواهر الصحاح الواردة بسجدة السهو من دون بيان لقضاء التشهد فيها و لا - إشاره؛ فإنّ الظاهر لا يعارض النص، و لا سيمًا الإجماع المنقول، مع ندره القول بالرضوى، إذ لم يحك إلا - عن الصدوقين و المفيد فى بعض فتاويه، مع أنه وافق فى المقنعه المشهور (٢)، فانحصر المخالف فى الأولين و هما نادران، فتأمل.

و على وجوب سجدة السهو: الإجماع المحكى فى الخلاف و الغنيه و المنتهى و التذكرة (٤)؛ مضافا إلى عموم بعض المعتمره: «تسجد سجدة السهو فى كل زيادة تدخل عليك أو نقصان» (٥).

ص: ١١٨

- ١- الأول: التهذيب ٢: ١٥٨/٦٢١، الوسائل ٦: ٤٠٣، أبواب التشهد ب ٧ ح ٦. الثانى: الكافى ٣: ٢٢/٤٤٨، التهذيب ٢: ٣٣٦/١٣٨٧، الوسائل ٦: ٤٠٤، أبواب التشهد ب ٨ ح ١.
- ٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١١٨، المستدرک ٥: ١٢، أبواب التشهد ب ٥ ح ١.
- ٣- المقنعه: ١٤٧.
- ٤- الخلاف ١: ٤٥٩، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٦، المنتهى ١: ٤١٧، التذكرة ١: ١٣٨.
- ٥- التهذيب ٢: ٦٠٨/١٥٥، الاستبصار ١: ٣٦٧/١٣٦٧، الوسائل ٨: ٢٥١، أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٣٢ ح ٣.

لكنه-مع قصور سنده بل ضعفه بالجهالة-معارض بظواهر الصحاح الواردة في مقام البيان الأمره بقضاء السجده خاصه من دون بيان لسجدتى السهو ولا إشاره (١)؛ مضافا إلى تصريح جمله من النصوص بنفيهما فيها (٢)، وفيها الصحيح وغيره، وقد تقدّما (٣).

فانحصر الدليل فى الإجماع. و فى التمسك به فى مقابله هذه النصوص إشكال، سيما مع احتمال وهنه بنقل الماتن فى المعتبر الخلاف فى ذلك عن رؤساء الأصحاب كالصدوقين و المفيد فى الرساله و العماني (٤)، و مال إليه جماعه من متأخرى المتأخرين (٥)، و لا يخلو عن قوه، و لكن العمل على المشهور.

و أما الشك: اعلم أنّ من شك فى عدد ركعات الفريضة الثنائيه كالصبح و الجمعة و العيدين و الكسوف أو الثلاثيه كالمغرب أعاد الصلاه.

و كذا يعيدها من لم يدر كم صلى ركعه أم ركعتين أم ثلاثا أم أربعا و هكذا أو لم يحصل الأوليين من الرباعيه و لم يتيقنهما بأن شك فيما فيه أنه الثانيه أم الأولى؛ إجماعا ممن عدا الصدوق مطلقا كما فى المنتهى (٦)، و كذا فى الذكرى لكن فى الصوره الأخيره خاصه (٧)، و بالإجماع مطلقا من غير استثناء صرح جماعه من القدماء كالشيخ و الحلّى و المرتضى (٨) رحمهم الله.

ص: ١١٩

١- الوسائل ٦:٣٦٤ أبواب السجود ب ١٤.

٢- الوسائل ٦:٣٦٨ أبواب السجود ب ١٥.

٣- فى ص ١١٦.

٤- لم نعثر عليه فى المعتبر، و قد حكاه عنهم فى المختلف: ١٤٠.

٥- منهم: صاحب المدارك ٤:٢٤١، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٣٧٣، و صاحب الحدائق ٩:١٥١.

٦- المنتهى ١:٤١٠.

٧- الذكرى: ٢٢٤.

٨- الشيخ فى الخلاف ١:٤٤٤، الحلّى فى السرائر ١:٢٤٨، المرتضى فى الانتصار: ٤٨.

و هم كالفاضل فى المنتهى و إن لم يصّر حوا به فى الصوره الثالثه، لكن تصرّيحهم به فى الأخيره يستلزمه فيها؛ لدخولها فى الأخيره.

و عدم استثناء الصدوق هو الأقوى و إن اشتهر الاستثناء بين أصحابنا؛ لما بيّنته فى الشرح مستوفى، و من جملته أنه وافق الأصحاب فيما وصل إلينا من كتبه كالفقيه و المقنع و الأمالى (١) مدّعيا فى الأخير كونه من دين الإماميه الذى يجب الإقرار به، مؤذنا بدعوى الإجماع عليه و على فساد ما نسبوا إليه من التخيير بينه و بين البناء على الأقل.

و على تقدير تسليم مخالفته فلا ريب فى شدوده، كبعض ما يحكى عن والده فى بعض الصور (٢)، مع معلوميه نسبهما، فلا يقدر فى الإجماع خروجهما؛ و هو الأصل فى المسأله.

مضافا إلى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره فى كل من الصور الثلاث المزبوره (٣)، مع سلامتها عن المعارض بالكليه، عدا أخبار نادره دالّه على البناء على الأقل (٤) - لا التخيير بينه و بين الإعاده - و هو ليس مذهب أحد حتى الصدوقين.

و تنزيلها على التخيير جمعا بين النصوص - كما قيل (٥) فى تقويه الصدوق - فرع التكافؤ المفقود هنا؛ لرجحان أخبار المشهور بمرجحات شتى كالأستفاضه و الموافقه لطريقه الخاصه و المخالفه للعامه، بخلاف تلك، فإنها فى طرف الضد من المرجحات المزبوره.

ص: ١٢٠

١- الفقيه ٢٢٥: ١، المقنع: ٣٠، الأمالى: ٥١٣.

٢- نقله عن والد الصدوق فى المختلف: ١٣٣.

٣- الوسائل ١٩٣، ١٨٧: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١ و ٢.

٤- الوسائل ١٩٢: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١ الأحاديث ٢٣، ٢٢، ٢٠.

٥- قال به المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٦٢.

و أقرب الأ-جوبه عنها الحمل على التقيه كما صرّح به جماعه (١)، و أماراته فى جملة منها و غيرها لائحه؛ مع أنّ ما ذكرنا مجمع على جوازه، فيجب أن يكون العمل عليه، تحصيلًا للبراءه اليقنيه فى نحو المسأله من العبادات التوقيفيه.

و بالجملة: فلا إشكال فى المسأله بحمد الله سبحانه.

و اعلم: أنه لا- فرق فى إطلاق النص و الفتوى بالإعاده بالشك فى الصوره الأولى و الثانيه بين تعلقه بالنقيصه أو الزياده، و بها صرّح بعض الروايات فى المغرب: «إذا لم تحفظ ما بين الثلاث إلى الأربع فأعد صلاتك» (٢).

خلاف للمقنع (٣) فيها إذا تعلق بالزياده فيضيف ركعه أخرى. و هو مع عدم وضوح مستنده نادر كما فى الذكرى (٤)، مشعرا بدعوى الإجماع عليه كما هو الظاهر.

و الشك المبطل للكسوف إنما هو إذا تعلق بعدد ركعاتها. أما إذا تعلق بالركوعات فإنه يجب البناء على الأقل؛ لأصالة عدم فعله، مع وقوع الشك فى محلّه، إلا- أن يستلزم الشك فى الركعات، كما لو شك بين الخامس و السادس و علم أنه لو كان فى الخامس فهو فى الأولى، أو فى السادس فى الثانيه فتبطل؛ لتعلقه بعدد الثانيه.

و احترزنا بالفريضه عن النافله، لأن الشك فيها لا يبطلها، كما ستأتى إليه الإشاره.

و لو شك فى فعل من أفعالها فإن كان فى موضعه كما لو شك فى

ص: ١٢١

١- منهم صاحب الحدائق ١٩٥: ٩.

٢- التهذيب ١٧٩/١٧٩، الاستبصار ٣٧٠/١٤٠٧، الوسائل ١٩٥: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢ ح ٩.

٣- المقنع: ٣٠.

٤- الذكرى: ٢٢٥.

النيه قبل التكبيره، وفيها قبل القراءه، وفيها قبل الركوع، وفيه قبل السجود أو الهوى إليه على الاختلاف فيه، وهكذا أتى به و أتم الصلاه بلا خلاف فيه في الجملة؛ لأصالة عدم فعله، و بقاء محل استدراكه.

و للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره (١)، و هي، و إن اختصت بالشاك في الركوع و هو قائم، و في السجود و لم يستو جالسا أو قائما، إلا أنه لا قائل بالفرق على الظاهر، المصرح به في كلام بعض (٢)، فلا ضير.

مضافا إلى عموم مفهوم بعض الصحاح بل جمله منها- كما يأتي- بلزوم التدارك للشئ قبل فوات محله، و به يقيد إطلاق جمله من هذه الصحاح، منها: عن رجل سها فلم يدر سجد سجده أم اثنتين، قال: «يسجد اخرى» (٣) و منها: في الرجل لا يدرى ركع أم لم يركع، قال: «يركع» (٤).

و أما الموثق كالصحيح: استتم قائما فلا أدرى ركعت أم لا، قال: «بلى قد ركعت فامض في صلاتك فإنما ذلك من الشيطان» (٥) فمع قصور سنده شاذّ محمول على محامل أقربها الحمل على كثير الشك أو الظان لفعل الركوع كما يفهمان من السياق.

و لو ذكر بعد الإتيان بالمشكوك فيه أنه كان قد فعله استأنف صلاته إن كان ركنا لأن زيادته مبطله كما مضى.

ص: ١٢٢

١- الوسائل ٣١٥: ٦ أبواب الركوع ب ١٢. و ص ٣٦٨ أبواب السجود ب ١٥.

٢- المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٧٤.

٣- الكافي ١/٣٤٩: ٣، التهذيب ١٥٢/٥٩٩: ٢ الاستبصار ١٣٦٨/٣٦١: ١، الوسائل ٣٦٨: ٦ أبواب السجود ب ١٥ ح ١.

٤- التهذيب ١٥٠/٥٩١: ٢، الاستبصار ٣٥٧/١٣٥٣: ١، الوسائل ٣١٦: ٦ أبواب الركوع ب ١٢ ح ٤.

٥- التهذيب ١٥١/٥٩٢: ٢، الاستبصار ٣٥٧/١٣٥٤: ١، الوسائل ٣١٧: ٦ أبواب الركوع ب ١٣ ح ٣.

وقيل في الركوع إذا ذكر بعد الإتيان به حال الشك أنه فعله و هو راعع أى ذكر ذلك و هو في حاله ركوعه قبل أن يقوم عنه أرسل نفسه إلى السجود ولا يرفع رأسه فتفسد صلاته إجماعا كما لو ذكره بعد رفعه، والقائل جماعه من أعيان القدماء كالكليني و الشيخ و الحلبي و المرتضى (١)(٢) وقواه جماعه من المتأخرين و منهم: الشهيد-رحمه الله-في الدروس و الذكرى (٣)؛ و لعل لهم عليه روايه و إلا فما اعتذر لهم جماعه (٤) من الأمور الاعتباريه لا يفيدنا حجه كما بينته في الشرح، من أراد التحقيق فليطلبه ثمه (٥).

و اختلف هؤلاء في تعميم الحكم لجميع الركوعات من جميع الصلوات كمن عدا الشيخ و منهم من خصه ب الركوع من الأخيرتين في الرباعيه كهو في النهايه (٦)، بناء منه على ما قدّمناه عنه من أن كل سهو يلحق بالركعتين الأوليين يبطل الصلاه، سواء كان في أعدادها أو أفعالها، أركاناً كانت أم غيرها، فوجه التخصيص عنده إنما هو نفس الشك في الركوع في الأوليين حتى لو حصل من دون أخذ في الركوع ثانيا لبطلت الصلاه أيضا، لا زيادته فيهما بالخصوص كما ربما يتوهم من ظاهر العبارة.

و يتوجه عليه-مضافا إلى ما سبق-عدم دليل على صحه المبنى عليه، عدا النصوص الداله على أنّ من شك في الأوليين و لم يحفظهما أعاد

ص: ١٢٣

-
- ١- الكليني في الكافي ٣: ٣٤٨، الشيخ في الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٨٨، الحلبي في السرائر ١: ٢٥٢، الحلبي في الكافي: ١١٨، المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٣٦.
 - ٢- في «م» زياده: و ابن زهره.
 - ٣- الدروس ١: ١٩٩، الذكرى: ٢٢٢.
 - ٤- منهم الشهيد في الذكرى: ٢٢٢.
 - ٥- في «م» زياده: نعم في الغنيه الإجماع عليه.
 - ٦- النهايه: ٩٢.

و هي و إن كانت صحاحا و مستفيضه معتضده بغيرها من المعتبره لكنها قاصره الدلاله، لاحتمال اختصاصها بصوره تعلق الشك بالعدد لا غيره.

مع أنها معارضه بعموم الصحاح المستفيضه المتقدمه بصحه الصلاه مع تدارك المشكوك في محلّه.

و نحوها عموم الصحاح الآتية بها بعد التجاوز عنه، بل خصوص بعضها المصرح بها في صوره الشك في التكبير و قد قرأ، أو في القراءة و قد ركع.

المؤيد بما مر من الخبرين في عدم فساد الصلاه بالسهو عن السجده الواحده و لو من الركعتين الأوليين (٢)، و لا قائل بالفرق، مع ظهور ذيل أحدهما في الشك، مع أن ثبوت هذا الحكم في السهو ملازم لثبوته في الشك بطريق أولى، فتأمل.

و بموجب ذلك يترجح صحاح المسأله على عموم تلك فتقيد بها بلا شبهه، سيما مع اعتضاها بالأصل و الشهره العظيمه التي كادت تكون من المتأخرين إجماعا، بل إجماعا، بل إجماع في الحقيقه.

و لا يمكن العكس فتقيد هذه بتلك بتوهم رجحانها على صحاح المسأله بخصوص الصحيحه الماضيه فيمن ترك سجده من الركعه الاولى أن صلاته فاسده (٣)، و مع أنه لا قائل بالفرق كما سبق إليه الإشاره، مع ظهورها في الشك كما هو مورد المسأله.

و ذلك لقصورها عن المقاومه للأخبار الخاصه المتقدمه سيما الصحيحه منها؛ لتعدّها و اشتهاها بالشهره التي عرفتھا.

ص: ١٢٤

١- الوسائل ١٨٧: ٨ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١.

٢- راجع ص ١١٦.

٣- راجع ص ١١٥ الهامش ٥.

و بما ذكرناه هنا و سابقا ظهر أن الأشبه في عنوان المسأله، و هو حكم زياده الركوع في الصلاه بعد الشك فيه البطلان مطلقا و لو لم يرفع رأسه منه و كان من الركعتين الأخيرتين.

و يفهم من العبارة عدم البطلان في غير الركن مطلقا، سجده كان أم غيرها، و هو الأشهر الأقوى.

خلافًا للعماني و الحلبي و المرتضى (1) -رحمهم الله- فيها فأبطلوا الصلاه بزيادتها. و هو حسن لو لا المعتبره المصرّحه بعدم البطلان بزيادتها بالخصوص كالصحيح: عن رجل صلّى فذكر أنه زاد سجده، فقال: «لا يعيد الصلاه من سجده و يعيدها من ركعه» (2) و نحوه الموثق (3).

و لو كان شكه في شيء من الأفعال بعد انتقاله عن موضعه و دخوله في غيره مضى في صلاته، ركنا كان المشكوك فيه أو غيره إجماعا إذا لم يكن من الركعتين الأوليين، و كذلك إذا كان منهما على الأشهر الأقوى كما مضى.

للصالح المستفيضه و غيرها، ففي الصحيح: رجل شك في الأذان و قد دخل في الإقامه، قال: «يمضى»، قلت: رجل شك في الأذان و الإقامه و قد كبر، قال: «يمضى»، قلت: رجل شك في التكبير و قد قرأ، قال: «يمضى»، قلت: رجل شك في القراءه و قد ركع، قال: «يمضى»، قلت: رجل شك في الركوع و قد سجد، قال: «يمضى»، ثم قال: «إذا خرجت من شيء ثم دخلت

ص: ١٢٥

١- نقله عن العماني في المختلف: ١٣١، الحلبي في الكافي في الفقه: ١١٩، المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٣٦.

٢- الفقيه ١٠٠٩/٢٢٨، التهذيب ١٥٦/٦١٠، الوسائل ٣١٩:٦ أبواب الركوع ب ١٤ ح ٢.

٣- التهذيب ١٥٦/٦١١، الوسائل ٣١٩:٦ أبواب الركوع ب ١٤ ح ٣.

فى غيرہ فشكك ليس بشىء» (١).

و فى صريحه كإطلاق البواقى بل عمومها حجه على الشيخ كما مرّ. و على الفاضل فى التذكرة حيث وافقه إذا تعلق الشك بالركن دون غيره (٢). و هو - مع عدم وضوح مستنده عدا أمر اعتبارى - ضعيف.

و اعلم: أنّ المتبادر من «غيره» الذى حكم فى الصحيح المتقدم و نحوه بالمضى بعد الدخول فيه: ما كان من أفعال الصلاة المفردة بالترتيب فى كتب الفقهاء من النيه و التكبير و القراءة و نحو ذلك من الأمور المعدوده فيها أيضا، لا ما كان من مقدمات تلك الأفعال كالهوى للسجود و النهوض للقيام و نحوهما، فيعود للركوع فى الأول و للسجود فى الثانى، وفاقا للشهيدى و غيرهما (٣)؛ لذلك.

مضافا إلى مفهوم الصحيح فيهما: «و إن شك فى الركوع بعد ما سجد فليمض، و إن شك فى السجود بعد ما قام فليمض، كل شىء شك فيه ممّا قد جاوزه و دخل فى غيره فليمض عليه» (٤).

و خصوص الموثق كالصحيح فى الثانى: «رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل أن يستوى جالسا فلم يدر أسجد أم لم يسجد، قال: «يسجد»، قلت: فرجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوى قائما فلم يدر أسجد أم لم يسجد، قال: «يسجد» (٥).

ص: ١٢٦

١- التهذيب ٢/١٤٥٩/٣٥٢، الوسائل ٨:٢٣٧ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٢٣ ح ١.

٢- التذكرة ١:١٣٦.

٣- الشهيد الأول فى الذكرى: ٢٢٤، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٥٠، الروضة ١:٣٢٣؛ و انظر الحدائق ٩:١٧٩.

٤- التهذيب ٢/١٥٣/٦٠٢، الوسائل ٦:٣١٧ أبواب الركوع ب ١٣ ح ٤.

٥- التهذيب ٢/١٥٣/٦٠٣، الاستبصار ١:١٣٧١/٣٦١، الوسائل ٦:٣٦٩ أبواب السجود ب ١٥ ح ٦.

خلافًا لبعض المتأخرين في الأول فكما لو دخل في السجود فلا يعود للركوع (١)؛ للموثق الآخر كالصحيح: رجل أهوى إلى السجود فلا يدرى أركع أم لم يركع، قال: «قد ركع» (٢).

و هو محمول على حصول الشك في السجود، وليس فيه ما ينافيه بصريحه و لا بظاهره، لأنّ غايته إفاده وقوع الشك بعد الهوى إلى السجود، و هو أعم من وقوعه قبل الوصول إليه و بعده لو لم ندّع الأخير و ظهوره، نعم لو كان بدل «إلى السجود»: «للسجود» أمكن دعوى الأول و ظهوره.

و لو سلّم فهو معارض بما مرّ سيّما الصحيح في الثاني، فإنه بحسب الدلالة أظهر، و مورده و إن اختلف مع مورد الأول إلاّ أنهما من باب واحد، لا شتراكهما في كونهما من مقدمات أفعال الصلاة، فإن عمّنا الغير لها دخلا و إلاّ خرجا. فالتفصيل بينهما و تخصيص كل منهما بحكمه لا يجتمع مع إطلاق النص و الفتوى بل عمومهما بأنه متى شك و قد دخل في غيره فلا يلتفت و إلاّ فإنه يرجع، لظهورهما في أن مناط الرجوع و عدمه إنما هو الدخول في ذلك الغير و عدمه، و الغير إمّا الأفعال خاصة أو ما يعمها و مقدماتها، و على أيّ تقدير فلا وجه للتفصيل بين الموردين و العمل في كل منهما بما ورد في الصحيحين و إن اختاره بعض المتأخرين المتقدم (٣).

فلا بدّ من الجمع بينهما بما يدفع تنافيهما، و هو ما ذكرنا من حمل ثانيهما على صورته وقوع الشك في حال السجود. و يحتمل الحمل على وقوعه كثيرا،

ص: ١٢٧

- ١- الأردبيلي في مجمع الفوائد ٣: ١٧٤، و صاحب المدارك ٤: ٢٤٩، و المحقق السبزواري في الذخيرة: ٣٧٥.
- ٢- التهذيب ١٥١/ ٥٩٦، الاستبصار ٣٥٨/ ١٣٥٨، الوسائل ٦: ٣١٨ أبواب الركوع ب ١٣ ح ٦.
- ٣- المدارك ٤: ٢٥٠.

و لكن الأول أولى إن لم يكن منه ظاهرا كما ذكرنا.

ثم إن إطلاق «غيره» يعم جميع أفعال الصلاة بل و أجزائها، فلو شك في السجود و هو يتشهد، أو فيه و قد قام فلا يلتفت، وفاقا للأكثر.

خلافًا للنهاية فيهما، فيرجع ما لم يركع (١). و هو بعيد جدا، بل ادعى الإجماع على خلافه في السرائر صريحا (٢)، و حكاه عنه في سائر كتبه كالجمل و العقود و الاقتصاد و المبسوط (٣). و يردّه مع ذلك الصحيح المتقدم: «إن شك في السجود بعد ما قام فليمض».

و للذكرى، فأوجب الرجوع في الأول (٤)؛ لعموم مفهوم هذا الصحيح، و منطوق الموثق بعده.

و فيه: أن المتبادر منهما وقوع الشك في السجود الذي لا تشهد بعده كما يقتضيه عطف الشك على النهوض في الثاني بالفاء المقتضية للتعقيب بلا مهله، و يلزمه عدم تخلل التشهد، كذا قيل (٥)، و فيه نظر.

و الأولى إسناد ظهور عدم تخلل التشهد إلى تبادره من النهوض من السجود؛ إذ مع تخلله لا يقال ذلك، بل يقال: من التشهد، فتأمل.

و لو شك في الحمد و هو في السوره لم يلتفت، وفاقا للحلى و المفيد فيما حكاه عنه و الماتن في ظاهر المعتبر (٦)، و هو خيره كثير من أفاضل المتأخرين (٧)؛

ص: ١٢٨

١- النهاية: ٩٢.

٢- السرائر ١: ٢٥٣.

٣- الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٨٨، الاقتصاد: ٢٦٦، المبسوط ١: ١٢٢.

٤- الذكرى: ٢٢٤.

٥- قال به صاحب الحدائق ٩: ١٨٤.

٦- الحلى في السرائر ١: ٢٤٨، المعتبر ٢: ٣٩٠.

٧- منهم: الأردبيلي في مجمع الفوائد ٣: ١٦٩، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٧٥، و كفايه الأحكام: ٢٦، و العلامة المجلسي في البحار ٨٥: ١٥٨.

لظهور الغيريه بينهما، بل و بين أجزاء كل منهما، فلو شك في بعضها و دخل في الأخرى قوى عدم الالتفات أيضا.

خلافًا لجماعه (1) لحجه ضعيفه، بل واهيه. و لكن الأحوط ما ذكره، سيما في الشك في أجزاء القراءه، لكن ربما يتردد فيه لو كانت من الفاتحه و كان شكه فيها بعد الفراغ من السوره، فإن الرجوع لتدارك الأجزاء يستلزم إعادتهما مراعاة للترتيب الواجب إجماعا، و فيها احتمال القران بين السورتين المنهى عنه إذا قرأ غير السوره الاولى بل يحتمل مطلقا، أو قراءه زياده أكثر من سوره للنهى عنها أيضا مطلقا، فتأمل جدًا.

ثم في شمول الغير لما استحَبَّ من أفعال الصلاه كالقنوت و التكبيرات و نحوهما وجهان، أجمعهما ذلك؛ للعموم المؤيد بذكر الأذان و الإقامة و تعدادهما من الأفعال المشكوك فيها المنتقل عنها إلى غيرها في الصحيح الأول الذى هو العمده في هذا الأصل، فتأمل.

و قد ظهر ممّا مرّ حكم الشك في الأفعال و الأعداد من الفريضه مطلقا عدا أخيرتى الرباعيه. و أما فيهما فقد أشار إليه بقوله:

فإن حصل الأوليين من الرباعيه عددا و تيقنهما و شك بعد رفع الرأس من السجده الثانيه فى الزائد عليهما هل أتى به أم لا فإن غلب على ظنّه أحدهما بمعنى رجحانه و صيرورته عنده مظنوننا بنى على ظنّه فيجعل الواقع ما ظنّه من غير احتياط:

فإن غلب الأقل بنى عليه و أكمل، و إن غلب الأكثر من غير زياده فى عدد الصلاه كالأربع تشهّد و سلّم، و إن كان زياده كما لو غلب على ظنّه الخمس

ص: ١٢٩

١- منهم: الشهيد الأول فى الذكري: ٢٢٤، و الدروس ١: ٢٠٠، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٤٧، و صاحب المدارك ٤: ٢٤٩.

صار كأنه زاد ركعه في آخر الصلاة فتبطل إن لم يكن جلس في الرابعه أو مطلقا، و هكذا.

بلا خلاف هنا أجده، بل بالإجماع صرح جماعة (١)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه، منها-زياده على ما ستأتى إليه الإشاره- الصحيح: «إن كنت لم تدر كم صلّيت و لم يقع و وهمك على شيء فأعد الصلاة» (٢).

و المراد بالوهم فيه و غيره الظن لا المعنى المعروف.

و يستفاد من إطلاق مفهومه بل عمومه- كما قرّر في محلّه- جواز العمل بالظن في الأعداد مطلقا، بل الأفعال أيضا؛ للفحوى.

و نحوه النبوى العامى: «إذا شك أحدكم في الصلاة فلينظر أخرى ذلك إلى الصواب فليبين عليه» (٣).

و عليه أكثر علمائنا على الظاهر، المصرّح به في جملة من العباثر (٤)؛ بل قيل: إنه إجماع (٥)؛ و هو دليل آخر، مضافا إلى ما مرّ، و أنّ تحصيل اليقين عسر في كثير من الأحوال فاكتفى بالظن تحصيلا، ليسر و دفعا للحرص و العسر.

و فيه نظر؛ إذ لا عسر إلا مع الكثرة، و معها يرتفع حكم الشك.

و في الإجماع و هن؛ لظهور عبارته الناقل في أنّ منشأ نقله هو عدم

ص: ١٣٠

١- منهم الشيخ في الخلاف ١: ٤٤٥؛ و انظر الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٥، و الذكرى: ٢٢٢ و البحار ٢١٠: ٨٥.

٢- الكافي ٣: ١/٣٥٨، التهذيب ٢: ٧٤٤/١٨٧، الاستبصار ١: ١٤١٩/٣٧٣، الوسائل ٨: ٢٢٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٥ ح ١.

٣- انظر بدائع الصنائع ١: ١٦٥، و سنن النسائي ٣: ٢٨.

٤- كالشهيد الأول في الذكرى: ٢٢٢، و الشهيد الثاني في المسالك ١: ٤٢، و صاحب الحدائق ٩: ٢٠٦.

٥- مجمع الفائده و البرهان ٣: ١٢٨.

الخلاف، مع أنه ظاهر الحلى (١)، بل الشيخين أيضا في المقنعه و النهايه و المبسوط و الخلاف (٢)، حيث ذكرا أن الشك في عدد الصبح و المغرب و عدد الركعات بحيث لا- يدرى كم صلى يوجب الإعادة، من غير تفصيل بين صوره الظن و غيرها، ثم ذكر أحكام الشك المتعلق بالأخيره مفصلين بينهما، و كذا الفاضل في المنتهى (٣)، و الماتن هنا.

و منه يظهر ما في نسبة الشهيد في الذكرى قول الأكثر إلى الأصحاب عدا الحلى (٤)، مشعرا بدعوى الإجماع عليه.

و النبوى مع ضعف سنده لا- عموم فيه، كمفهوم الصحيح الماضى عند جمع (٥). لكنه ضعيف، كالقده بالضعف فى النبوى، لانجباره سندا بالشهره، و دلالة بها أيضا، و بما يرجع به الإطلاق إلى العموم العرفى مما قرّر فى محلّه.

لكنهما معارضان بالنصوص الداله على اعتبار اليقين فيما عدا الأخيرتين كالصحيح: «من شك فى الأوليين أعاد حتى يحفظ و يكون على يقين، و من شك فى الأخيرتين عمل بالوهم» (٦).

و هى بإطلاقها و إن شملت الأعداد و الأفعال إلا أنك عرفت ما يوجب تقييده بالأولى.

إلا- أن يرجحها عليها بالشهره و ما مرّ من الإجماع و الاعتبار و إن لم يكونا حجه مستقله، لما مرّ مع إمكان الذب عمّا يتعلق منه بالإجماع بعدم وضوح

ص: ١٣١

١- السرائر ٢٤٥:١.

٢- المقنعه: ١٤٤، النهايه: ٩٠، المبسوط ١:١٢١، الخلاف ١:٤٤٧.

٣- المنتهى ١:٤١٠.

٤- الذكرى: ٢٢٥.

٥- منهم: صاحب المدارك ٤:٢٦٣، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٦٨.

٦- الفقيه ١٢٨/٦٠٥:١، الوسائل ٨:١٨٧ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١ ح ١.

مخالفه هؤلاء:

أمّا الحلّي فلأن بعض عباراته و إن أوهم ذلك (١) إلا أنّه ذكر ما يخالفه؛ و لذا لم ينسب إليه في المختلف و غيره (٢) صريحا، و في غيرهما أصلا.

و أمّا من عداه كالشيخين فلأن ما تقدم عنهما و إن اقتضى ذلك لكن تعبيرهما عن المبطل في نحو الصبح بالشك ربما دلّ على انحصاره فيه، و هو على ما يساعده العرف ما تساوى طرفاه، و حكى التصريح به عن الزمخشري (٣)، و صرح به في الأصول.

و ربما يعضد إرادتهما منه ذلك تعليل المبسوط الحكم في الأخيرتين عند غلبه الظن بما ينسحب في الجميع (٤).

و كذا الفاضل في المنتهى (٥)؛ لاستدلّاله عليه بما مرّ من النبوى، و هو كما مرّ عام؛ مع أنه أجاب عمّن أوجب اليقين فيهما أيضا مستدلا بالنبوى الآخر: «إذا شكّ أحدكم في صلاته فليلق الشك و لين على اليقين» (٦) بأنه غير متناول لصوره النزاع؛ إذ البحث في الظن بوقوع أحد الطرفين، و الحديث يتناول الشك.

و هو كالصريح، بل صريح في أن الشك عنده حقيقه فيما ذكرنا. لكنه ذكر في مسأله الشك في الأوليين (٧) ما يعرب عن إرادته منه ما هو حقيقه فيه عند

ص: ١٣٢

١- السرائر ٢٥٠:١.

٢- المختلف: ١٣٦؛ و انظر المنتهى ٤١٠:١.

٣- حكاة عنه في بحار الأنوار ٨٥:٢١٠ و انظر الكشاف ٥٨٧:١.

٤- المبسوط ١٢٠:١.

٥- المنتهى ٤١٥:١.

٦- سنن البيهقي ٣٣٣:٢، مسند أحمد ٨٧:٣، سنن الدار قطنى ٢١/٣٧٢:١.

٧- المنتهى ٤١٥:١.

أهل اللغة، وهو ما قابل اليقين و شمل الظن، كما صرح به جماعه (١)، و يستفاد من كثير من أخبار تلك المسأله؛ لتعيرهم عليهم السلام عن الموضوع فيها إذا لم يدر ركعه صلى أم ثنتين، أو إذا لم يحفظهما، و نحوهما، و هى تشمل صوره الظن أيضا.

و تعليل الشيخ -رحمه الله- فى المبسوط بما يعمّ لا- يستلزم تلك الإراده فيما عداه، سيّما المقنعه، بل ربما يحصل التردد فى الاستلزام فيه أيضا؛ إذ التعليل بالأعم شائع سيّما فى الشرعيات، فتأمل جدّا.

و أمّا الحلى فإنه و ان ذكر ما يومئ إلى موافقه الأصحاب (٢) لكن عبارته المستظهر منها المخالفه لهم أظهر دلالة عليها من ذلك على الموافقه، هذا.

و عباره الماتن ظاهره فيها بلا- شبهه؛ لعدم ذكره نحو ما فى المبسوط و المنتهى، بل عبّر عن الشك فى الأوليين ب: لم يحصّلهما، العام لما إذا ظنّ فيهما أم لا.

و عليه فيقوى الخلاف فى المسأله و لا ينبغى ترك الاحتياط فيها البتة بالبناء على الظن و الإتمام ثمّ الإعاده مطلقا و لو حصل له فيها نحو الحاله الأولى.

خلافًا لوالد الصدوق فيبنى على الظن هنا لا أوّلا (٣)، كما فى الرضوى:

«و إن شككت فى الركعه الاولى و الثانيه فأعد صلواتك، و إن شككت مره أخرى فيهما و كان أكثر و وهمك إلى الثانيه فابن عليها و اجعلها ثانيه، فإذا سلّمت صلّيت ركعتين من قعود بأّم الكتاب، و إن ذهب وهمك إلى الأولى جعلتها الاولى

ص: ١٣٣

١- انظر القاموس المحيط ٣:٣١٩، و الصحاح ٤:١٥٩٤، و مجمع البحرين ٥:٢٧٦.

٢- السرائر ١:٢٤٥.

٣- نقله عنه فى المختلف: ١٣٢.

و تشهدت في كل ركعه، فإن استيقنت بعد ما سلمت أن التي بنيت عليها واحده كانت ثانيه و زدت في صلاتك ركعه لم يكن عليك شيء، لأن التشهد حائل بين الرابعه و الخامسه، و إن اعتدل وهمك فأنت بالخيار إن شئت صليت ركعتين من قيام و إلا ركعتين و أنت جالس» (١).

و هو شاذ، و مع ذلك موافق للمحكي في المنتهى عن أبي حنيفه (٢).

و نحوه في الشذوذ قوله الآخر في الشك بين الثنتين و الثلاث أنه يبنى على الثلاث إذا ظنها و يتم و يصلّى صلاه الاحتياط ركعه قائما و يسجد سجدة السهو (٣).

و ليس في الموثق في الشك بين الثلاث و الأربع: «إن رأى أنه في الثالثه و في قلبه من الرابعه شيء سلم بينه و بين نفسه، ثمّ يصلّى ركعتين يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب» (٤) دلالة عليه بوجه و إن ظنّ، مع شذوذه أيضا، كالصحيح الوارد في مورده:

«و إن كان أكثر و همه إلى الأربع تشهد و سلم، ثمّ قرأ فاتحه الكتاب و ركع و سجد، ثمّ قرأ و سجد سجدة و تشهد و سلم» (٥).

و نحوه آخر (٦) لكن من غير ذكر لصلاه الاحتياط.

و بالجملة: هذه النصوص - كالخبر الدال على وجوب سجدة السهو

ص: ١٣٤

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١١٧، المستدرک ٦: ٤٠١ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١ ح ١، و في المصدر: إن شئت صليت ركعه من قيام و إلا ركعتين و أنت جالس.

٢- المنتهى ١: ٤١٥.

٣- نقله عنه في المختلف: ١٣٢.

٤- الكافي ٣: ١/٣٥١، التهذيب ٢: ٧٣٦/١٨٥، الوسائل ٨: ٢١٨ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٠ ح ٧.

٥- الكافي ٣: ٥/٣٥٢، الوسائل ٨: ٢١٧ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٠ ح ٤.

٦- الكافي ٣: ٨/٣٥٣، الوسائل ٨: ٢١٧ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٠ ح ٥.

حيث يذهب و همه إلى التمام-لم أر عاملا-بها،مع مخالفتها لما ظاهرهم الاتفاق عليه-عدا من مرّ-من أنّ مع العمل بالظن لا شيء عليه كما هو مقتضى جملة من النصوص الواردة في البناء (١)؛لخلوها عن ذلك كله مع ورودها في مقام البيان،ويمكن حملها على الاستحباب.

و اعلم: أنّ على المشهور من جواز الاعتماد على الظن في أعداد الركعات حتى ما عدا الأخيرتين لا إشكال في جواز الاعتماد عليه في الأفعال مطلقا أيضا؛لما قدّمناه من الفحوى.

و أما على غيره فكذلك أيضا في الأفعال من الأخيرتين،لذلك.و فيها من غيرهما إشكال إن حملنا الشك فيها الوارد حكمه في النصوص على المعنى اللغوي الشامل للظنّ،و ربما يومی إليه سياقها من حيث تضمنها تفریع:

لا يدري،عليه.

و إن حملناه على المعنى العرفي المتقدم المختص بتساوى الطرفين فلا إشكال أصلا.قيل:و ظاهر الأصحاب الإطباق على هذا (٢).

و يمكن دفع الاشكال بمنع إرادته المعنى الأول؛لما عرفت من جواز الاكتفاء بالظن في الركعتين الأخيرتين مطلقا حتى أفعالهما المستلزم ذلك لظهور الشك في تلك النصوص في المعنى العرفي بالنسبة إليهما،فكذا بالنسبة إلى غيرهما،لعدم جواز استعمال اللفظ الواحد في الاستعمال الواحد في معنيين متخالفين،فتأمل جدّا.

و إن تساوى الاحتمالين فصوره المشهوره الغالبه أربع:أن يشك بين الاثنین و الثلاث،أو بين الثلاث و الأربع،أو بين الاثنین و الأربع،أو بين

ص: ١٣٥

١- الوسائل ٢١٢،٢١١:٨ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٧٨.

٢- بحار الأنوار ٢١٠:٨٥.

ففى القسم الأول من هذه الصور يبنى على الأكثر و يتم الصلاة ثمّ بعد الإتمام يحتاط بركعتين حال كونه فيهما جالسا، أو بركعه قائما.

أما وجوب البناء على الأكثر هنا-بل فى جميع الصور-فهو مذهب الأكثر، بل عليه الإجماع فى صريح الانتصار و الخلاف و ظاهر السرائر و غيره (١)، و عن أمالى الصدوق أنه جعله من دين الإماميه الذى يجب الإقرار به (٢)؛ و هو الحجّه.

مضافا إلى الموثقه العامه لجميع الصور كالإجماعات المنقوله، و فيها:

«أجمع لك السهو فى كلمتين: متى ما شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلّمت فأتمّ ما ظننت أنك قد نقصت» (٣).

و قصور السند مجبور بالعمل و الموافقه للصحاح المستفيضه و غيرها فى باقى الصور، و خصوص الصحيح فى هذه الصوره، و فيه: رجل لا يدرى اثنتين صلّى أم ثلاثا، قال: «إن دخله الشك بعد دخوله فى الثالثه مضى فى الثالثه ثمّ صلّى الأخرى و لا شىء عليه و سلّم» (٤).

و الإنصاف عدم وضوح دلالتة بحيث يصلح للحجيه و إن أمكن تصحيحها بنوع ممّا ذكرته فى الشرح مشروحا، لكنه غير خال عن شوب المناقشه،

ص: ١٣٦

-
- ١- الانتصار: ٤٨، الخلاف ١: ٤٤٥، السرائر ١: ٢٥٤؛ و انظر الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٦. و مجمع الفائده ٣: ١٧٧، و روض الجنان: ٣٥١.
 - ٢- أمالى الصدوق: ٥١٣.
 - ٣- الفقيه ١: ٩٩٢/٢٢٥، الوسائل ٨: ٢١٢ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٨ ح ١.
 - ٤- الكافى ٣: ٣/٣٥٠، التهذيب ٢: ٧٥٩/١٩٢، الاستبصار ١: ١٤٢٣/٣٧٥، الوسائل ٨: ٢١٤ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٩ ح ١.

و لا حاجة لنا إليه بعد قيام الحجة ممّا قدّمنا إليه الإشارة، مضافاً إلى ما يحكى عن العماني من تواتر الأخبار في المسأله (١).

و أما الصحيح: عن رجل لم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا قال: «يعيد»، قلت: أ ليس يقال: لا يعيد الصلاة فقيه؟! فقال: «إنما ذلك في الثلاث و الأربع» (٢).

فشاذّ منقول على خلافه الإجماع عن الفاضلين (٣)، و إن حكى الفتوى بمضمونه عن المقنع و الفقيه (٤)، محمول على محامل أقربها الحمل على وقوع الشك قبل إكمال السجدين كما يفهم من الصحيحه الأولى المفصّله بين الصورتين كالأصحاب فيما نقله عنهم جماعة (٥)، معلّلين بوجوب المحافظه على ما سبق من اعتبار سلامه الأوليين.

و مقتضى الروايه اعتبار رفع الرأس عن السجده. خلافا لبعضهم، فاكتفى بكمالها و لو لم يرفع الرأس منها (٦). و هو ضعيف. و أضعف منه الاكتفاء بالركوع كما حكى في المسأله قولاً (٧).

و لا يختص هذا الحكم بما نحن فيه، بل يجرى في كل موضع تعلق فيه الشك بالاثنتين؛ لما مرّ (٨).

ص: ١٣٧

١- حكاه عنه في الذكرى: ٢٢٦.

٢- التهذيب ١٩٣/٢: ٧٦٠، الاستبصار ٣٧٥/١٤٢٤: ١، المقنع: ٣١، الوسائل ٨: ٢١٥، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٩ ح ٣.

٣- المحقق في المعتبر ٢: ٣٩١، العلامه في المنتهى ١: ٤١٥.

٤- المقنع: ٣١، الفقيه ١: ٢٢٥.

٥- منهم: الأردبيلي في مجمع الفائده ٣: ١٧٦؛ و انظر الذكرى: ٢٢٧، و المدارك ٤: ٢٥٧.

٦- كالشهيد الأول في الذكرى: ٢٢٧، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٥١.

٧- حكاه الشهيد في الذكرى: ٢٢٧.

٨- من حكايه تصريح الأصحاب، مضافاً إلى عموم تعليل جماعه. (منه رحمه الله).

و أمّا النصوص المتضمنه للبناء على الأقل مطلقاً (١) فغير مكافئه لما مرّ من الأدله من وجوه عديده و إن تضمنت الصحيح و الموثق و غيرهما، سيّما مع قوه احتمال ورودها مورد التقيه كما صرّح به جماعه (٢)، مع عدم صراحتها فى الدلاله:

فإنّ غايه ما تضمنه الأوّلان هو البناء على اليقين، و هو كما يحتمل البناء على الأقل كذا يحتمل البناء على الأكثر، بل لعلّ هذا أظهر كما يستفاد من الخبر المروى عن قرب الإسناد و فيه: رجل صلّى ركعتين و شكّ فى الثالثه، قال: «بني على اليقين، فإذا فرغ تشهد و قام و صلّى ركعه بفاتحه القرآن» (٣) فتدبر.

و وجه اليقين حينئذ ما أشار إليه جمع و منهم المرتضى - رحمه الله - فى الانتصار حيث قال فى توجيه مذهب الأصحاب زياده على الإجماع: و لأن الاحتياط أيضا فيه؛ لأنه إذا بنى على النقصان لم يأمن أن يكون قد صلّى على الحقيقه الأزيد، فيكون ما أتى به زياده فى صلاته.

ثمّ قال: فإذا قيل: و إذا بنى على الأكثر كان كما تقولون لا يأمن أن يكون إنما فعل الأقل فلا ينفع ما فعله من الجبران، لأنه منفصل من الصلاه و بعد التسليم. قلنا: ما ذهبنا إليه أحوط على كل حال؛ لأنّ الإشفاق من الزياده فى الصلاه لا يجرى مجرى الإشفاق من تقديم السلام فى غير موضعه (٤).

و قريب منه كلام الفاضلين فى المعتبر و المنتهى (٥)، و كلاهما - كغيرهما -

ص: ١٣٨

١- الوسائل ١٨٧: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١

٢- منهم صاحب الحدائق ٩: ٢١٤.

٣- قرب الإسناد: ٩٩/٣٠، الوسائل ٨: ٢١٥ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٩ ح ٢.

٤- الانتصار: ٤٩.

٥- المعتبر ٢: ٣٩١، المنتهى ١: ٤١٥.

كالصريح بل صريح في أنّ البناء على اليقين إنما يحصل بالبناء على الأكثر لا الأقل.

و من هنا ينقدح فساد نسبه جماعه (١) القول بالبناء على الأقل إلى المرتضى -رحمه الله- في الناصريه، لقوله فيها: إنّ من شك في الأخيرتين يبني على اليقين، قائلًا: إنّ هذا مذهبنا، وهو الصحيح عندنا، و باقي الفقهاء يخالفون في ذلك (٢). و في قوله «هذا» إشاره أخرى إلى ما ذكرنا أيضا كما لا يخفى، فتأمل.

و أما غيرهما فهو و إن تضمّن لفظ البناء على النقص لكنه مطلق بالنسبه إلى وقت البناء، فيحتمل كونه بعد السلام و الخروج عن الصلاه، كما وجه به الحلّي كلام المرتضى، زعما منه كون البناء في كلامه -رحمه الله- هو البناء على الأقل، قال في جملة كلام له: فقبل سلامه يبني على الأكثر، لأجل التسليم، و بعده يبني على الأقل كأنه ما صلّى إلّا ما تيقنه، و ما شك فيه يأتي به ليقطع على براءه ذمته (٣).

و بالجملة: فمعارضه هذه النصوص لما قدّمنا غير معلومه، و على تقديرها فهي لها غير مكافئه، لما عرفته. فلا وجه للقول بها، كما لا وجه لنسبته إلى المرتضى رحمه الله.

و أضعف منهما حملها على التخيير، جمعا بينها و بين ما مضى؛ لفقد التكافؤ أولا، و عدم شاهد على الجمع ثانيا، مع ندره القائل به، إذ لم يحك إلا عن الصدوق (٤) و قد مرّ دعواه الإجماع على البناء على الأكثر.

ص: ١٣٩

١- منهم: صاحب المدارك ٤: ٢٥٦، و الحدائق ٩: ٢١٠، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٧٦

٢- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٠١.

٣- السرائر ١: ٢٥٦.

٤- المقنع: ٣١.

هذا حكم البناء.

و أما وجوب الاحتياط بركعتين من جلوس أو ركعه من قيام مخيرا بينهما فلم نقف فيه على روايه بالخصوص، نعم وردت بذلك في الصورة الثانيه، و قد أجرى هذه الصورة مجراها معظم الأصحاب كما في الذكرى (١)، بل عامتهم، كما يستفاد من روض الجنان (٢)، و نقلا عن العماني تواتر الأخبار بذلك.

و بورود الروايه بكل من الأمرين هنا صرح الحلّي في السرائر بعد أن أفتى بهما مخيرا بينهما (٣)، و عليه الإجماع في الانتصار و الخلاف (٤) هنا و في الصورة الثانيه، هو الأشهر الأقوى فيهما.

خلافًا للمحكي عن المفيد و القاضي (٥) فعينا الأخير مطلقا؛ لظاهر البدليه في الموثقه (٦) و غيرها.

و يرده-مضافا إلى ما مرّ-خصوص ما سيأتي من النصوص بالأول أيضا في الصورة الثانيه، فكذا في هذه الصورة، لعدم القول بالفرق بينهما منهما، بل و لا من أحد من الطائفه كما عرفته.

و عكس العماني و الجعفي (٧)، فعينا الأول مطلقا، لظاهر الصحاح الآتيه الأمره به في الثانيه، فكذا في هذه الصورة، لما عرفته.

و يرده-مضافا إلى ما مرّ-خصوص ما سيأتي من المرسل المنجبر بالعمل

ص: ١٤٠

١- الذكرى: ٢٢٦.

٢- روض الجنان: ٣٥١.

٣- السرائر ١: ٢٥٤.

٤- الانتصار: ٤٩، الخلاف ١: ٤٤٦.

٥- المفيد في المقنعه: ١٤٦، القاضي في المهذب ١: ١٥٤.

٦- المتقدمه في ص ١٣٦.

٧- نقله عنهما في الذكرى: ٢٢٧.

المصرّح بالتخيير بين الأمرين، هذا.

و القول الأول أحوط هنا كالثاني فيما يأتي، عملا في كل منهما بظواهر الأخبار، و لو لا الإجماعات المنقوله، و الروايات المرسله المنجبره بالشهره، و شبهه عدم القول بالفرق بين الصورتين لكان الاحتياط بكل منهما متعينا، لكن بعدها لا تأمل في التخيير و لا شبهه.

و يفعل في الثاني منها [منهما] كذلك فيبني على الأكثر و يتم ثمّ يحتاط بما مرّ؛ لما مرّ، مضافا إلى المعتمره المستفيضه هنا، و فيها الصحاح و غيرها.

ففي الصحيح: «إذا كنت لا تدري ثلاثا صلّيت أم أربعا و لم يذهب و وهمك إلى شيء فسلم ثمّ صلّ ركعتين و أنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب» الخبر (١).

و ظاهره كغيره و إن أفاد وجوب الجلوس في الاحتياط، لكنه محمول على التخيير، جمعا بينها و بين ما مرّ.

و منه صريح المرسل: «إذا اعتدل الوهم في الثلاث و الأربع فهو بالخيار إن شاء الله صلّى ركعه و هو قائم و إن شاء صلّى ركعتين و أربع سجّادات و هو جالس» الخبر (٢).

و الضعف بالإرسال و غيره منجبر بما مرّ.

و أما الصحيح الأمر بالبناء على الأقل (٣) فيجاء عنه بما مرّ، مع شذوذ

ص: ١٤١

١- الكافي ٣: ٨/٣٥٣، الوسائل ٨: ٢١٧ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٠ ح ٥.

٢- الكافي ٣: ٩/٣٥٣، التهذيب ٢: ٧٣٤/١٨٤، الوسائل ٨: ٢١٦ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٠ ح ٢.

٣- الكافي ٣: ٧/٣٥٣، التهذيب ٢: ٧٣٣/١٨٤، الوسائل ٨: ٢١١ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٧ ح ١.

ظاهره، إذ لم يحك عن أحد، بل قيل هنا: لا خلاف في جواز البناء على الأكثر (١). و الجمع بينه و بين ما مرّ بالتخير - كما عن الصدوق و الإسكافي (٢) ضعفه قد ظهر ممّا سبق.

و كذلك يفعل في الثالث لكن يحتاط بركعتين من قيام حتما إجماعا كما في الانتصار و الخلاف (٣)؛ للصحاح المستفيضه و غيرها من المعبره (٤).

و الصحيحه الداله على الإعادة (٥) شاذه و إن نقل القول بها عن المقنع (٦)؛ لندوره، مع نقل الإجماع عن الفاضلين على خلافه (٧)، فلتطرح أو تحمل على الشك في نحو المغرب، أو الرباعيه مع وقوعه قبل إكمال السجدين.

و يستفاد من بعض الصحاح و جوب سجدي السهو هنا (٨)، مع أنّ في جملة منها بعد صلاه الاحتياط: «لا شىء عليه» (٩) و لذا حمل على الاستحباب تاره، و على ما إذا تكلم ناسيا اخرى. و هو أولى؛ لورود الصحيح باشرطه فيهما (١٠). و أمّا جعله من جملة النصوص بالبناء على الأقل فبعيد كما بيّناه في

ص: ١٤٢

-
- ١- المدارك ٤:٢٥٨.
 - ٢- نقله عنهما في المختلف: ١٣٣.
 - ٣- الانتصار: ٤٨، ٤٩، الخلاف ١: ٤٤٥.
 - ٤- الوسائل ٨: ٢٢٢ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٣.
 - ٥- التهذيب ١٩٣/ ٧٦٠، الاستبصار ١: ١٤٢٤/ ٣٧٥، الوسائل ٨: ٢١٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٩ ح ٣.
 - ٦- المقنع: ٣١.
 - ٧- لم نعر عليه في كتب المحقق و نقله عنه في الذخيره: ٣٧٦، العلامه في التذكرة ١: ١٣٩.
 - ٨- التهذيب ١٨٥/ ٧٣٨، الوسائل ٨: ٢٢١ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١١ ح ٨.
 - ٩- الوسائل ٨: ٢٢٠ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١١ ح ٣، ٤، ٦.
 - ١٠- الكافي ٣: ٤/ ٣٥٢، التهذيب ٢: ٧٣٩/ ١٨٦، الاستبصار ١: ١٤١٥/ ٣٧٢، الوسائل ٨: ٢٠٦ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١١ ح ٢.

الشرح مستوفى، و على تقديره يحمل على التقية كما قدّمناه فى نظائره.

و كذلك يفعل فى الرابع لكنه يحتاط فيه بركعتين من قيام ثمّ بركعتين من جلوس على الأظهر الأشهر، بل عليه الإجماع فى الانتصار (١)؛ للمرسل المنجبر بالعمل، مع كونه فى حكم الصحيح على الأشهر الصحيح: فى رجل صلّى فلم يدر اثنتين صلّى أم ثلاثاً أم أربعاً، قال: «يقوم فيصلّى ركعتين من قيام و يسلم، ثمّ يصلّى ركعتين من جلوس و يسلم» (٢).

خلافاً للصدوقين و الإسكافى (٣)، فاحتفوا بركعه من قيام و اثنتين من جلوس؛ للصحيح (٤).

و فى كل من سنده و متنه اضطراب بيّنت وجههما فى الشرح. و ممّا يتعلق بالمتن وجود نسخه بركعتين من قيام، بدل ركعه من قيام، كما هو المشهور، و يمكن ترجيحها بالموافقه للروايه السابقه، مضافاً إلى الشهره العظيمه، إلا أنّ النسخه المشهوره ضبطا هى الاولى.

و يؤيدها الرضوى (٥) المصرّح بعينها من غير نقل اختلاف فيها. لكنه كالصحيح قاصر عن مقاومه الروايه الأولى؛ لشهره الفتوى بها، سيّما من نحو الحلّى و المرتضى - رحمهما الله - اللذين لم يعملوا إلا بالمجمع عليه و المتواترات و الآحاد المحفوفه بالقرائن قطعاً.

ص: ١٤٣

- ١- الانتصار: ٤٨، ٤٩.
- ٢- الكافى ٣: ٦/٣٥٣، التهذيب ٢: ٧٤٢/١٨٧، الوسائل ٨: ٢٢٣ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٣ ح ٤.
- ٣- نقله عنهما فى المختلف: ١٣٣.
- ٤- الفقيه ١: ١٠٢١/٢٣٠، الوسائل ٨: ٢٢٢ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٣ ح ١.
- ٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١١٨، المستدرک ٦: ٤١١ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٢ ح ١.

و تقويه الشهيد فى الذكرى (١) هذا القول من حيث الاعتبار منظور فيها كما بينته فى الشرح مستوفى.

ثم إن وجوب الوقوف على المنصوص يقتضى تعيين الركعتين من جلوس بعد الركعتين من قيام كما هو المشهور، بل عزا الأول فى الذكرى إلى الأصحاب (٢)، فلا يجوز تبديلهما بركعه مطلقا، لا حتما كما عن المفيد فى العزیه و الديلمى (٣)، و لا تخيرا بينهما كما عن الفاضل و الشهيدين (٤).

و لا تقديمهما على الركعتين من قيام مطلقا، لا حتما كما حكى قولاً (٥)، و لا تخيرا كما عن المرتضى فى الانتصار و أكثر الأصحاب (٦).

و فى الحكايه عنهم نظر؛ إذ ليس فى عبارته نحو الانتصار ما يوهم التخيير عدا عطف الركعتين من جلوس عليهما من قيام بالواو (٧)، المفيد لمطلق الجمعیه، دون «ثم» المفيد للترتيب.

و فى الاكتفاء بمثل ذلك فى النسبه مناقشه، سيما مع عدم العلم بمذهبهم فى الواو هل تفيد الترتيب أو مطلق الجمعیه، مع كون مستندهم فى الحكم الروايه المفيد للترتيب بلا شبهه؛ و لذا أن فى الروضه عزا الترتيب بينهما إلى المشهور كما ذكرنا، قال: رواه ابن أبى عمير عن الصادق عليه السلام،

ص: ١٤٤

١- الذكرى: ٢٢٦.

٢- الذكرى: ٢٢٦.

٣- نقله عن العزیه فى الذكرى: ٢٢٦، المراسم: ٨٩.

٤- الفاضل فى المنتهى ٤١٦: ١، الشهيد الأول فى الذكرى: ٢٢٦، الشهيد الثانى فى الروضه ٣٣٠: ١، و روض الجنان: ٣٥١.

٥- حكاة الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٥٢.

٦- نقله عنهم فى الذكرى: ٢٢٦.

٧- الانتصار: ٤٨.

عاطفا لركعتي الجلوس بثم كما ذكر هنا، فيجب الترتيب بينهما (١)، و في الدروس جعله أولى (٢).

أقول: و نحو الرواية في العطف بثم الصحيحه المتقدمه.

و اعلم: أنه يجب أن يكون كل ذلك أى كل من هذه الصلوات الاحتياطيه بعد التسليم بلا خلاف أجده؛ للأمر به قبلها ثم بها بعده في الصحاح المستفيضة و غيرها من المعتميره؛ مع تضمن جملة منها- و فيها الصحيح و غيره- أنه إن كان ما صلّاه تماما كانت هذه نافله، و لا يستقيم ذلك إلا بعد انفرادها عن الفريضة و خروجها عنها ليتوجه احتمال وقوعها نافله، فتأمل جدّا.

و ما تضمّن الأمر ببعضها مطلقا من النصوص مقيد به بذلك جمعا.

و من هنا يظهر وجوب اعتبار النية فيها و الإحرام و التشهد و التسليم، بل جميع واجبات الصلاه، عدا القيام، إلا حيث يجب؛ لأنها صلاه منفردة، مضافا إلى ورود الأمر بجملة منها في جملة منها.

و هل يتعين فيها قراءه الفاتحه خاصه، أم لا بل يتخير بينها و بين التسييح؟ الأكثر على الأول. و هو الأظهر؛ للأمر بها في نصوصها (٣)؛ مع تضمن جملة منها كما عرفت احتمال وقوعها نافله، و لا صلاه إلا بفاتحه.

خلافًا للمفيد و الحلّي (٤) فالثاني؛ للبدليه المستفاده من هذه؛ مضافا إلى الموثقه العامه (٥). و ضعفه ظاهر ممّا عرفت.

ص: ١٤٥

١- الروضه ١:٣٣٠.

٢- الدروس ١:٢٠٣.

٣- في «ش» زياده: كالسجّات و التشهد و التسليم.

٤- المفيد في المقنعه: ١٤٦، الحلّي في السرائر ١:٢٥٦.

٥- المتقدمه في ص: ١٣٦.

و هل يجب تعقيبها للصلاه من غير تخلل المنافى؟ ظاهر الأكثر: نعم، بل جعله فى الذكرى ظاهر النصوص و الفتاوى (١)، معربا عن الإجماع.

و عليه فتبطل بتخلله كما عن المفيد (٢)، و عليه الفاضل فى المختلف و الشهيد فى الذكرى (٣)، مستدلّين عليه بما يرجع حاصله إلى أنّ شرعيته ليكون استدراكا للفئات من الصلاه، فهو على تقدير وجوبه جزء من الصلاه فيكون واقعا فى الصلاه فيبطلها، حتى ورد سجود سجدتى السهو للكلام قبله ناسيا.

و للأمر به فوراً فى الصحيح (٤)، و تخلّل الحدث يوجب الإخلال به، و هو يوجب بقاء التكليف بحاله، و لا يخرج عنه إلاّ بإعادة الصلاه.

خلافاً للحلّى و جماعه من المتأخرين (٥)، فلا تبطل بتخلله؛ لوجوه اعتباريه مرجعها إلى إنكار عموم البدليه، و منع اقتضائها مساواه البديل للمبدل منه فى جميع الأحكام التى منها بطلان الصلاه بتخلل المنافى بينها.

و هو ضعيف كما برهن فى محلّه مستقصى، و لو سلّم فإيجاب سجدتى السهو لما مرّ قرينه على إرادته هنا.

و كذا الكلام فى تخلله بين الصلاه و الأجزاء المنسيه. بل الحكم بالبطلان به هنا أولى؛ للقطع بجزئيتها. و خروجها كالاختياط عن محض الجزئيه فى بعض الموارد الإجماعيه للضروره لا يقتضى الخروج عنها بالكلية، هذا.

و لا ينبغي ترك الاحتياط فى نحو المسأله، و يحصل بإتيان البديل بعد

ص: ١٤٦

١- الذكرى: ٢٢٧.

٢- نقله عنه فى المختلف: ١٣٩.

٣- المختلف: ١٣٩، الذكرى: ٢٢٧.

٤- التهذيب ١٨٥/٧٣٨، الوسائل ٢٢١: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١١ ح ٨.

٥- الحلّى فى السرائر ٢٥٦: ١؛ و انظر إرشاد الأذهان ٢٧٠: ١، و روض الجنان: ٣٥٣، و المدارك. ٤: ٢٦٧.

تخلل الحدث، ثمَّ إعادة الصلاة من رأس.

و اعلم: أنَّ ظاهر إطلاق النص و الفتوى يقتضى صحة الصلاة بعد الاحتياط و إن تذكّر كونه متممًا لها، بل به صرح الموثق: «و إن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صلّيت تمام ما نقصت» (١).

و عمومه كإطلاق البواقي يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين جميع الصور حتى الرابعه.

خلافًا للشهيد فى الذكرى فاستشكل الحكم فى هذه الصورة، إلّا أنه بعد ذلك قوّى صحه، قال: لأن امتثال الأمر يقتضى الإجزاء، و الإعاده خلاف الأصل، و لأنه لو اعتبر المطابقه لم يتم لنا احتياط يذكر فاعله الاحتياج إليه، لحصول التكبير الزائد المنوى به الافتتاح (٢). انتهى. و هو حسن.

و لو ذكر فى أثناء الاحتياط الاحتياج إليه فى الإجزاء مطلقاً، أو الإعاده كذلك، أو التفصيل بين ما طابق فالأول و إلّا فالثانى أوجه. و لعلّ أوجهها الأول؛ لاقتضاء امتثال الأمر الإجزاء، و جعله فى الروضه (٣) و السابق ظاهر الفتوى مشعرا بكونهما إجماعيا، و لكن الأحوط الإتمام ثمَّ الإعاده.

و لو ذكر عدم الاحتياج إليه فى جواز نقضه أو العدم وجهان، مبنيان على جواز إبطال النافله اختيارا أم لا، و قد مرّ الكلام فيه مستوفى.

و اعلم: أنه لا سهو و لا حكم له على من كثر سهوه بلا خلاف أجده، و المعتبره به مع ذلك مستفيضه، فى الصحيح و غيره: «إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك» (٤) و زيد فى الأول: «فإنه يوشك أن يدعك

ص: ١٤٧

١- التهذيب ١٤٤٨/٣٤٩، الوسائل ٢: ١٣٨، أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٨ ح ٣.

٢- الذكرى: ٢٢٧.

٣- الروضه ١: ٣٣٤.

٤- الوسائل ٨: ٢٢٧، أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١٦.

و هل المراد بالسهو فيهما و في غيرهما من الفتاوى خصوص الشك، كما عن صريح المعبر و ظاهر الفاضل في التذكرة و النهايه و المنتهى (٢)؟ أو ما يعمّه و السهو بالمعنى المقابل له، كما في صريح الروضه و روض الجنان (٣)، و عن ظاهر جماعه (٤)؟
وجهان، بل قولان:

من عموم ما دلّ على لزوم الإتيان بمتعلق السهو و موجب، مع سلامته عن معارضه هذه النصوص؛ لاختصاص جمله منها بالشك، و الاتفاق على إرادته من لفظ السهو فيما عداها. و إرادته معناه الحقيقي منه أيضا توجب استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي و المجازي، و هو أمر مرغوب عنه عند المحققين.

و ارتكاب عموم المجاز حسن مع قيام القرينه عليه بالخصوص، و لم نجد لها، و الاتفاق على إرادته الشك أعم من إرادته، لاحتمال كونه قرينه على إرادته الشك بالخصوص.

و بالجمله: الاتفاق على إرادته الشك في الجمله، أما أنها على الخصوص أو من حيث العموم، فأمر غير معلوم، و احتمال له لا يوجب الخروج عن العموم المتقدم المقطوع، سيما مع كونه مرجوحا، لاتفاق المعتم صريحا بل مطلقا- كما قيل (٥)- على بطلان الصلاه بالسهو عن الركن مطلقا، و وجوب تدارك

ص: ١٤٨

-
- ١- الكافي ٣/٨: ٣٥٩، الفقيه ١/٩٨٩: ٢٢٤، التهذيب ١/١٤٢٤: ٣٤٣، الوسائل ٨: ٢٢٧ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٦ ح ١.
 - ٢- المعبر ٢: ٣٩٣، التذكرة ١: ١٣٦، نهايه الأحكام ١: ٥٣٣، المنتهى ١: ٤١١.
 - ٣- الروضه ١: ٣٣٩، روض الجنان: ٣٤٣.
 - ٤- منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١١٩، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٥، و ابن إدريس في السرائر ١: ٢٤٨.
 - ٥- قال به العلامة المجلسي في بحار الأنوار ٨٥: ٢٧٧.

غيره فيها أو بعدها كذلك، فتتخصر فائده نفي السهو بهذا المعنى فى سقوط سجدة السهو له كما صرح به أيضا، وارتكاب مثل هذا التخصيص بعيد جدا، مع أن الموجود فى الصحيح وغيره المتقدمين إنما هو المضى فى الصلاة، وهو غير مناف لوجوب السجدين بعدها، فكيف يجعلان دليلا على سقوطهما؟!.

و من قرب احتمال حمل السهو المنفى على المعنى الأعم الشامل للشك، و له بالمعنى الأخص؛ لكونه أقرب المجازين إلى الحقيقة المتعذرة؛ فهو الدليل عليه، و لا وجه لمنعه.

و الحكم بوجوب تدارك المسهو عنه فى الصلاة أو بعدها لا يوجب تخصيص نفي السهو؛ إذ ليس هو السبب فى وجوب الحكم بتداركه، و إنما السبب عموم أدلته، و سببيه السهو ليست إلا بالنسبة إلى سجود السهو، فلا يجب مع الكثرة و ليس فيه تخصيص بالمره.

بالجملة: المراد من السهو المنفى موجهه، و ليس إلا خصوص سجود السهو، و إلا فالمسهو عنه ما وجب أداء و تداركا إلا بعموم أدله لزوم فعله، و كذا فساد الصلاة بالسهو عن الركن لم ينشأ من نفس السهو بل من حيث الترك حتى لو حصل من غير جهته لفسدت أيضا.

فهذا القول أقوى و إن كان الأول أحوط (و أولى) (١).

و حيث تعين الشك أو كان مرادا فهل المراد بكثرته ما يترتب عليه حكم من نقض أو تدارك أو سجود سهو؟ أو ما يعتمه و غيره حتى لو شك كثيرا بعد تجاوز المحل، أو فى النافله، أو مع رجحان الطرف فى الأخيرتين أو مطلقا ثم شك شكا يترتب عليه حكم لسقط؟ و جهان، بل قيل: قولان (٢)، و لعل الأجود: الأول كما اخترناه فى الشرح،

ص: ١٤٩

١- ليست فى «م».

٢- انظر الأربعين للعلامة المجلسى: ٥٥١.

اقتصارا فيما خالف الأصل الدالّ على لزوم حكم الشك على المتيقن من النص، و ليس إلا الشك الكثير الذى له حكم.

ثمّ المراد بنفى الشك عدم الالتفات إليه و البناء على وقوع المشكوك فيه و إن كان فى محلّه ما لم يستلزم الزيادة فىبنى على المصحح، على ما صرّح به جمع (١)، من غير خلاف فيه بينهم يعرف، و به صرّح بعض (٢).

و لعلّه لتبادر ذلك من النصوص، مع ظهور جملة منها فى بعض أفراد المطلوب، كالصحيح الوارد فىمن لم يدر كم صلّى أنه لا يعيد (٣)، و الموثق الوارد فى الشاك فى الركوع و السجود أنه لا- يعود إليهما و يمضى فى صلاته حتى يستيقن يقينا (٤)، و لا قائل بالفرق.

و ظاهر النصوص بل الفتاوى أيضا كون ذلك حتما لا رخصه. و عليه فلو أتى بالمشكوك فيه فسد الصلاة قطعا إن كان ركنا، و كذا إن كان غيره على الأقوى كما بيّنته فى الشرح مستوفى.

و لو كثر شكه فى فعل بعينه فهل يعدّ كثير الشك مطلقا فىبنى مطلقا فى غيره على فعله أيضا، أم يقتصر على ذلك؟ و جهان، أجمدهما الأول، وفاقا لجمع (٥)؛ للإطلاق المؤيد بالتعليل الوارد

ص: ١٥٠

١- منهم: الشهيد الثانى فى الروضه ٣٣٩:١، و صاحب المدارك ٢٧١:٤، و العلامة المجلسى فى البحار ٢٧٨:٨٥، و صاحب الحدائق ٩:٢٩٥.

٢- الحدائق ٩:٢٩٥.

٣- الكافى ٣:٢/٣٥٨، التهذيب ٢:٧٤٧/١٨٨، الاستبصار ١:١٤٢٢/٣٧٤، الوسائل ٨: ٢٢٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١٦ ح ٢.

٤- التهذيب ٢:٦٠٤/١٥٣، الاستبصار ١:١٣٧٢/٣٦٢، الوسائل ٨:٢٢٩ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١٦ ح ٥.

٥- منهم: الشهيد فى الذكري: ٢٢٣، و صاحب المدارك ٢٧٢:٤، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٧١.

فى النصوص بأن ذلك من الشيطان (١)، و هو عام.

و المرجع فى الكثرة إلى العرف، وفاقا للأكثر؛ لأنه المحكم فيما لم يرد به بيان من الشرع.

و تحديده فى الصحيح بالسهو فى كل ثلاث (٢) مجمل؛ لتعدد احتمالاته و إن كان أظهرها كون المراد أنه لا يسلم من سهوه ثلاث صلوات متتاليه، و لكن ليس فيه مخالفه للعرف، بل لعله بيان له و ليس حصرا.

خلاف لابن حمزه، فإن يسهو ثلاث مرات متواليه (٣).

و للحلى، فإن يسهو فى شىء واحد أو فريضه ثلاث مرّات، فيسقط بعد ذلك حكمه، أو يسهو فى أكثر الخمس أعنى الثلاث منها فيسقط فى الفريضه الرابعه (٤).

و لم نعرف لشىء منها حجه، إلا أن يراد بيان المعنى العرفى لا التحديد الشرعى فلا نزاع، و إن كان يستشكل فى مطابقه بعضها على الإطلاق للعرف.

و متى حكم بثبوت الكثره بالثلاثه تعلق الحكم بالربع، و يستمر إلى أن يخلو من السهو فرائض يتحقق بها الوصف، فيتعلق به حكم السهو الطارئ إن حدّناها بها، و يحتمل مطلقا كما فى الذكري (٥)، و به قطع شيخنا فى روض الجنان و الروضه (٦). و هو حسن إن صدق زوال الكثره عرفا بذلك، و إلا فلا يتعلق حكم السهو الطارئ إلا بزوال الشك غالبا بحيث يصدق فى العرف أنه

ص: ١٥١

١- الوسائل ٢٢٧: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٦.

٢- الفقيه ١: ٩٩٠/ ٢٢٤، الوسائل ٨: ٢٢٩ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٦ ح ٧.

٣- الوسيله: ١٠٢.

٤- السرائر ١: ٢٤٨.

٥- الذكري: ٢٢٣.

٦- روض الجنان: ٣٤٣، الروضه ١: ٣٤٠.

غير كثير الشك كما أفتى به في الذكرى أولًا، وهو الأقوى و إن كان الأول محتملا.

و كذا لا حكم للسهو على من سها في سهو بلا خلاف؛ للصحيح: «ليس على الإمام سهو، ولا على من خلف الإمام سهو، ولا على السهو سهو، ولا على الإعادة إعادته» (١).

و لكن في العبارة إجمال؛ لاحتمال كون المراد بالسهو في المقامين معناه المعروف خاصة، أو الشك كذلك، أو الأول في الأول و الثاني في الثاني، أو بالعكس.

و على التقادير يحتمل السهو الثاني نفسه من دون حذف مضاف، و حذفه من الموجب بالفتح، فالصور ثمان.

و ظاهر جملة من المتأخرين إمكان إرادتها من النص أجمع (٢). و هو مشكل؛ لمخالفته لمقتضى الأصل في جملة منها، و الخروج عنه بمثل هذا النص المجمل مشكل.

هذا، مع ظهور سياق النص و العبارة -كغيرها- في كون المراد من السهو في المقامين هو المعنى الثاني، و ربما يظهر من الفاضل و غيره عدم الخلاف فيه، و أن مورده إنما هو كون المراد من السهو الثاني هو الشك نفسه أو موجهه بالفتح.

قال في المنتهى: و معنى قول الفقهاء: لا سهو في السهو، أى لا حكم للسهو في الاحتياط الذى يوجه السهو، كمن شك بين الاثنتين و الأربع فإنه

ص: ١٥٢

١- الكافي ٣/٣٥٩، التهذيب ٢: ١٤٢٨/٣٤٤، الوسائل ٨: ٢٤٠ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٤ ح ٣.

٢- كما في الذخيرة: ٣٦٩.

يصلى ركعتين احتياطاً، فلو سها فيهما و لم يدر صلى واحده أو اثنتين لم يلتفت إلى ذلك. وقيل: معناه أن من سها فلم يدر سها أم لا لم يعتد به ولا يجب عليه شيء، والأول أقرب (١).

وأظهر منه كلام التنقيح، فإنه قال بعد نقل العبارة: و له تفسيران، الأول:

أن يشك فيما يوجبه الشك كالاحتياط و سجود السهو. الثاني: أن يشك هل شك أم لا، قال: و كلاهما لا حكم له، و بينى فى الأول على الأكثر، لأنه فرضه (٢).

و نقلهما فى أمثال ذلك حجّه، و عليه فلا يمكن إرادته السهو بالمعنى المعروف مطلقاً، لما مضى. و عليه فيندفع أكثر وجوه الإجمال و يبقى من حيث الاختلاف بين التفسيرين.

و لا- ريب فى مطابقه الثانى لمقتضى الأصل فلا- يحتاج إلى النص و إن أكده على تقدير وضوح دلالة على ما يطابقه. و إنما المحتاج إليه إنما هو الأول؛ لمخالفته الأصل الدال على لزوم تحصيل المأمور به على وجهه، و لا يتم إلا مع عدم الشك؛ مضافاً إلى إطلاق ما دلّ على لزوم تدارك المشكوك مع بقاء المحل مثلاً، فتأمل.

و حيث إن النص يحتمله و الثانى، لا- يمكن التمسك به لإثباته، إلا أن يرجح إرادته بإخبار الفاضل كونه مراد الفقهاء، مع ظهوره من كلماتهم و استدلالهم بالنص على أنه لا سهو فى سهو، بناء على أن ظاهره إثبات حكم مخالف للأصل لا موافق له، و ليس إلا على تقدير التفسير الأول.

مع اعتضاده بما فى المعبر و المنتهى و غيرهما (٣) من الاعتبار، و هو أنه لو

ص: ١٥٣

١- المنتهى ١: ٤١١.

٢- التنقيح الرائع ١: ٢٦٢.

٣- المعبر ١: ٣٩٤، المنتهى ١: ٤١١؛ و انظر نهاية الأحكام ١: ٥٣٣.

تداركه أمكن أن يسهو ثانياً ولا يتخلص من ورطه السهو؛ ولأنه حرج فيسقط اعتباره؛ ولأنه شرع لإزاله حكم السهو فلا يكون سبباً لزيادته.

وَمِمَّا ذَكَرْنَا ظَهَرَ اسْتِقَامَةُ الْحُكْمِ عَلَى كَلَامِ التَّفْسِيرِينَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ التَّنْقِيحِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهُوَ لِأَزْمِ لِكُلِّ مَنْ اخْتَارَ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ، لِمُوَافَقِهِ الثَّانِيَ لِلْأَصْلِ.

وَالْمُتَبَادِرُ مِنْ عَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الْمَشْكُوكِ فِيهِ الْبِنَاءِ عَلَى الْأَكْثَرِ إِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمِ الْفَسَادَ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمَصْحُوحِ، كَمَا مَرَّ فِي كَثِيرِ الشُّكِّ، وَبِهِ صَرَّحَ جَمْعُ (١)؛ لِمُقْتَضَى التَّعْلِيلَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

خِلَافًا لِنَادِرٍ مِنْ مَتَأَخَّرِي الْمُتَأَخَّرِينَ (٢)، فَاحْتَمَلَ الْبِنَاءَ عَلَى الْأَقْلِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَاعْلَمُ: أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّحِيحِ: «وَلَا عَلَى الْإِعَادَةِ إِعَادَهُ» فَسَرَّ بِتَفْسِيرِينَ أَظْهَرَ هُمَا أَنَّهُ إِذَا أُعَادَ الصَّلَاةُ لَخَلَلٍ مُوجِبٍ لِلْإِعَادَةِ ثُمَّ حَصَلَ أَمْرٌ مُوجِبٌ لَهَا فَإِنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَيَعْضُدُهُ الصَّحِيحُ: «لَا تَعُودُوا الْخَبِيثَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ نَقْضَ الصَّلَاةِ فَتَطْمَعُوهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ خَبِيثٌ مَعْتَادٌ لَمَّا عَوَّدَ» (٣).

وَإِلْتِيَادُ لُغَةٍ يَحْصُلُ بِالْمَرَّتَيْنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَيْضِ. لَكِنْ فِي حُصُولِهِ بِهِمَا عَرَفَا تَأْمُلٌ وَبَعْدَ، إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ بِمُلَاحَظَةِ الصَّحِيحِ وَالرِّضْوَى الْوَارِدِ فِي الشُّكِّ فِي الْأَوَّلِينَ أَنَّهُ يَعِيدُ مُطْلَقًا، وَيُنِي عَلَى الْمُظْنُونِ لَوْ شُكَّ ثَانِيًا، وَقَدْ مَرَّ فِتْوَى وَالِدِ الصَّدُوقِ بِهِ (٤). لَكِنَّهُ كَمَا عَرَفْتَ شَاذًا، فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ مُشْكَلٌ. وَكَذَا إِلَى

ص: ١٥٤

١- منهم: الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٤١، وروضه ٣٣٩: ١، والمحقق السبزواري في الذخيرة: ٣٦٩.

٢- مجمع الفوائد ١٣٦: ٣.

٣- الكافي ٢/٣٥٨، التهذيب ١٨٨/٧٤٧، الاستبصار ٣٧٤/١٤٢٢: ١.

٤- راجع ص ١٣٣.

الصحيح؛ لعدم وضوح القائل به كما صرح به جمع (١)، مع ظهور الفتاوى فى انحصار المقتضى لعدم الالتفات إلى الشك فى أمور محصوره ليس ما فى الصحيح شيئا منها بلا- شبهه و إن جعل فى الذكرى و غيره (٢) من الشك الكثير، لضعفه (٣) بأن الحكم بعدم الإعادة لا يستلزم الكثرة، و به صرح جماعه (٤).

و ربما يوجه بوروده مورد الغالب، و هو كثير الشك؛ لأنه الذى يحصل له الشك بعد الإعادة أيضا غالبا دون غيره، فنفى الإعادة على الإعادة إنما هو للكثرة.

و فيه نظر؛ لجريانه فى نفى السهو على من سها فى سهو الذى تضمنه الصحيح أيضا. و حملة على الغالب يخرجها عن صلاحيتها للاستدلال به على نفى السهو فى السهو من حيث هو سهو فى سهو و إن لم يكن هناك كثره، كما هو الفرض فى البحث السابق، و هو خلاف طريقه المستدلين به لذلك حتى الموجه، مع أن دعوى الغلبه لا تخلو عن مناقشه، هذا.

و لا يبعد العمل بما فى الصحيحه؛ لحجيتها، و ظهور دلالتها، و اعتضاها بغيرها، و عدم القطع بشذوذها و إن لم يظهر قائل صريح بها، فإن ذلك لا يستلزم الإجماع على خلافها. و لكن الاحتياط بالإعادة إلى أن يحصل مزيل حكم الشك أولى.

و اعلم: أن ما تضمنته الصحيحه من أنه لا سهو على المأموم، و لا على الإمام بمعنى الشك لا خلاف فيه يعرف، و به صرح بعض (٥)، و ذكر جمع أنه مقطوع به بين الأصحاب (٦)، مؤذنين بدعوى الإجماع

ص: ١٥٥

- ١- منهم: صاحب المدارك ٢٧٤:٤.
- ٢- الذكرى: ٢٢٣، و انظر المدارك ٢٧٤:٤.
- ٣- أى الجعل المذكور. منه رحمه الله.
- ٤- منهم المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٧١.
- ٥- كصاحب الحدائق ٢٦٨:٩.
- ٦- منهم: صاحب المدارك ٢٦٩:٤، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٦٩.

عليه؛ وهو حجه أخرى بعد الصحيحه.

مضافا إلى المعتبره الآخر، منها الصحيح: عن رجل يصلّى خلف الإمام لا يدرى كم صلّى، هل عليه سهو؟ قال: «لا» (١).

و المرسل: «ليس على الإمام سهو إذا حفظ عليه من خلفه سهوه بإيقان أو اتفاق منهم - على اختلاف النسخ - وليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسه الإمام» (٢).

و ما فيه من اشتراط حفظ كلّ منهما على الآخر فى نفي حكم الشك مقطوع به بينهم، و لا ريب فيه؛ لأنّ الحكم برجوع كلّ منهما إلى الآخر على التعيين مع التساوى فى الشك ترجيح من غير مرجح، و به يقيد إطلاق باقى الأخبار.

و المتبادر من الحفظ و عدم السهو المشترط هو الحفظ بعنوان القطع، كما يدل عليه لفظ الإيقان فى بعض النسخ، فالحكم برجوع الشاك منهما إلى الظان مشكل، و كذا الظان إلى المتيقن، و إن صرح بهما جماعة (٣)؛ لعموم ما دل على تعبد المصلّى بظنه، و التخصيص يحتاج إلى دليل، و ليس.

إلا أن يقال: إنّ السهو بمعنى الشك المنفى حكمه عن كل من الإمام و المأموم فى الفتاوى و النصوص يشمل الظن؛ لأعميته لغه منه و من الشك بالمعنى المعروف، فنفيه بعنوان العموم يقتضى دخولهما فيه.

ص: ١٥٦

١- التهذيب ١٤٥٣/٣٥٠، الوسائل ٢: ٢٣٩، أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٤ ح ١.

٢- الكافي ٥/٣٥٨، الفقيه ١٠٢٨/٢٣١، التهذيب ٣: ١٨٧/٥٤، الوسائل ٨: ٢٤١، أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٤ ح ٨.

٣- منهم: الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٤٢، و الروضه ١: ٣٤١، و صاحب المدارك ٤: ٢٧٠، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١: ١٧٩.

مع أن في الخبر: «الإمام يحفظ أوهام من خلفه» (١) ويدخل في الأوهام الظن؛ لإطلاقه عليه في الشرع.

و حفظ الإمام على من خلفه الأوهام معناه: أنه يترك و همه و يرجع إلى يقين الإمام. و إذا ثبت الحكم في هذا الفرد ثبت في العكس؛ لعدم تعقل الفرق، مع عدم ظهور قائل به.

بل و لا- الفرق بين رجوع الظان إلى المتيقن مطلقا، و الشاك إلى الظان كذلك، لكن الحكم في هذا مشكل إن لم يبلغ حدّ الإجماع.

و ما قيل في توجيهه من أن الظن في باب الشك بمنزلة اليقين (٢) فضعيف؛ لمنع المنزلة بالنسبة إلى غير الظان، كيف لا و هو أول الكلام، و تسليمها بالنسبة إليه لا- يجدى نفعاً، فعدم الرجوع أقوى إن لم يفد ظناً، و إلّا- فالرجوع متعين، كما يتعين على الظان الرجوع إلى المتيقن إذا أفاده ظناً أقوى مطلقاً و إن قلنا بالمنع فيه أيضاً مع عدم إفاده الرجوع الظن الأقوى، لكنه خروج عن محل البحث، و هو رجوع كل منهما إلى الآخر مع حفظه مطلقاً و لو لم يفده ظناً، كما يقتضيه إطلاق النصوص و الفتاوى.

و عليه فلا يشترط عداله المأموم و لا تعدده، فيرجع إليه الإمام و لو كان واحداً فاسقاً، و لا يتعدى إلى غيره و إن كان عدلاً، نعم لو أفاده الظن رجوع إليه لذلك لا لكونه مخبراً.

و لو اشتركا في الشك و اتّحد محلّه لزمهما حكمه، كما أنهما لو اتّفقا على الظن و اختلف المحلّ تعين الانفراد، و إن اختلف رجعا إلى ما اتفقا عليه و تركا ما

ص: ١٥٧

١- الكافي ٣/٣٤٧، الفقيه ٣/٢٦٤/١٢٠٥، التهذيب ٢/٥٦٣/١٤٤، الوسائل ٦: ١٤، ١٥ أبواب تكبيره الإ-حرام ب ٢ ح ١٢، ٦، و في الجميع: يحمل، بدل: يحفظ، و رواها في التهذيب ٣: ٨١٢/٢٧٧ بلفظه: يتحمل.

٢- مجمع الفائدة و البرهان ٣: ١٣٩.

انفرد كل به، وإن لم يجمعهما رابطته تعين الانفرد و لزم كلا منهما حكم شك نفسه.

و لو تعدد المأموم و اختلفوا مع الإمام فالحكم كالأول فى رجوع الجميع إلى الرابطه و الانفرد بدونها.

و لو اشترك الشك بين الإمام و بعضهم قيل: يرجع الإمام إلى الذاکر منهم و إن اتحد، و باقى المأمومين إلى الإمام (١).

و فيه نظر، بل ظاهر المرسل المتقدم اعتبار اتفاق المأمومين، سيما على النسخه المبدل فيها الإيقان بالاتفاق، و لا يضّر الإرسال بعد الانجبار بالأصل و عمل الأصحاب، و هو ظاهر الماتن هنا و فى الشرائع و غيره (٢) من الأصحاب، و صريح بعضهم (٣). و لعلّه الأقوى.

و لا ينافيه إطلاق ما عدا المرسل من الأخبار بأنه لا سهو على الإمام (٤)؛ لعدم انصرافه بحكم التبادر إلى نحو المقام.

و لو حصل الظن بقول الذاکر منهم أتجه اعتباره لذلك فى موضع يسوغ فيه التعويل على الظن.

و كلما عرض لأحدهما ما يوجب سجدة السهو كان له حكم نفسه و لا يلزم الآخر متابعته فيهما، على الأشهر بين المتأخرين و الأقوى؛ للأصول و العمومات، و خصوص ما سيأتى من الروايات.

خلافًا للمرتضى و الخلاف (٥)، فنفيهما عن المأموم مطلقًا و إن عرض له

ص: ١٥٨

١- قال به الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٤٣ و مسالك الافهام ١: ٤٢.

٢- الشرائع ١: ١١٨؛ و انظر مجمع الفائده و البرهان ٣: ١٤١.

٣- كصاحب المدارك ٤: ٢٧٠.

٤- الكافى ٣: ٧/٣٥٩، التهذيب ٢: ١٤٢٨/٣٤٤، الوسائل ٨: ٢٤٠ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٤ ح ٣.

٥- جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤١، الخلاف ١: ٤٦٣.

السبب، و ادعى الثاني عليه الإجماع.

و استدل له تاره بما مرّ من الأخبار بأنه ليس على من خلف الإمام سهو.

و هى محموله على الشك فى العدد كما فهمه الأصحاب، و يشهد له السياق بقريته قولهم عليهم السلام: و ليس على الإمام سهو، مع أنه مقطوع الإراده من لفظ السهو فيها، فيمتنع إرادته السهو بالمعنى المعروف منها، لما مضى مرارا، إلا أن يوجه بما مضى أيضا.

و اخرى بالموثقين، فى أحدهما: عن الرجل ينسى و هو خلف الإمام أن يسبح فى السجود أو فى الركوع، أو ينسى أن يقول بين السجدين شيئا، فقال:

«ليس عليه شيء» (١).

و فى الثانى: عن رجل سها خلف إمام بعد ما افتتح الصلاة و لم يقل شيئا و لم يكبر و لم يسبح و لم يتشهد حتى يسلم، فقال: «قد جازت صلاته، و ليس عليه إذا سها خلف الإمام سجدة السهو، لأن الإمام ضامن لصلاة من خلفه» (٢).

و لا دلالة للأول على المطلوب؛ للقول بالموجب كما سيظهر.

و الثانى معارض بأجود منه سندا، كالصحيح: عن الرجل يتكلم فى الصلاة، يقول: أقيموا صفوفكم، قال: «تم صلاته ثم يسجد سجدة السهو» (٣) و الظاهر كون الرجل مأموما.

ص: ١٥٩

١- الفقيه ١٢٠٢/٢٦٣، التهذيب ٣: ٨١٦/٢٧٨، الوسائل ٨: ٢٤٠ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٢٤ ح ٤.

٢- الفقيه ١٢٠٤/٢٦٤، التهذيب ٣: ٨١٧/٢٧٨، الوسائل ٨: ٢٤٠ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٢٤ ح ٥.

٣- الكافي ٣: ٤/٣٥٦، التهذيب ٢: ٧٥٥/١٩١، الاستبصار ١: ١٤٣٣/٣٧٨، الوسائل ٨: ٢٠٦ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٤ ح ١.

و أظهر منه الخير: أسهو في الصلاة و أنا خلف الإمام، فقال: «إذا سلّمت فاسجد سجدة السهو» (١).

و مع ذلك محتمل للحمل على التقيه؛ لموافقته لمذهب أكثر العامة بل عامتهم إلّا- مكحولا كما صرّح به جماعه (٢)؛ مع أن التعليل فيه بضمّان الإمام صلاه من خلفه معارض بجمله من الروايات بأنه لا يضمنها إما مطلقا كما في الصحيح (٣) و غيره (٤)، أو ما عدا القراءه منها كما في غيرهما (٥).

و للمبسوط، فأوجب عليه متابعه الإمام فيهما و إن لم يعرض له السبب، وفاقا للجمهور؛ لما دلّ على وجوب المتابعه (٦).

و يضعّف بمنع وجوبها إلّا في نفس الصلاه، و سجده السهو خارجه عنها.

نعم، في الموثق: عن الرجل يدخل مع الإمام و قد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فسها الإمام، كيف يصنع؟ فقال عليه السلام: «إذا سلّم الإمام فسجد سجدة السهو فلا يسجد الرجل الذي دخل معه، و إذا قام و بنى على صلاته و أتمها و سلّم سجد الرجل سجدة السهو» (٧).

و فيه موافقه للشيخ-رحمه الله- إلّا أنه يمكن حمله على التقيه، أو على

ص: ١٦٠

١- التهذيب ٣/٣٥٣/١٤٦٤:٢، الوسائل ٨:٢٤١ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٤ ح ٦.

٢- منهم: الشيخ في الخلاص ١:٤٦٣، و المحقق في المعتبر ٢:٣٩٤، و العلامه في المنتهى ١: ٤١٢، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٧٠.

٣- الفقيه ١/١٢٠٦/٢٦٤، التهذيب ٣:٨١٩/٢٧٩، الوسائل ٨:٣٥٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٠ ح ٢.

٤- الكافي ٣:٥/٣٧٧، التهذيب ٣:٧٦٩/٢٦٩، الوسائل ٨:٣٥٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٠ ح ٤.

٥- التهذيب ٣:٨٢٠/٢٧٩، الاستبصار ١:١٦٩٤/٤٤٠، الوسائل ٨:٣٥٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٠ ح ١.

٦- المبسوط ١:١٢٤.

٧- التهذيب ٢:١٤٦٦/٣٥٣، الوسائل ٨:٢٤١ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٤ ح ٧.

اشتراكهما في السهو، فإنَّ الحكم فيه ذلك، سواء اتَّحد حكمهما أو اختلف.

وقد ذكرنا جملة من صورهما و جملة من الصور المتعلقة بشك الإمام و المأموم مع حفظ الآخر أو لا في الشرح مستوفى.

و لو سها في النافله فشك في عددها تخير في البناء على الأقل أو الأكثر، إجماعا على الظاهر، المصرح به في جملة من العبائر مستفيضا (١).

و الأمر بالبناء على الأقل في المرسل (٢) محمول على الأفضل بلا- خلاف فيه يظهر، بل ظاهر جمع كونه مجمعا عليه (٣)، و علل زياده عليه بأنه المتيقن.

و الأصل في البناء على الأكثر- بعد الإجماع الذي مرّ- نفى السهو فيها في الصحيح (٤) و غيره (٥).

و عمومه فيهما سيما الأول يشمل الشك في الأفعال أيضا مطلقا، أركانا كانت أو غيرها، كان الشك قبل تجاوز محلها أو بعده.

خلافًا للروض و المدارك (٦)، فخصّاه بالأعداد، و لا- وجه له بعد عموم اللفظ، مع إمكان استفاده الحكم فيها من الحكم بنفى الشك في العدد بطريق أولى، فالعموم أقوى إن لم يكن للإجماع مخالفا.

و إن عمّنا السهو المنفى لمعناه المعروف- كما هو الأقوى على ما قدّمناه

ص: ١٦١

١- كالصدوق في الأمالي: ٥١٣، و الطوسي في التهذيب ١٧٨: ٢، و المحقق في المعتمد ٣٩٦: ٢، و العلامة في التذكرة ١٣٨: ١.

٢- الكافي ٣: ٣٥٩/٣ ذيل الحديث ٩، الوسائل ٨: ٢٣٠ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٨ ح ٢.

٣- انظر التذكرة ١٣٨: ١، و المدارك ٢٧٤: ٤.

٤- الكافي ٣: ٦/٣٥٩، التهذيب ٣: ١٤٢٢/٣٤٣، الوسائل ٨: ٢٣٠ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٨ ح ١.

٥- المقنع: ٣٣، المستدرک ٤: ٤١٤ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٦ ح ٢.

٦- روض الجنان: ٣٥٥، المدارك ٢٧٤: ٤.

فى بحث كثير الشك- أفاد نفى موجه من سجدتى السهو أيضا، كما صرح به فى المدارك (١)، تبعا لظاهر الخلاف و صريح المنتهى (٢)، و ظاهر هما بل صريح الأول عدم خلاف فيه بيننا. خلافا للروض فجعل النافله هنا كالفريضه (٣).

و هل المراد بالبناء على الأكثر البناء عليه مطلقا حتى لو استلزم فساد النافله، كما يقتضيه إطلاق العبارة و غيرها؟ أو إذا لم يستلزم فسادها، و إلا- فالبناء على الأقل يكون متعينا؟ و جهان، أحوطهما الثانى إن لم ندع ظهوره من إطلاق النص و الفتاوى، و إلا فهو أظهر هما، سيما على القول بحرمه إفساد النافله اختيارا.

و اعلم: أنه تجب سجدتا السهو زياده على من مر (٤) على من تكلم ناسيا أو ظانا لخروجه من الصلاة و من شك بين الأربع و الخمس و هو جالس و من سلم قبل إكمال الركعات على الأظهر الأشهر، بل فى الغنيه الإجماع على الجميع (٥)، و فى المنتهى و غيره (٦) الاتفاق على الأخير و الأول، و حكى عن ظاهر الماتن أيضا فى الثالث (٧).

للصحيح فى الأول: عن الرجل يتكلم ناسيا فى الصلاة يقول: أقيموا صفوفكم، قال: «يتم صلاته ثم يسجد سجدين» الخبر (٨).

و نحوه صحيح آخر وارد فى الشك بين الثنتين و الأربع و فيه: «و إن تكلم

ص: ١٦٢

١- المدارك ٢٧٤:٤.

٢- الخلاف ٤٦٥:١، المنتهى ٤١٧:١.

٣- روض الجنان: ٣٥٣.

٤- أى: ناسى التشهد و السجده الواحده. منه رحمه الله.

٥- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٦٦.

٦- المنتهى ٤١٧:١؛ و انظر مفاتيح الشرائع ١٧٦، ١٧٠:١.

٧- راجع المعتبر ٣٩٧:٢.

٨- تقدّم مصدره فى ص: ١٥٩.

فليسجد سجدي السهو» (١).

و في ثالث وارد في تسليم النبي صَلَّى الله عليه و آله على الركعتين في الرباعيه و تكلمه مع ذى الشمالين أنه سجد سجديتين لمكان الكلام (٢). و ظاهره كونهما للكلام دون السلام، و لكنهما من باب واحد كما صرح به من الأصحاب غير واحد (٣) مستدلين به على وجوبهما في الثالث.

و للمعتبرين فيه، أحدهما الصحيح: عن رجل نسي ركعه من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر أنه لم يركع، قال: «يقوم فيركع و يسجد سجديتين» (٤).

و الثاني الموثق: عن رجل صَلَّى ثلاث ركعات و ظنَّ أنها أربع فسلمَّ ثمَّ ذكر أنها ثلاث، قال: «يبنى على صلاته و يصلِّي ركعه و يتشهد و يسلم و يسجد سجدي السهو» (٥) و هو أظهر دلالة من الأول.

و للصحاح المستفيضه في الثاني (٦).

خلافًا لظاهر الصدوقين في الجميع (٧)، و مال إليه بعض من تأخر فيما عدا الثاني (٨)؛ للصحاح المستفيضه و غيرها: «لا شيء عليه» (٩) و حمل الأخبار

ص: ١٦٣

- ١- الكافي ٣: ٤/٣٥٢، التهذيب ٢: ٧٣٩/١٨٦، الاستبصار ١: ١٤١٥/٣٧٢، الوسائل ٨: ٢١٩، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١١ ح ٢.
- ٢- الكافي ٣: ٦/٣٥٧، التهذيب ٢: ١٤٣٣/٣٤٥، الوسائل ٨: ٢٠٣، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ١٦.
- ٣- كالعلايه في المنتهى ١: ٤١٧.
- ٤- التهذيب ٢: ١٤٥١/٣٥٠، الوسائل ٨: ٢٠٠، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ٨.
- ٥- التهذيب ٢: ١٤٦٦/٣٥٣، الوسائل ٨: ٢٠٣، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ١٤.
- ٦- الوسائل ٨: ٢٢٤، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٤.
- ٧- نقله عن والد الصدوق في المختلف: ١٤٠، الصدوق في الأمالي: ٥١٣.
- ٨- المحقق السبزواري في الذخير: ٣٧٩.
- ٩- الوسائل ٧: ٢٣٥، أبواب قواطع الصلاة ب ١ ح ٩، و ج ٨: ٢٠٠، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ٩، ٥.

السابقه على الاستحباب جمعا.

و هو ضعيف جدا؛ لفقْد التكاوُف بينهما، لقوه تلك بالشهره العظيمه، بل الإجماع حقيقه كما عرفت حكايته، و يعضده موافقه الصدوق فى الأول للأكثر فى موضع آخر (١).

و أما عدم ذكر العماني -ككثير من القدماء- الثالث فغير ظاهر فى المخالفه للأكثر بعد ذكرهم الكلام من جمله ما يوجبهما؛ لما قدّمناه (٢).

مع أنّ الجمع بينهما كما يمكن بذلك كذا يمكن بتخصيص الشىء المنفى فى هذه المستفيضه بالإثم و الإعاده، و الترجيح لا بد له من دليل، و ليس، سوى الأصل الغير المعارض لما دلّ على ترجيح التخصيص على المجاز حيثما تعارضتا، فالجمع الثانى أقوى.

و للمفيد و الخلاف و الديلمى و الحلبي (٣) فى الثانى، فلم يذكروهما فيه، بل ظاهر الأولين نفيهما؛ و لم أجد لهم عليه مستندا مع استفاضه الصحاح المتقدمه بخلافه و اشتهاره بين أصحابنا، فهو ضعيف جدًا.

و أضعف منه القول بوجوب إعاده الصلاه كما حكاه عن الخلاف فى المنتهى (٤)؛ لندرتة، و دعوى شيخنا الشهيد الثانى فى شرح الألفيه الإجماع على خلافه.

و قريب منهما فى الضعف ما عن المقنع من تبديل السجدين بالاحتياط

ص: ١٦٤

١- كما فى المقنع: ٣٢.

٢- من أن الكلام و التسليم فى غير المحلّ من باب واحد. منه رحمه الله.

٣- المفيد فى المقنعه: ١٤٨، الخلاف ١: ٢٠٢، الديلمى فى المراسم: ٩٠، الحلبي فى الكافي: ١٤٩.

٤- المنتهى ١: ٤١٧.

بركعتين من جلوس (١)، للرضوى (٢)؛ لقصوره عن مقاومه للصحاح المستفيضه من وجوه عديده.

ثم إنَّ الموجود في جملة منها إنما هو أن من لم يدر أربعا صَلَّى أو خمسا فليسجد سجدة السهو، ومقتضاه وقوع الشك الموجب للسجدين حاله الجلوس كما قلنا، وصرَّح به جماعه من أصحابنا (٣).

و عليه فيشكل الحكم بوجوبهما في غير هذه الصوره من الصور المتصوره في المسأله البالغه اثنتي عشره ما عدا المتقدمه، إذ منها وقوع الشك بينهما قبل الركوع، و يجب فيها هدم الركعه مطلقا و إتمام الصلاه و الاحتياط بركعتين من جلوس؛ لرجوعه إلى الشك بين الثلاث و الأربع، و ليس فيه سجود السهو على الأصح، نعم إن قلنا بوجوبه للقيام موضع القعود أو بالعكس اتجه، لكنه ليس من جهه الشك بين الخمس و الأربع.

و ما عدا هذه الصوره يشكل الحكم بصحة الصلاه فيها مطلقا، سيما ما كان الشك فيه قبل السجدين، فقد حكى عن الفاضل في جملة من كتبه (٤) الحكم بالبطان هنا، لتردده بين محذورين: الإكمال المعرّض للزيادة، و الهدم المعرّض للنقيصه.

و في الذكرى احتمال البطان فيما إذا وقع بين السجدين؛ لعدم الإكمال

ص: ١٤٥

-
- ١- المقنع: ٣١، و فيه: الشك بين الاثنتين و الخمس، و لكن المنقول عنه في المختلف: ١٣٤ هو الشك بين الأربع و الخمس.
 - ٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٢٠، المستدرک ٦: ٤١٢ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٣ ح ١.
 - ٣- منهم: المحقق في المعبر ٢: ٣٩٧، و العلامه في المنتهى ١: ٤١٧، و صاحب المدارك ٤: ٢٧٧.
 - ٤- انظر التذکره ١: ١٤٠، و القواعد ١: ٤٣، و المختلف: ١٣٤.

و هو جار فى باقى الصور، و مع الإشكال فى الصحه كيف يمكن الحكم بوجوب السجده فإنه فرعها؟! او لو سلّمناها كما حكى عن الماتن القطع بها- لأن تجويز الزيادة لا ينفى ما هو ثابت بالأصل من عدم الزيادة، و لأن تجويزها لو أثر لأثر فى جميع الصور (٢)- كان الحكم بوجوب السجده غير ظاهر الوجه، بعد ما عرفت من اختصاص النصوص الموجهه لها بفرد خاص قد مرّ. لكن فى جملة أخرى منها غير ما قدّمنا متنها إيجابها للشك فى مطلق الزيادة و النقصان، فيشمل المقام، إلا أنّ فى الاستناد إليها كلاما يأتى.

و هل تجبان فى غير ما ذكر؟ قيل: نعم لكل زياده و نقصان، و للعود فى موضع القيام، و القيام فى موضع القعود.

و القائل الصدوق (٣) صريحا فى الثانى، كأبيه و المرتضى و الديلمى و الحلّى و القاضى و ابن حمزه و الحلبي و ابن زهره (٤) مدعيا عليه إجماع الإماميه، و غيرهم من المتأخرين (٥).

و ظاهرا فى الأول؛ حيث أوجبهما على من لم يدر زاد فى صلاته أم نقص، كما فى جملة من المعتبره كالصحيح و الموثق: «من حفظ سهوه فأتمه

ص: ١٦٦

١- الذكري: ٢٢٧.

٢- حكاه عنه فى الذكري: ٢٢٧.

٣- كما فى الأمالى: ٥١٣، و الفقيه ١: ٢٢٥.

٤- نقله عن والد الصدوق فى المختلف: ١٤٠، المرتضى فى جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٣٧، الديلمى فى المراسم: ٩٠، الحلّى فى السرائر ٢٥٧: ١، القاضى فى المهذب ١: ١٥٦، ابن حمزه فى الوسيله: ١٠٢، الحلبي فى الكافي: ١٤٨، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٦.

٥- منهم الشهيدان فى اللمعه (الروضه ١): ٣٢٧، و روض الجنان: ٣٥٣.

فليس عليه سجدة السهو، وإنما السهو على من لم يدر زاد في صلاته أو نقص منها» (١).

و الصحيح: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدين و هو جالس» (٢).

و ذلك فإن وجوبهما هنا يستلزم وجوبهما مع القطع بالزيادة أو النقيصه بطريق أولى كما صرح به جماعة من أصحابنا (٣)؛ و لعلّه لذا نسب شيخنا في الروضه القول بوجوبهما في كل زيادة و نقيصه إلى الصدوق (٤).

هذا إن قلنا إنّ المراد من قوله: من لم يدر زاد في صلاته أم نقص، الشك في الزيادة و عدمها، و في النقيصه و عدمها، كما فهمه الجماعة، و لعلّه المتبادر منه عرفاً و عادة.

أما لو كان المراد منه معناه الحقيقي لغه و هو الشك في خصوص الزيادة أو النقيصه بعد القطع بإحداهما فيكون نصاً في وجوب السجدين بإحداهما مطلقاً، إلاّ أن يخصّ متعلقهما بالركعه خاصه دون غيرها مطلقاً؛ و لعلّه لذا لم ينسب في الدروس القول بوجوبهما في الأول إلى الصدوق و لا غيره - مع أنه حكى عنه القول بوجوبهما للشك في الزيادة و النقيصه، و عن المفيد الموافقه له، لكن في الشك في زيادة السجده الواحده و نقصها أو الركوع كذلك - بل قال: نقل الشيخ أنهما يجبان في كل زيادة و نقصان، و لم نظفر بقائله و لا بمأخذه إلاّ روايه الحلبي السابقه، و أشار بها إلى نحو الصحيحه الأخيره، قال: و ليست

ص: ١٤٧

١- الكافي ٣: ٤/٣٥٥، الفقيه ١٠١٨/٢٣٠، الوسائل ٨: ٢٢٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٤ ح ٦؛ و ص ٢٣٩ ب ٢٣ ح ٨.

٢- الكافي ٣: ١/٣٥٤، الوسائل ٨: ٢٢٤ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٤ ح ٢.

٣- منهم ابن فهد في المهذب البارع ١: ٤٤٦.

٤- الروضه ١: ٣٢٧.

صريحه فى ذلك؛ لاحتتمالها الشك فى زياده الركعات و نقصانها، أو الشك فى زياده فعل أو نقصانه و ذلك غير المدعى، إلا أن يقال بأولويه المدعى على المنصوص (١). انتهى.

لكنه بعيد و إن احتمله، و يشهد له عدم نفيه الظهور بل الصراحه.

و على هذا فيتقوى القول المزبور؛ لدلاله المعتبره عليه بالأولويه؛ مع اعتضادها ببعض المعتبره: «تسجد سجدة السهو لكل زياده تدخل عليك أو نقصان» (٢).

لكن المشهور عدم وجوبهما فيهما؛ و لعله لقصور سند الروايه الأخره بالجهاله، مع معارضتها - كالمعتبره - بجمله من الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره الوارده فى نسيان ذكر الركوع و الجهر و الإخفات و القراءه و نحوها (٣) الظاهره فى عدم الوجوب؛ لدالاتها على صحه الصلاه مع ترك الأمور المزبوره من دون إشاره فى شىء منها إلى وجوب السجدين مع ورودها فى مقام الحاجه.

مع أن فى جمله منها صحيحه التصريح ب«لا شىء عليه» الشامل للسجده. و تخصيصها بما عداها من الإثم أو الإعاده بدلاله هذه المعتبره و إن أمكن، لأنها أظهر دلالة، إلا أنه يمكن العكس، فتقيّد هذه المعتبره بما إذا كان المشكوك فيه ركعه، و هذا أرجح؛ للأصل المعتضد بالشهره الظاهره المحكيه فى كلام جماعه.

هذا مع تصريح بعض الصحاح المتقدمه فى نسيان السجده بعدم وجوب

ص: ١٦٨

١- الدروس ٢٠٧: ١.

٢- التهذيب ١٥٥/٦٠٨، الاستبصار ٣٦١/١٣٦٧، الوسائل ٢٥١: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٣٢ ح ٣.

٣- الوسائل ٣٢٠: ٦ أبواب الركوع ب ١٥، و ص ٨٦ أبواب القراءه فى الصلاه ب ٢٩، ٢٧، ٢٦.

السجدتين فيها (١)، و يتم الباقي بعدم القائل بالفرق أصلا، فالعدم أقوى و إن كان الوجوب أحوط و أولى هنا.

و كذا فى الموضوع الثانى أيضا؛ للدلاله جمله من المعتبره عليه، و فيها الصحيح و الموثق و غيرهما (٢)، و إن كان العدم هنا أيضا أقوى؛ لمعارضه الصحيح و الموثق بمثلهما المتقدم (٣) الدال على عدم الوجوب هنا مفهوما بل منطوقا أيضا.

مع أنهما -كغيرهما- معارضان بالصحاح المستفيضه و غيرهما من المعتبره الوارده فى نسيان السجده الواحده و التشهد قبل تجاوز المحل و بعده (٤)، الداله على عدم الوجوب بنحو من التقريب المتقدم فى المستفيضه السابقه. و تخصيصها بهذه المعتبره و إن أمكن إلا أنه يمكن حمل هذه المعتبره على التقيه؛ لكونها موافقه لمذهب الشافعى و أبى حنيفه كما صرح به فى المنتهى (٥). و مع ذلك قد عرفت معارضتها بمثلها من المعتبره. و هى أولى بالترجيح؛ للأصل، و مخالفه العامه، و موافقه ظواهر تلك الصحاح المستفيضه. و لكن الاحتياط قد عرفته.

و عن الصدوق القول بوجوبهما للشك بين الثلاث و الأربع إذا توهم الرابعه (٦)؛ للصحيحين (٧) و غيرهما (٨).

ص: ١٦٩

- ١- راجع ص ١١٦.
- ٢- الوسائل ٨:٢٥٠ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٣٢.
- ٣- فى ص ١٦٦ و ١٦٧.
- ٤- الوسائل ٦:٣٦٤ أبواب السجود ب ١٤، و ص ٤٠٥ أبواب التشهد ب ٩.
- ٥- المنتهى ١:٤١٨.
- ٦- كما نقله عنه فى الدروس ١:٢٠٦.
- ٧- الكافى ٣:٥/٣٥٢ و ٨/٣٥٣ الوسائل ٨:٢١٧ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٠ ح ٤، ٥.
- ٨- الوسائل ٨:٢١٦ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ١٠.

و فى الدروس إنه نادر (١).

و لعله كذلك، فىنبغى حمل النصوص على الاستحباب، مع ضعف ما عدا الصحيح منها سندا و دلالة، مع إشعاره بوروده تقيه. و الصحيح منها لا- يعارض النصوص الواردة بالبناء على المظنون خصوصا و عموما من غير إشاره فىها إلى وجوبها أصلا مع ورودها فى بيان الحاجه. و هى بالترجيح أولى؛ لاعتزادها بالأصل و الشهره العظيمة بين أصحابنا بحيث كاد أن يكون إجماعا، و لكن فعلهما لعله أحوط و أولى.

و هما أى السجدتان بعد التسليم مطلقا على الأشهر الأقوى، بل عليه عامه متأخرى أصحابنا، و فى صريح الناصريه و الخلاف و الأمالى أن عليه إجماعنا (٢)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه (٣).

و قيل: إن كانتا للنقصان فقبل و إلا فبعد (٤)؛ للصحيح (٥).

و حمل على التقيه (٦)، و يعضده مصير الإسكافى إليه، حكاه عنه جماعه (٧) و إن أنكره فى المذكرى، لأن عبارته المنقوله ظاهره فيما نقلوه عنه و إن لم تكن فيه صريحه، هذا، و قال بعد الإنكار: نعم هو مذهب أبى حنيفه (٨).

ص: ١٧٠

-
- ١- الدروس ٢٠٧: ١.
 - ٢- الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ٢٠١، الخلاف ٤٤٨: ١، الأمالى ٥١٣.
 - ٣- الوسائل ٢٠٧: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٥.
 - ٤- قال به ابن جنيد كما فى المختلف: ١٤٢.
 - ٥- التهذيب ٧٦٩/١٩٥، الاستبصار ١٤٣٩/٣٨٠، الوسائل ٢٠٨: ٨ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٥ ح ٤.
 - ٦- كما فى التهذيب ٢: ١٩٥، و مجمع الفائده و البرهان ٣: ١٦١.
 - ٧- منهم: العلامه فى المختلف: ١٤٢، و الفاضل المقداد فى التنقيح ١: ٢٦٤، و صاحب المدارك ٤: ٢٨٢.
 - ٨- المذكرى: ٢٢٩.

و هو أيضا من المعاضدات القويه إلا أنّ المنسوب إليه في المعتبر و المنتهى هو الموافقه لأصحابنا (١)، و كيف كان فلا ريب في ضعف هذا القول.

و أضعف منه القول المحكى في الشرائع أنهما قبل التسليم مطلقا (٢)؛ لضعف ما دلّ عليه من الأخبار (٣) سندا و مكافاه- كالصحيح المتقدم- لما تقدّم من وجوه شتى. و حمل هذا على التقيه أيضا (٤)، و لا بأس به جمعا بين الأدله.

و يجب عقبيهما تشهد خفيف و تسليم على الأشهر الأقوى، و في ظاهر المعتبر و المنتهى أنّ عليهما إجماعنا (٥)؛ و هو الحجه.

مضافا إلى المعتبره المستفيضه في الأول، منها الصحيح: «و اسجد سجدين بغير ركوع و لا قراءه تشهد فيهما تشهدا خفيفا» (٦).

و نحوه المعتبران الواردان فيمن لا يدري كم صلى أنه يبني على الجزم و يسجد سجدتي السهو و يتشهد تشهدا خفيفا (٧)، فتأمل.

و بها يقيد ما أطلق فيه التشهد من المعتبرين الواردين في ناسي التشهد (٨).

ص: ١٧١

-
- ١- المعتبر ٢:٣٩٩، المنتهى ١:٤١٨.
 - ٢- الشرائع ١:١١٩.
 - ٣- انظر الوسائل ٨:٢٠٨ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٥ ح ٤، ٥.
 - ٤- كما في التهذيب ٢:١٩٥.
 - ٥- المعتبر ٢:٤٠٠، المنتهى ١:٤١٨.
 - ٦- الفقيه ١٠:١٩/٢٣٠، التهذيب ٢:٧٧٢/١٩٦، الاستبصار ١:١٤٤١/٣٨٠، الوسائل ٨:٢٢٤ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٤ ح ٤.
 - ٧- الأول: التهذيب ٢:٧٤٥/١٨٧، الاستبصار ١:١٤٢٠/٣٧٤، الوسائل ٨:٢٢٧ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٥ ح ٦. الثاني: الفقيه ١٠:٢٣/٢٣٠، الوسائل ٨:٢٢٣ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٣ ح ٢.
 - ٨- الأول: التهذيب ٢:٦٢١/١٥٨، الوسائل ٦:٤٠٣ أبواب التشهد ب ٧ ح ٦. الثاني: الكافي ٣:٢٢/٤٤٨، التهذيب ٢:١٣٨٧/٣٣٦، الوسائل ٦:٤٠٤ أبواب التشهد ب ٨ ح ١.

و الصحيح فى الثانى الوارد فىمن صلى أربعا أو خمسا، و فيه: «فاسجد سجدة فى السهو بعد تسليمك ثم سلم بعد هما» (١).

خلافًا للمختلف فلا- يجبان (٢)؛ للأصل، و الموثق: عن سجدة فى السهو هل فىهما تسبيح أو تكبير؟ فقال: «لا، إنما هما سجدة تان فقط، فإن كان الذى سها الإمام كبر إذا سجد و إذا رفع رأسه ليعلم من خلفه أنه قد سها، و ليس عليه أن يسبح فىهما و لا فىهما تشهد بعد السجدة تان» (٣).

و هو نصّ فى نفي التشهد، و لا قائل بالفرق بينه و بين نفي التسليم، مع استفادته من الحصر فى الصدر.

و يضعف الأصل بما مر، و يضعف عن مقاومته الموثق.

و لو لا الشهره العظيمة المعتضده بظواهر الإجماعات المحكيه لكان ترجيح الموثقه لا يخلو عن قوه؛ لاعتبار سندها، و صراحتها، و اعتضادها بالنصوص الوارده بالأمر بالسجدة تان من غير إيجاب لشيء بعدهما مع ورودها فى بيان الحاجه ظاهرا؛ مضافا إلى مخالفتها لما عليه أكثر العامه العمياء و منهم أصحاب الرأى و هم أصحاب أبى حنيفه كما صرح به فى المنتهى (٤).

ص: ١٧٢

١- الكافى ٣/٣٥٥، التهذيب ٢: ٧٦٧/١٩٥، الوسائل ٨: ٢٠٧ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٥ ح ٢.

٢- المختلف: ١٤٣.

٣- الفقيه ١: ٩٩٦/٢٢٦، التهذيب ٢: ٧٧١/١٩٦، الاستبصار ١: ١٤٤٢/٣٨١، الوسائل ٨: ٢٣٥ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٠ ح ٣.

٤- المنتهى ١: ٤١٨.

و بموجب ذلك ينبغي حمل الصحيحين و ما فى معناهما على التقيه، و يحتمل الاستحباب على بعد، لكن لا ينبغي من حيث الشهره تركهما على حال.

و صريح الموثقه كظاهر العبارة و غيرها عدم وجوب شىء آخر. و هو الأقوى؛ للأصل أيضا، فلا- يجب التكبير لهما كما هو المشهور. خلافا للمبسوط فأمر به (١)، و لا دليل على الوجوب إن أراد، و الاستحباب لا بأس به.

و لا ذكر فيهما (٢) كما عليه الفاضلان فى المعتبر و المختلف و المنتهى (٣)، و قواه جماعه من متأخرى متأخرينا (٤).

خلافا للأكثر فأوجبوه و عينوا ما فى روايه الحلبي الصحيحه أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول فيهما: «بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آله».

و فى بعض النسخ: «اللهم صلّ».. إلى آخره.

و سمعه مره أخرى يقول: «بسم الله و بالله، السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته» (٥).

و فى بعض النسخ بإضافه الواو قبل السلام. و الكل حسن كما صرح به

ص: ١٧٣

١- المبسوط ١: ١٢٥.

٢- فى المختصر المطبوع: و لا يجب فيهما ذكر.

٣- المعتبر ٢: ٤٠٠، المختلف: ١٤٣، المنتهى ١: ٤١٨.

٤- منهم: الأردبيلي فى مجمع الفائده ٣: ١٦٢، و صاحب المدارك ٤: ٢٨٥ و المحقق السبزواري فى الكفايه: ٢٧، و الذخيره: ٣٨١، و

العلامه المجلسي فى بحار الأنوار ٨٥: ٢٢١.

٥- الكافي ٣: ٥/٣٥٦، الفقيه ١: ٩٩٧/٢٢٦، التهذيب ٢: ٧٧٣/١٩٦، الوسائل ٨: ٢٣٤ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٠ ح ١.

جمع (١).

و استضعفها الماتن أولاً: بأن الحق رفع منصب الإمامه عن السهو في العباده بل مطلقاً، بناء على فهمه منها أنه عليه السلام سها فقال ما ذكر فيهما. و ثانياً: باحتمال كون ما قاله على وجه الجواز لا اللزوم (٢).

و يضعف الأول: بجواز كون المراد بقوله فيهما على وجه الإفتاء لا أنه سها. و الثاني: بأن اللزوم هو المتبادر، كما هو الحال في سائر الجمل الاسميه أو الفعلية المنساقه في سياق الطلب.

نعم، يمكن حمله على الاستحباب جمعاً بينه و بين ما مرّ من الموثق المعتضد بالأصل و إطلاق كثير من النصوص، لكن الأحوط، بل اللازم عدم الترك.

و يجب فيهما -مضافاً إلى ما مرّ- أنه؛ لأنها عباده. و رفع الرأس بينهما، بل و الجلوس بينهما مطمئناً تحقيقاً للتشبيه المتبادر من الفتوى و الروايه. و السجود على الأعضاء السبعه، و وضع الجبهه على ما يصحّ السجود عليه، و الطهاره، و الستر، و استقبال القبلة.

كل ذلك احتياطاً للعباده، و تحصيلاً للبراءه اليقنيه، و أخذاً بما هو المتبادر من سياق الأخبار الموجبه لهما في صورهما المتقدمه، مع أنه لا خلاف أجده في اعتبار النيه و كثير ممّا بعدها.

و هل المراد بالتشهد الخفيف ما اشتمل على مجرد الشهادتين و الصلاه على النبي و آله صلّى الله عليه و آله، أم التشهد المعهود في الصلاه و يكون

ص: ١٧٤

١- منهم: الشهيد الثاني في الروضه ٣٢٨: ١، و روض الجنان: ٣٥٤، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٨١، و صاحب الحدائق ٣٣٤: ٩.

٢- انظر المعبر ٤٠١: ٢.

المراد بالخفه تخفيف الأجزاء المندوبه فى كىفیه التشهد الطویلہ المشهوره؟ وجهان، و لعلّ الأظهر الأول كما صرح به جمع، و منهم خالى العلامه المجلسى-رحمه الله- فى البحار عازيا له إلى الأصحاب، مشعرا بدعوى الإجماع (١).

ثمّ إنه هل التخفيف عزيمة أو رخصه؟ كلّ محتمل، و لكن الأحوط الأول، تبعا لظاهر الأمر المتعلق بالقيّد المقتضى لوجوبه، و إن احتمل عدمه بتخيّل احتمال ورود الأمر مورد توهم وجوب ضده.

و المراد بالسلام ما يخرج به عن الصلاة من إحدى الصيغتين المشهورتين، دون السلام عليك أيها النبي (٢).

خلافًا للحلبى فينصرف به (٣)، و لم أفق على مستنده، و الاقتصار على المتبادر من النصوص مقتضى لتعين ما ذكرنا و تحتمه. و الله سبحانه هو العالم بحقائق أحكامه.

ص: ١٧٥

١- البحار ٢٢١: ٨٥.

٢- فى «ح» زياده: و رحمه الله و بركاته.

٣- الكافى فى الفقه: ١٤٨.

الثانى: فى بيان أحكام القضاء.

من أخلّ بالصلاه وجب عليه القضاء

اعلم: أنّ من أخلّ بالصلاه الواجبه عليه فلم يؤدّها فى وقتها عمدا كان الإخلال بها أو سهوا، أو فاتته بنوم أو سكر مع بلوغه و عقله و إسلامه و سلامته عن الحيض و شبهه و قدرته على الطهور الاختيارى أو الاضطرارى وجب عليه القضاء بإجماع العلماء كما فى الذكري و غيرها (١)، بل ربما كان نقل الإجماع عليه كالنصوص مستفيضا.

ففى النبوى المشهور: «من فاتته فريضه فليقضها إذا ذكرها فذلك وقتها» (٢).

و الصحاح بذلك مستفيضة من طرقنا، و منها: «يقضيها إذا ذكرها فى أىّ ساعه ذكرها» (٣).

عدا ما استثنى من صلاه الجمعة و العيدين كما مضى فى بحثهما.

و احترز بقوله: مع بلوغه إلى آخره عما لو فاتته و هو صغير أو مجنون أو كافر أصلى، فإنه لا يجب عليه القضاء بإجماع العلماء كما فى المنتهى

ص: ١٧٦

١- الذكري: ١٣٤؛ و انظر المدارك ٢٩٠: ٤.

٢- المسائل الرسيه (رسائل الشريف المرتضى ٢): ٣٤٦، و فيه بتفاوت يسير.

٣- الكافي ٣/٢٩٢، التهذيب ١٧٢/٦٨٥، الاستبصار ٢٨٦/١٠٤٦، الوسائل ٨: ٢٥٦ أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٣.

و غيره (١) مستفيضا، بل يجعل من الدين ضروره؛ لحديثي رفع القلم (٢) و جب الإسلام (٣).

و كذا الحائض و النفساء بالنص و الإجماع الماضيين في بحثهما.

و مقتضى إطلاق النصوص و الفتاوى بالقضاء بالنوم عدم الفرق فيه بين وقوعه بفعله أم لا، و لا بين كونه على خلاف العاده و عدمه.

خلافاً للذكرى، فالحق النوم على غير العاده بالإغماء في عدم وجوب القضاء، قال: و قد تبه عليه في المبسوط (٤).

و في الذخيره: إن الحجه على ما ذكره غير واضحه (٥).

أقول: لعلها الأصل، و عدم دليل على وجوب القضاء هنا؛ لاختصاص النصوص الواردة به في النوم بالعادة منه، لأنه المتبادر المنساق منه إلى الذهن عند الإطلاق، و لا إجماع، لمكان الخلاف.

و عموم من فاتته غير معلوم الشمول لمفروض المسأله، بل مطلق النوم و الأحوال التي لم يصح فيها التكليف بالأداء إجماعاً، لأن موضوعه من صدق عليه الفوت، و ليس إلا- من طولب بالأداء، و هذا غير مطالب به أصلاً، و معه فلا يصدق الفوت جداً، كما لا يصدق على الصغير و المجنون و نحوهما.

و هذا الوجه مذکور في مسأله سقوط القضاء بالإغماء و نحوها في عبارات كثير من العلماء كالفاضل في المنتهى و الشهيدين في الروضه

ص: ١٧٧

١- المنتهى ٤١٩: ١-٤٢٠؛ و انظر المدارك ٢٨٧/٢٨٩: ٤، و الحدائق ١١: ٢.

٢- الخصال: ٤٠/٩٣، الوسائل ١: ٤٥ أبواب مقدمه العبادات ب ٤ ح ١١.

٣- عوالي اللئالي ٢٢٤/٣٨: ٢، مسند أحمد ١٩٩: ٤.

٤- الذكرى: ١٣٥.

٥- الذخيره: ٣٨٣.

و الذكري (١)، وهو وإن اقتضى عدم وجوب القضاء على النائم و نحوه مطلقا إلا أنه خرج عنه الفرد العادي منه اتفاقا فتوى و نصا، و يبقى ما عداه تحته باقيا.

و منه ينقذح وجه تخصيص جماعه من العلماء السكر الذي يجب معه القضاء بالذي يكون من قبله (٢)، فلو شربه غير عالم به أو أكره عليه أو اضطر إليه فلا- قضاء عليه كالإغماء. بل جريانه هنا أولى؛ لانحصار دليل القضاء فيه في الإجماع المفقود في محل النزاع، إذ لا إطلاق فيه نصا يتوهم شموله له قطعاً؛ هذا مضافا إلى فحوى التعليل الوارد بعدم القضاء مع الإغماء الجارى هنا أيضا.

و المراد بالكافر الأصلي: من خرج عن فرق المسلمين؛ لأنه المتبادر من إطلاق النص و الفتوى الدالين على سقوط القضاء منه بإسلامه؛ فالمسلم يقضى ما تركه و إن حكم بكفره كالناصبي و إن استبصر، و كذا ما صلاّه فاسدا عنده؛ لعموم النص بقضاء الفوائت، خرج منه الكافر الأصلي و بقي الباقي.

نعم، لا تجب عليه إعادته ما فعله في تلك الحال و إن كان الحق بطلان عبادته كما يستفاد من الصحاح المستفيضة (٣)؛ لمثلها من المعتبره و فيها الصحاح و غيرها (٤)، و هو تفضّل من الله تعالى.

و لا- قضاء واجبا مع الإغماء المستوعب للوقت، إلا أن يدرك مقدار الطهاره و الصلاه و لو ركعه فيجب فعلها في الوقت كامله أداء أو

ص: ١٧٨

١- المنتهى ١: ٤٢٠، الروضه ١: ٣٤٣، الذكري: ١٣٤.

٢- كما في الذكري: ١٣٥، و روض الجنان: ٣٥٥، و الروضه ١: ٣٤٣.

٣- الوسائل ١: ١١٨ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٩.

٤- الوسائل ١: ١٢٥ أبواب مقدمه العبادات ب ٣١.

قضاء أو ملفقا على الاختلاف المتقدم فى بحث الحيض، وقضاؤها فى الخارج إجماعاً؛ لما مضى ثمه من الأدله الشامله بعمومها للمسأله؛ مضافا إلى ما ورد فيها من الصحاح المستفيضه التى ستأتى إليها الإشاره.

أما عدم القضاء فى غير صوره الاستثناء فهو الأظهر الأشهر، بل فى الغنيه الإجماع عليه (1)، و عليه عامه من تأخر. بل لا خلاف فيه إلا- من نادر كالصدوق فى المقنع (2)؛ للصحاح المستفيضه، منها: عن المغمى عليه شهرا ما يقضى من الصلاه؟ قال: «يقضيها كلها، إن أمر الصلاه شديد» (3).

و غيره المحكى عنه فى روض الجنان و غيره (4): أنه يقضى آخر يوم إفاقة إن أفاق نهارا و آخر ليلته إن أفاق ليلا؛ للمستفيضه: «لا يقضى إلا صلاه اليوم الذى أفاق فيه و الليله التى أفاق فيها» (5) كما فى بعضها.

و فى جملة منها: «يقضى صلاه اليوم الذى أفاق فيه» (6).

و هما نادران، كالنصوص الوارده بقضاء ثلاثه أيام (7)، بل صرح بمتروكيه الجميع الشهيد فى الدروس (8)، مشعرا بدعوى الإجماع على

ص: ١٧٩

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٢.

٢- المقنع: ٣٧.

٣- التهذيب ٣٠٥/٩٣٨، الاستبصار ٤٥٩/١٧٨٥، الوسائل ٢٦٥: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ٤.

٤- روض الجنان: ٣٥٥؛ وانظر الذكرى: ١٣٤.

٥- المقنع: ٣٧، الوسائل ٢٦٠: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١٠.

٦- قرب الإسناد: ٢١٣/٨٣٦، الوسائل ٢٦٤: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ٢٥.

٧- الوسائل ٢٦٥: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٤ الأحاديث ١١، ٧، ٥.

٨- الدروس ١٤٥: ١.

المشهور، كالفاضل في المنتهى وغيره (١)، حيث لم ينقل فيهما خلافاً منّا، فلا عبره بشيء منها، سيما مع استفاضه الصحاح الصراح كغيرها بعدم القضاء مطلقاً معلّله له بأنّ كلّ ما غلب الله تعالى عليه فهو أحقّ بالعذر و أولى (٢).

ولأجله لا يمكن تقييدها بالمستفيضه الداله على القول الثاني، سيما مع ضعف أسانيد أكثرها، وقصور دلالتها كلّها، بل ضعفها، لقوه احتمال أن يكون المراد بصلاته اليوم الذي أفاق فيهما أفاق فيها لا مطلقاً، كما يستفاد من الصحاح المستفيضه، منها: «لا يقضى إلا الصلاة التي أفاق فيها» (٣).

و في جملة منها: «يقضى الصلاة التي أدرك وقتها» (٤).

مع احتمال حملها كما عداها على التقيه؛ لوجود القول بمضامينها بين العامة (٥).

أو على الاستحباب، كما صرح به المتأخرون كافة، تبعاً للصدوق في الفقيه و الشيخ في كتابي الحديث (٦). ولا بأس به جميعاً بين الأدلة، و يحمل الاختلافات على تفاوت مراتب الفضيله، فأعلاها الجميع، ثمّ الشهر خاصه

ص: ١٨٠

١- المنتى ١:٤٢٠؛ و انظر التحرير ١:٥٠.

٢- الوسائل ٨:٢٥٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٣.

٣- الفقيه ١:١٠٤٠/٢٣٦، التهذيب ٣:٩٣٣/٣٠٤، الاستبصار ١:١٧٨٠/٤٥٩، الوسائل ٨:٢٥٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١.

٤- الكافي ٣:٤/٤١٢، التهذيب ٣:٩٣٢/٣٠٤، الاستبصار ١:١٧٧٩/٤٥٩، الوسائل ٨:٢٦٢ أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ١٧.

٥- انظر المجموع ٣:٧.

٦- الفقيه ١:٢٣٧، التهذيب ٣:٣٠٤ و ج ٤:٢٤٤، الاستبصار ١:٤٥٨.

كما حكاه فى السرائر روايه (١)، ثمّ الأيام الثلاثة، ثمّ صلاه يوم الإفاهه.

و للحمل على الاستجاب شواهد من النصوص ذكرناها فى الشرح من أرادها فليراجعها ثمه.

و اعلم: أنّ مقتضى إطلاق النصوص - كالعباره و نحوها - عدم الفرق بين كون الإغماء بفعل المكلف أم لا.

خلافًا للشهيدىن و غيرهما (٢) فقيده بالثانى، و أوجبوا القضاء فى الأول، و عزاه فى الذكرى إلى الأصحاب مؤذنا بدعوى الإجماع عليه.

و لعلّه لانصراف الإطلاقات - بحكم التبادر و غيره كالتعليل فى جملة من الصحاح بأن ما غلب الله تعالى فهو أولى بالعدر - إليه، دون الأول، فيرجع فيه إلى عموم ما دلّ على قضاء الفوائت. و هو حسن إن سلم العموم، و لكنه كما عرفت سابقا ممنوع؛ إذ هو حيث يصدق الفوت، و لا يصدق هنا، لعدم التكليف بالأداء حال الإغماء مطلقا إجماعا، و الأصل براءة الذمه، و هو كاف فى إثبات عدم وجوب القضاء الوارد فى النصوص و إن لم تشمله هنا لما مضى. فالقول بعدم وجوب القضاء أقوى لو لم يكن وجوبه إجماعا كما يفهم من الذكرى، بل و غيرها أيضا (٣).

و فى وجوب قضاء الفائت لعدم ما يتطهر به من ماء و تراب و ما فى معناه تردّد قولان:

من عموم ما دلّ على وجوب قضاء الفوائت.

ص: ١٨١

١- السرائر ٢٧٦: ١.

٢- الشهيد الأول فى الذكرى: ١٣٥، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٥٥؛ و انظر جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى

٣: ٣٨، و السرائر ٢٧٦/١.

٣- كما فى الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٦٢.

و مِمَّا قَدَّمْنَاهُ مِنْ تَبْعِيهِ الْقَضَاءَ لِلأَدَاءِ مَفْهُومًا وَ إِنْ قَلْنَا بِعَدَمِ تَبْعِيَّتِهِ لَهُ حَكْمًا كَمَا هُوَ الْأَقْوَى، وَ لَا أَدَاءَ هُنَا عَلَى الْأَشْهُرِ الْأَقْوَى، بَلْ فِي رَوْضِ الْجَنَانِ وَ غَيْرِهِ (١) أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَصْحَابِ لَا نَعْلَمُ فِيهِ مَخَالَفًا.

وَ ظَاهِرُهُمَا كَوْنُهُمَا إِجْمَاعًا. وَ لَعَلَّهُ كَذَلِكَ وَ إِنْ حَكِيَ الْمَاتِنُ فِي الشَّرَائِعِ قَوْلًا بِأَنَّهُ يَصَلِّي وَ يَعِيدُ (٢)؛ لِنَدْرَتِهِ، وَ عَدَمِ مَعْرُوفِيهِ قَائِلُهُ.

نَعَمْ، حَكِيَ الْمُرْتَضَى فِي النَّاصِرِيَةِ عَنْ جَدِّهِ وَ جُوبِ الْأَدَاءِ دُونَ الْقَضَاءِ (٣)، وَ هُوَ كَسَابِقُهُ نَادِرٌ مَحْجُوجٌ بِعَمُومِ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» (٤) مَعَ سَلَامَتِهِ عَنِ الْمَعَارِضِ.

وَ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتِ الْأَدَاءُ لَمْ يَثْبُتِ الْقَضَاءُ؛ لِمَا مَضَى. وَ هَذَا أَقْوَى، وَفَاقًا لِلْمَحْكِيِّ فِي الْمَخْتَلَفِ عَنِ الْمَفِيدِ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى وَلَدِهِ وَ الْفَاضِلِينَ وَ غَيْرِهِمَا (٥).

خِلَافًا لِلْمُرْتَضَى فِي النَّاصِرِيَةِ وَ الشَّيْخِ فِي الْمَبْسُوطِ وَ الْحَلِيِّ فِيمَا حَكِيَ عَنْهُمَا وَ الشَّهِيدِينَ وَ غَيْرِهِمَا (٦) فَالْأَوَّلِ.

وَ جَعَلْتُهُ فِي الشَّرْحِ أَقْوَى، بِتَخْيِيلِ صَدَقِ الْفُوتِ، بِدَعْوَى ثُبُوتِ مَطْلُوبِيهِ الْأَدَاءِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، فَإِنَّ عَدَمَ وَجُوبِهِ بِفُوتِ شَرْطِ وَجُودِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ

ص: ١٨٢

١- رَوْضِ الْجَنَانِ: ١٢٨؛ وَ انْظُرِ الْمَدَارِكَ ٢: ٢٤٢.

٢- الشَّرَائِعُ ١: ٤٩.

٣- النَّاصِرِيَةِ (الْجَوَامِعُ الْفَقْهِيَّةُ): ١٩٠.

٤- الْفَقِيهِ ١: ٦٧/٢٢، التَّهْذِيبُ ١: ١٤٤/٤٩، الْأَسْتَبْصَارُ ١: ١٦٠/٥٥، الْوَسَائِلُ ١: ٣٦٥، أَبْوَابُ الْوَضُوءِ ب ١ ح ١، ٦.

٥- الْمَخْتَلَفُ: ١٤٩، الْمَحْقُوقُ فِي الشَّرَائِعِ ١: ١٢٠، الْعَلَامَةُ فِي التَّذَكُّرِ ١: ٨١، وَ الْقَوَاعِدُ ١: ٢٣؛ وَ انْظُرِ جَامِعَ الْمَقَاصِدِ ١: ٤٨٦.

٦- النَّاصِرِيَةِ (الْجَوَامِعُ الْفَقْهِيَّةُ): ١٩٠، الْمَبْسُوطُ ١: ٣١، الْحَلِيُّ فِي السَّرَائِرِ ١: ١٣٨، الشَّهِيدَانُ فِي الذِّكْرِ: ٢٣، وَ الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ١: ٣٥٠؛ وَ

انْظُرِ الْمُنْتَهَى ١: ١٤٣، وَ الْمَدَارِكَ ٢: ٢٤٣.

مطلوبيته، بعد ثبوتها بعموم ما دلّ على مطلوبية الصلاة و محبوبيتها، وإلاّ لزم أن يكون الطهور شرطا لوجوبها لا لوجودها، و هو باطل إجماعا.

و هو كما ترى؛ لتوقف صحته بوجود عموم يدل على مطلوبية الصلاة الفريضة حين عدم وجوبها، و لم نجد له أثرا، عدا العمومات الآمره بها فى أوقاتها، و هى كما تدل على مطلوبيتها كذا تدل على وجوبها، فلا تكون من العموم المدعى فى شىء أصلا.

و عموم: «الصلاة خير موضوع من شاء استقل و من شاء استكثر» (1) مخصوص بالنافله كما يشهد به السياق، و مع ذلك فيدل على مطلوبية الصلاة، و لا- تكون صلاة إلاّ بشرطها و شروطها، و إلاّ ففعلها من دونها يكون مبغوضا فكيف يدعى دلالة على كونها محبوبه حين عدم شرطها؟! و بالجملة: فإنّ انتفاء الشرط على هذا الوجه الذى فرضنا يستلزم انتفاء كون المشروط واجبا لا من حيث انتفائه من حيث هو هو حتى يلزم منه كون الطهور شرطا لوجوبها، بل من حيث إنّ انتفاءه يستلزم انتفاء القدره على المشروط و لو شرعا، و هى شرط فى الوجوب إجماعا، و لذا اتفق على عدم الوجوب هنا، فانتفاؤها هنا يستلزم انتفاء وجوب المشروط بها إجماعا، بل و مطلوبيته أيضا، حيث لا يكون دليل عليها سوى ما دلّ على الوجوب أيضا كما هو مفروض المسأله على ما قدّمناه.

و حيث لم يجب المشروط الذى هو الأداء و لا يكون مطلوبا لم يصدق القضاء حقيقه فلا يجب أيضا.

و لكن أحوطه القضاء خروجا عن الشبهه فتوى، بل و دليلا، لصدق الفوت فى نحو ما نحن فيه حقيقه لغه، بل و عرفا، لعدم صدق السلب فيه

ص: ١٨٣

١- معانى الأخبار: ١/٣٣٢، الخصال: ١٣/٥٢٣، أمالى الطوسى: ٥٥١، الوسائل ٥: ٢٤٧، أبواب أحكام المساجد ب ٤٢ ح ١.

ظاهراً، فلا يقال لمن ترك الصلاة لفقد الطهورين: إنه ما فاتته، كما لا يقال فيما لو تركها بنوم أو نسيان أو نحوهما ذلك، بل يقال و يطلق الفوت عليه حقيقه، كما وجد في الأخبار بالنسبه إلى النوم و نحوه كثيرا، بحيث يستفاد كون الإطلاق على سبيل الحقيقه لا مجازا أو أعم.

و حينئذ فيتقوى شمول عموم ما دلّ على وجوب قضاء الفوائت لما نحن فيه أيضا، سيّما و قد اشتهر بين الأصوليين أنه يكفي في صدق القضاء حقيقه حصول سبب وجوب الأداء- كدخول الوقت مثلا- وإن لم تجب فعلا، و لعلّ وجهه ما ذكرنا.

و بموجب ذلك لا يبعد أن يكون القول بالوجوب أقوى كما اخترناه في الشرح، لا لما ذكرناه ثمه فإنه غفله، بل لما ذكر هنا.

لكن يؤيد ما اخترناه هنا أولا-بعد الأصل- فحوى التعليل في النصوص الواردة في الإغماء بأن كلّ ما غلب الله تعالى فهو بالعدر أولى (1)؛ لظهوره بل صراحته في أنّ سقوط القضاء في الإغماء موجب عن عدم القدره على الأداء، و هو حاصل هنا كما قدّمناه. و خروج نحو النائم غير ضائر؛ لأن العام المخصّص حجه في الباقي كما مرّ مرارا.

ترتب الفوائت كالحواضر

و ترتب الفوائت بعضها على بعض كالحواضر بإجماعنا الظاهر، المصرّح به في جملة من العبائر كالخلاف و المعتبر و المنتهى و التنقيح (2)؛ لعموم النبوى: «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته» (3).

و نحوه الصحيح الآتي في مسأله أن الاعتبار في القضاء بحال الفوات في

ص: ١٨٤

١- الوسائل ٢٥٨: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٣.

٢- الخلاف ٣٨٢: ١، المعتبر ٤٠٦: ٢، المنتهى ٤٢١: ١، التنقيح ٢٦٧: ١.

٣- عوالي اللئالي ١٤٣/٥٤: ٢.

كل من القصر و الإتمام (١).

و ضعف سند الأول مجبور بالعمل. و الدلالة واضحة؛ لأن الأصل فى التشبيه حيث لم يظهر وجه الشبه و لو بتبادر أو غلبه أو شيوع و نحوها- كما فيما نحن فيه- المشاركة فى جميع وجوه الشبه، كما حَقَّق فى الأصول مستقصى، و منها الترتيب هنا.

و ورود الصحيح فى مورد خاص غير ضائر بعد عموم الجواب و عدم القائل بالفرق بين الأصحاب.

و للصحيح: «إذا نسيت صلاه أو صلّيتها بغير وضوء و كان عليك [قضاء] صلوات فابدأ بأولاهنّ، فأذن و أقم لها ثمّ صلّها، ثمّ صلّ ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه» (٢) و قريب منه آخر (٣).

و الأمر للوجوب و إن كان فى أخبار الأئمة عليهم السلام كما قرّر فى الأصول، سيّما بعد اعتضاده بفتوى المشهور و الإجماع المنقول.

و بهما يذبّ عن المناقشات التى تورّد على النصوص على تقدير تسليم الورد، مع أنّ بعضها مردود من غير جهتيهما أيضا كما بينته هنا، و أمّا باقى المناقشات الأخر فقد أوردناها فى الشرح مستوفى.

و إطلاق العبارة و النصوص يقتضى عدم الفرق فى وجوب الترتيب بين العلم به و الجهل. و هو فى الأول- كما عرفت- لا ريب فيه و إن حكى فى الذكرى القول بالاستحباب عن بعض الأصحاب (٤)، لكنه شاذّ و إن مال إليه

ص: ١٨٥

١- انظر ص ١٩٥.

٢- الكافى ٣: ١/٢٩١، التهذيب ٣: ٣٤٠/١٥٨، الوسائل ٨: ٢٥٤، أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٤، ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

٣- التهذيب ٣: ٣٤٢/١٥٩، الوسائل ٨: ٢٥٤، أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٣.

٤- الذكرى: ١٣٦.

بعض متأخرى متأخرى الأصحاب (١).

و أما فى الثانى فهو محل خلاف. و الأكثر على العدم؛ لعدم ظهور تبادره من الإطلاق، بل ظهور عدمه، كما صرح به جملة من الأصحاب (٢)؛ فيدفع وجوب التكرار المحصّل له بالأصل و امتناع التكليف بالمحال و الحرج اللازمين لكثير من صور وجوبه، و لا قائل بالفرق، كما صرح به جملة من الأصحاب (٣)، و هذا القول أنسب بالمله السهلة، سيّما و أنه اشتهر بين الطائفة.

و آخرون على وجوبه إما مطلقا كما هو خيره الفاضل فى الإرشاد و غيره (٤)، أو مع ظنه أو و همه كما فى الدروس (٥)، أو مع ظنه خاصة كما فى الذكرى (٦)، و لا ريب أن هذا القول أحوط و أولى.

و عليه فيصلّى من فاته الظهران من يومين ظهرا بين عصرين أو بالعكس، لحصول الترتيب بينهما على تقدير سبق كل واحد، و لو جامعهما مغرب من ثالث صلّى الثلاث قبل المغرب و بعدها، أو عشاء معها فعل السبع قبلها و بعدها، أو صبح معها فعل الخمس عشرة قبلها و بعدها، و هكذا.

و الضابط تكريرها على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات، و هى اثنان فى الأول، و ستّ فى الثانى، و أربعة و عشرون فى الثالث، و مائة و عشرون فى الرابع، حاصله من ضرب ما اجتمع سابقا فى عدد الفرائض المطلوبه. و لو أضيف إليها سادسه صارت الاحتمالات سبعمائة و عشرين،

ص: ١٨٦

- ١- كصاحب الذخيره: ٣٨٥.
- ٢- منهم: صاحب المدارك ٢٩٦: ٤.
- ٣- منهم: الشهيد الثانى فى الروضه ٣٤٥: ١، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٨٥. و المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ٢٣٣: ٣.
- ٤- الإرشاد ٢٧١: ١، التذكرة ٨٢: ١.
- ٥- الدروس ١٤٥: ١.
- ٦- الذكرى: ١٣٦.

فتأمل (١). و صحته على الأول (٢) من ثلاث و ستين فريضه، و هكذا.

و يمكن صحتها من دون ذلك بأن يصلّى الفرائض جمع كيف شاء مكرره عددا ينقص عنها بواحد ثم يختمه بما بدأ به منها، فتصح فيما عدا الأولين من ثلاث عشره فى الثالث، و إحدى و عشرين فى الرابع، و إحدى و ثلاثين فى الخامس، و يمكن فيه بخمسه أيام و لاء و الختم بالفريضه الزائده.

و تترتب الفائته الواحده مطلقا على الحاضره و جوبا أيضا ما لم يتضيق وقتها فتقدم إجماعا فيه.

و أما الأول فهو الأشهر الأقوى، بل عليه عامه قدماء أصحابنا إلا الصدوقين (٣)، و هما نادران، بل على خلافهما و وجوب تقديم الفائته على الحاضره مع سعه وقتها مطلقا إجماع أصحابنا، كما حكاه جماعه مستفيضا، كالشيخ فى الخلاف، و المفيد فى بعض رسائله، و الحلّى فى السرائر فى بحث مواقيت الصلاه، و ابن زهره فى الغنيه على ما حكاه عنه فى الذخير (٤).

و هو ظاهر المرتضى فى بعض مسائله، حيث إنه بعد أن سأله السائل عن حكم المسأله و ما يتفرع عليه قاطعا بالإجماع عليه قائلا: إذا كان إجماعنا مستقرا بوجوب تقديم الفائت من فرائض الصلوات على الحاضر منها إلى أن

ص: ١٨٧

١- وجهه ما قيل من أن الظاهر أن الاحتمالات فى هذه الصوره لا تزيد على ثلاثمائه و ستين، لأنّ السادسة إحدى الخمس و ترتيبها على مثلها لا تزيد احتمالا. و توضيحه: أنّ الفائت إذا كان ظهرين و عصرا فالاحتمالات لا تزيد على ثلاثه، فإذا أضيف إليها مغرب صارت اثنتى عشره حاصله من ضرب عدد الأربع فى الثلاثه، و بإضافه العشاء إليها تصير الاحتمالات ستين. منه رحمه الله.

٢- أى صحه هذا الفرض الأخير على هذا الضابط الذى هو أول بالنسبه إلى الضابط الآتى.

٣- نقله عن والد الصدوق فى المختلف: ١٤٤، الصدوق فى المقنع: ٣٣.

٤- الخلاف ٣٨٣: ١، السرائر ٢٠٣: ١، الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٦٢، الذخير: ٢١١.

يبقى [من] (١)وقته مقدار فعله،فما القول فيمن صَلَّى حاضراً؟.إلى آخر ما سأل (٢)،لم ينبهه-رحمه الله-بفساد قطعه و عدم الإجماع،بل أقرّه على ذلك و أجابه بما أجاز.

و ناهيك هذه الإجماعات في إثبات حكم المسألة،سيّما بعد اعتضاها بالشهره العظيمه بين قدماء الطائفه،بل مطلقا كما صرح به جماعه (٣).

و ظاهر إطلاقها عدم الفرق بين الفائته الواحده و المتعدده،ليومه أم لا، كما هو مقتضى إطلاق أكثر الأدله على وجوب تقديم الفائته كتابا و سنّه،قال سبحانه أقم الصلّاه لِذِكْرِي [١] (٤)و هو في الفائته كما في الذكرى و غيرها (٥).

و دلّت عليه جمله من المعبره،منها الصحيح:«من نسى شيئا من الصلوات فليصلّ إذا ذكرها،فإنّ الله عزّ و جل يقول أقم الصلّاه لِذِكْرِي [٢]» (٦).

و هو-كما ترى-ظاهر في العموم،كالنبوي:«لا صلاه لمن عليه صلاه» (٧).

و الصحيح:عن رجل صَلَّى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلّها أو نام عنها،فقال:«يقضيها إذا ذكرها من ليل أو نهار،فإذا دخل وقت صلاه و لم يتم ما فاتة فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التي حضرت،و هذه أحق بوقتها فليصلّها،فإذا قضاها فليصلّ ما فاتة ممّا قد مضى،و لا يتطوع بركعه

ص: ١٨٨

١- في النسخ:إلى،و ما أثبتناه من المصدر.

٢- المسائل الرسيه الاولى(رسائل الشريف المرتضى ٢):٣٦٣.

٣- منهم:الشهيد الثاني في الروض:١٨٨،و الصيمري في كشف الالتباس على ما حكاه عنه في مفتاح الكرامه ٣:٣٩١.

٤- طه:١٤.

٥- الذكرى:١٣٢؛و انظر المدارك ٤:٣٠٠،و الحقائق ٦:٣٣٨.

٦- الذكرى:١٣٤،الوسائل ٤:٢٨٥ أبواب المواقيت ب ٦١ ح ٦.

٧- الرساله السهويه للشيخ المفيد:١١،المستدرک ٣:١٦٠ أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ٢.

حتى تقضى الفريضة كلها» (١) وهذا صريح في العموم.

و أصرح منه الصحيح الآخر الطويل المشهور، فإنّ في آخره: «و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعا فابدأ بهما قبل أن تصلّى الغداة، ابدأ بالمغرب ثمّ بالعشاء، فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثمّ بالغداة ثمّ صلّ العشاء، و إن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب فصلّ الغداة ثمّ صلّ المغرب و العشاء، ابدأ باولاهما لأنهما جميعا قضاء، فلا تصلّهما إلا بعد شعاع الشمس»، قال: قلت: لم ذلك؟ قال:

«لأنك لست تخاف فوتها» (٢).

و قريب منها إطلاق كثير من النصوص المستفيضة المنجبر ضعفها - كبعض ما سبقها - بالشهره و الإجماعات المستفيضة و الاحتياط للعباده.

فقول الماتن بوجوب تقديم الواحده دون المتعدده، لقوله و في وجوب ترتب الفوائت المتعدده على الحاضره تردّد يظهر وجهه ممّا مرّ و سيأتى أشبهه الاستحباب لا وجه له، عدا ما فى المدارك (٣) حيث تبعه من الاستناد فى الأول إلى الصحيح: عن رجل نسى الظهر حتى غربت الشمس و قد كان صلّى العصر، فقال: «إذا كان أمكنه أن يصلّيها قبل أن تفوت المغرب بدأ بها، و إلا صلّى المغرب أوّلا ثمّ صلاها» (٤) و نحوه صحيح آخر (٥).

ص: ١٨٩

١- الكافي ٣/٢٩٢، التهذيب ٣/٣٤١/١٥٩، الاستبصار ٣/١٠٤٦/٢٨٦، الوسائل ٨:٢٥٦ أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٣.

٢- الكافي ٣/١/٢٩١، التهذيب ٣/٣٤٠/١٥٨، الوسائل ٤:٢٩٠ أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

٣- المدارك ٤:٢٩٩.

٤- الكافي ٣/٦/٢٩٣، التهذيب ٢/١٠٧٣/٢٦٩، الوسائل ٤:٢٨٩ أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٧.

٥- الكافي ٣/٢/٢٩٢، التهذيب ٢/١٠٦٩/٢٦٨، الوسائل ٤:٢٩٠ أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٨.

و فى الثانى إلى الصحيح: «إن نام رجل أو نسى أن يصلّى المغرب و العشاء الآخرة، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلّهما، و إن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء، و إن استيقظ بعد الفجر فليصلّ الصبح ثمّ المغرب ثمّ العشاء قبل طلوع الشمس» (١).

و نحوه الخبر بزياده: «فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصلّ المغرب و يدع العشاء الآخرة حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها» (٢).

و للصحيح: عن الرجل تفوته صلاه النهار، قال: «يصلّيها إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء» (٣).

قال: و يؤيده الأخبار المتضمنه لاستحباب الأذان و الإقامة فى قضاء الفوائت (٤)، و الروايات المتضمنه لجواز النافله ممن عليه فريضه، كالصحيح:

«إن رسول الله صلى الله عليه و آله رقد، فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتى آذاه حرّ الشمس، ثمّ استيقظ فركع ركعتين ثمّ صلى الصبح، فقال: يا بلال ما لك؟ قال: أرقدنى الذى أرقدك يا رسول الله، قال: و كره المقام و قال: نمتم بوادى الشيطان» (٥).

قال: و الظاهر أنّ الركعتين اللتين صلاهما أوّلا ركعتا الفجر كما فى

ص: ١٩٠

- ١- التهذيب ٢٧٠/١٠٧٦، الاستبصار ٢٨٨/١٠٥٣، الوسائل ٢٨٨:٤ أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٤.
- ٢- التهذيب ٢٧٠/١٠٧٧، الاستبصار ٢٨٨/١٠٥٤، الوسائل ٢٨٨:٤ أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٣.
- ٣- الكافي ٧/٤٥٢، التهذيب ١٦٣/٦٤٠، الوسائل ٢٤١:٤ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٦.
- ٤- الوسائل ٢٧٠:٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٨.
- ٥- التهذيب ٢٦٥/١٠٥٨، الاستبصار ٢٨٦/١٠٤٩، الوسائل ٢٨٣:٤ أبواب المواقيت ب ٦١ ح ١.

و هو كما ترى: فَإِنَّ الصحيح الأول نقول بمضمونه.

و الثاني معارض بمثله بل و أمثاله ممّا مضى، فهي أرجح منه بمراتب شتى، و منها تضمنه-كالخبر بعده مع ضعف سنده- ما هو مذهب العامه من توقيت العشاءين إلى الفجر (٢)، و المنع عن الصلاة بعد طلوع الشمس إلى أن يذهب شعاعها كما فى بحث المواقيت قد مضى، فتكون بالترجيح أولى و إن تضمن بعضها الأخير و غيره ممّا لا قائل به، و هو العدول عن الحاضره إلى الفائته بعد الفراغ منها معللاً بأنها أربع مكان أربع، لانجباره بالشهره و الإجماعات المستفيضه و الاحتياط.

و لا كذلك هذه الصحيحه و ما فى معناها؛ لعدم جابر لها مطلقاً، عدا الأصل المعارض بالاحتياط اللازم المراعاة فى العبادات، و الإطلاقات كتاباً و سنّه بتوسعه أوقات الصلوات الخمس اليوميّه، و هى عامه، و ما ذكرناه من الأدله خاصه، فلتكن عليها مقدمه، مع أنّ فى شمولها لنحو المسأله مناقشه لا- يخفى وجهها؛ مع أنّ ظاهر الأمر فيهما الوجوب كما هو ظاهر الصدوقين (٣)، و أقلّه الاستحباب كما يعزى إليهما (٤)، و لا يقول به الماتن و من تبعه.

و بنحوه يجاب عن الصحيحه بعدهما؛ لتضمنها التخيير الظاهر فى تساوى الفردين المختير بينهما إباحه و رجحاناً، و لا يقولان به أيضاً.

مضافاً إلى أنّ صلاه النهار فيها مطلقه تشمل النافله و الفريضه الواحده و المتعدده، و تخصيصها بأحد هذه الأفراد جمعا بين الأدله و إن أمكن، إلاّ أنه

ص: ١٩١

١- الذكري: ١٣٤، الوسائل ٤: ٢٨٥، أبواب المواقيت ب ٦١ ح ٦.

٢- المغنى لابن قدامه ١: ٤٢٧.

٣- راجع ص ١٨٧.

٤- نقله عنهما فى المعبر ٢: ٤٠٥، و الذكري: ١٣٢.

يمكن حملها على التقيه أو النافله إن جَوَزناها في وقت الفريضة، و الترجيح لهذا، لما مضى.

مع أنّ إطلاقها معارض بالإطلاقات المتقدمه كتابا و سنه، و هي أرجح من هذا بمراتب عديده كما عرفت.

و أما المؤيدات فهي بمكان من الضعف:

أما الأول منها و هو استحباب الأذان و الإقامه: فلكونهما من توابع الصلاه و مستحباتها، فيكون التأخير بمقدار هما خارجا عن محل نزاعنا، سيما مع كونه إجماعيا، و لذا يقول به الماتن (١) و نحوه ممّن جعل تقديم الفائته أولى، و إلاّ لتناقض حكمهم هذا و تصريحهم باستحبابهما للفائته أيضا.

و أما الثاني فهو حسن إن قلنا به، و إلاّ - كما هو الأشهر الأقوى - فلا تأييد فيه أصلا، بل ينبغي حمل الأخبار الداله عليه على التقيه قطعاً سيما مع تضمن بعضها ما لا يقول به أصحابنا، هذا.

و لو صحّ هذا المؤيد للزم صحه القول بالمواسعه مطلقا حتى في الواحده، لجريانه فيها أيضا. بل الصحيحه المتقدمه منها صريحه في فعل النافله قبل الفائته الواحده، و هو ينافى التضييق الذي قالوا به فيها، فتأمل جدّا.

و ممّا ذكرناه يظهر ما في القول بالمواسعه مطلقا مع رجحان تقديم الحاضره و جوبا كما هو ظاهر الصدوقين، أو استحبابا كما عزی إليهما، أو بالعكس مطلقا كما هو خيره الشهيدين و غيرهما (٢)، أو في غير يوم الفوات و أما فيه فالوجوب كما عليه العلامه (٣).

و يضعّف هذا - زياده على ما مضى - عدم شاهد عليه أصلا مع مخالفته

ص: ١٩٢

١- كما في المعتمد ١٣٥: ٢.

٢- الشهيد الأول في الروضه ٣٦٠: ١، الشهيد الثاني في المسالك ٤٣: ١.

٣- في المختلف: ١٤٤.

كمختار الماتن لإجماع القدماء، بل و المتأخرين أيضا.

و أما ما يورد على أدله المختار من المناقشات فقد استوفينا الكلام فيها و فى جملة ما يتعلق بالمسألة فى الشرح بما لا مزيد عليه، من أراد التحقيق فيها كما هو فعله بمراجعته ثمه.

و اعلم: أن فى صحه الحاضره لو قدّمت على الفائته حيث يجب تقديمها قولان، أكثر القدماء المحكى لنا كلامهم على العدم، و منهم المرتضى -رحمه الله- و الحلّى (١)، و اذا فمنعا من أكل ما يفضل ممّا يمسك الرمق و من نوم يزيد على ما يحفظ الحياه، و من الاشتغال بجميع المباحات و المندوبات و الواجبات الموسّعه قبل القضاء.

و هو حسن إن قلنا بإفاده الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص، و إلا كما هو الأقوى و عليه أكثر متأخرى أصحابنا فلا.

نعم، يشكل الحكم بصحه الضد لو كان عباده؛ إذا المقتضى لصحتها ليس إلا الأمر، و هو لا يجامع الأمر بالقضاء المضيق الثابت قطعاً، لتضادّهما، و إذا انتفى لم يكن لصحه العباده معنى، لفقده مقتضيها؛ مضافاً إلى ظاهر النبوى المتقدم: «لا صلاه لمن عليه صلاه».

فما ذكره من بطلان الحاضره لعلّه أقوى، كما عليه الماتن فى الشرائع (٢)، و هنا أيضاً، لقوله و لو قدّم الحاضره على الفائته مع سعه وقتها حال كونه ذاكراً للفائته أعاد الحاضره بعد أداء الفائته، و يظهر من المدارك عدم الخلاف فيه على القول بوجوب تقديم الفائته حيث فرعه عليه، قال: و إلا فلا إعادته (٣).

ص: ١٩٣

١- المسائل الرسيه (رسائل الشريف المرتضى ٢): ٣٦٤، الحلّى فى السرائر ٢٧٢: ١.

٢- الشرائع ١٢١: ١.

٣- المدارك ٣٠٤: ٤.

و لا يعيد ها لو سها عن الفائته قولاً واحداً؛ للصحيح الآتى قريباً.

و يعدل عن الحاضره إلى الفائته لو ذكرها بعد التلبس بالحاضره؛ للصحيح:

«إن نسيت الظهر حتى صلّيت العصر فذكرتها و أنت في الصلاه أو بعد فراغك فانوها الأولى فإنما هي أربع، و إن ذكرت أنك لم تصلّ الأولى و أنت في صلاه العصر و قد صلّيت منها ركعتين فانوها الأولى و صلّ الركعتين الباقيتين و قم فصلّ العصر، و إن كنت ذكرت أنك لم تصلّ العصر حتى دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصلّ العصر ثمّ صلّ المغرب، و إن كنت قد صلّيت المغرب فصلّ العصر، و إن كنت قد صلّيت من المغرب ركعتين ثمّ ذكرت العصر فانوها العصر ثمّ قم فأتمها بركعتين ثمّ سلّم ثمّ صلّ المغرب، و إن كنت قد صلّيت العشاء الآخره و نسيت المغرب فقم فصلّ المغرب، و إن كنت ذكرت المغرب و قد صلّيت من العشاء الآخره ركعتين أو قمت في الثالثه فانوها المغرب ثمّ سلّم ثمّ قم فصلّ العشاء الآخره، و إن كنت قد نسيت العشاء الآخره حتى صلّيت الفجر فصلّ العشاء الآخره، و إن كنت ذكرت المغرب و أنت في الركعه الأولى أو في الثانيه من الغداه فانوها العشاء ثمّ قم فصلّ الغداه» الحديث (١).

و لا خلاف فيه أيضاً إلاّ من القائلين بالمواسعه فاستحبوا العدول و لم يوجبوه، و ظاهر الأمر يردهم.

و إنما يعدل إلى الفائته مع الإمكان، و هو حيث لا يتحقق زياده ركوع على عدد السابقه.

و ظاهر الصحيحه جواز العدول مع الفراغ من الفريضه، و لا قائل به أجده، و حملها الشيخ في الخلاف على أن المراد بالفراغ ما قاربه (٢). و لا بأس

ص: ١٩٤

١- الكافي ٣: ١/ ٢٩١، التهذيب ٣: ٣٤٠/ ١٥٨، الوسائل ٤: ٢٩٠ أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

٢- الخلاف ١: ٣٨٦.

به؛ حذرا من مخالفه الإجماع، و عملا بما دلّ على أن الصلاة على ما افتتحت عليه (١)، خرج ما خرج بالنص و الإجماع، و بقى الباقي.

و منه يظهر أنه لو سها ف تلبس بنافله ثمّ ذكر أن عليه فريضة فائته أو حاضره أبطلها أى النافله و استأنف الفريضة و لم يجز له العدول.

و أما وجوب الإبطال فمبنى على القول بعدم جواز النافله لمن عليه فريضة، كما هو الأشهر الأقوى، و قد مضى فى بحث المواقيت مفصّلا، و يأتى على القول الآخر عدم الوجوب، لكن فى جواز الإبطال حينئذ و عدمه و جهان مبنيان على جواز إبطال النافله اختيارا أم لا، و قد تقدّم الكلام فى هذا أيضا مستوفى.

يقضى ما فات سفرا قصرا و لو كان حاضرا، و ما فات حضرا تماما و لو كان مسافرا

و يجب أن يقضى ما فات سفرا قصرا مطلقا و لو كان حال القضاء حاضرا، و يقضى ما فات حضرا تماما و لو كان مسافرا فإن العبره هنا بحال الفوات لا الأداء؛ إجماعا، و للمعتبره المستفيضه، ففى الصحيح:

«يقضى ما فاتته كما فاتته، إن كانت صلاه السفر أداها فى الحضر مثلها، و إن كانت صلاه الحضر فليقض فى السفر صلاه الحضر كما فاتته» (٢).

و لو اختلف الفرض فى أول الوقت و آخره، بأن كان حاضرا ثمّ سافر، أو مسافرا فحضر و فاتته الصلاه، ففى اعتبار حال الوجوب أو الفوات قولان، أظهرهما - و عليه الأكثر - الثانى، و سيأتى البحث فيه فى صلاه المسافر إن شاء الله تعالى.

و كما أن الاعتبار فى القصر و الإتمام بحال الفوات كذلك الاعتبار بحاله

ص: ١٩٥

١- انظر عوالى اللثالى ١: ٣٤/٢٠٥.

٢- الكافى ٣: ٧/٤٣٥، التهذيب ٣: ٣٥٠/١٦٢، الوسائل ٨: ٢٦٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٦ ح ١.

فى كل من الجهر و الإخفات، فيقضى الجهرية جاهرا فيها و لو نهارا، و الإخفاتيه مخفتا فيها و لو ليلا؛ كل ذلك لعموم التشبيه المتقدم و الإجماع المحكى فى الخلاف (١).

و الاعتبار فى الكيفيه بحال الفعل لا حال الفوت، فيقضى ما فاتته و هو قادر على القيام فيه بأى نحو قدر و لو قاعدا أو مضطجعا أو مستلقيا، و بالعكس، و الوجه فيهما واضح كما بينته فى الشرح.

و يقضى المرتد مطلقا إذا أسلم كل ما فاتته زمان ردته إجماعا؛ لعموم وجوب قضاء الفوات، مع سلامته عن المعارض، عدا حديث جب الإسلام (٢). و هو لإطلاقه و عدم عمومه لغه غير معلوم الشمول لنحو المقام؛ لعدم تبادره منه إلى الأذهان.

و من فاتته فريضه حضرا من يوم و لم يعلمها بعينها صلى اثنتين و ثلاثا معينتين للصبح و المغرب و أربعا مطلقه بين الرباعيات الثلاث، ناويا بها عمّا فى ذمته، على الأشهر الأقوى، بل عليه عامه متأخرى أصحابنا، و فى الخلاف و السرائر (٣) الإجماع عليه.

للخبرين (٤) المروى أحدهما فى المحاسن عن مولانا الصادق عليه السلام، و فيه: عن رجل نسى صلاه من الصلوات لا يدرى أيتها هى، قال:

«يصلّى ثلاثا و أربعا و ركعتين، فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى

ص: ١٩٦

١- الخلاف ٣٨٧: ١.

٢- عوالى اللئالى ٣٨/٢٢٤، مسند أحمد ١٩٩: ٤.

٣- الخلاف ٣٠٩: ١، السرائر ٢٧٤: ١.

٤- الأول: المحاسن: ٦٨/٣٢٥، الوسائل ٢٧٦: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ١١ ح ٢. الثانى: التهذيب ١٩٧/٧٧٤، الوسائل ٢٧٥: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ١١ ح ١.

أربعاء، وإن كانت المغرب و الغداء فقد صَلَّى» و إرسالهما مجبور بالفتاوى.

خلافًا للحلبى و ابن حمزه (١)، فأوجبا قضاء الخمس؛ تحصيلًا لنيه التعيين الواجبه إجماعًا مع الإمكان كما هنا، و للجهر و الإخفات أن أوجباهما، كما هو الأقوى. و هو متين لو لا ما قدّمناه من الخبرين المنجبرين بما قدّمنا.

و على المختار يتخير بين الجهر و الإخفات؛ لاستحاله التكليف بهما؛ و عدم إمكان الجمع بينهما، و حيث لا ترجيح ثبت التخيير بينهما.

و كذا بين تقديم أيتها شاء مطلقًا.

و لو كان فى وقت العشاء ردّد بين الأداء و القضاء إن أوجبا نيتهما أو احتيط بها، و إلا فلا احتياج إليها و كفى قصد القربه مطلقًا.

و يستفاد من فحوى الروايه انسحاب الحكم فيما لو فاتته سفرا، و عليه جماعه (٢)، فيصلى مغربا و ثنائيه مطلقه بين الثنائيات الأربع كما سبق.

خلافًا للحلبى فأوجب هنا قضاء الخمس (٣). و هو أحوط؛ اقتصارًا فيما خالف الأصل على مورد النص المنجبر بالعمل. و ظهور الروايه فى العموم مسلم لكن لم يظهر لها فى محل البحث جابر؛ لاختصاص الشهره الجابره بغيره، اللهم إلا أن تجبر بالاعتبار و فتوى هؤلاء الجماعه، و لا يخلو عن قوه.

و لو فاتته من الفرائض ما لم يحصه عددا قضى حتى يغلب على ظنه الوفاء على المشهور، بل المقطوع به فى كلام الأصحاب كما فى المدارك (٤)، مشعرا بالإجماع. فإن تمّ و إلا كان الرجوع إلى الأصول لازما،

ص: ١٩٧

١- الحلبى فى الكافى: ١٥٠، لم يعثر عليه فى الوسيله، قال فى مفتاح الكرامه ٣: ٤٠٤. و فى الرياض نقل وجوب قضاء الخمس عن ابن حمزه و لم أجده فى الوسيله.

٢- منهم: العلامه فى القواعد ١: ٤٥، و الشهيد الأول فى الدروس ١: ١٤٦، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٥٨.

٣- انظر السرائر ١: ٢٧٤.

٤- المدارك ٤: ٣٠٦.

و مقتضاها القضاء حتى يحصل العلم بالوفاء، تحصيلاً للبراءة اليقينية عما تيقن ثبوته في الذمه مجملاً، و به أفتى شيخنا في روض الجنان في بعض الصور، وفاقاً للذكرى (١).

خلافاً لسببه في المدارك، فاستوجه الاكتفاء بقضاء ما تيقن فواته خاصة مطلقاً، وفاقاً لمحتمل التذكرة (٢)، قال: لأصاله البراءة من التكليف بالقضاء مع عدم تيقن الفوات (٣).

و يؤيده الحسن: «متى ما استيقنت أو شككت في وقت صلاه أنك لم تصلها صلّيتها، وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوات فقد دخل حائل فلا إعادته عليك من شيء حتى تستيقن، وإن استيقنت فعليك أن تصلها في أي حال» (٤).

و فيه نظر؛ لا ابتناء الأول على عدم حجيه الاستصحاب، و هو خلاف الصواب.

و المتبادر من الثاني هو الشك في ثبوت أصل القضاء في الذمه و عدمه، و نحن نقول بحكمه الذي فيه، و لكنه غير ما نحن فيه، و هو الشك في مقدار القضاء بعد القطع بثبوت أصله في الذمه و اشتغالها به مجملاً، و الفرق بينهما واضح لا يخفى.

يستحب قضاء النوافل الموقته

و يستحب قضاء النوافل الموقته استحباباً مؤكداً؛ يجمعنا المصرح به في الخلاف و روض الجنان و المنتهى و غيرها (٥)؛ و للصحاح و غيرها، منها: «إنّ

ص: ١٩٨

١- روض الجنان: ٣٥٩، الذكرى: ١٣٧.

٢- التذكرة ٨٣: ١.

٣- المدارك ٣٠٧: ٤.

٤- الكافي ١٠/٢٩٤: ٣، التهذيب ٢/١٠٩٨/٢٧٦، الوسائل ٤: ٢٨٢ أبواب المواقيت ب ٦٠ ح ١.

٥- الخلاف ١: ٤٢٥، روض الجنان: ٣٦١، المنتهى ١: ٤٢٣؛ و انظر التذكرة ٨٣: ١.

العبد يقوم فيقضى النافلة فيعجب الرب ملائكته منه و يقول: يا ملائكتي، عبدى يقضى ما لم افترض عليه» (١).

و منها: عن رجل عليه من صلاه النوافل ما لا يدري ما هو من كثرتها، كيف يصنع؟ قال: «فليصل حتى لا يدري كم صلى من كثرتها فيكون قد قضى بقدر ما علم من ذلك»، ثم قال: قلت له: فإنه لا يقدر على القضاء، فقال:

«إن كان شغله فى طلب معيشه لا- بدّ منها أو حاجه لأخ مؤمن فلا شىء عليه، و إن كان شغله لجمع الدنيا و التشاغل بها عن الصلاه فعليه القضاء، و إلا لقى الله تعالى و هو مستخفّ متهاون مضيع لحرمة رسول الله صلى الله عليه و آله»، قال: قلت: فإنه لا يقدر على القضاء فهل يجزى أن يتصدّق، فسكت ملياً ثم قال: «فليتصدق بصدقه»، قلت: فما يتصدّق؟ قال: «بقدر طولته، و أدنى ذلك مدّ لكل مسكين مكان كل صلاه»، قلت: و كم الصلاه التى يجب فيها مدّ لكل مسكين؟ قال: «لكل ركعتين من صلاه الليل و لكل ركعتين من صلاه النهار مدّ»، قلت: لا يقدر، فقال: «مدّ إذا لكل أربع ركعات من صلاه النهار» (٢) قلت: لا يقال، قال: «فمدّ إذا لصلاه الليل و مدّ لصلاه النهار، و الصلاه أفضل، و الصلاه أفضل، و الصلاه أفضل» (٣).

و لو فات بمرض لم يتأكد القضاء للصحيح: «ليس عليك قضاء، إن المريض ليس كالصحيح، كل ما غلب الله تعالى فهو أولى بالعدر فيه» (٤).

ص: ١٩٩

١- الكافي ٣: ٨/ ٤٨٨، التهذيب ٢: ٦٤٦/ ١٦٤، الوسائل ٤: ٧٥ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٨ ح ١، فى النسخ: فيعجب الرب و ملائكته منه.

٢- جمله من صلاه النهار، ليست فى الكافي. و فى الوسائل زياده «مدّ لكل أربع ركعات من صلاه الليل».

٣- الكافي ٣: ١٣/ ٤٥٣، الفقيه ١: ١٥٧٧/ ٣٥٩، التهذيب ٢: ٢٥/ ١١، المحاسن: ٣٣/ ٣١٥، الوسائل ٤: ٧٥ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٨ ح ٢.

٤- الكافي ٣: ٤/ ٤٥١، الفقيه ١: ١٤٣٤/ ٣١٦، التهذيب ٢: ٧٧٩/ ١٩٩، الوسائل ٤: ٨٠ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٠ ح ٢.

و يستفاد من التعليل عموم الحكم لكل معذور من غير اختصاص بالمرضى، ولا بأس به وإن لم أجد من الأصحاب مصرّحا به.
و تستحب الصدقة مع العجز عن القضاء عن كل ركعتين بمدّ، فإن لم يتمكن فعن كل يوم بمدّ للصحيح المتقدم، إلا أنه غير
منطبق على ما فى العبارة و نحوها، و العمل عليه أحوط و أولى.

ص: ٢٠٠

إشاره

الثالث: في بيان أحكام صلاة الجماعة و النظر فيه في أطراف:.

الأول الجماعة مستحبه في الفرائض متأكده في الخمس

إشاره

الأول: الجماعة مستحبه في الفرائض كلّها حتى المنذوره و صلاة الاحتياط و ركعتي الطواف، أداء و قضاء، على ما يقتضيه عموم العبارة و نحوها، و الصحيح: «الصلاه فريضه، و ليس الاجتماع بمفروض في الصلاه كلّها، و لكنّها سنّه، من تركها رغبه عنها و عن جماعه المؤمنين من غير عله فلا صلاه له» (١).

و بالتعميم إلى المنذوره و الأداء و القضاء صرح الشهيدان في روض الجنان و الذكري (٢)، بل فيها ما يفهم كونه إجماعا بيننا. فإن تمّ و إلا كان التعميم بالإضافه إلى ما عدا الأداء و القضاء محلّ نظر، سيّما صلاتي الاحتياط و الطواف؛ لما بينته في الشرح مستوفى، و لا ريب أن الأحوط تركها فيهما.

و هي متأكده في الخمس اليوميه بالضروره من الدين و بالكتاب (٣) و السّنّه المتواتره العامه و الخاصه، العاميه و الخاصيه، ففي الصحيح: «الصلاه في جماعه تفضل على صلاه الفرد- بأربع و عشرين درجه، تكون

ص: ٢٠١

١- الكافي ٣/٣٧٢، التهذيب ٣/٨٣/٢٤، الوسائل ٨:٢٨٥ أبواب صلاة الجماعة ب ١ ح ٢.

٢- روض الجنان: ٣٦٣، الذكري: ٢٦٥.

٣- البقره: ٤٣ وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ .

و بمعناه أخبار مستفيضه، بل في بعضها: تفضل بخمس و عشرين (٢)، و في آخر: بسبع و عشرين (٣)، و في غيرهما: بتسع و عشرين (٤).

و فيه: قال صَلَّى الله عليه و آله: «لا صلاه لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علّه، و قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: لا غيبه إلا لمن صَلَّى في بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته و وجب هجرانه، و إذا رفع إلى إمام المسلمين أنذره و حدّره، فإن حضر جماعه المسلمين و إلا أحرق عليه بيته» (٥).

و تقييد المنع عن تركها بالرغبه عنها ظاهر في عدمه مع عدمها، كما يدل عليه أيضا إطلاق أخبار الأفضليه المتقدمه. و عليها يحمل الأخبار الكثيره الظاهره في المنع عن الترك من غير تقييد بالرغبه (٦)، جمعا بين الأدله و التفاتا إلى مخالفتها لإجماع الطائفه على أنها لا تجب إلا في صلاه الجمعه و العيدين مع الشرائط المتقدمه لوجوبها في بحثها، على الظاهر، المصرح به في كلام جماعه (٧).

ص: ٢٠٢

- ١- التهذيب ٣: ٨٥/٢٥، الوسائل ٨: ٢٨٥ أبواب صلاه الجماعه ب ١ ح ١.
- ٢- الكافي ٣: ١/٣٧١، التهذيب ٣: ٨٢/٢٤، الوسائل ٨: ٢٨٦ أبواب صلاه الجماعه ب ١ ح ٣.
- ٣- الروضه البهيه ١: ٣٧٧، الوسائل ٨: ٢٨٦ أبواب صلاه الجماعه ١ ح ١٦.
- ٤- لم نعر عليه في الكتب الحديثيه.
- ٥- التهذيب ٣: ٥٩٦/٢٤١، الاستبصار ٣: ٣٣/١٢، الوسائل ٢٧: ٣٩٢ أبواب الشهادات ب ٤١ ح ٢.
- ٦- الوسائل ٨: ٢٩١ أبواب صلاه الجماعه ب ٢.
- ٧- منهم: المحقق في المعتبر ٢: ٤١٤، و العلامه في التذكره ١: ١٧٠، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١: ١٥٩.

و هذا الجمع أولى من حمل الموجه على هذه الصلوات التي تجب فيها الجماعة؛ لأن من جملتها ما أوجبها في الفجر و العشاء، و مع ذلك فهو بعيد جدا، و هنا محامل آخر ذكرناها في الشرح.

و يدل على عدم الوجوب صريحا الصحيحه المتقدمه المصرّحه بأنها سنّه. و لا يمكن أن يراد بالسّنّه فيها ما يقابل الفرض الإلهي فيشمل الواجب النبوي فتنتفى الدلاله باحتمال كونه المراد بها؛ لضعفه بورود الأمر الإلهي بها في قوله تعالى وَ اذْكَرُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ [١] (١) فانحصر كون المراد بها المعنى المعروف بين أصحابنا و هي السنّه في مقابل مطلق الواجب، فتأمل جدا.

و لا- يجوز أن تجمع في نافله بإجماعنا الظاهر المنقول في ظاهر المنتهى و التذكرة و كنز العرفان (٢)، و للنصوص المستفيضه به من طرقنا:

منها: المروى في الخصال عن مولانا الصادق عليه السلام: «و لا يصلى التطوع في جماعه؛ لأن ذلك بدعه، و كلّ بدعه ضلاله، و كلّ ضلاله في النار» (٣).

و نحوه المروى في العيون عن مولانا الرضا عليه السلام (٤).

و منها: «لا جماعه في نافله» (٥).

و منها: المرتضوى المروى في الكافي أنه عليه السلام قال في خطبته:

«و أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلا في فريضه، و أعلمتهم أنّ

ص: ٢٠٣

١- البقره: ٤٣.

٢- المنتهى ٣٦٤: ١، التذكرة ١٧٠: ١، كنز العرفان ١٩٤: ١.

٣- الخصال: ٦٠٦ (ضمن حديث شرائع الدين)، الوسائل ٨: ٣٣٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٠ ح ٥.

٤- العيون ١٢٢: ٢، الوسائل ٨: ٣٣٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٠ ح ٦.

٥- التهذيب ٢١٧/٦٤، الاستبصار ١/٤٦٤، إقبال الأعمال: ١٢، الوسائل ٨: ٣٢ أبواب نافله شهر رمضان ب ٧ ح ٦.

اجتماعهم في النوافل بدعه»الخبر (١).

و قصور الأسانيد مجبور بعمل الأصحاب، و باستفاضه النصوص -و فيها الصحيح و غيره- بالمنع عن الاجتماع في النافله بالليل في شهر رمضان و انه بدعه (٢).

و لا قائل بالفرق بين الطائفه، فإن من منع عنه مطلقا.

عدا ما استثنى من الاستسقاء إجماعا، و صلاه العيدين مع عدم اجتماع شرائط الوجوب على المشهور، و الغدير على قول للحلبى و الشهيد فى اللمعه و المحقق الثانى فيما حكى (٣).

و من حكى عنه الجواز حكى عنه مطلقا، فتخصيص المنع بنوافل شهر رمضان إحداث قول لا يجوز قطعاً.

هذا، مع مخالفه الجماعه للأصول و القواعد المقرره، من حيث تضمنها نحو سقوط القراءة و وجوب المتابعه ممّا الأصل عدمه بلا شبهه، خرج عنها الصلاه المفروضه بما مرّ من الأدله المقطوعه، و بقى النافله تحتها مندرجه.

و إطلاق بعض الروايات باستحباب الجماعه فى الصلاه (٤) من دون تقييد بالفريضه غير معلوم الشمول للنافله بعد اختصاصه بحكم التبادر و الغلبه بالفريضه، مع أنه منساق لإثبات أصل استحبابها فى الجملة من دون نظر إلى تشخيص كونها فى فريضه أو نافله، فيكون بالنسبه إليهما كالقضيه المهمله يكفى فى صدقها هنا الثبوت فى الفريضه.

ص: ٢٠٤

١- الكافى ٨: ٢١/٥٨، الوسائل ٨: ٤٦ أبواب نافله شهر رمضان ب ١٠ ح ٤.

٢- الوسائل ٨: ٤٥ أبواب نافله شهر رمضان ب ١٠.

٣- الحلبي فى الكافى: ١٦٠، اللمعه (الروضه ١): ٣٧٧، جامع المقاصد ٢: ٤٨٥.

٤- الوسائل ٨: ٢٨٥ أبواب صلاه الجماعه ب ١ الأحاديث ١، ٣، ٥.

نعم ربما يتوهم من الصحاح الجواز، منها: «صلّ بأهلك في رمضان الفريضة و النافلة» (١).

و منها: عن المرأة تؤم النساء؟ فقال: «تؤمهنّ في النافلة، فأما في المكتوبه فلا» (٢) و نحوه آخر (٣).

لكنها غير ظاهره الدلاله و لا واضحه؛ لعدم تصريح في الأول منها بالجماعه، لاحتمال كون المراد بالصلاه بالأهل الصلاه في الأهل بمعنى في البيت، يعنى لا في الخارج.

و لا في الأخيرين بالمراد بالنافله، فتحتمل -لإطلاقها- النافله المشروع فيها الجماعه لا مطلق النافله.

و لو سلّم فهي محموله على التقيه، فميل جماعه من متأخرى المتأخرين إلى الجواز (٤) -لهذه الصحاح، مع القدح فيما مرّ من الأخبار بضعف، سند ما دلّ منها على العموم، و أخصّيه صحيحها من المدعى -ضعيف، سيّما مع ورود الأخصيه التي اعترضوا بها على الصحيح على صحاحهم كما لا يخفى، و الذبّ عنها بالإجماع المركب و إن أمكن إلا أنه مشترك.

و الترجيح لذلك الطرف؛ للشهره العظيمه، بل الإجماع كما عرفته، و اعتضاد الصحيحه المانع عن الاجتماع في شهر رمضان بتلك المستفيضه الموافقه لها في الدلاله.

ص: ٢٠٥

١- التهذيب ٣: ٧٦٢/٢٦٧، الوسائل ٨: ٣٣٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٠ ح ١٣.

٢- الفقيه ١: ١١٧٦/٢٥٩، التهذيب ٣: ٤٨٧/٢٠٥، الوسائل ٨: ٣٣٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٠ ح ١.

٣- الكافي ٣: ٢/٣٧٦، التهذيب ٣: ٧٦٨/٢٦٩، الاستبصار ١: ١٦٤٦/٤٢٦، الوسائل ٨: ٣٣٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٠ ح ١٢.

٤- منهم صاحب المدارك ٤: ٣١٥، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٣٨٩، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١: ١٥٩.

و لا كذلك الصحيحه الاولى من هذه الصحاح، فإنّها بالنسبه إليها مرجوحه؛ لأنها بطرف الضد من المرجحات المزبوره، سيّما مع موافقتها للعامه كما تشهد بها الروايات المسطوره، و حكي في المنتهى القول بالجواز مطلقا عن جماعه من العامه (١)، و لأجله حملنا الصحاح بجملتها على التقيه.

و أما حكايه استثناء الحلبي و مشاركيه- و منهم المفيد كما حكي (٢)- صلاه الغدير فإنما هي لروايه على ما حكي التصريح به عن التذكره (٣)، و علّله في الروضه بثبوت الشرعيه في صلاه العيد و أنه عيد (٤)، و لا دخل له بجوازها في أصل النافله.

و حيث إن تعليل الروضه عليل، و الروايه لم نقف عليها كان عدم استثنائها أقوى، و فاقا لأكثر أصحابنا.

و لا يمكن الحكم به من باب التسامح؛ لأنه حيث لا يحتمل التحريم، و هو قائم هنا.

يدرك المأموم الركعه بإدراك الركوع

و يدرك المأموم الركعه بإدراك الركوع اتفاقا فتوى و نصا و بإدراكه أي إدراك الإمام المدلول عليه بالمقام في حال كونه راعيا أي في الركوع على الأشهر الأقوى كما مضى بيانه و بيان وجه تردّد الماتن في بحث الجمع مفضّلا.

و أقلّ ما تتعقد به الجماعه بالإمام و مؤتم واحد و لو كان صبيا أو امرأه كما في المعتبره (٥).

ص: ٢٠٦

١- المنتهى ٣٦٤:١.

٢- الذكري: ٢٦٥.

٣- التذكره ٧٣:١.

٤- الروضه ٣٧٧:١.

٥- الوسائل ٢٩٨:٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٤ ح ٧٨.

و لا خلاف فى أصل الحكم أجده، و به صرّح جماعه (١)، و المعتبره به مع ذلك مستفيضه، و فيها الصحيح و غيره، بل يستفاد من بعضها أنّ المؤمن و حده جماعه (٢)، لكنه - مع ضعف سنده - محمول على أن المراد به إدراك فضيله الجماعه لطالبها و لم يجدها، تفضّلا من الله تعالى و معامله له على قدر نيته، فإنها خير من عمله.

و أما ما فى الفقيه من أن الواحد جماعه، لأنه إذا دخل المسجد و أذن و أقام صلّى خلفه صفّان من الملائكه، و متى أقام و لم يؤذن صلّى خلفه صفّ واحد (٣).

فلعله محمول على شده استحباب الأذان و الإقامه لا أنه جماعه حقيقه.

و لا تصح الجماعه و الحال أن بين الإمام و المأموم ما يمنع المشاهده، و كذا لو كان بين الصفوف فتفسد صلاه من وراء الحائل، بإجماعنا الظاهر، المصرّح به فى جمله من العبائر مستفيضا (٤).

للسحيح: «إن صلّى قوم بينهم و بين الإمام ما لا يتخطّى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، و أىّ صفّ كان أهله يصلّون بصلاه إمام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطّى فليس ذلك لهم بصلاه، فإن كان بينهم ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاه إلا من كان حيال الباب، قال: و هذه المقاصير لم تكن فى زمن أحد من الناس و إنما أحدثها الجبارون، و ليس لمن صلّى خلفها مقتديا بصلاه من فيها صلاه» (٥).

ص: ٢٠٧

١- منهم العلامة فى المنتهى ١:٣٦٤، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١:١٥٩.

٢- الفقيه ١٠٩٦/٢٤٦، الوسائل ٨:٢٩٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٤ ح ٥.

٣- الفقيه ١:٢٤٦.

٤- منها: المعتبر ٢:٤١٦، و التذكرة ١:١٧٣.

٥- الكافي ٣:٤/٣٨٥، الفقيه ١:١١٤٤/٢٥٣، التهذيب ٣:١٨٢/٥٢، الوسائل ٨:٤١٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٦٢ ح ٢ و فى الجميع

بتفاوت.

و احترز بقوله: يمنع المشاهده، عمّا لا يمنع عنها و لو حال القيام خاصه، كالحائل القصير و الشباييك المانع عن الاستطراق دون المشاهده، فإنه تصح صلاه من خلفها مقتديا بمن فيها كما هو المشهور.

خلافًا للخلاف في الشباييك، مستدلا عليه بالإجماع و الصحيح المتقدم، قال: و هو صريح بالمنع (١).

و هو غريب؛ لعدم وضوح وجه الدلاله فيه بعد، و لذا اختلف فيه: فبين من جعله النهى فيه عن الصلاه خلف المقاصير، بناء على أن الغالب فيها كونها مشبكه.

و أجاب عنه في المختلف بجواز كون المقاصير المشار إليها فيه غير مخرّمه (٢).

و يعضده ذكر حكم المقاصير التي أحدثها الجبارون بعد اشتراط عدم حيلولة ستره أو جدار بنحو يفهم منه دفع إيراد يحتمل الورد على الاشتراط، و لو كانت المقاصير المشار إليها مخرّمه لما كان ستره و لا جدارا حتى يحتاج إلى دفع إيراد يرد على الاشتراط، فتأمل.

و بين من جعله ما تضمن صدره من قوله عليه السلام: «و إن صلّى قوم و بينهم و بين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام» فإنّ ما لا يتخطى يتناول الحائط و الشباك مطلقا و غيرهما (٣).

و هذا بعيد جدًا؛ لأن المراد بما لا يتخطى عدم التخطى بواسطة البعد لا باعتبار الحائل، كما هو المتبادر المدلول عليه بذيل الصحيح بعد التدبر

ص: ٢٠٨

١- الخلاف ٥٥٨: ١.

٢- المختلف: ١٥٩.

٣- كما في المختلف: ١٥٩، و نهايه الأحكام ١٢٢: ٢.

الصحيح، هذا.

و لا ريب أن ما ذكره الشيخ أحوط، سيما مع دعواه الإجماع عليه.

و اعلم: أن مشاهدته المأموم لمثله المشاهد للإمام أو لمن يشاهده و إن تعدد كاف في صحه الجماعه، و إلا لم تحصل للصفوف المتعدده، مع أنه خلاف الإجماع، بل الضروره فتوى و روايه.

و هل يكفى المشاهده مطلقا، فيصح ما فى المنتهى و غيره (١) من أنه لو وقف المأموم خارج المسجد بحذاء الباب و هو مفتوح بحيث يشاهد الإمام أو بعض المأمومين صحّت صلاته و صلاه من على يمينه و على يساره و ورائه؟ أم يشترط فقد الحائل بينه و بين الإمام أو الصف السابق، و إلا - صحّ صلاه من فقده و من بعده من الصفوف إذا شاهدوه دون غيره؟ وجهان، أحوطهما الثانى، سيما مع قوه احتمال ظهوره من الصحيح الماضى، إلا أن الأول أشهر، بل لا يكاد خلاف فيه يعرف إلا من بعض من تأخر، حيث إنه بعد نقل ما فى المنتهى عن الشيخ و من تبعه استشكله.

فقال: و هو متّجه إن ثبت الإجماع على أن مشاهدته بعض المأمومين تكفى مطلقا، و إلا كان فى الحكم المذكور إشكال، نظرا إلى قوله عليه السلام: «إلا من كان بحيال الباب» فإنّ ظاهره قصر الصحه على صلاه من كان بحيال الباب، و جعل بعضهم هذا الحصر إضافيا بالنسبه إلى الصف الذى يتقدمه عن يمين الباب و يساره، و فيه عدول عن الظاهر يحتاج إلى دليل (٢).

انتهى. و هو حسن.

و يجوز الحيلولة بما يمنع المشاهده فى المرأه أى بينها و بين

ص: ٢٠٩

١- المنتهى ٣٦٥:١؛ و انظر المدارك ٣١٨:٤.

٢- الذخيره: ٣٩٤.

إمامها إذا كان رجلا، وعرفت انتقال الإمام من القيام إلى السجود و منه إليه مثلا، بلا- خلاف يظهر إلا- من الحلّى، فجعلها كالرجل؛ لعموم الدليل (١).

و هو مخصّص بصريح الموثق: عن الرجل يصلّى بالقوم و خلفه دار فيها نساء، هل يجوز لهنّ أن يصلّين خلفه؟ قال: «نعم، إن كان الإمام أسفل منهن» قلت: فإن بينهن و بينه حائطا أو طريقا، قال: «لا بأس» (٢).

و قصور السند مجبور بالعمل، بل بالإجماع كما فى التذكرة (٣).

نعم، ما ذكره أحوط.

و لا يجوز أن يأتى المصلّى بمن هو أعلى منه موقفا بما يعتدّ به كالأبنيه على روايه عمّار الموثقه: عن الرجل يصلّى بقوم و هم فى موضع أسفل من موضعه الذى يصلّى فيه، فقال: «إن كان الإمام على شبه الدكّان أو على موضع أرفع من موضعهم لم يجز صلاتهم» (٤).

و هى كما ترى صريحه فى الحرمة كما هو الأظهر الأشهر بين الطائفة، بل لا- خلاف فيها أجده، إلا- من الخلاف فصّرّح بالكراهه، مدّعا عليها أخبار و إجماع الطائفة (٥).

لكنه شاذ، و إجماعه موهون إن أراد بالكراهه المعنى المعروف. و إن أراد بها الحرمة- كما صرّح به الفاضل فى المختلف (٦)، و ربما يشهد له سياق عبارته

ص: ٢١٠

١- السرائر ٢٨٩: ١.

٢- التهذيب ٣: ١٨٣/٥٣، الوسائل ٨: ٤٠٩ أبواب صلاة الجماعة ب ٦٠ ح ١.

٣- التذكرة ١٧٤: ١.

٤- الكافي ٣: ٩/٣٨٦، الفقيه ١: ١١٤٦/٢٥٣، التهذيب ٣: ١٨٥/٥٣، الوسائل ٨: ٤١١ أبواب صلاة الجماعة ب ٦٣ ح ١.

٥- الخلاف ٥٥٦: ١.

٦- المختلف: ١٦٠.

الخلايف-فلا- خلايف له في المسأله و إن حكاة عنه جماعه مائلين إليه (١)؛ للأصل؛ و عموم أدله صحه القدوه من غير إشاره في شىء منها إلى هذا الشرط بالمره؛ و ضعف الروايه سندا و متنا.

و هو كما ترى؛ لوجوب الخروج عن الأولين-على تقدير جريانها في المقام-بالروايه، لأنها من الموتق و هو حجه، و على تقدير الضعف فهو منجر بالشهره العظيمه القريبه من الإجماع، بل الإجماع في الحقيقه كما عرفت.

و أما المتن فلا ضعف فيه إلا من حيث التهافت و اختلاف النسخه، و هما لا تعلق لهما بالحكم الذى يتعلق بأصل المسأله، و إنما هما في بيان البعد الممنوع عنه و المرخص فيه، و هو غير أصل المسأله، و ضررهما إنما هو فيه لا فيها؛ و لذا لم يستند الأكثر في بيان البعد إلى الروايه و إنما عوّلوا فيه على العرف و العاده.

و قدره في الدروس بما لا يتخطى كالفاضل في التذكره (٢). و قيل: بشبر، بزعم استفادته من الروايه (٣)، و ادعى الفاضل الإجماع على اغتفاره في التذكره (٤).

و يعضد الروايه في أصل المسأله نصوص آخر جمله منها صريحه (٥)، و هى و إن كان الظاهر أنها عاميه إلا أنها منجره بما عرفت.

و يجوز الائتمام بالأعلى لو كانا على أرض منحدره بلا خلاف فيه

ص: ٢١١

١- منهم: المحقق في المعبر ٢:٤١٩، و الشهيد في الذكري: ٢٧٣، و صاحب المدارك ٤:٣٢٠.

٢- الدروس ١:٢٢٠، التذكره ١:١٧٤.

٣- الذكري: ٢٧٣.

٤- التذكره ١:١٧٤.

٥- انظر سنن البيهقي ١٠٩، ١٠٨:٣.

و لا فى أنه لو كان المأموم أعلى منه أى من الإمام مطلقاً صحّ الائتمام؛ لما فى ذيل الوثقه المتقدمه من قوله عليه السلام: «و إن كان أرضاً مبسوطة و كان فى موضع منها ارتفاع فقام الإمام فى الموضع المرتفع و قام من خلفه أسفل منه و الأرض مبسوطة إلا أنهم فى موضع منحدر فلا بأس» قال:

و سئل: فإن قام الإمام أسفل من موضع من يصلى خلفه، قال: «لا بأس» و قال:

«و إن كان رجل فوق بيت أو غير ذلك دكاناً كان أو غيره و كان الإمام يصلى على الأرض أسفل منه جاز أن يصلى خلفه و يقتدى بصلاته و إن كان أرفع منه بشيء كثير».

و قد عرفت الجواب عمياً يرد عليها، مع كون الحكم فيها هنا إجماعياً كما صرح به فى الأخير فى المنتهى (1)، و يظهر من غيره أيضاً (2)؛ معتضداً بالأصل و العمومات أيضاً؛ و لذا لم ينسب الماتن هنا إلى روايه عمّار مع كونه مذكوراً فيها، و إنما نسب الحكم سابقاً إليها إشعاراً بالتردد فيه المعلوم وجهه و جوابه ممّا قدّمنا، و يحتمل كون المنسوب إليها فى كلامه كون البعد الممنوع منه بما يعتدّ به كالدكان و شبهه لا المنع عن أصله، و لكنه بعيد جداً، هذا.

و أما الخبر المنافى للحكم فى الثانى (3) فمع ضعف سنده بالجهالة شاذّ محمول على الفضيله.

و لا يجوز أن يتباعد المأموم عن الإمام أو الصف الذى يليه بما يخرج به عن العاده؛ إلا مع اتصال الصفوف.

أما عدم جواز التباعد فى غير صورته الاستثناء فهو مجمع عليه بيننا على

ص: ٢١٢

١- المنتهى ٣٦٦: ١.

٢- كالدخيره: ٣٩٤.

٣- التهذيب ٢٨٢/٨٣٥: ٣، الوسائل ٨: ٤١٢ أبواب صلاه الجماعه ب ٦٣ ح ٣.

الظاهر، المصريح به في عبار جماعه من أصحابنا (١).

و اما تحديده بما في العبارة فهو الأظهر الأشهر بين الطائفة.

استنادا في عدم جواز البعد العرفي الخارج عن العادة بحيث يسمى كثيرا إلى الأصل، مع عدم مصحح للعباده معه، عدا إطلاق النصوص بتبعد المأموم عن الإمام مثلا و قيامه خلفه، و هو غير معلوم الانصراف إلى البعد بهذه الكيفية.

مع أنه لا- قائل بالصحة معه منّا إلا ما ينقل من ظاهر المبسوط من حكمه بجواز التباعد ثلاثمائة ذراع (٢). و عبارته المحكيه غير صريحه في اختياره ذلك، بل و لا- ظاهره، بل أفتى أولا بما في العبارة ثم حكى القول المحكى عنه عن قوم، و الظاهر أن المراد بهم من العامه، كما صرح به في المختلف، قال: إذ لا قول لعلمائنا في ذلك (٣). و عبارته هذه ظاهره في دعوى الإجماع على فساد هذا القول، كما صرح به الشيخ نفسه في الخلاف (٤).

و إذا انتفى هذا القول بالإجماع ظهر انعقاده على عدم جواز البعد الكثير مطلقا؛ إذ لا قائل بجوازه دون الثلاثمائة، إلا ما ربما يتوهم من الخلاف، من حيث تحديده البعد الممنوع عنه بما يمنع عن مشاهدته الإمام و الاقتداء بأفعاله (٥)، الظاهر بحسب عموم المفهوم في جواز البعد بما لا يمنع عن المشاهده مطلقا و إن كان كثيرا عادة.

و هو غير صريح، بل و لا ظاهر في المخالفه ظهورا يعتدّ به، سيما و أن

ص: ٢١٣

١- منهم: العلامة في التذكرة ١: ١٧٣، و صاحب المدارك ٤: ٣٢٢، و المحقق السبزواري في الذخيرة: ٣٩٤.

٢- المبسوط ١: ١٥٦.

٣- المختلف: ١٥٩.

٤- الخلاف ١: ٥٥٦.

٥- الخلاف ١: ٥٥٩.

غالب صور مفهوم العبارة هو البعد الذى لم يخرج به عن العادة، فيحمل عليه، و لعله لذا لم ينقل عنه فى المختلف الخلاف فى المسأله، و إنما نقل فى مقابله المشهور القول بما لا يتخطى و الثلاثمائه خاصه، مشعرا بأنهما المخالفان فى المسأله.

و فى الصحه مع عدم البعد الكثير العرفى و إن كان بما لا يتخطى إلى الإطلاق الذى مضى، المعتضد بالأصل و الشهره العظيمه بين أصحابنا بحيث كاد أن يكون إجماعا، بل على جواز البعد بنحو من الطريق و النهج الإجماع فى الخلاف صريحا (١)، و الغالب فى البعد بهما كونه بما لا يتخطى.

و منه يظهر جواز الاستناد إلى الموثق الذى مضى فى جواز ائتمام المرأه خلف الرجل و إن كان المسافه بينهما حائطا أو طريقا.

خلافًا للحلبى (٢) و ابن زهره (٣)، فمنعنا عن البعد بما لا يتخطى؛ للصحيح الذى مضى المصرح بأنه لا صلاه لمن بينه و بين الإمام أو الصف المتقدم عليه هذا (٤).

و هو محمول على الفضيله جمعا و التفاتا إلى ما فى ذيله من قوله:

«و ينبغى أن يكون الصفوف تامه متواصله بعضها إلى بعض لا يكون بين الصفيين ما لا يتخطى» و هو ظاهر فى الاستحباب، أظهر من ظهور: «لا - صلاه» فى الفساد، سيما مع درج تواصل الصفوف و تماميتها معه فى حيز: «ينبغى» فإنه بالنسبه إليه للاستحباب قطعا، فكذا بالنسبه إلى مصحوبه المفسر له ظاهرا.

ص: ٢١٤

١- الخلاف ٢١٥: ١.

٢- فى «م»: الحلبي.

٣- الحلبي فى الكافي: ١٤٤، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠.

٤- راجع ص ٢٠٧.

و قريب منه روايه أخرى مرويه عن دعائم الإسلام، إذ فيها: «و ينبغي للصفوف أن تكون متواصله، و يكون بين كل صفين قدر مسقط جسد الإنسان إذا سجد» (١).

و الظاهر أن جمله: «و يكون» معطوفه على جمله «تكون» الأولى، للقرب؛ و شهاده الصحيحه. و يمكن جعلها قرينه على كون العطف فى هذه الروايه تفسيريا.

هذا مع أن فيها إجمالا- من حيث عدم تعيينهما مبدأ ما يتخطى، أ هو من المسجد أم الموقف، فكما يحتمل الثانى يحتمل الأول أيضا، و عليه فلا مخالفه للمختار فيهما، فتأمل جدا.

هذا مضافا إلى ما يرد على هذا القول مما ذكرناه فى الشرح مستقصى.

و بالجمله: فالمشهور أقوى و إن كان ما ذكره أحوط و أولى.

و هل اشتراط هذا الشرط مطلق كما عليه الشهيدان (٢)؟ أم مختص بابتداء الصلاه خاصه حتى لو فقد بخروج الصفوف المتخلله عن الاقتداء بنيه الانفراد أو بلوغ الصلاه إلى الانتهاء لم تنفسخ القدوه كما عليه جماعه؟ (٣).

وجهان، و الأصل- مع اختصاص ما دلّ على الاشتراط بحكم التبادر بالابتداء- مع الثانى.

و على الأول فهل تنفسخ القدوه مطلقا فينوى الانفراد للضروره، أم إذا لم يمكن تجديدها بالتقرب إلى محل الصحه مع عدم حصول المنافى؟ و جهان، و الأحوط تجديدها ثمّ الصلاه مره أخرى.

ص: ٢١٥

١- دعائم الإسلام ١: ١٥٦، المستدرک ٦: ٤٩٩ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ١.

٢- الشهيد الأول فى البيان: ٢٣٥، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٧٠.

٣- منهم صاحب المدارک ٤: ٣٢٣، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٩٤.

و اعلم: أن اغتفار البعد في صورته الاستثناء مجمع عليه، بل ضروري جداً.

و هل يجب أن لا يحرم البعيد من الصفوف بالصلاة حتى يحرم بها قبله من المتقدم من يزول معه التباعد كما يتوهم من بعض العبارات (١)؟ أم لا بل يكون مستحبا حيث لا يستلزم فوات القدوة و إلا فالعدم أولى؟ وجهان، و لعل الثاني أقوى.

تكره القراءة خلف الإمام

و تكره القراءة من المأموم الغير المسبوق خلف الإمام المرضى عنده في الصلوات الإخفاته على الأظهر الأشهر بين الطائفة على ما حكاه الماتن هنا، و جماعه كالشهيدين في الدروس و روض الجنان (٢)؛ للنهاي عنها في الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره (٣).

و إنما حملت على الكراهه جمعا بينها و بين ما دلّ على الجواز من صريح المعتمره، كالصحيح: عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الإمام، يقرأ فيهما بالحمد و هو إمام يقتدى به؟ قال: «إن قرأت فلا بأس و إن سكت فلا بأس» (٤).

و الخبر المنجبر ضعف سنده بعمل الأكثر: «إذا كنت خلف إمام تولاّه و تثق به فإنه يجزيك قراءته، و إن أحببت أن تقرأ فاقرا فيما يخافت فيه، فإذا جهر فأنصت» (٥).

و في الصحيح: يقرأ الرجل في الاولى و العصر خلف الإمام و هو لا يعلم أنه يقرأ؟ فقال: «لا ينبغي له أن يقرأ، يكله إلى الإمام» (٦).

ص: ٢١٦

١- راجع الحدائق ١١٠٧: ١١.

٢- الدروس ٢٢٢: ١، روض الجنان: ٣٧٢.

٣- الوسائل ٣٥٣: ٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٣٠.

٤- التهذيب ١١٩٢/٢٩٦: ٢، الوسائل ٣٥٨: ٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٣.

٥- التهذيب ١٢٠/٣٣: ٣، الوسائل ٣٥٩: ٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٥.

٦- التهذيب ١١٩/٣٣: ٣، الاستبصار ١٦٥٤/٤٢٨: ١، الوسائل ٣٥٧: ٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٨.

و هو ظاهر فى الكراهه، أظهر من دلالة النهى على الحرمة، سيما مع شيوع استعماله فى الكراهه، مع قوه احتمال وروده هنا لدفع توهم وجوب القراءه كما زعمته جماعه من العامه (١)، فلا يفيد سوى إباحه الترك، لا الحرمة، بل ولا الكراهه، وهى فى الجمله من خصائص الإماميه، و ادعى إجماعهم عليها جماعه كالفاضلين فى المعتر و المنتهى و التذكره (٢).

و لعله لهذا قيل بعدم الكراهه هنا (٣). و لكنه ضعيف؛ لما عرفت من ظهور الصحيحه الأخيره فيها؛ مضافا إلى التسامح فيها و الاكتفاء فى ثبوتها بفتوى فقيه واحد فضلا عن الشهره، و باحتمال الحرمة، كما عليها هنا من القدماء جماعه (٤) لظاهر النواهي، لكن قد عرفت جوابه.

و لصريح الصحيح: «من قرأ خلف إمام يأتّم به فمات بعث على غير الفطره» (٥).

و يمكن حملة على الكراهه - وإن بعد غايته - جمعا بينه و بين ما مرّ ممّا هو أصرح دلالة على الجواز منه على الحرمة. أو على ما عدا الإخفاته. أو على ما إذا قرأ بقصد الوجوب كما عليه جماعه من العامه، فيكون المقصود به ردّهم لا إثبات إطلاق الحرمة.

و أما القول باستحباب القراءه لكن للحمد خاصه - كما عن الشيخ فى

ص: ٢١٧

١- منهم ابن قدامه فى المغنى ٢: ١٢، و ابن رشد فى بدايه المجتهد ١: ١٥٤.

٢- المعتر ٢: ٤٢٠، المنتهى ١: ٣٧٨، التذكره ١: ١٨٤.

٣- اللمعه (الروضه البهيه) ١: ٣٨١.

٤- منهم الشيخ فى النهايه: ١١٣، و ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠.

٥- الكافى ٣: ٦/٣٧٧، الفقيه ١: ١١٥٥/٢٥٥، التهذيب ٣: ٧٧٠/٢٦٩، الوسائل ٨: ٣٥٦، أبواب صلاه الجماعه ب ٣١ ح ٤.

المبسوط و النهايه و جماعه (١) فلم أقف له على دلالة، فهو أضعف الأقوال فى المسأله.

و كذا تكره فى الصلوات الجهرية لو سمع القراءه و لو همهمه و هى الصوت الخفى من غير تفصيل الحروف، بلا- خلاف فى أصل المرجوحيه، على الظاهر، المصرح به فى كلام جماعه، كالفاضل المقداد فى التنقيح و الشهيد الثانى فى روض الجنان و الروضه (٢)، و يشمله دعوى الفاضلين الإجماع على السقوط فى كتبهما المتقدمه، كنفى الحلّى الخلاف فى السرائر عن ضمان الإمام للقراءه (٣).

و هل هى على الحرمة كما عليه من القدماء و المتأخرين جماعه (٤)؟ أم الكراهه كما عليه آخرون، و ادعى عليها الشهيدان الشهره فى الدروس و الروضه (٥)، بل فى التنقيح نسب و جوب الإنصات المنافى للقراءه إلى ابن حمزه خاصه، ثم قال: و الباقون سنّوه (٦). و لعلّه ظاهر فى دعوى الاتفاق؟ إشكال:

من الأمر بالإنصات فى الآيه الكريمة (٧)، و جمله من الصحاح، منها:

«و إن كنت خلف الإمام فلا- تقرأن شيئا فى الأوليين و أنصت لقراءته، و لا- تقرأ شيئا فى الأخيرتين، فإنّ الله عزّ و جلّ يقول للمؤمنين و إذا قرئ القرآن [١] يعنى فى

ص: ٢١٨

١- المبسوط ١:١٥٨، النهايه: ١١٣، و انظر المهذب ١:٨١، و الجامع للشرائع: ١٠٠، و نهايه الأحكام ٢:١٦٠.

٢- التنقيح الرائع ١:٢٧٢، روض الجنان: ٣٧٢، الروضه ١:٣٨١.

٣- السرائر ١:٢٨٤.

٤- منهم: الشيخ فى النهايه: ١١٣، و الحلبي فى الكافي: ١٤٤، و ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠ و العلامه فى المختلف: ١٥٨، و صاحب المدارك ٤:٣٢٣.

٥- الدروس ١:٢٢٢، الروضه ١:٣٨١.

٦- التنقيح ١:٢٧٢.

٧- الأعراف: ٢٠٤.

الفريضة فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ [١] و الأخيرتان تبع للأولين» (١) و منها: «إن الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة فإنما أمر بالجهر لينصت من خلفه، فإن سمعت فأنصت، و إن لم تسمع فاقراً» (٢).

و منها: «إذا كنت خلف إمام تأتم به فأنصت و سبّح» (٣) و نحوها غيرها (٤).

مضافاً إلى النهي عنها في الصحاح المستفيضة عموماً و خصوصاً في المسألة (٥)، و الأمر و النهي حقيقتان في الوجوب و الحرمة.

و من احتمال كونهما هنا للاستحباب و الكراهة كما يفهم من بعض المعبره، كالموثق: عن الرجل يؤم الناس فيستمعون صوته و لا يفهمون ما يقول، فقال: «إذا سمع صوته فهو يجزيه، و إذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه» (٦).

فإن في التعبير بالإجزاء إشعاراً بل ظهوراً في عدم المنع عن القراءة أصلاً، أو عدم كونه للحرمة.

هذا مضافاً إلى الإجماع على ما حكاه بعض الأصحاب (٧) على عدم وجوب الإنصات للقراءة على الإطلاق، كما هو ظاهر الآيه، بل هو كذلك للاستحباب، فتعليل الأمر بالإنصات في النصوص بالأمر به فيها قرينه عليه،

ص: ٢١٩

١- الفقيه ١١٦٠/٢٥٦، الوسائل ٨:٣٥٥ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٣.

٢- الكافي ١:٣٧٧، التهذيب ٣:١١٤/٣٢، الاستبصار ١:١٦٤٩/٤٢٧، الوسائل ٨:٣٥٦ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٥.

٣- الكافي ٣:٣٧٧، التهذيب ٣:١١٦/٣٢، الاستبصار ١:١٦٥١/٤٢٨، الوسائل ٨:٣٥٧ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٦.

٤- تفسير العياشي ٢:٤٤، المستدرک ٦:٤٨٠ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٨ ح ١.

٥- الوسائل ٨:٣٥٥ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١.

٦- التهذيب ٣:١٢٣/٣٤، الاستبصار ١:١٦٥٦/٤٢٩، الوسائل ٨:٣٥٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٠.

٧- منهم المحقق الأردبيلي في زبده البيان: ١٣٠، و العلامة المجلسي في بحار الأنوار ٨٥:٢١.

كما صرح به الماتن (١).

و فيه نظر؛ لتصريح الصحيحه باختصاص الآيه بالفريضه، و لا إجماع على عدم الوجوب فيها؛ و الإجماع على الاستحباب فى غيرها لا ينافى الوجوب فيها، فهذا الاستدلال ضعيف.

و أضعف منه الاستدلال بنحو الصحيح: عن الرجل يصلّى خلف إمام يقتدى به فى صلاه يجهر فيها بالقراءه فلا- يسمع القراءه، قال: «لا بأس إن صمت و إن قرأ» (٢).

فإنه أخصّ من المدعى؛ لدلالته على جواز القراءه فى صورته خاصه، و هى صورته عدم سماع القراءه، و قد أطبق الأكثر بل الكل - عدا الحلّى (٣) - على الجواز هنا و إن اختلفت عبارتهم فى كونه على الوجوب كما هو ظاهر الماتن هنا؛ لقوله و لو لم يسمع قرأ لظهور الأمر فيه.

أو الاستحباب كما هو صريح جمع (٤).

أو الإباحه كما هو ظاهر القاضى و غيره (٥)، و يحتمله المتن و غيره، حتى النصوص الآمره به كالصحيح: «فإن سمعت فأنصت، و إن لم تسمع فاقراً» (٦) لوروده فى مقام توهم المنع، فلا يفيد سوى الإباحه، و يدفع الرجحان بالأصل و الصحيحه المتقدمه المجيزه الظاهره فى تساوى الطرفين فى الرجحان و المرجوحيه.

ص: ٢٢٠

١- انظر المعبر ٢:٤٢١.

٢- التهذيب ٣:١٢٢/٣٤، الاستبصار ١:١٦٥٧/٤٢٩، الوسائل ٨:٣٥٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٣١ ح ١١.

٣- السرائر ١:٢٨٤.

٤- الماتن فى المعبر ٢:٤٢١؛ و انظر المختلف: ١٥٨، و الذكري: ٢٧٧.

٥- القاضى فى المهذب ١:٨١؛ و انظر النهايه: ١١٣.

٦- تقدّم مصدره فى ص: ٢١٩.

هذا إن لم نقل بالمسامحه في أدله السنن و إلا فلا بأس بالاستحباب كما هو الأشهر الأقوى.

و أما القول بالوجوب فضعيف غايته، و أضعف منه القول بالحرمة.

ثم إن ظاهر إطلاق النصوص جواز القراءة في هذه الصوره مطلقا و لو مع سماع الهمهمه؛ لصدق عدم سماع القراءة معه، و نحوها إطلاق كثير من عبارات القدماء (١).

خلافًا لصريح عبارته و جماعه (٢)، فقيده بصوره عدم سماع الهمهمه؛ للصحيح: «و إن كنت تسمع الهمهمه فلا تقرأ» (٣).

و هذا أقرب؛ لوجوب حمل المطلق على المقيد، سيما و أنّ محل المقيد أظهر أفراد المطلق، فتأمل.

و اعلم: أنّ الأحوط للعباده ترك القراءة فيما عدا هذه الصوره مطلقا، سيما في الصلاه الجهرية، للإجماع على السقوط فتوى و دليلا كما مضى، مع سلامه الأدله المانع في الجهرية عَمَّا يصلح للمعارضه، سوى الموثقه المتقدمه. و في الاكتفاء بها للخروج عن ظواهر الكتاب و السنّه جراه عظيمه، سيما مع قصور دلالتها عن الظهور المعتد به، فضلا عن الصراحه التي هي المناط في الخروج عن ظواهر الأدله.

ص: ٢٢١

١- منهم: السيد المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤٠، و ابن البراج في شرح الجمل: ١٢٠، و المهذب ١: ٨١، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠.

٢- منهم: العلامه في القواعد ١: ٤٧، و الشهيد في الدروس ١: ٢٢٢، صاحب الحدائق ١١: ١٢٦.

٣- الكافي ٣: ٣٧٧/٤، التهذيب ٣: ١١٧/٣٣، الاستبصار ١: ١٦٥٢/٤٢٨، الوسائل ٨: ٣٥٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٣١ ح ٧.

و هل السقوط يختص بالركعتين الأوليين مطلقاً، كما عليه الصدوق و الحلبي و ابن زهره (١)، و جعله المرتضى أولى (٢)؟ أم يعمهما و الأخيرتين كذلك، كما عليه الحلبي حتماً و ابن حمزه جوازا (٣) مع رجحان القراءة ثمّ التسبيح، أو الأول في الإخفاته دون الجهرية كما عليه الفاضل في المختلف (٤)، أو بالعكس كما في الذخيره (٥)؟ أقوال، أجودها أولها؛ للأصل، و عموم ما دلّ على وجوب وظيفتهما؛ مع اختصاص ما دلّ على سقوط القراءة بحكم التبادر-الموجب عن تتبع النصوص و الفتاوى-بالمتمعن منها لا مطلقاً، و ليست إلاّ في الأوليين دون الأخيرتين؛ فإنّ وظيفتهما القراءة المخيره بينها و بين التسبيح مع أفضليته كما في بحثها قد مضى، و ليس المراد بالقراءة المحكوم بسقوطها ما يعمّ نحو التسبيح قطعاً كما يستفاد من تتبع النصوص و الفتاوى أيضاً؛ و لذا لا يسقط القنوت و الأذكار و نحوهما.

مضافاً إلى الصحيح: «إن كنت خلف الإمام في صلاه لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ و كان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ خلفه في الأوليين» و قال: «يجزيك التسبيح في الأخيرتين» قلت: أيّ شيء تقول أنت؟ قال: «أقرأ فاتحه الكتاب» (٦).

ص: ٢٢٢

١- الصدوق في المقنع: ٣٦، الحلبي في الكافي: ١٤٤، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠.

٢- راجع جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤١.

٣- الحلبي في السرائر ٢٨٤: ١، نقله عن ابن زهره في الحدائق ١٢٤: ١١.

٤- المختلف: ١٥٨.

٥- الذخيره: ٣٩٧.

٦- التهذيب ٣٥/١٢٤: ٣، الوسائل ٨: ٣٥٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٣١ ح ٩.

و هو صريح في ردّ الحليّ و ظاهر في المختار.

و قريب منه الخبر: «إذا كنت إمام قوم فعليك أن تقرأ في الركعتين الأوليين، و على الذين خلفك أن يقولوا: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر و هم قيام، فإذا كان في الركعتين الأخيرتين فعلى الذين خلفك أن يقرأوا فاتحه الكتاب و على الإمام التسبيح مثل ما يسبّح القوم في الأخيرتين» (1) فتأمل (2).

لكنهما- مع ضعف سند ثانيهما، و مخالفه ظاهره للإجماع، و ظهورهما في رجحان القراءة على التسبيح و لو في الجملة، مع أنه خلاف ما قدّمنا تحقيقه في بحث القراءة- معارضان ببعض الصحاح المتقدمة الناهي عن القراءة في أخيرتي الجهرية، معللاً بأنهما تبع للأولين اللتين يجب الإنصات فيهما.

و تعليله النهي عن القراءة بالإنصات المأمور به في الآية ظاهر في عمومها للتسبيح و القراءة.

و حكمه بالتبعيه على الإطلاق ظاهر في عدم اختصاص النهي عن القراءة المزبوره بالجهرية و إن كانت مورده، لأنه لا يخصّص عموم الجواب كما مرّ غير مرّه، إلا أن يقال: إنه لا عموم له، و إنما غايته الإطلاق المحتمل للانصراف إلى المعهود.

و عليه فيتقوى القول بالسقوط مطلقاً، أو في الجملة، لكن الخروج به عن مقتضى الأصل و العمومات مشكل، سيّما مع اعتضادهما بالخبرين المتقدمين، و صحيحين آخرين:

ص: ٢٢٣

١- التهذيب ٢٧٥/٨٠٠:٣، الوسائل ٣٦٢:٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٢ ح ٦.

٢- ليست في «ش» و «م».

فى أحدهما: عن القراءة خلف الإمام فى الركعتين الأخيرتين، فقال:

«الإمام يقرأ بفاتحه الكتاب و من خلفه يسبّح» (١).

و فى الثانى: «إنى أكره للمؤمن أن يصلّى خلف الإمام فى صلاه لا- يجهر فيها بالقراءة فىقوم كأنه حمار» قال: قلت: يصنع ما ذا؟ قال: «يسبّح» (٢).

و هى و إن كانت ظاهره فى الأوليين من الإخفاته إلا أن قوله: «فىقوم كأنه حمار» ظاهر فى كراهه السكوت مطلقا، و إنما لم يكره فى أولى الجهرية كما يفهم منها لقيام الإنصات مقام القراءة فيها، فكأنه غير ساكت أصلا.

و الكراهه فيها يمكن أن يراد بها المعنى الأعم من الحرمة و من المصطلح كما هو الأصل، مع عدم ثبوت كونها حقيقه فى الثانى فى الشرع، و عليه فىمكن إرادته المعنيين منها بدليل من خارج، بالنسبه إلى الركعتين الأوليين فالمصطلح كما صرّح به جمع، و إلى الأخيرتين فالمنع عن السكوت كما يقتضيه العمومات و الأصل. هذا مع أنه أحوط؛ لندره القول بتحتم السقوط هنا، و إطباق من عدا القائل به على جواز التسبيح و القراءة مخيرا بينهما، و إن اختلف فى جواز السكوت أيضا أم لا، و أفضليه التسبيح أو القراءة أو تساويهما.

و يمكن الاستدلال على عدم تحتم السقوط هنا بفحوى الصحاح المستفيضه و غيرها المتقدمه الداله على جواز القراءة بل استحبابها فى أولى الجهرية مع عدم سماع الهممه، فلأن تجوز فى أخيرتها بطريق أولى؛ و لعله لهذا لم يمنع فى الذخيره عن القراءة فيها (٣). و حيث ثبت جواز القراءة فيها

ص: ٢٢٤

١- الكافى ٣/١٣١٩، التهذيب ٢/١١٨٥/٢٩٤، الوسائل ٨:٣٦١ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٢ ح ٥.

٢- الفقيه ١/١١٦١/٢٥٦، التهذيب ٣/٨٠٦/٢٧٦، الوسائل ٨:٣٦٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٢ ح ١.

٣- الذخيره: ٣٩٧.

أو استحبابها ثبت جواز التسييح أيضا؛ لعدم القائل بالفرق من هذه الجهه بينهما.

و بالجمله: الأ-حوط، بل لعله المتعين عدم السقوط هنا مطلقا، أما الجهرية فلما عرفته، وكذا الإخفائية، مضافا إلى جواز القراءة في أوليها كما مضى فكذا في الأخيرتين منها، بل بطريق أولى.

و لا ينافيه الصحيحه المتقدمه الداله على أن الأخيرتين تبع للأولين أصلا، إِمَّا لاحتمال اختصاصها بالجهرية كما مضى، أو من حيث حكمها بالتبعيه، ومقتضاها الجواز في أخيرتي الإخفائية، بناء على ثبوته في أوليها كما عرفته لكن مع الكراهه.

و ينبغي القطع بعدمها فيهما؛ لندره القول بالمنع، وقوه أدله الوجوب، فيكون مراعاة احتماله أولى من مراعاة الكراهه، و عليه فيقيد إطلاق التبعيه في أصل جواز القراءة و عدمه من غير ملاحظه نحو وصف الكراهه، فتأمل.

و إنما قيدنا الإمام بالمرضى و المأموم بغير المسبوق؛ لوجوب القراءة على المسبوق فيما سبق به، أو استحبابها، على الاختلاف كما يأتي؛ و على من هو خلف من لا - يقتدى به وجوبا بلا- خلاف يعرف كما في السرائر و المنتهى (1)؛ لانتفاء القدوه، و للمعتبره، منها: الصحيح: «إذا صلّيت خلف إمام لا يقتدى به فاقراً خلفه، سمعت قراءته أو لم تسمع» (2).

و لا ينافيها المعتبره الأمره بالإنصات و الاستماع لقراءته في الجهرية (3)؛ لاحتمالها الحمل على حال التقيه، فحينئذ ينصت و يقرأ فيما بينه و بين نفسه

ص: ٢٢٥

١- السرائر ١: ٢٨٤، المنتهى ١: ٣٧٨.

٢- الكافي ٣: ٤/٣٧٣، التهذيب ٣: ١٢٥/٣٥، الاستبصار ١: ١٦٥٨/٤٢٩، الوسائل ٨: ٣٦٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٣ ح ٩.

٣- الوسائل ٨: ٣٦٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٣.

و لا- يجب الجهر بالقراءة، كما في الصحيح: عن الرجل يصلّي خلف من لا- يقتدى بصلاته و الإمام يجهر بالقراءة، قال: «اقرأ لنفسك، و إن لم تسمع نفسك فلا بأس» (١).

و المرسل: «يجزيك إذا كنت معهم في القراءة مثل حديث النفس» (٢).

و يجزى الفاتحة وحدها مع تعذر السورة؛ للضرورة، و المعتبره.

و في الذخيره: الظاهر أنه لا خلاف فيه، و نقل بعضهم الإجماع (٣).

و لو ركع الإمام قبل فراغ المأموم من الفاتحة سقطت أيضا، كما قطع به الشيخ في التهذيب (٤)؛ للمعتبره، منها: الصحيح: قلت: من لا يقتدى به في الصلاة؟ قال: «افرغ قبل أن يفرغ فإنك في حصار، فإن فرغ قبلك فاقطع القراءة و اركع معه» (٥).

و هي حجه على من أوجب إتمامها في الركوع (٦)، مع أنني لا أعرف مستنده.

و يجب متابعه الإمام المرضى في الأفعال و تكبيره الإحرام إجماعا، كما حكاه جماعه حدّ الاستفاضه (٧)؛ للنبي المشهور: «و إنما جعل الإمام

ص: ٢٢٤

١- التهذيب ٣٦/١٢٩، الاستبصار ٣٠/٤٣٠، الوسائل ٨:٣٦٣ أبواب صلاة الجماعة ب ٣٣ ح ١.

٢- التهذيب ٣٦/١٢٨، الاستبصار ٣٠/٤٣٠، الوسائل ٨:٣٦٤ أبواب صلاة الجماعة ب ٣٣ ح ٤.

٣- الذخيره: ٣٩٨.

٤- التهذيب ٣٧:٣.

٥- التهذيب ١/٢٧٥، الوسائل ٨:٣٦٧ أبواب صلاة الجماعة ب ٣٤ ح ١.

٦- كالشهيد في الذكرى: ٢٧٥.

٧- منهم: الشهيدان في الذكرى: ٢٧٤، و الروضه ١:٣٨٤، و صاحب المدارك ٤:٣٢٦، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١:١٦٢.

إماما ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا» (١).

و نحوه النصوص المتضمنه للإمامه و القدوه؛ لعدم صدقهما إلا بالمتابعه فتجب و لو من باب المقدمه، فتأمل (٢).

و فى وجوبها فى الأقوال عدا التكبيره قولان، أحوطهما ذلك حيث لا- توجب فوات القدوه، بل قيل بوجوبها مطلقا (٣). خلافا للأكثر فلم يوجبها فيها مطلقا.

و فسّرت فى المشهور بأن لا يتقدمه، فيجوز المقارنه لكن مع انتفاء فضيله الجماعه، كما عليه الصدوق و شيخنا فى الروضه (٤)، و اختار فى روض الجنان نقصانها لا انتفاءها بالكليه (٥)، و ظاهر الباقيين ثبوتها تامه.

و هذا التفسير و إن كان خلاف ظواهر الأدله، سيما الروايه النبويه المتضمنه للقاء المفيده للتعقيب المنافى للمقارنه، لكن عليه شواهد من المعبره، كالتقويه الوارده فى مصليين قال كل منهما: كنت إماما أو مأموما، المصححه لصلاتهما فى الصوره الأولى (٦)، فلو لا جواز المقارنه لما تصورت فرض المسأله، فتأمل (٧).

ص: ٢٢٧

١- عوالى اللثالى ٢٢٥/٤٢:٢.

٢- وجهه أن وجوب المتابعه المستدل عليه بهذه الإطلاقات إنما هو الوجوب الشرعى لا الشرطى المعبر عنه بمن باب المقدمه كما ستعرفه. منه رحمه الله.

٣- قال به الشهيد فى الدروس ٢٢١:١.

٤- حكاه عن الصدوق فى الذكري: ٢٧٩، الروضه ٣٨٤:١.

٥- روض الجنان: ٣٧٣.

٦- الكافى ٣/٣٧٥، الفقيه ١١٢٣/٢٥٠ رواها مرسله، التهذيب ٣/١٨٦/٥٤، الوسائل ٨:٣٥٢ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٩ ح ١.

٧- وجهه: احتمال فرضها فى صوره التقيه، كما إذا اقتديا بثالث غير مرضى، فاقتدى أحدهما بالآخر مع عدم تمكنهما من التأخر أفعالا و لا موقفا. منه رحمه الله.

و كالصحيح المروى عن قرب الإسناد: عن الرجل يصلّى، إله أن يكبر قبل الإمام؟ قال: «لا يكبر إلا مع الإمام، فإن كبر قبله أعاد التكبيره» (١).

و ظاهر المعية المقارنه، سيّما مع تفرّيع التكبير قبله خاصه. و إذا جازت فى التكبيره جازت فى غيرها؛ لعدم قائل بالفرق بينهما جوازا فيها و منعا فى غيرها و إن وجد قائل به عكسا، كصاحبى المدارك و الذخيره و غيرها (٢).

و نحوه فى الدلاله على جواز المعية لكن فى غير التكبيره بعض الصحاح الآتية فى المسأله، هذا.

و الأحوط تركها، سيّما فى التكبيره، فإن القائل بجوازها فيها لم أعرفه و إن حكاها فى الذكري (٣)، و أشعر به عبائر جماعه (٤)، لكن لم أعرف قائله منّا، نعم حكاها فى المنتهى عن أبى حنيفه (٥) و لأجله يمكن حمل الروايه السابقه على التقيه، سيّما مع كون المروى عنه فيها مولانا موسى بن جعفر عليهما السلام و حالها فى زمانه معروفه.

و لئن تنزّلنا عن حملها عليها فهى لا تقاوم الروايه النبويه المنجبره، بل المعتضده بفتوى أصحابنا- و إن احتملت الحمل على التقيه أيضا؛ لكونها مذهب أكثر العامه كما يفهم من المنتهى (٦)- مع أنها أحوط للعباده التى لا ينبغى ترك الاحتياط فيها.

و اعلم: أنّ مقتضى وجوب المتابعه فساد الصلاه مع المخالفه مطلقا، إذ

ص: ٢٢٨

١- قرب الإسناد: ٨٥٤/٢١٨، الوسائل ٣: ١٠١ أبواب صلاه الجنازه ب ١٦ ح ١.

٢- المدارك ٤: ٣٢٧، الذخيره: ٣٩٨؛ و انظر الحدائق ١١: ١٣٩.

٣- الذكري: ٢٧٤.

٤- منهم: الشيخ فى المبسوط ١: ١٠٣، و الشهيد الأول فى البيان: ٢٣٨، و الشهيد الثانى فى المسالك ٢: ٢٢٢، و المجلسى فى بحار الأنوار ٨٥: ٧٥.

٥- المنتهى ١: ٣٧٩.

٦- المنتهى ١: ٣٧٩.

معها لا- يعلم كونها العباده المطلوبه و إن احتمل كون الوجوب تعبديا لا شرطيا، لكنه غير كاف في نحو العباده التوقيفيه اللازم فيها تحصيل البراءه اليقنيه، و ليست بحاصله مع المخالفه، سيما و أن يكون قد ترك القراءه أو أتى بها و قلنا إن المندوب لا يجزى عن الفرض أصلا، و لعله لذا قال الشيخ-رحمه الله- في المبسوط: من فارق الإمام لغير عذر بطلت صلاته (١). و نحوه الصدوق (٢).

خلافًا للمشهور و قالوا لو رفع المأموم رأسه من الركوع و السجود أو أهوى إليهما قبله أى قبل الإمام ناسيا عاد إليهما و إلى القيام و لو كان عامدا أثم و استمر و بقى على حاله إلى أن يلحقه الإمام.

و هو فى العمد مشكل مطلقا (٣)؛ لما قدّمنا، مع سلامته عما يصلح للمعارضه له أصلا عدا الموثق: عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام، أ يعود فيركع إذا أبطأ الإمام و يرفع رأسه [معه]؟ قال: «لا» (٤).

و هو- مع كونه أخص مع المدعى، مع عدم وضوح ما يدل على التعميم أصلا، و مع معارضته بما هو أصح منه سندا و أكثر عددا- لا إشعار فيه بصوره العمد أصلا لو لم نقل بظهوره فى غيرها.

و تخصيصه بها- جمعا بينه و بين المعتبره الآتية بحملها على صورته السهو خاصه، و حمله على صورته العمد كذلك- لا أعرف له وجهًا لا- من فتوى و لا- من روايه و لا- غيرهما، إلا- ما قيل من استلزام العود فى العمد زياده ركن من غير عذر، و لا كذلك النسيان، فإنه عذر (٥). و هو كما ترى؛ فإن زياده الركن عندهم

ص: ٢٢٩

١- المبسوط ١: ١٥٧.

٢- نقله عنه فى الذكرى: ٢٧٩.

٣- أى فى جميع صورته من الركوع و السجود عامدا أو رفع الرأس منهما كذلك. منه رحمه الله.

٤- الكافي ٣: ١٤٣/٣٨٤، التهذيب ٣: ١٦٤/٤٧، الاستبصار ٣: ١٦٨٩/٤٣٨، الوسائل ٨: ٣٩١ أبواب صلاه الجماعة ب ٤٨ ح ٦، و ما بين

المعقوفين أضفناها من المصادر.

٥- نهايه الأحكام ٢: ١٣٦.

و بالجمله:فما ذكروه هنا مستنده غير واضح،إلا أن يكون إجماعا من المتأخرين كما يفهم من الذكرى (١)،أو مطلقا كما من غيرها (٢).

و كيف كان الاحتياط بإتمام الصلاة-كما ذكروه-ثمّ الإعادة ممّا لا ينبغي تركه جدّا.

و أما القول بوجود العود هنا-كما في النسيان-لإطلاق المعتبره الآتيه، و ضعف الموثقه عن المقاومه.

فضعيف في الغايه؛لاختصاصه-كإطلاق المقنعه (٣)-بحكم التبادر بصوره النسيان خاصه.

و كذا في الهوى إلى الركوعين نسيانا؛لعدم دليل عليه فيه أصلا، لاختصاص المعتبره الحاكمه بما ذكروه بصوره الرفع منهما؛مع عدم وضوح ما يدلّ على التعميم حتى الإجماع؛لفتوى الفاضل في المنتهى بالاستمرار هنا و إن قوى الرجوع أخيرا (٤)،لإشعاره بعدم إجماع على ما قوّاه،و إلا لما أفتى بخلافه أوّلا.

و وافقه في التقويه في الذخيره (٥)؛للموثق:في رجل كان خلف إمام يأتّم به،فيركع قبل أن يركع الإمام و هو يظن أن الإمام قد ركع،فلما رآه لم يركع فرفع رأسه ثمّ أعاد الركوع مع الإمام،أ يفسد ذلك عليه صلاته أم تجوز تلك

ص: ٢٣٠

١- الذكرى: ٢٧٥.

٢- المدارك ٣٢٧:٤.

٣- لم نعثر عليه في المقنعه،بل وجدناه في التهذيب ٤٨،٤٧:٣.

٤- المنتهى ٣٧٩:١.

٥- الذخيره: ٣٩٩.

الركعه؟ فكتب: «يتم صلاته ولا يفسد لما صنع صلاته» (١).

و هو- مع أخصيته من المدعى مع عدم وضوح معمم أصلا- وارد في صورته المظنه، و هو غير مفروض المسأله.

و دعوى تنقيح المناط بحيث يوجب التعديه هنا و في باقى الفروض المتقدمه مشكله، كدعوى الإجماع عليها كما عرفت. و لا ينبغي ترك الاحتياط هنا كما في المسأله السابقه.

و أما ما ذكره في صورته الرفع من الركوعين نسيانا فمما لا ريب فيه فى الجملة؛ للمعتبره، فى الصحيح: عن الرجل يركع مع إمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الإمام، فقال: «يعيد ركوعه معه» (٢).

و نحوه غيره، و فيه: عن رجل صلى مع إمام يأتّم به، فرفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجود، قال: «فليسجد» (٣).

و ظاهرها وجوب الرجوع كما هو المشهور.

خلافًا للفاضل فى النهايه و التذكره (٤)، فاستحبه، جمعا بينه و بين الموثقه السابقه النهايه عنه.

و هو ضعيف فى الغايه؛ لفقده المكافأه. و مع ذلك فالنهى ظاهر فى الحرمه، و مع التنزل فالكراهه، و أين هما من الاستحباب كما ذكره، إلا أن يحمل النهى فيه على الإباحه دفعا لتوهم وجوب الرجوع، لكنه خلاف ما فهمه الجماعه.

ص: ٢٣١

١- التهذيب ٣: ٨٢٣/٢٨٠، الوسائل ٨: ٣٩١ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٨ ح ٤.

٢- التهذيب ٣: ٨١٠/٢٧٧، الوسائل ٨: ٣٩١ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٨ ح ٣.

٣- الفقيه ١: ١١٧٣/٢٥٨، التهذيب ٣: ١٦٥/٤٨، الوسائل ٨: ٣٩٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٨ ح ١.

٤- نهايه الأحكام ٢: ١٣٦، التذكره ١: ١٨٥.

و على الوجوب فلو ترك العود فالوجه فساد الصلاة؛ لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه. و فيه قول بالصحة ضعيف. و أولى بالفساد ما لو عاد العامد، لزياده الركن عمدا المبطله قطعاً، هذا إن أوجبا عليه الاستمرار، وإلا فالفساد ثابت بأول فعله.

و لا يجوز أن يقف المأموم قدامه أى قدام الإمام المرضى مطلقاً، بإجماعنا الظاهر، المصرح به فى المنتهى و الذكرى و المدارك و غيرها (١).

أما التساوى فى الموقف فجائز مطلقاً عند الأكثر، بل لا خلاف فيه يظهر إلا من الحلّى، فأوجب التقدم بقليل (٢)، و هو شاذ، بل على خلافه الإجماع عن التذكرة (٣)؛ و هو الحجّجّه.

مضافاً إلى الأصل، و إطلاق أدله شرعيه الجماعه، و القويه المتقدمه فى المسأله السابقه (٤).

و ظواهر خصوص (٥) المعتبره الآتيه الأمره بوقوف المأموم الواحد عن يمين الإمام و المتعدّد خلفه (٦). و ظاهر الأول المحاذاه و المساواه، و الثانى و إن كان صريحاً فى الأمر بالتأخر يوجب صرف الظاهر إليه، إلا أن هذا الأمر - كالأول من حيث تعلّقهما باليمين و الخلف - للاستحباب قطعاً حتى عند الحلّى،

ص: ٢٣٢

١- المنتهى ٣٦٥: ١، الذكرى: ٢٧٢، المدارك ٣٣٠: ٤؛ و انظر مفاتيح الشرائع ١: ١٦١، و الذخيره: ٣٩٤.

٢- السرائر ١: ٢٧٧.

٣- التذكرة ١: ١٧١.

٤- راجع ص ٢٢٧ الهامش ٦.

٥- فى «ش» زياده: بعض.

٦- الوسائل ٨: ٣٤١ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٣.

حيث صرّح بأنهما من سنن الموقف، وأنه لو وقف المأموم الواحد عن الخلف و الشمال و المتعدد عنه و عن اليمين جاز (١) و ادعى الفاضل فى المنتهى عليه الإجماع (٢). و لعله كذلك؛ إذ لا خلاف فيه إلا من الإسكافى (٣) كما يأتى، و هو شاذّ و إن كان أحوط كخير الحلى.

و اعلم: أنّ الظاهر أن المعتبر فى التقدم و التساوى العرف و العاده؛ لأنه المحكم فيما لم يرد فيه نصّ فى الشريعة.

خلافًا لجماعه (٤) فبالأعقاب خاصه، فلا- يضر تقدم الأصابع أو الصدر أو الرأس مع تساويها، كما لا ينفع التأخر بأحد الأمور المزبوره مع عدم التساوى فيها و تأخر عقب الإمام عن أعقاب المأمومين.

و للفاضل فى النهايه فيها و بالأصابع خاصه، و صرّح بأنه لا يقدح فى التساوى تقدّم ما عداهما فى بعض الأحوال (٥).

و لا- دليل على شىء منهما عدا الثانى فيساعده العرف فى الجمله، بل مطلقاً، لو لا التصريح الذى مضى، بل معه أيضاً. و لكن الأحوط عدم التقدم بشىء من الأعضاء فى شىء من الأحوال أصلاً، بل الأحوط عدم التساوى مطلقاً.

و لا بدّ من نيه الائتمام بإمام معيّن بالاسم أو الصفه أو الحاضر معه بعد العلم باستجماعه لشرائط الإمامه، بلا خلاف فى شىء من ذلك أجده، بل

ص: ٢٣٣

١- السرائر ٢٧٧:١.

٢- المنتهى ٣٧٦:١.

٣- حكاة عنه فى المختلف: ١٦٠.

٤- منهم: العلامه فى التذكرة ١٧١:١، و الشهيد الأول فى البيان: ٢٣٤، و صاحب المدارك ٣٣١:٤.

٥- نهايه الأحكام ١١٧:٢.

فى المنتهى و نهايه الإحكام و الذكرى (١) الإجماع على وجوب أصل نيه الاقتداء، فلو لم ينوه، أو نوى الاقتداء بغير معين فسدت الصلاة فضلا عن الجماعه.

و كذا لو نوى باثنين و لو توافقا فعلا؛ لعدم دليل على الصحه فى نحو هذه الصوره من فتوى أو روايه، لا اختصاص مورد هما بغيرها.

و منه يظهر وجه ما ذكره الشهيدان فى الذكرى و روض الجنان و الروضه من فسادها لو نوى الاقتداء بزید فبان عمروا و إن كان أهلا للإمامه. أما لو نوى الاقتداء بالحاضر على أنه زيد فبان عمروا ففى صحه الاقتداء ترجيحا للإشاره، و عدمها ترجيحا للاسم و جهان، أحوطهما عدم (٢).

و ظاهر العبارة - كغيرها - عدم وجوب نيه الإمامه، و لا خلاف فيه أجده، بل عليه الإجماع عن التذكرة (٣).

و لا ريب فيه فى الجماعه المندوبه بالإضافه إلى صحه الصلاة خاصه.

أمّا فى الواجبه فواجبه، وفاقا للشهيدین و غيرهما (٤)، و كذا فى المندوبه بالإضافه إلى فضيله الجماعه، إلاّ - مع عدم العلم بالاقتداء، فلا يبعد ثبوتها له أيضا، نظرا إلى عموم كرمه سبحانه تعالى، سيما بالنظر إلى ما ورد فى فضيلتها من تزايد ثوابها بتزايد المأمومين و لو مع عدم اطلاع الإمام و لا أحدهم به أصلا.

و لو صلّى اثنان و قال كل منهما: بعد الفراغ كنت مأموما لك أعادا، و لو قال: كنت إماما لم يعيدا للقوى (٥) المنجبر قصور سنده بعمل

ص: ٢٣٤

١- المنتهى ٣٦٥:١، نهايه الإحكام ١٢٥:١، الذكرى: ٢٧١.

٢- الذكرى: ٢٧١، و روض الجنان: ٣٧٥، الروضه ٣٨٢:١.

٣- التذكرة ١٧٤:١.

٤- الشهيد الأول فى الذكرى: ٢٧١، الشهيد الثانى فى المسالك ٤٤:١؛ و انظر الجامع العباسى (للشيخ البهائى): ٩٣.

٥- تقدّم مصدره فى ص ٢٢٧ الهامش ٦.

الأصحاب كافة على الظاهر، المصرح به في كلام جماعه (١)، مشعرين بدعوى الإجماع عليه، كما صرح به في المنتهى في الثاني.

ولا شبهه فيه ولا في الأول أيضا إذا لم يظن كل منهما قيام الآخر بوظائف الصلاة التي منها القراءة والسبق بالتحريمه ولم يأت أيضا بالقراءة أو أتى بها ولم يجتزئ بها عن القراءة الواجبه. ويشكل في غير ذلك، لكنه مندفع بإطلاق النص المعتضد أو المنجبر بالعمل، بل الإجماع كما في نهاية الأحكام (٢)، مع إمكان دفعه بما ذكرناه في الشرح، هذا.

و يظهر من المنتهى روايه أخرى بذلك لعمّار، قال: رواها الشيخ (٣).

ولكني لم أرها ولا من أشار إليها غيره أصلا.

لا يشترط في الجماعه تساوى الفرضين

ولا يشترط في الجماعه تساوى الفرضين أى فرض الإمام والمأموم في العدد ولا في النوع ولا في الصنف بعد توافق نظمهما، فيجوز أن يقتدى كل من الحاضر والمسافر بصاحبه في فريضه و يقتدى المفترض بمثله وبالمتنفل نافله يجوز فيها الجماعه كالمعاده في جماعه و المتنفل بمثله و بالمفترض و مصلى إحدى الخمس اليوميه بمصليها وغيرها.

بلا خلاف أجدّه إلا من والد الصدوق فممنع عن اتمام المتمم بالمقصر و بالعكس (٤).

و منه فممنع عن اتمام مصلى العصر بمصلى الظهر خاصه إلا أن يتوهمها العصر ثم يعلم أنها كانت الظهر فتجزى عنه (٥).

ص: ٢٣٥

١- منهم: العلامه في المنتهى ١: ٣٦٦، والشهيد الثاني في المسالك ١: ٤٤؛ والسبزواري في الذخيره: ٣٩٩.

٢- نهاية الأحكام ١: ١٢٧.

٣- المنتهى ١: ٣٦٦.

٤- حكاه عنه في المختلف: ١٥٥.

٥- راجع الفقيه ١: ٢٣٣.

و هما نادران، بل على خلافهما الإجماع كما صرّح به الفاضل في المنتهى في الثاني (١)، و حكى عنه و عن الماتن في الأول (٢).

و مع ذلك مستند هما غير واضح، عدا الموثق (٣) و غيره (٤) للأول، و الصحيح (٥) و أمر اعتبارى في الثاني.

و الأولان مع قصور سندهما، بل و دلالتهما أيضا-لتصريحهما بالصحة مع المخالفه، فيكون قرينه على كون النهى في صدرهما للكراهه، لعدم اجتماع الصحة مع الحرمة، بناء على مذهب الإماميه (٦)، و لعلّه لذا صرّح بأنهما صريحان في الكراهه بعض الأجله (٧)-محمولان على الكراهه، جمعا بينهما و بين الصحاح الصراح المستفيضه الآتية المعتضده-زياده على الشهره العظيمه، بل الإجماع كما عرفت نقله-بالأصل و العمومات كتابا و سنّه.

و الأخيران مع ضعفهما دلالة، بل دلالة أولهما على خلاف ما ذكره الصدوق في صورته الاستثناء كما لا يخفى على من راجعهما، معارضان بالصحاح الصراح أيضا.

و أما اقتداء المتفل بالمفترض فلا خلاف فيه بين العلماء، كما لا خلاف في العكس عندنا، و قد صرّح بالإجماعين في المنتهى (٨)، و في الخلاف

ص: ٢٣٦

١- المنتهى ٣٦٧: ١.

٢- حكاه عنهما في الذخيره: ٣٩٢.

٣- التهذيب ١٦٤/٣٥٥، الاستبصار ٤٢٦/١٦٤٣، الوسائل ٣٣٠: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٨ ح ٦.

٤- التهذيب ١٦٥/٣٥٨، الاستبصار ٤٢٦/١٦٤٢، الوسائل ٣٢٩: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٨ ح ٣.

٥- التهذيب ١٧٣/٤٩، الوسائل ٣٩٩: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٣ ح ٢.

٦- من عدم اجتماع الأمر و النهى في الشىء الواحد الشخصى و لو اختلفت الحيشه. منه رحمه الله.

٧- كصاحب المدارك ٣٦٤: ٤.

٨- المنتهى ٣٦٧: ١.

بإجماعنا خاصة فيهما (١). و سيأتي من النصوص ما يدل عليهما قريبا إن شاء الله تعالى، مضافا إلى الأصل و العمومات السليمة هنا عن المعارض أصلا.

كلّ هذا مع توافقهما نظاما، و أما مع العدم فلا يجوز الاقتداء في أحدهما بالآخر إجماعا، فلا يقتدى في الخمس مثلا بصلاة الجنازة و الكسوفين و العيدين و لا العكس؛ لعدم إمكان المتابعه المشترطه نصّا و فتوى.

يستحب أن يقف الواحد عن يمين الإمام، و الجماعة خلفه

و يستحب أن يقف المأموم الواحد إذا كان رجلا- عن يمين الإمام، و الجماعة و لو كانوا اثنين مطلقا خلفه بإجماعنا المقطوع المصرّح به في الخلاف و المنتهى و غيرهما (٢)، و المعتبره مستفيضه بذلك جدّا:

ففي الصحيح: «الرجلان يؤمّ أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه، و إن كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه» (٣).

و ظاهره كغيره و إن كان الوجوب كما عن الإسكافي (٤)، إلا أنه نادر محكى في ظاهر الخلاف و صريح المنتهى الإجماع على خلافه فيه.

مضافا إلى الأصل و الإطلاقات، فيصرف الأمر و ما في معناه عن ظاهره، سيّما مع تأييده ببعض النصوص الداله على الصحه مع المخالفه، و فيه: عن رجل صلّى إلى جنب رجل، فقام عن يساره و هو لا يعلم كيف يصنع ثمّ علم و هو في الصلاة، قال: «يحوّله عن يمينه» (٥) و نحوه غيره (٦).

ص: ٢٣٧

١- الخلاف ٥٤٦: ١.

٢- الخلاف ٥٥٤: ١، المنتهى ٣٧٦: ١؛ و انظر المعتبر ٤٢٦: ٢.

٣- التهذيب ٣: ٨٩/٢٦، الوسائل ٨: ٣٤١ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٣ ح ١.

٤- نقله عنه في المختلف: ١٦٠.

٥- الكافي ٣: ١٠/٣٨٧، الوسائل ٨: ٣٤٤ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٤ ح ١.

٦- الفقيه ١: ١١٧٤/٢٥٨، التهذيب ٣: ٩٠/٢٦، الوسائل ٨: ٣٤٥ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٤ ح ٢.

و هو كالصريح فى عدم الشرطيه و لو فى الجملة.

و إذا ثبت الصحة بدونه سهل الأمر فى احتمال الوجوب التعبدى؛ لإمكان الاكتفاء فى دفعه بالأصل القطعى المعتضد بالشهره زياده على الإجماع المحكى، و لا كذلك الوجوب الشرطى، لعسر الاكتفاء فى دفعه بمثله إن لم يكن إجماع محكى.

و أن لا يتقدم الإمام العارى أى فاقد الساتر أمام العراه، بل يجلسون و يجلس وسطهم بارزا ركبتيه كما فى الصحيح (١).

و ظاهر إطلاقه - كالمتمن و كثير - تعين الجلوس عليهم مطلقا.

خلافًا للمحكى عن الماتن، فخصّه بصوره عدم الأمن من المطّلع، و أوجب القيام فى غيرها (٢). و هو ضعيف.

و الأصح وجوب الإيماء على الجميع، وفاقا للأكثر، بل عن الحلّى الإجماع عليه (٣)، و قد مرّ الكلام فيه فى بحث الساتر مستوفى.

و كذا لو أمّت المرأة النساء و قفن معها أى إلى جانبها استحبابا (٤) إلا أنه ينبغى هنا أن يكنّ صفا أى فى صف واحد أو أزيد من غير أن تبرز بينهن مطلقا، بلا خلاف بين القائلين بجواز إمامتها، بل عليه اتفاقهم كما عن المعتبر و المنتهى (٥)؛ و هو الحجّه، مضافا إلى المعتبره المستفيضه، و فيها الصحاح و الموثق و غيرها (٦)، و سيأتى إلى جملة منها الإشاره

ص: ٢٣٨

١- التهذيب ٢:١٥١٣/٣٦٥، الوسائل ٤:٤٥٠ أبواب لباس المصلى ب ٥١ ح ١.

٢- الشرائع ١:٧٠.

٣- السرائر ١:٢٦٠.

٤- ليست فى «ش».

٥- المعتبر ٢:٤٢٧، المنتهى ١:٣٧٧.

٦- الوسائل ٨:٣٣٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٠.

إن شاء الله تعالى.

و لو أمهّن الرجل وقفن خلفه وجوبا على القول بحرمة المحاذاه، و استحبابا على القول بكراهتها، كما هو الأقوى، و إن كان الأول أحوط و أولى مطلقا، خصوصا هنا، للأمر به فى النصوص من غير معارض لها فيها، مع قوه دلالة بعض الصحاح فيما لو حاذت على فساد صلاتها، ففیه: عن إمام كان فى الظهر، فقامت امرأته بحیاله تصلى معه و هى تحسب أنها العصر، هل یفسد ذلك على القوم؟ و ما حال المرأة فى صلاتها معهم و قد كانت صلت الظهر؟ قال: «لا یفسد ذلك على القوم، و تعید المرأة صلاتها» (١).

و التقريب: أنّ وجه الإعادة إما المحاذاه أو اختلاف الفرض، لا سبیل إلى الثانی، لما مرّ، فتعین الأول.

و حملة على الاستحباب لإيقاع الفرض على الوجه الأكمل - كما فى غير محل - يتوقف على وجود معارض، و ليس إلا أن يكون ما دلّ على جواز المحاذاه فى غير الجماعه، لعدم قول بالفرق أجده بينه و بينها أصلا. و مع ذلك فترك المحاذاه أولى.

و كذا لو كانت واحده إلا أنه ینبغى لها مع التأخر أن تقف عن یمین الإمام، كما فى الصحيح: «الرجل إذا أمّ المرأة كانت خلفه عن یمینه سجودها مع ركبته» (٢) و نحوه غیره (٣).

و إن كان مع المأموم الرجل الواحد امرأه وقف هو عن یمینه و هى خلفه، كما فى الخبر (٤).

ص: ٢٣٩

١- التهذيب ٩١٣/٢٣٢، الوسائل ١٣٠:٥ أبواب مكان المصلى ب ٩ ١.

٢- الفقيه ١: ٢٥٩/ذيل الحديث ١١٧٨، الوسائل ١٢٥:٥ أبواب مكان المصلى ب ٥ ح ٩.

٣- التهذيب ٧٥٨/٢٦٧، الوسائل ٣:٣٣٢، ٨:٣٣٢ أبواب صلاة الجماعة ب ١٩ ح ٢.

٤- التهذيب ٧٦٣/٢٦٨، الوسائل ٣:٣٣٢، ٨:٣٣٢ أبواب صلاة الجماعة ب ١٩ ح ٣.

يستحب أن يعيد المنفرد صلاته إذا وجد جماعه إماما أو مأموما

و يستحب أن يعيد المنفرد صلاته إذا وجد من يصلي جماعه، إماما كان فيها ذلك المنفرد أو مأموما إجماعا منّا على الظاهر المحكى مستفيضا (١)، و الصحاح به مستفيضة جدا (٢).

و قصور جمله منها دلالة على الاستحباب-لا احتمال ورود الأمر فيها للرخصة؛ لوقوعه جوابا عن السؤال عنها فلا- يفيد سوى الإباحة-مجبور بأن جمله أخرى منها فيها الأمر من غير تلك القرينه، و أقله الاستحباب، لانتفاء الوجوب بالإجماع، مع تصريح الموثق بالأفضليه (٣).

و أما الصحيح المختير بين الإعادة و عدمها (٤) فهو و إن أوهم الإباحة المحضه إلا أن تصريحه أخيرا بجعل المعاده سبحة أوضح قرينه على استحباب الإعادة. هذا مع أن الرخصة فى الإعادة تستلزم كون المعاده سنّه؛ لأنها عباده، و هى لا تكون إلا بفضيله.

و استفاد من الصحيح و نحوه الرضى (٥) كون الوجه المنوى فيها الندب لا الفرض. و هو خيره الأكثر (٦)؛ لخروجه بالأولى عن العهده، فلا معنى لقصد الوجوب بالثانيه.

خلافًا للشهيدين فجوّزاه بنيته أيضا (٧)؛ للصحيحين الأمرين بجعلها

ص: ٢٤٠

١- حكاه صاحب المدارك ٤:٣٤١، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٣٩٥، و صاحب الحدائق ١١:١٦٢.

٢- الوسائل ٨:٤٠١ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٤.

٣- التهذيب ٣:١٧٥/٥٠، الوسائل ٨:٤٠٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٤ ح ٩.

٤- الفقيه ١:١٢١٢/٢٦٥، التهذيب ٣:٨٢١/٢٧٩، الوسائل ٨:٤٠٢ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٤ ح ٨.

٥- فقه الرضا(عليه السلام): ١٢٤.

٦- كالمحقق الأردبيلي فى مجمع الفائده ٣:٢٩١، صاحب المدارك ٤:٣٤٣، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٣٩٥.

٧- الشهيد الأول فى الذكرى: ٢٦٦، و الدروس ١:٢٢٣، الشهيد الثانى فى المسالك ١:٤٤، و روض الجنان: ٣٧١.

الفريضة (١). والدلالة ليست واضحة؛ لاحتمال الفريضة فيهما الفائته دون التي تراد فيها الإعادة، أو كون المراد إدراك الجماعة في أثناء الأولى فيجعلها نافله و الثانية المعاده الفريضة، كما ذكرهما شيخ الطائفة (٢)، مستدلا عليهما ببعض المعتبره.

و يحتمل فيهما غير ذلك ممّا ذكره جماعه (٣)، فلا يمكن أخذهما لما ذكره حجه، سيّما مع مخالفتها الأصول الشرعيه.

و ظاهر العبارة -ككثير و صريح جماعه (٤)- اختصاص استحباب الإعادة بالمنفرد دون الجامع.

خلافًا للشهيدين فعّمّاه لهما (٥)؛ للعموم. وفيه منع، إلا أن يدعى استفادته من بعض الصحاح المتضمنه لترك الاستفصال، و هو غير بعيد، و لكنه لا يخلو عن نظر، و لا ريب أن الأول أحوط.

و نحوه الكلام في استحبابها لمصلين فرادى، إلا أن الاحتياط فيه أكد و أولى.

و أن يخصّ بالصفّ الأول الفضلاء و أهل المزيه الكامله من علم أو

ص: ٢٤١

١- الأول: الفقيه ١: ١١٣٢/٢٥١، الوسائل ٨: ٤٠١ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٤ ح ١. الثاني: الكافي ٣: ١/٣٧٩، التهذيب

٣: ١٧٦/٥٠، الوسائل ٨: ٤٠٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٤ ح ١١.

٢- راجع التهذيب ٣: ٥٠ ذيل الحديث ١٧٦.

٣- منهم المحقق الأردبيلي في مجمع الفائده ٣: ٢٩١، و الفيض الكاشاني في الوافي ٨: ١٢٤٧، و العلامه المجلسي في مرآه العقول ١٥: ٢٤٨.

٤- منهم: صاحب المدارك ٤: ٣٤٢، و صاحب الحقائق ١١: ١٦٣.

٥- الدروس ١: ٢٢٣، روض الجنان: ٣٧١.

عمل أو عقل، وبالصف الثاني من دونهم، وهكذا، كما في النصوص (١)، مضافا إلى الإجماع.

و إطلاقها- كالعباره و نحوها- يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين صلاه الجنازه و غيرها.

خلافًا لجماعه فى الأولى، فجعلوا أفضل الصفوف فيها أواخرها (٢)، و ربما عزى إلى الأصحاب جملة (٣)، و لا بأس به؛ للمعتبره المستفيضه (٤)(٥).

و لا بين جماعه الذكور أو النساء، خلافًا لبعض النصوص العاميه فى الثانيه، فجعل خير الصفوف فيها أواخرها، و شرّها أولها، عكس الأولى (٦).

و ليكن يمين الصف لأفاضلهم؛ لأنه أفضل كما فى النصوص، منها:

«فضل ميامن الصفّ على مياسرها فضل الجماعة على صلاه الفرد» (٧).

و فى الذكرى: و ليكن يمين الصف لأفاضل الصف الأول؛ لما روى أن الرحمه تنتقل من الإمام إليهم، ثمّ إلى يسار الصف، ثمّ إلى الباقي، و الأفضل

ص: ٢٤٢

١- الوسائل ٨:٣٠٥ أبواب صلاه الجماعة ب ٧.

٢- منهم الحلى فى السرائر ١:٢٨٢، و ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ١٢٠، و العلامه فى المنتهى ١:٤٥٨.

٣- الحدائق ١٠:٤٠٠.

٤- الوسائل ٣:١٢١ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٩.

٥- فى «م» زياده: منها: ما رواه خالى العلامه فى البحار عن كتاب الإمامه و التبصره لابن بابويه، عن هارون بن موسى، عن محمد بن على، عن محمد بن الحسين، عن على بن أسباط، عن فضاله، عن الصادق عليه السلام، عن آباءه عن النبى صلّى الله عليه و آله أنه قال: «الصف الأول فى الصلاه أفضل، و الصف الأخير فى الجنازه أفضل» و نحوها ما رواه السكونى و الفقه الرضوى.

٦- مسند أحمد ٢:٣٤٠، سنن ابن ماجه ١:١٠٠٠/٣١٩، سنن الترمذى ١:٢٢٤/١٤٣.

٧- الكافى ٣:٨/٢٧٣، الوسائل ٨:٣٠٧ أبواب صلاه الجماعة ب ٨ ح ٢.

للأفضل (١).

و أن يسبح المأموم حتى يركع الإمام إن سبقه بالقراءة للموثقين (٢)، و فى ثالث: «أمسك آيه و مجيد الله و أثن عليه، فإذا فرغ فاقراً الآية و اركع» (٣) و نحوه الرضوى فى الصلاه خلف المخالف (٤).

و إطلاق ما عداه يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين الصلاه خلفه أو خلف المرضى المستحب خلفه القراءة فيما إذا كانت جهريه و لم يسمع الهممه.

قيل: و يحتمل الاختصاص بالأول؛ لأنه المتبادر من النص (٥).

و أن يكون القيام إلى الصلاه إذا قيل: قد قامت الصلاه على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخره، و فى الخلاف فى أواسط كتاب الصلاه الإجماع عليه (٦)؛ الخبرين (٧).

خلافاً للمحكى عن المبسوط و الخلاف هنا فعند فراغ المؤذن (٨). و هو غير واضح المستند، كالقول الآخر المحكى فى المختلف عن بعض

ص: ٢٤٣.

١- الذكري: ٢٧٣.

٢- الكافي ٣/٣٧٣، التهذيب ٣/١٣٤/٣٨، الوسائل ٨:٣٧٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٥ ح ٣، ٢.

٣- الكافي ١/٣٧٣، التهذيب ٣/١٣٥/٣٨، المحاسن: ٧٣/٣٢٦، الوسائل ٨:٣٧٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٥ ح ١.

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٥، المستدرک ٦:٤٨٤، أبواب صلاه الجماعه ب ٣١ ح ١.

٥- قال به صاحب المدارك ٤:٣٤٤.

٦- الخلاف ١:٣١٧.

٧- الأول: الفقيه ١:١١٣٧/٢٥٢، التهذيب ٢:١١٤٣/٢٨٥، الوسائل ٨:٣٧٩ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٢ ح ١. الثانى: التهذيب

٣:١٤٦/٤٢، الوسائل ٨:٣٨٠، أبواب صلاه الجماعه ب ٤٢ ح ٢.

٨- المبسوط ١:١٥٧، الخلاف ١:٥٦٤.

الأصحاب من أنه عند قول المقيم حيّ على الصلاة (١).

و بعض الأمور الاعتبارية-مع معارضته بالمثل-اجتهاد في مقابله النص المعتبر المنجبر بالعمل،هذا مع أن القول الأخير محكى عن أبي حنيفة (٢)، و عن الشافعى ما قبله (٣).

و يظهر عن الخلاف أن النزاع بينهما و بينه إنما هو فى الجواز و المشروعيه لا الاستحباب و الفضيله،و هو خلاف مفروض المسأله فى كلام الجماعه،و لذا أنه فى الموضوع الآخر من الخلاف ادعى الإجماع على المختار.

و يكره أن يقف المأموم وحده إلا مع العذر

و يكره أن يقف المأموم وحده خارج الصف إلا مع العذر كامتلاء الصفوف على المشهور؛لأنهى عنه فى النصوص المستفيضه (٤).و إنما حمل على الكراهه مع ظهوره فى الحرمة كما عليه الإسكافى (٥)؛لضعفها سندا و مقاومه لما دلّ على الجواز و لو مطلقا،كالصحيح (٦)و غيره (٧):عن الرجل يقوم فى الصفّ وحده،فقال:«لا بأس إنما يبدو واحد بعد واحد».

مضافا إلى الأصل،و الإطلاقات،و خصوص الإجماع المحكى فى صريح المنتهى و ظاهر المدارك (٨)على الجواز.

ص: ٢٤٤

- ١-المختلف: ١٦٠.
- ٢- حكاه عنه الشيخ فى الخلاف ١:٣١٧،و نقله ابنا قدامه فى المغنى و الشرح الكبير ١:٥٣٨.
- ٣- انظر المغنى و الشرح الكبير ١:٥٣٨.
- ٤- الوسائل ٤٢٢،٤٠٧،٤٠٥،٨:٤٠٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٧٠،٥٨،٥٧.
- ٥- نقله عنه فى الذكرى: ٢٧٤.
- ٦- التهذيب ٢٨٠/٨٢٨:٣،علل الشرائع: ١/٣٦١،الوسائل ٨:٤٠٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٧ ح ٢.
- ٧- الفقيه ١١٤٧/٢٥٤،الوسائل ٨:٤٠٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٧ ح ٤.
- ٨- المنتهى ١:٣٧٧،المدارك ٤:٣٤٥.

و أن يصلّى نافله بعد الأخذ فى الإقامه كما فى الصحيح (١).

و لا يحرم على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر؛ للأصل، مع إشعار الصحيح به، لتضمنه لفظه: «لا ينبغي».

خلافًا للنهائيه و ابن حمزه (٢) فالحرمة. و الحجّه عليها غير واضحه، مع مخالفتها لما عرفته، مضافا إلى الاعتبار، لأن الجماعه مندوبه فلا تحرم لأجلها النافله، إذ لا يحرم تركها، و هو أقلّ من التشاغل بالنفل رتبه، فيكون بالجواز أولى.

الطرف الثانى: يعتبر فى الإمام العقل و الإيمان و العداله و طهاره المولد و البلوغ

إشاره

الطرف الثانى: يعتبر فى الإمام العقل حاله الإمامه و إن عرض له الجنون فى غيرها. فيجوز لذى الأدوار لكن على كراهه على الأشهر، و بها قطع الفاضل فى موضع من التذكره (٣)، و فى آخر منها بالحرمة (٤)، لحجه غير ناهضه. و لكنها أحوط؛ خروجا عن الشبهه، و احتياطا للعباده.

و الإيمان أى الاعتقاد بالأصول الخمسه بحيث يعدّ من الإماميه.

و العداله و هى ملكه نفسانيه باعته على ملازمه التقوى التى هى القيام بالواجبات، و ترك المنهيات الكبيره مطلقا، و الصغيره مع الإصرار عليها، و ملازمه المروّه التى هى أتباع محاسن العادات و اجتناب مساوئها و ما ينفر عنه من المباحات و يؤذن بخسّيه النفس و دناءه الهّمّه، فى المشهور بين أصحابنا.

و يأتى الكلام فيها و فيما يتعلق بها فى كتاب القضاء إن شاء الله تعالى.

و طهاره المولد عن الزنا، و لا بأس بمن تناله الألسن و ولد الشبهه.

ص: ٢٤٥

١- الفقيه ١: ١١٣٦/٢٥٢ بتفاوت، التهذيب ٣: ٨٤١/٢٨٣، الوسائل ٥: ٤٥٢ أبواب الأذان و الإقامه ب ٤٤ ح ١.

٢- النهائيه: ١١٩، ابن حمزه فى الوسيله: ١٠٦.

٣- التذكره ١: ١٧٦.

٤- التذكره ١: ١٤٤.

و لا- خلاف بيننا فى اشتراط هذه الأمور الأربعة- كالبلوغ فى الجملة- بل عليه دعوى الإجماع فى عبائر جماعه حدّ الاستفاضه (١)، و هى فى العداله كادت تبلغ التواتر، كالنصوص فيها، و أما فيما عداها فهى فى جملة منه مستفيضه، و هى ما عدا الإيمان، و فيها الصحاح و غيرها من المعتمره.

فى الصحيح: «لا يصلين أحدكم خلف المجنون و ولد الزنا» (٢).

و فى آخر: «خمسه لا يؤمّون الناس على حال» و عدّا منهم (٣).

و أما هو فيدل على اعتباره- بعد فحوى ما دلّ على اعتبار العداله، بل صريحه إن قلنا بأن المخالف فاسق- الصحيح: فى الصلاه خلف الواقفيه، فقال: لا (٤).

و قريب منه النصوص الوارده فى الصلاه خلف المخالف و أمر المؤتم به بالقراءه خلفه (٥).

و يشترط البلوغ مطلقا على الأظهر الأشهر، و عن المنتهى فى كتاب الصوم نفى الخلاف عنه (٦)، مؤذنا بدعوى الإجماع عليه؛ للخبر (٧)

ص: ٢٤٦

- ١- منهم: المحقق فى المعتمر ٢: ٤٣١، و العلامه فى نهايه الأحكام ١٤٢، ١٣٩: ٢، و الشهيد فى الذكرى: ٢٦٧.
- ٢- الكافى ٣: ٤/٣٧٥، الفقيه ٢/ ٢٤٧/ ١١٠٦، الوسائل ٨: ٣٢١ أبواب صلاه الجماعه ب ١٤ ح ٢.
- ٣- الكافى ٣: ١/ ٣٧٥، التهذيب ٢: ٩٢/ ٢٦، الاستبصار ١: ١٦٢٦/ ٤٢٢، الوسائل ٨: ٣٢١ أبواب صلاه الجماعه ب ١٤ ح ١.
- ٤- الفقيه ١: ١١١٣/ ٢٤٨، التهذيب ٣: ٩٨/ ٢٨، الوسائل ٨: ٣١٠ أبواب صلاه الجماعه ب ١٠ ح ٥.
- ٥- الوسائل ٨: ٣٠٩ أبواب صلاه الجماعه ب ١٠.
- ٦- المنتهى ١: ٥٩٦.
- ٧- الفقيه ١: ١٦٩/ ٢٥٨، التهذيب ٣: ١٠٣/ ٢٩، الاستبصار ١: ١٦٣٢/ ٤٢٣، الوسائل ٨: ٣٢٢ أبواب صلاه الجماعه ب ١٤ ح ٧.

المنجبر ضعفه بعمل الأ-كثر؛ والأصل الدالّ على عدم سقوط القراءة بفعل الغير إلا مع العلم بالمسقط، وعلى اعتبار العدالة و الإيمان المتفرعين على التكليف المفقود فيه بالنص و الإجماع؛ مضافا إلى سائر ما ذكرته فى الشرح.

خلافًا للمبسوط و الخلاف (١)، فجوّز إمامه المراهق المميّز العاقل، مدّعا عليه الإجماع.

و هو موهون بمصير الأكثر-على ما صرّح به جمع (٢) بقول مطلق-إلى الخلاف، و منهم هو فى التهذيبن و النهايه و الاقتصاد و القاضى (٣) من القدماء، مع عدم ظهور موافق له عدا المرتضى فيما يحكى عنه فى التنقيح (٤).

و مع ذلك فهو معارض بالمثل المترجح عليه بما مرّ، فالاستدلال به للجواز ضعيف. كالاستدلال له بالنصوص المجوّزه لإمامته مطلقا، كما فى الموثق (٥) و غيره (٦)، أو إذا كان له عشر سنين كما فيه (٧)؛ لقصورها عن المقاومه لما مضى من وجوه شتى، و منها قصور دلالتها، لأعميتها من المدّعى، لعدم تقييد فيها بشىء من القيود التى ذكرها، و التقييد بالعشر فى بعضها لا يستلزمها.

و لا فرق فى إطلاق الأدله منعا و جوازا بين كونه سلطانا مستخلفا أو غيره؛

ص: ٢٤٧

١- المبسوط ١:١٥٤، الخلاف ١:٥٥٣.

٢- منهم: الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٦٣، و المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائدة ٣:٢٤٤، و المحقق السبزوارى فى الذخير: ٣٨٩.

٣- التهذيب ٣:٣٠، الاستبصار ١:٤٢٤، النهايه: ١١٣، القاضى فى المهذب ١:٨٠، و لم نثر عليه فى الاقتصاد.

٤- التنقيح الرائع ١:٢٧٤.

٥- الكافى ٣:٦/٣٧٦، الوسائل ٨:٣٢١ أبواب صلاه الجماعه ب ١٤ ح ٣.

٦- التهذيب ٣:١٠٤/٢٩، الاستبصار ١:١٦٣٣/٤٢٤، الوسائل ٨:٣٢٣ أبواب صلاه الجماعه ب ١٤ ح ٨.

٧- الفقيه ١:١٥٧١/٣٥٨، الوسائل ٨:٣٢٢ أبواب صلاه الجماعه ب ١٤ ح ٥.

خلافًا للإسكافي ففرّق، فقال في الثاني بالأول، وفي الأول بالثاني (١).

ولا بين إمامته بالبالغين في الفرائض أو في النوافل أو بغيرهم مطلقاً؛ خلافًا للدروس ففرّق بين الأول فالأول، وغيره فالثاني (٢).

ولا أعرف لهما حجة يعتد بها، سيّما في مقابله الأدله المتقدمه مطلقاً.

ولا يجوز أن يؤم القاعد القائم إجماعاً على الظاهر، المصرّح به في الخلاف و السرائر و التذكرة و غيرها (٣)، و يظهر أيضاً من المنتهى (٤).

و للنبويه المشهوره المرويّه من طرق الخاصه و العامه: «لا يؤمّن أحد بعدى جالساً» (٥).

و إطلاقه و إن اقتضى المنع عن إمامه القاعد بمثله أيضاً، إلا أنه مقيد بما إذا أم قائماً، كما ذكر الأصحاب، من غير خلاف يعرف بينهم، و في روض الجنان الإجماع عليه (٦)؛ و هو الحجه عليه، مضافاً إلى الأصل و الإطلاقات و خصوص ما ورد في جماعه العراه من صحيح الروايات (٧) المعمول به بين الأصحاب.

قالوا: و كذا الكلام في جميع المراتب: لا- يؤم الناقص الكامل، فلا- يجوز اقتداء الجالس بالمضطجع، و يؤيده- بعد الأصل في العباد- القويه: «لا يؤمّن

ص: ٢٤٨

١- نقله عنه في المختلف: ١٥٣.

٢- الدروس ٢١٩: ١.

٣- الخلاف ٥٤٤: ١، السرائر ٢٨١: ١، التذكرة ١٧٧: ١؛ و انظر المعتمد ٤٣٦: ٢، و المفاتيح ١٦٠: ١.

٤- المنتهى ٣٧١: ١.

٥- الفقيه ١١١٩/٢٤٩، الوسائل ٨: ٣٤٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٥ ح ١ و قد رواه البيهقي في سننه ٨٠: ٣.

٦- روض الجنان: ٣٦٤.

٧- الوسائل ٤: ٤٥٠ أبواب لباس المصلّى ب ٥١.

المقيّد المطلقين، و لا صاحب الفالج الأصحاء» (١).

و لا- الأسمى و هو هنا على ما ذكره من غير خلاف يعرف بينهم: من لا يحسن قراءة الحمد و السوره أو أبعاضهما و لو حرفاً أو تشديداً أو صفه القارئ الذى يحسن ذلك كله، إجماعاً على الظاهر، المصرّح به فى الذكرى (٢).

و احتجّ عليه جماعه (٣) بالنبوى المشهور و غيره: «يؤمكم أقرؤكم» (٤) و لا يخلو عن نظر.

و احترز بالقارئ عن مثله، فإنه يجوز بلا خلاف مع تساويهما فى شخص المجهول أو نقصان المأموم، و عجزهما عن التعلّم لضيق الوقت، و عن الايتمام بقارئ أو أتم منهما.

و ذكر جماعه (٥) أنه لو اختلفا فيه لم يجوز و إن نقص قدر مجهول الإمام، إلا أن يقتدى جاهل الأول بجاهل الآخر ثمّ ينفرد عنه بعد تمام معلومه، كافتداء محسن السوره خاصه بجاهلها، و لا يتعاكسان.

و لا- المؤوف اللسان كالألثغ بالمثلثه، و هو الذى يبدّل حرفاً بغيره مطلقاً، كما عن المبسوط و فى الروضه و غيرهما (٦)؛ أو الرء بالغين أو اللام و السين بالثاء، كما عن الصحاح و فى المجمع (٧)؛ أو الرء باللام خاصه، كما

ص: ٢٤٩

١- الكافي ٣/٣٧٥، الفقيه ١١٠٨/٢٤٨، الوسائل ٨:٣٤٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٢ ح ١.

٢- الذكرى: ٢٦٨.

٣- منهم الشيخ فى الخلاف ١:٥٥٠، العلامه فى المنتهى ١:٣٧١.

٤- مسند أحمد ٣:١٦٣.

٥- منهم: العلامه فى نهايه الأحكام ٢:١٤٧، و الشهيد الثانى فى الروضه ١:٣٩٠، و صاحب المدارك ٤:٣٥٠.

٦- المبسوط ١:١٥٣، الروضه ١:٣٩١؛ و انظر نهايه الأحكام ٢:١٤٨.

٧- الصحاح ٤:١٣٢٥، مجمع البحرين ٥:١٥.

عن الفراء (١)، وقيل فيه غير ذلك (٢).

و الأليغ بالمشناه من تحت، و هو الذى لا يبين الكلام.

و التمام و الفأفاء، و هو الذى لا يحسن تأديه الحرفين على أحد التفسيرين.

السليم لسانه عن ذلك كله، بلا- خلاف فيه كالسابق؛ لإخلاقه بالقراءه، فتكون صلاته عنها خاليه، و لا صلاحه إلا بفاتحه، فكيف يضمن قراءه المأموم كما دلت عليه المعتبره؟! نعم قالوا: يجوز إمامته بمثله بالنهج الذى ذكر فى سابقه.

و الأكثر على إلحاق اللاحن فى قراءته به مطلقا؛ لما ذكرنا، بناء على استلزام اللحن تغيير القرآن عما أنزل به.

خلافًا للشيخ و الحلّي (٣) فجوزا إمامته للمتقن مطلقا، كما عليه الأول، و إذا لم يغيّر اللحن المعنى، كما عليه الثانى. و لم أعرف مستندهما لا من نصّ و لا من غيره.

و لا المرأه ذكرا و لا خنثى مشكلا لم يعرف ذكوريته عن أنوثيته.

و لا الخنثى مثله؛ لجواز اختلافهما فى الوصفين، و كون الإمام هو الأنثى.

خلافًا لابن حمزه فقال بالجواز هنا (٤)، و هو نادر.

و هو فى حق الأنثى كالرجل فى حقها.

و الأصل فى أصل الحكم- المترتب عليه حكم الخنثى- بعد الإجماع

ص: ٢٥٠

١- نقله عنه فى الذكرى: ٢٤٨.

٢- انظر تهذيب اللغه للأزهري ٨: ٩٢.

٣- المبسوط ١: ١٥٣، السرائر ١: ٢٨١.

٤- الوسيط: ١٠٥.

الظاهر المصرّح به فى جملة من العبائر كالخلاف و المعتبر و المنتهى و التذكرة و روض الجنان و الذكرى و غيرها (١)، النبوى المشهور: «لا تؤمّ المرأة رجلاً» (٢).

و نحوه المرتضى المروى عن الدعائم بزياده: «و لا تؤمّ الخنثى الرجال، و لا الأخرس المتكلمين، و لا المسافر المقيمين» (٣).

و يستفاد من فحوى العبارة جواز إمامه المرأة بمثلها، و هو إجماع فى النافله التى يجوز الاجتماع فيها كالاستسقاء و نحوها، على الظاهر، المصرّح به فى جملة من العبائر (٤).

و أما فى الفريضة فقولان، أصحّهما نعم، وفاقاً للأكثر، بل عليه عامه من تأخر، و فى صريح الخلاف و التذكرة و ظاهر المعتبر و المنتهى الإجماع عليه (٥)؛ للمعتبره المستفيضه، و هى ما بين صريحه فى ذلك و ظاهره.

فمن الأوله، النبوى: إنه صلّى الله عليه و آله أمر أمّ ورقه أن تؤمّ أهل دارها و جعل لها مؤذناً (٦).

و الخاصى المروى فى الفقيه: كيف تصلى النساء على الجنائز إذا لم يكن معهنّ رجل؟ قال: «يقمن جميعاً فى صف واحد و لا تتقدمهن امرأة» قيل:

ففى صلاه المكتوبه تؤمّ بعضهن بعضاً؟ قال: «نعم» (٧).

ص: ٢٥١

١- الخلاف ٥٤٨:١، المعتبر ٤٣٨:٢، المنتهى ٣٧٣:١، التذكرة ١٧٧:١، روض الجنان ٣٦٥:١، الذكرى ٢٦٧:٢، و انظر مفاتيح الشرائع ١٦٠:١.

٢- سنن البيهقى ٩٠:٣.

٣- دعائم الإسلام ١٥١:١، المستدرک ٤٦٦:٦ أبواب صلاه الجماعه ب ١٦ ح ٢.

٤- انظر روض الجنان: ٣٦٧، و الحدائق ١٨٧:١١.

٥- الخلاف ٥٦٢:١، التذكرة ١٧٧:١، المعتبر ٤٢٧:٢، المنتهى ٣٦٨:١.

٦- سنن البيهقى ١٣٠:٣.

٧- الفقيه ١٠٣/٤٧٩:١، الوسائل ١١٧:٣ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٥ ح ٢.

و من الأخيره،الموثق (١)و المرسل (٢)القريب منه:عن المرأه تؤم النساء؟ قال:«نعم تقوم وسطا بينهن و لا تتقدمهن».

و فى الصحيح:عن المرأه تؤم النساء،ما حدّ رفع صوتها بالقراءه؟قال:

«قدر ما تسمع» (٣).

و نحوه غيره لروايه مروى فى قرب الإسناد عن كتابه بزياده قوله:و سألته عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءه فى الفريضة و النافله؟قال:«لا،إلا أن تكون امرأه تؤم النساء» (٤).

و فى هذه الزيادة تلويح،بل دلالة على العموم للفريضة زياده على ما فى هذين الخبرين كسابقيهما،من ترك الاستفصال المفيد للعموم فى المقال، سيما مع كون الفريضة أظهر الأفراد فتدخل فيها حتما و لو كان دلالتها من باب الإطلاق،فتأمل.

و قصور الأسانيد أو ضعفها-حيث كان-مجبور بعمل الأصحاب، مضافا إلى الأصل و الإطلاقات.

خلافًا للمرتضى و الجعفى و الإسكافى (٥)فلا؛للصحيح:«تؤمهنّ فى النافله،و أما فى المكتوبه فلا» (٦).

ص: ٢٥٢

- ١- التهذيب ٣/١١١/٣١، الاستبصار ٤/٢٦٦/١٦٤٤، الوسائل ٨:٣٣٦ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٠ ح ١١.
- ٢- التهذيب ٣/١١٢/٣١، الاستبصار ٤/٢٦٦/١٦٤٥، الوسائل ٨:٣٣٦ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٠ ح ١٠.
- ٣- الفقيه ١/٢٦٣/١٢٠١، التهذيب ٣/٧٦١/٢٦٧، الوسائل ٨:٣٣٥ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٠ ح ٧.
- ٤- قرب الإسناد: ٨٦٧/٢٢٣، الوسائل ٦:٩٥ أبواب القراءه فى الصلاه ب ٣١ ح ٣.
- ٥- حكاة عن السيد فى السرائر ١:٢٨١، و عن الجعفى فى الذكرى: ٢٦٥، و عن الإسكافى فى المختلف: ١٥٤.
- ٦- الوسائل ٨:٣٣٣ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٠ ح ١٢، ١.

و أجيب عنها بالندره في المعتبر و المنتهى (١)، بل صرح في الأخير بعدم قائل بها منّا، مؤذنا بإجماعنا عليه كما قدّمنا. و لو سلّم عدم ندورها فهي غير مكافئه لما قدّمنا؛ لا اعتضاده بالشهره العظيمة القريبه من الإجماع و الإجماعات المنقوله دونها.

مع ظهورها في جواز الجماعه في النافله مطلقا، و هو غير مرضى عند أصحابنا كما قدّمنا، إلا أن تقييد بنافله تجوز فيها، لكن فيه صرف للمطلق إلى أندر أفراده، فهي نادره من هذا الوجه أيضا، و لأجله يمكن حملها على التقيه، سيّما و أن ما فيها من التفصيل مذهب جماعه من العامه كما حكاها في المنتهى (٢)، مع أن المنع مطلقا كما ربما ينسب إلى الجعفي و المرتضى مذهب أكثرهم (٣) و إن اختلفوا فيه كراهه و تحريما.

و على هذا فأخبارنا أبعد ممّا عليه أكثر هؤلاء - خذلهم الله - و أشهر بين أصحابنا، فتكون بالترجيح أولى، و لا بدّ من طرح ما خالفها و إن كان صحاحا، أو حملها على التقيه، أو عدم تأكد الاستحباب كما في الذكرى (٤)، لا على الكراهه، لثبوت الاستحباب عندنا، كما صرح به في المنتهى (٥)، مؤذنا بإجماعنا عليه، كما صرح به في الخلاف (٦) أيضا.

أو كون المراد من النافله و المكتوبه الجماعه، لا الصلاه كما فهمه الجماعه، كما قيل (٧)، و لا بأس به و إن بعد غايته، جمعا بين الأدله.

ص: ٢٥٣

-
- ١- المعتبر ٢:٤٢٧، المنتهى ١:٣٦٨.
 - ٢- المنتهى ١:٣٦٨.
 - ٣- نقله عنهم في الحقائق ١١:١٩٢؛ و انظر المغنى و الشرح الكبير ٢:٣٦.
 - ٤- الذكرى: ٢٦٥.
 - ٥- المنتهى ١:٣٦٨.
 - ٦- الخلاف ١:٥٦٢.
 - ٧- الحقائق ١١:١٨٩.

و من أراد تحقيق المسأله زياده على ما هنا فعليه بمراجعته الشرح، فقد أشبعنا الكلام فيها ثمه.

صاحب المسجد و المنزل، و الإمارة أولى بها من غيره

و كل من صاحب المسجد و هو الإمام الراتب فيه و صاحب المنزل، و صاحب الإمارة من قبل العادل في إمارته مع اجتماع الشرائط المعبره في الإمامه أولى بها من غيره مطلقا و لو كان أفضل منهم، عدا إمام الأصل مع حضوره، فإنه أولى منهم و من غيرهم مطلقا، بلا- خلاف في شىء من ذلك أجده، و به صرح الفاضل في المنتهى و غيره (١) في الجميع، و كذا غيره مستفيضا (٢)، إلا- أنهم لم يتعرضوا لنقله في أولويه الإمام على غيره مطلقا، و لكنهم قطعوا بها، مشعرين بعدم الخلاف فيها أيضا، بل كونه ضروريا.

و الأصل في جميع ذلك بعده النصوص المستفيضة، و هي فيما يتعلق بما عدا الأول مشهوره من طرق الخاصه (٣) و العامه (٤)، و فيما يتعلق به الرضوى في موضعين منه: «و صاحب المسجد أحق بمسجده» (٥)، و نحوه الصادق المروى في الدعائم (٦). و أظهر منهما النبوى المروى فيه: «و كل أهل مسجد أحق بالصلاه في مسجدهم إلا أن يكون أمير حضر فإنه أحق بالإمامه» (٧).

ص: ٢٥٤

-
- ١- المنتهى ٣٧٤:١؛ و انظر نهايه الأحكام ١٥٤:٢-١٥٥، و التذكرة ١٨٠:١.
 - ٢- كابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠، المحقق في المعتبر ٤٣٨:٢، الشهيد في الذكري: ٢٧٠، الفيض الكاشانى في المفاتيح ١٦٤:١، صاحب الحدائق ١٩٧:١١.
 - ٣- الكافي ٣٧٦/٥:٣، التهذيب ١١٣/٣١:٣، الوسائل ٣٥١:٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٨ ح ١.
 - ٤- دعائم الإسلام ١٥٢:١، المستدرک ٤٧٤:٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٥ ح ١.
 - ٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٣، ١٢٤، المستدرک ٤٧٥:٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٥ ح ٤، ٥.
 - ٦- دعائم الإسلام ١٥٢:١، المستدرک ٤٧٥:٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٥ ح ٢.
 - ٧- دعائم الإسلام ١٥٢:١، المستدرک ٤٧٤:٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٥ ح ١.

و فى إطلاقه تأييد لما ذكره الشهيدان (١) من رجحان صاحب الإيماره على صاحبيه حيث اجتمعوا، إلا أن يحمل الأمير فيه على الأصلي كما هو الظاهر بحكم التبادر. و عليه فترجيحهما عليه لعله أولى كما صرح به بعض أصحابنا (٢)؛ لإطلاق النص و الفتوى بأنهما فى محلّهما أولى؛ مع عدم معلوميه شمول أولويه ذى الإيماره لنحو مفروضنا، فتأمل جدا.

و ذكر جماعه أن أولويه هذه الثلاثه سياسه أدبيه، لا- فضيله ذاتيه، فلو أذنوا لغيرهم انتفت الكراهه (٣)، و نفى عنه الخلاف فى المنتهى (٤).

قالوا: و لا يتوقف أولويه الراتب على حضوره، بل ينتظر لو تأخر و يرجع إلى أن يضيق وقت الفضيله فيسقط اعتباره.

مع أن المستفاد من جمله من النصوص خلافه، منها: «إذا قال المؤذن:

قد قامت الصلاه، ينبغى لمن فى المسجد أن يقوموا على أرجلهم و يقدّموا بعضهم و لا ينتظروا الإمام» قلت: فإن كان الإمام هو المؤذن، قال: «و إن كان فلا ينتظرونه و يقدّموا» (٥) و قريب منه آخر (٦)، و النبوى (٧).

إلا أن تقيّد بصوره خوف فوت وقت الفضيله؛ جمعا بينها و بين إطلاق ما دلّ على الأولويه من الفتوى و الروايه، لكنه فرع الشاهد عليه و ليس، مع

ص: ٢٥٥

١- الذكرى: ٢٧٠، الروضه ٣٩٣: ١.

٢- كالشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٦٦.

٣- منهم الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٦٦، و الروضه ٣٩٣: ١، و انظر الذكرى: ٢٧٠.

٤- المنتهى ٣٧٤: ١.

٥- التهذيب ١٤٦/٤٢: ٣، الوسائل ٨: ٣٨٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٢ ح ٢.

٦- الفقيه ١١٣٧/٢٥٢: ١، التهذيب ٢: ١١٤٣/٢٨٥، الوسائل ٨: ٣٧٩ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٢ ح ١.

٧- انظر صحيح مسلم ١٠٥/٣١٧: ١.

اختصاص الإطلاق بصوره حضور الإمام الراتب دون الغيبه بحكم التبادر.

و حكم فى المنتهى بعدم الانتظار مطلقا؛ معللا- بعد النصوص المشار إليها- بأن فيه تأخيرا للعباده فى أول وقتها، و ذلك شىء رغب عنه (١)، هذا.

و لعل ما ذكره أحوط و أولى؛ إذ ليس فى النصوص مع قصور أسانيدها ما يدل على كون الإمام راتبا، فتأمل جدّا.

و لا- فرق فى صاحب المنزل بين المالك للعين و المنفعه و غيره كالمستعير، و لو اجتمعا قيل: فالمالك أولى (٢)، و قيل: المستعير (٣)، و لعله الأقوى.

و لو اجتمع مالك الأصل و المنفعه فالثانى أولى.

و كذا الهاشمى يقدم مع استجماعه الشرائط على غيره من عدا الثلاثة لا مطلقا، على الظاهر، المصرّح به فى كلام جماعه (٤).

و أولويته كذلك مشهوره بين الأصحاب على ما فى المختلف (٥)، أو متأخريهم خاصة كما فى روض الجنان، قال: و أكثر المتقدمين لم يذكره (٦).

قال فى الذكرى: و لم نره مذكورا فى الأخبار إلا- ما روى مرسلأ أو مسندا بطريق غير معلوم من قول النبى صلّى الله عليه و آله: «قدموا قريشا و لا تقدّموهم» (٧) و هو على تقدير تسليمه غير صريح فى المدعى، نعم هو مشهور

ص: ٢٥٦

١- المنتهى ٣٨٣: ١.

٢- نهاية الأحكام ١٥٥: ٢.

٣- مجمع الفائده و البرهان ٢٥٢: ٣.

٤- منهم: الشيخ فى المبسوط ١٥٤: ١، و النهاية: ١١١، و المحقق فى الشرائع ١٢٥: ١، و العلامه فى التحرير ٥٣: ١.

٥- المختلف: ١٥٦.

٦- روض الجنان: ٣٦٥.

٧- انظر الجامع الصغير ١١٠، ١٠٩، ٢٥٣، ١٠٨، ٦١٠، ٦١١.

فى التقدفم فى صلاه الجنازه من غير روايه تدل علفه، نعم فى إكرام للنبى صلى الله علفه و آله؛ إذ تقدفمه لأجله نوع إكرام، و إكرام رسول الله صلى الله علفه و آله و بجله مما لا خفاء بأولوفته (١).

أقول: و من بعض ما قدّمنا فى بحث صلاه الجنازه ففضح وجه مناقشه فى بعض ما ذكره.

و إذا تشاح الأئمه فأراد كلّ تقدفم الآخر أو تقدّم نفسه على وجه لا فنافى العداله قدّم من ففخاره المأموم مطلقا على ما ذكره جماعه، قالوا: لما فىه من اجتماع القلوب و حصول الإقبال المطلوب (٢).

خلافًا لكثير فلم ففذكره، و لعله لإطلاق النص الآتى بالرجوع إلى المرجحات الآففة من غير ذكر لهذا فىه و لا إشاره، مع قصور التعلفل عن إفاده التقففد له، سفّما و أنه لا ففخلو عن إشكال، كما نبّه علفه فى الذففره (٣).

و منه ففظهر وجه النظر فى ترجفح مفخثار أكثر المأموفن مع اختلافهم ثمّ التراجفح الآففة، كما عن التذكرة (٤)، سفّما و قد أطلق أكثر الأصحاب على الظاهر، المصرّح به فى كلام جمع حدّ الاستفاضه و منهم الذكرف (٥)، بل ظاهره أنه مذهب الأصحاب عدا التذكرة: أنه لو اختلفوا أى المأموفن قدّم الأقرأ منهم أى الأجود قراءه كما ذكره جماعه (٦)، أو الأكثر كما قفل (٧)، و نسبه

ص: ٢٥٧

١- الذكرف: ٢٧٠.

٢- كما فى الذكرف: ٢٧٠، و المدارك ٣٥٨: ٤.

٣- الذففره: ٣٩١.

٤- التذكرة ١٧٩: ١.

٥- الذكرف: ٢٧٠.

٦- منهم: الشفهد الثانى فى الروضه ٣٩١: ١، و المسالك ٤٥: ١، و صاحب المدارك ٣٥٨: ٤.

٧- الذففره: ٣٩١.

فى الببان إلى روايه (١)، و لعلها ما ورد فى الأعمى أنه لا بأس بإمامته إذا رضوا به و كان أكثرهم قرآنا (٢). و قيل فيه غير ذلك (٣).

فإن اتفقوا فى القراءه جوده و كثره فالأفقه فى أحكام الصلاه، فإن تساوا فيها فالأفقه فى غيرها، وفاقا لجماعه (٤)، لإطلاق الروايه.

خلافًا للذكرى فلم يعتبر الزيادة؛ لخروجها عن كمال الصلاه (٥).

و يضعف: بعدم انحصار المرجح فيها، بل كثير منها كمال فى نفسه، و هذا منها، مع شمول الروايه لها.

فإن تساوا فى الفقه و القراءه فالأقدم هجره من دار الحرب إلى دار الإسلام، كما هو الظاهر من الروايه (٦)، و صرح به جماعه منهم الفاضل فى التذكره، و لكن زاد: أو الأسبق إسلامًا، أو يكون من أولاد من تقدمت هجرته (٧).

و فى الروضه بعد ذكر التفسير الأول: هذا هو الأصل، و فى زماننا قيل:

هو السبق إلى طلب العلم، و قيل: إلى سكنى الأمصار، مجازًا عن الهجره الحقيقه، لأنها مظنه الاتصاف بالأخلاق الفاضله و الكمالات النفسيه، بخلاف القرى و الباديه (٨).

ص: ٢٥٨

١- البيان: ٢٣٣.

٢- الفقيه ١١٠٩/٢٤٨، الوسائل ٨: ٣٣٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٢١ ح ٣.

٣- انظر روضه المتقين (للمولى محمد تقى المجلسى) ٢: ٤٨٨.

٤- منهم: الشهيد الثانى فى المسالك ١: ٤٥، و روض الجنان: ٣٦٧، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٩١.

٥- الذكرى: ٢٧٠.

٦- الوسائل ٨: ٣٥١ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٨ ح ١.

٧- التذكره ١: ١٨٠.

٨- الروضه ١: ٣٩٢.

فإن تساووا في ذلك فالأسن مطلقا، كما هو المتبادر من الروايه، أو في الإسلام خاصة كما في الدروس و الذكري (١).

فإن تساووا فيه فالأصبح وجهها.

كل ذلك للرضوى المصرح بهذا الترتيب من أوله إلى آخره (٢). و نحوه النبوى فيما عدا الأخير فلم يذكر فيه (٣)، و عليه جماعه (٤).

و فيه أخبار آخر مختلفه و أقوال متشتمه، و كلها متفقه على تقديم الأقرأ على الأفقه، و نسبه في المنتهى إلى علمائنا (٥)، مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، كما هو الظاهر؛ لاتفاق كلمه الأصحاب و النصوص على ذلك، إلا ما يحكى في التذكرة (٦) عن نادر منّا من المصير إلى عكس ذلك، و اختاره في المختلف (٧)، و تبعه جمع من متأخري المتأخرين (٨)؛ لأدله قويه متينه من الاعتبار و الكتاب و السنّه بسطناها في الشرح، من أرادها فليطلبها ثمه، إلا أنها لا تبلغ قوه المعارضه لما قدّمنا من اتفاق الفتوى و الروايه بحيث يقطع بكونه إجماعا كما عرفت من المنتهى حكايته، فتخصّص به تلك الأدله.

ص: ٢٥٩

-
- ١- الدروس ٢١٩:١، الذكري: ٢٧١.
 - ٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٣، المستدرک ٤٧٥:٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٥ ح ٤.
 - ٣- الكافي ٣٧٦:٥/٣، التهذيب ١١٣/٣١:٣، علل الشرائع: ٢/٣٢٦، الوسائل ٨:٣٥١ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٨ ح ١.
 - ٤- منهم: العلامه في نهايه الأحكام ١:١١١، و الشهيد في البيان: ٢٣٢، و اللمعه (الروضه ١): ٣٩٢، و المحقق السبزواری في الذخيره: ٣٩١.
 - ٥- المنتهى ٣٧٥:١.
 - ٦- التذكرة ١:١٨٠.
 - ٧- المختلف: ١٥٥.
 - ٨- منهم: صاحب المدارك ٤:٣٥٩، و الفيض في المفاتيح ١:١٦٤، و صاحب الحدائق ١١:٢٠٤.

و اعلم: أن هذا كله تقديم استحباب لا- تقديم اشتراط و إيجاب، فلو قدّم المفضلون جاز بلا خلاف كما في التذكرة و المنتهى (١). و القول بالإيجاب كما عن ظاهر المبسوط و العماني و صريح الديلمي (٢) شاذ محجوج بالأصل و الإطلاقات، مع قصور سند ما دلّ على وجوب الترتيب من الروايات.

يستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين

و يستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين للصحيحين (٣)، بل مطلق القراءه و الأذكار التي يجوز الإجهار فيها ما لم يبلغ العلو المفرط، كما في الصحيح: «ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول، و لا ينبغي لمن خلفه أن يسمعه شيئاً ممّا يقول» (٤).

و يستفاد منه كراهه إسماع من خلفه له شيئاً، كما في أحد الصحيحين المتقدمين أيضاً.

و في الخبر: «لا تسمعَنَّ الإمام دعاءك خلفه» (٥).

و لو أحدث الإمام، أو عرض له ضروره من نحو دخوله في الصلاة من غير طهاره نسياناً، أو حصول رعاف مخرج له عنها، أو انتهاء صلاته بأن كان مسافراً قدّم من ينوبه في الصلاة بهم.

و لو لم يقمّم أو مات أو أغمى عليه قدّموا من يتمّ بهم الصلاة،

ص: ٢٦٠

١- التذكرة ١: ١٨٠، المنتهى ١: ٣٧٥.

٢- المبسوط ١: ١٥٧، و نقله عن العماني في الذكرى: ٢٦٩، الديلمي في المراسم: ٨٧.

٣- الأول: الكافي ٣: ٥/٣٣٧، الفقيه ٣: ٥/٢٦٠، التهذيب ١: ١١٨٩/٢٦٠، الوسائل ٢: ٣٨٤/١٠٢، أبواب صلاة الجماعة ب ٥٢ ح ١. الثاني:

التهذيب ٢: ٣٨٢/١٠٢، الوسائل ٢: ٤٠١/٦، أبواب التشهد ب ٦ ح ٣.

٤- التهذيب ٣: ١٧٠/٤٩، الوسائل ٣: ٣٩٦/٨، أبواب صلاة الجماعة ب ٥٢ ح ٣.

٥- الفقيه ١: ١١٨٧/٢٦٠، الوسائل ١: ٣٩٦/٨، أبواب صلاة الجماعة ب ٥٢ ح ٢.

بلا خلاف فى شىء من ذلك بيننا أجده، بل بالإجماع فى جملة الأعذار المسطورة فى العبارة عدا الإغماء صرح جماعة (١) حد الاستفاضه، بل فى الذكرى و غيرها (٢) الإجماع فى مطلق العذر، فیدخل ما ذكرناه أيضا و نحو الإغماء. و حكى الإجماع فيه و فى الموت عن التذكرة (٣)، و الصحاح و غيرها فيما عداه مستفيضه.

ففى الصحيح: عن الرجل يؤم القوم فيحدث و يقدم رجلا قد سبق بركعه، كيف يصنع؟ قال: «لا يقدم رجلا قد سبق بركعه، و لكن يأخذ بيد غيره فيقدمه» (٤).

و فيه: رجل أم قوما على غير وضوء، فانصرف و قدم رجلا و لم يدر المقدم ما صلى الإمام قبله، قال: «يذكره من خلفه» (٥).

و فيه: عن رجل أم قوما فصلى بهم ركعه ثم مات، قال: «يقدمون رجلا آخر و يعتدون بالركعه» الحديث (٦).

و فى الموثق الناهى عن إمامه المسافر بالحضرى: «فإن ابتلى بشيء من ذلك فأم قوما حضريين، فإذا أتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأثمهم» الحديث (٧).

ص: ٢٤١

١- منهم: العلامة فى التذكرة ١: ١٨١، و صاحب المدارك ٤: ٣٦٢، و الفيض فى المفاتيح ١: ١٦٨؛ و انظر مجمع الفائدة ٣: ٢٥٩، و الحدائق ١١: ٢١٣.

٢- الذكرى: ٢٧٧؛ و انظر المفاتيح ١: ١٦٨.

٣- التذكرة ١: ١٨١.

٤- التهذيب ٣: ١٤٧/٤٢، الاستبصار ١: ١٦٧٥/٤٣٤، الوسائل ٨: ٣٧٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٤١ ح ١.

٥- الفقيه ١: ١١٩٤/٢٦٢، الوسائل ٨: ٣٧٧ أبواب صلاة الجماعة ب ٤٠ ح ٢.

٦- الكافي ٣: ٩/٣٨٣، الفقيه ١: ١١٩٧/٢٦٢، التهذيب ٣: ١٤٨/٤٣، الوسائل ٨: ٣٨٠ أبواب صلاة الجماعة ب ٤٣ ح ١.

٧- الفقيه ١: ١١٨٠/٢٥٩، التهذيب ٣: ٣٥٥/١٦٤، الاستبصار ١: ١٦٤٣/٤٢٦، الوسائل ٨: ٣٣٠ أبواب صلاة الجماعة ب ١٨ ح ٦.

و فى الخير: عن رجل أمّ قوما فأصابه رعا ف بعد ما صلّى ركعه أو ركعتين، فقدّم رجلا ممّن قد فاته ركعه أو ركعتان، قال: «يتم بهم الصلاه ثمّ يقدم رجلا فيسلم بهم و يقوم هو فيتم صلاته» (١).

و ليست الاستنابه للوجوب، بل للاستحباب فى ظاهر الأصحاب، و عن التذكرة عليه الإجماع (٢): لفحوى ما سيأتى من جواز انفراد المأموم عن الإمام مع وجوده فمع عدمه أولى.

و فى الصحيح: عن رجل صلّى بقوم ركعتين، ثمّ أخبرهم أنه ليس على وضوء، قال: «يتم القوم صلواتهم، لأنه ليس على الإمام ضمان» (٣) و قد استدل به على عدم الوجوب، و فى الدلالة نظر.

و أما الصحيح الآخر: عن إمام أحدث فانصرف و لم يقمّ أحدا ما حال القوم؟ قال: «لا صلاه لهم إلا بإمام، فليتقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها و قد تمّت صلاتهم» (٤).

فمحمول على نفى الكمال؛ جمعا بينه و بين ما مرّ، و عليه فيجوز لهم الانفراد أجمع، و التبويض بأن ينوى بعضهم الائتمام ببعض و غيره بغيره، و نفى عن جميع ذلك الخلاف فى الذخيره (٥).

ص: ٢٦٢

١- التهذيب ١٤٥/٤١، الاستبصار ١٦٧٣/٤٣٣، الوسائل ٨:٣٧٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٠ ح ٥.

٢- التذكرة ١:١٨١.

٣- الكافي ٣:٣/٣٧٨، الفقيه ١٢٠٧/٢٦٤، التهذيب ٧٧٢/٢٦٩، الاستبصار ١٦٩٥/٤٤٠، الوسائل ٨:٣٧١ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٦ ح ٢.

٤- الفقيه ١١٩٦/٢٦٢، التهذيب ٨٤٣/٢٨٣، الوسائل ٨:٤٢٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٧٢ ح ١.

٥- الذخيره: ٣٩٢.

و إطلاق الفتوى و الروايه يقتضى جواز استنابه المؤتم و غيره، و به صرح فى المنتهى و كذا فى الذخيره (١)؛ لما مرّ، مضافا إلى صريح الخبر فى الثانى (٢).

و يكفى فى الأول الإطلاق، سيما مع كونه هو المتبادر، و لذا جعله فى المدارك أحوط (٣).

و إطلاقهما أيضا يقتضى وجوب الإتمام من موضع القطع مطلقا و لو حصل العارض فى أثناء القراءة، و قيل: يجب الابتداء من أول السوره التى حصل القطع فى أثناءها (٤)، و جعله فى المدارك أحوط أيضا (٥).

يكره أن يأتّم الحاضر بالمسافر و بالعكس

و يكره أن يأتّم الحاضر بالمسافر و بالعكس؛ للموثق: «لا يؤمّ الحضرى المسافر و لا المسافر الحضرى» (٦).

و نحوه الرضوى مبدلا لفظه «لا» بلا يجوز (٧).

و ظاهرهما و سيما الثانى و إن كان هو التحريم كما مرّ نقله عن والد الصدوق، و حكى عنه أيضا فى المقنع لكن فى الثانى خاصه (٨)، إلا أنّهما محمولان على الكراهه، كما عليه من عداهما كافه، جمعا بينهما و بين الصحاح المستفيضه المصرّحه بالجواز و الصحه.

منها: عن المسافر يصلّى خلف المقيم، قال: «يصلّى ركعتين و يمضى

ص: ٢٦٣

١- المنتهى ٣٨١:١، الذخيره: ٣٩٢.

٢- التهذيب ٢٧٢/٧٨٤:٣، الوسائل ٣٧٨:٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٠ ح ٤.

٣- المدارك ٣٦٣:٤.

٤- روض الجنان: ٣٦٨.

٥- المدارك ٣٦٣:٤.

٦- الفقيه ٢٥٩/١١٨٠:١، التهذيب ١٦٤/٣٥٥:٣، الاستبصار ٤٢٦/١٦٤٣:١، الوسائل ٣٣٠:٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٨ ح ٦.

٧- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦٣، المستدرک ٤٦٦:٦ أبواب صلاه الجماعه ب ١٦ ح ١.

٨- نقله عنهما فى المختلف: ١٥٥.

حيث شاء» (١). ونحوه البواقي (٢).

و هي صريحه فى ردّ الصدوق و كذا والده فى الثانى، بل الأول أيضا، لعدم القائل بالفرق، هذا مع تصريح الخبرين بعد ذلك بأنه: «فإن ابتلى بشيء من ذلك فأتمّ قوما حضريين فإذا أتمّ الركعتين سلّم ثمّ أخذ بيد بعضهم فقدمه فأتمهم، وإذا صلّى المسافر خلف قوم حضور فليتمّ صلاته ركعتين و يسلم».

و زاد فى الأول: «و إن صلّى مع قوم الظهر فليجعل الأوليين الظهر و الأخيرتين العصر».

و هذه التتمه كما ترى صريحه فى الصحه مع المخالفه، و هو لا- يلائم كون النهى للحرمة، لاقتضائها الفساد فى العباده عند الإماميه، و لعلّه لذا قال جماعه بأنهما صريحان فى الكراهه (٣).

و فيه مناقشه؛ لاحتمال اختصاص الصحه بصوره الضروره و التقيه، كما هو مورد الخبرين و سيما الثانى، إذ فيه زياده على «و إن ابتلى»: «و لم يجد بدّا من أن يصلّى معهم» و هو كما ترى نصّ فى اختصاص الحكم بالجواز و الصحه بحال الضروره، و هو لا يستلزم ثبوته كليه، كما هو ظاهر الجماعه.

و لا- ريب أن الترك أحوط؛ لاعتبار سند الخبرين، و صلاحتهما بذلك لتقييد إطلاق الصحاح بحال الضروره، إذ غايتها إفاده الصحه فى الجملة، و لا- إشكال فيها كذلك، و إنما هو فى كليتها و عمومها لحال الاختيار، و ليس فيها تصريح بها فيها، بل و لا إشاره، بل غايتها الإطلاق المحتمل للتقييد بالضروره جمعا بين الأدله.

ص: ٢٦٤

١- الكافي ٣: ١/٤٣٩، التهذيب ٣: ٣٥٧/١٦٥، الاستبصار ١: ١٦٤١/٤٢٥، الوسائل ٨: ٣٢٩ أبواب صلاه الجماعه ب ١٨ ح ٢.

٢- الوسائل ٨: ٣٢٩ أبواب صلاه الجماعه ب ١٨.

٣- منهم: المحقق فى المعتبر ٢: ٤٤١، و العلامه فى المنتهى ١: ٣٧٣، و صاحب المدارك ٤: ٣٦٤.

مع أنه منساق لبيان حكم آخر غير الجواز، وهو كيفية اقتداء المسافر بالحاضر و بالعكس لو اتفق، ردًا على جماعه من العامه القائلين بأنه إذا اقتدى المسافر بالمقيم لزمه التمام، وهم الشافعي و الثوري و أبو حنيفه و أصحابه، كما حكاه عنهم السيّد في الناصريه و الفاضل في المنتهى و التذكرة (١) مدّعين على خلافهم إجماع الإماميه، و عليه فلا عبره به فيما نحن فيه كما برهن عليه في محلّه.

و لو لا إطباق المتأخرين المعتضد بالإجماع المحكى كما عرفته لكان القول بما عليه الصدوقان في غايه القوه.

و ظاهر العبارة و جماعه (٢) اختصاص الكراهه بالصوره الاولى؛ و لم أعرف وجهه، عدا ما في المختلف من الأصل، و ضعف الروايه (٣).

و لا وجه له بعد كونها موثقه، و هي حجه، سيّما مع اعتضاها بالرضويه التي هي كالتقويه، فيخصّص بهما الأصل، سيّما في إثبات الكراهه التي يتسامح فيها بما لا يتسامح في غيرها من الأحكام الشرعيه على الأظهر الأشهر بين الطائفه؛ و لذا اختار الأكثر الكراهه مطلقا حتى في الثانيه.

و ظاهر إطلاق العبارة و الروايه عدم الفرق في الحكم بين الفريضه المقصوره و غيرها، و به صرّح في الروضه (٤).

خلافًا لجماعه فقيدوه بالمقصوره (٥)، و لعلّه لكونها المتبادر من الإطلاق،

ص: ٢٤٥

- ١- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٣٩، المنتهى ١: ٣٩٨، التذكرة ١: ١٨٦.
- ٢- منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٥٤، و سلّار في المراسم: ٨٦، و القاضي في المهذب ١: ٤٧١.
- ٣- المختلف: ١٥٥.
- ٤- الروضه البهيّه ١: ٣٨٦.
- ٥- منهم: المحقق في المعبر ٢: ٤٤١، و العلامه في نهايه الإحكام ٢: ١٥١، و صاحب المدارك ٤: ٣٦٦.

إلا أن الأول أنسب بقاعده المسامحة في أدله السنن و الكراهه.

و أن يأتي المتطهر بالماء بالمتيمم على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخره، و في المنتهى الإجماع عليه (١)؛ للنهاي عنه في المعبرين (٢) المحمول على الكراهه، جمعا بينهما و بين المعبره المستفيضه المصرّحه بالجواز من غير كراهه، و فيها الصحيح (٣) و الموثقان (٤) و غيرهما (٥).

و لرجحانها عليهما سندا و دلالة احتمل بعض متأخري المتأخرين الجواز من غير كراهه (٦) و هو ضعيف؛ لما عرفته في المسأله السابقه.

و أضعف منه القول بالمنع المحكى في المختلف و الذكري (٧) عن ظاهر المرتضى، سيما مع ندرته و عدم اشتهاار نقل خلافه.

و أن يستتاب المسبوق بركعه فصاعدا حيث يحتاج إليها؛ للصحيح (٨) و غيره (٩) و النهي في الأول و إن كان ظاهرا في المنع إلا أن التعبير عنه في غيره

ص: ٢٦٦

١- المنتهى ٣٧٣: ١.

٢- التهذيب ٣٦٢/١٦٦، ٣٦١/٣، الاستبصار ١٦٣٥، ١٦٣٤/٤٢٤، الوسائل ٣٢٨: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٧ ح ٥، ٦.

٣- التهذيب ٣٦٥/١٦٧، ٣٦٥/٣، الاستبصار ١٦٣٨/٤٢٥، الوسائل ٣٢٧: ٨ أبواب الجماعه ب ١٧ ح ١.

٤- التهذيب ٣٦٦/١٦٧، ٣٦٤/٣، الاستبصار ١٦٣٩/٤٢٥، ١٦٣٧/٤٢٤، الوسائل ٣٢٧: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٧ ح ٢، ٣.

٥- الوسائل ٣٢٨: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٧ ح ٤.

٦- المدارك ٣٧٢: ٤.

٧- المختلف: ١٥٤، الذكري: ٢٦٨.

٨- التهذيب ١٤٧/٤٢، ١٤٧/٣، الاستبصار ١٦٧٥/٤٣٤، الوسائل ٣٧٨: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٤١ ح ١.

٩- التهذيب ١٤٦/٤٢، ١٤٦/٣، الاستبصار ١٦٧٤/٤٣٤، الوسائل ٣٧٩: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٤١ ح ٢.

ب«لا ينبغي» ظاهر في الكراهه، سيّما مع تضمّنه الحكم بالصحة مع المخالفه، هذا مضافا إلى الصحاح الظاهره بل الصريحه فيها، و سيأتي إلى جمله منها الإشارة في المسأله التاسعه من المسائل الآتیه.

و أن يؤمّ الأجدم و الأبرص بلا- خلاف في المرجوحیه، بل عليها الإجماع في الانتصار و الخلاف (١)؛ للنهاي في الصحاح و غيرها، منها:

«خمسه لا يؤمّون الناس على كل حال: المجذوم، و الأبرص، و المجنون، و ولد الزنا، و الأعرابي» (٢) و نحوه آخر بزياده قوله: «حتى يهاجر، و المحدود» (٣).

و منها: «لا يصلّين أحدكم خلف المجذوم و الأبرص و المجنون و ولد الزنا، و الأعرابي لا يؤمّ المهاجرين» (٤).

و ظاهرها المنع مطلقا، كما عليه جماعه من القدماء كالشيخ في الخلاف و المرتضى (٥)، قيل: و أتباعهما (٦).

خلافا للفاضلين و الشهيدین و أتباعهم (٧)، بل عامه المتأخرين - إلا النادر

ص: ٢٦٧

- ١- الانتصار ٥٠، الخلاف ٥٦١: ١.
- ٢- الكافي ٣/١٣٧٥، الوسائل ٨: ٣٢٥ أبواب صلاه الجماعه ب ١٥ ح ٥.
- ٣- الفقيه ١/١١٠٥، الوسائل ٨: ٣٢٤ أبواب صلاه الجماعه ب ١٥ ح ٣.
- ٤- الكافي ٣/٣٧٥، الفقيه ١/١١٠٦، الوسائل ٨: ٣٢٥ أبواب صلاه الجماعه ب ١٥ ح ٦.
- ٥- الخلاف ١: ٥٦١، المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٣٩.
- ٦- كما قال به صاحب المدارك ١: ٣٦٨؛ و انظر الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠، و إشاره السبق: ٩٦، و المهذب ٨: ١، و شرح جمل العلم و العمل لابن البراج: ١١٧.
- ٧- المحقق في المعتمد ٢: ٤٤٢، العلامه في المنتهى ١: ٣٧٤، و المختلف: ١٥٤، و التحرير ١: ٥٣، الشهيد الأول في الدروس ١: ٢١٩، و البيان: ٢٣٢، و الذكرى: ٢٦٩، الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٦٨، المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢: ٣٧٢، الأردبيلي في مجمع الفائده و البرهان ٣: ٢٦٣.

منهم (١) -فاختاروا الجواز، جمعاً بينها وبين ما دلّ على الجواز، كالخبر: عن المجذوم و الأبرص يؤمّان المسلمین؟ فقال: «نعم» (٢) و نحوه آخر مروى عن المحاسن (٣).

و هو حسن لو لا ضعف سندهما، إلا أن يجبر بالشهره المتأخره الظاهره و المحكيه فى كلام جماعه (٤).

مع أن فى الانتصار ادعى الإجماع على الكراهه (٥). لكنها فى كلامه محتمله للحرمه، فقد أفتى بها فى ولد الزنا، مدّعياً الإجماع عليها، ثمّ قال:

و الظاهر من مذهب الإماميه أن الصلاه خلفه غير مجزيه، و الحجّه فى ذلك الإجماع و طريقه براءه الذمه.

فما ينسب إليه من القول بالكراهه لا وجه له؛ لإجمال العبارة، و مع ذلك معارض بإجماع الخلاف حيث ادّعا على المنع.

بقى الكلام فى الشهره، و الظاهر أنها ليست بتلك الشهره التى تصلح أن تكون للروايات الضعيفه جابره، سيّما و أن يعترض بها نحو الصحاح المتقدمه الظاهره الدلاله، بل الصريحه، من حيث تضمنها النهى عن جمله من لا يجوز إمامته بإجماع الإماميه. و حمله بالنسبه إلى من عداهم على الكراهه يوجب استعماله فى معنييه الحقيقى و المجازى فى استعمال واحد، و هو مرغوب عنه عند المحقّقين، و حمله على المجاز العام بعيد.

ص: ٢٤٨

١- انظر المدارك ٣٦٩، ٧١: ٤.

٢- التهذيب ٩٣/٢٧، ٣: الاستبصار ١٦٢٧/٤٢٢، الوسائل ٣٢٣: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٥ ح ١.

٣- المحاسن: ٧٦/٣٢٦، الوسائل ٣٢٤: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ١٥ ح ٤.

٤- منهم الفيض فى المفاتيح ١٦٠: ١، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٦٨.

٥- الانتصار: ٥٠.

و كيف كان: فالمسأله محل إشكال إلا أن المصير إلى المنع أحوط للعباده.

و هنا قولان آخران مفضّلان بين إمامتهما بمثلهما فالجواز، و غيره فالمنع، كما فى أحدهما (١)؛ و إمامتهما فى الجمعه فالثانى و غيرها فالأول، كما فى ثانيهما (٢).

و لم أعرف مستندهما، مع إطباق النصوص مطلقا و أكثر الفتاوى على خلافهما؛ لإطلاقهما.

إلا أن يدعى اختصاصه بحكم التبادر و غيره بإمامتهما بغيرهما، فيرجع فى إمامتهما بمثلهما إلى مقتضى الأصل و إطلاقات الأمر بالصلاه و شرعيه الجماعه، إلا- أن يمنع التمسك بمثلها فى تصحيح العباده، و لا- يخلو عن مناقشه، فهذا التفضيل لا يخلو عن قوه، سيما و قد ادعى عليه ابن زهره إجماع الإماميه (٣).

و كذا الكلام فى إمامه المحدود بعد توبته فالمشهور بين المتأخرين الجواز على كراهه، و عند جماعه من القدماء الحرمة، إمّا مطلقا كما عليه جملة (٤)، أو إلا- بمثله كما عليه آخرون (٥)، و منهم ابن زهره مدعى عليه إجماع الإماميه، و عليه ينزل إطلاق النهى فى بعض الصحاح المتقدمه كما عرفته.

ص: ٢٦٩

١- المبسوط ١: ١٥٥، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠، شرح الجمل للقاضى: ١١٧.

٢- السرائر ١: ٢٨٠.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠.

٤- منهم: المرتضى فى جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٣٩، و الشيخ فى النهايه: ١١٢، و القاضى فى شرح جمل العلم و العمل: ١١٧.

٥- منهم أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ١٤٤، و ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠.

و لا معارض له و لا للإجماع المنقول عدا فحوى ما دلّ على جواز إمامه الكافر بعد إسلامه و استجماعه شرائط الإمامه، و لا يخلو عن مناقشه، سيّما بعد ورود النهى فى الصحيحه.

و الجمع بينهما و إن أمكن بحمله على الكراهه، إلاّ- أن إبقاءه على ظاهره من الحرمة و صرف الأولويه عن ظاهرها و الخروج عنها- إن سلّمناها- أوفق بالقواعد الأصوليه، سيّما بعد الاتفاق على صرفها بالإضافه إلى الكراهه، و اعتضاد المنع بإجماع ابن زهره و أخبار آخر سيأتى إليها الإشارة.

مضافا إلى ما عرفته من أن حمل النهى فيها على الكراهه يوجب استعمال اللفظ الواحد فى معنيه الحقيقى و المجازى فى استعمال واحد، و هو مرغوب عنه.

و به يعرف الجواب عن مفهوم الخمسه فى جملة من الصحاح المتقدمه الداله على الجواز فيمن عداهم حتى المحدود الذى لم يعدّ منهم لو تمسك به للكراهه؛ لأن دلالتة بالعموم، و الصحيحه و معاضدها بالخصوص، و هو مقدّم؛ لما عرفته.

و أن يؤمّ الأغلّف غير المقصّر فى الختان؛ للنهى عنه فى النصوص المرويه فى الخصال و غيره، منها: «سته لا- ينبغى أن يؤمّوا الناس: ولد الزنا، و المرتد، و الأعرابى بعد الهجره، و شارب الخمر، و المحدود، و الأغلّف» (١).

و منها: «لا يؤمّ الناس المحدود، و ولد الزنا، و الأغلّف، و الأعرابى،

ص: ٢٧٠

١- الخصال: ٢٩/٣٣٠، مستطرفات السرائر: ١٧/١٤٥، الوسائل ٨: ٣٢٢ أبواب صلاه الجماعه ب ١٤ ح ٦.

و المجنون، و الأبرص، و العبد» (١).

و بظاهرهما من المنع أخذ المرتضى و التقى (٢)، لكنه استثنى إمامته بمثله، و لعله لما قدّمنا.

و الأصح الكراهه مطلقا، وفاقا لعامه متأخرى أصحابنا؛ للأصل، و الإطلاقات، و عموم مفهوم جملة من الصحاح المتقدمه، مع سلامتها عمّا يصلح للمعارضه، لضعف سند الروايتين، مع قصور دلالة الأولى، فإنّ «لا ينبغي» لو لم نقل بظهوره في الكراهه فهو أعم منها و من الحرمة قطعا.

مع إشعار بعض النصوص المانعه المتضمنه للتعليل بقوله عليه السلام:

«لأنه ضيّع من السنّه أعظمها، و لا تقبل له شهاده، و لا يصلّى عليه، إلا أن يكون صنع ذلك خوفا على نفسه» (٣) بالجواز، بل ظهوره فيه إن قلنا برجوع الاستثناء المتعقب للجمل المتعدده إليها كلّها، لكنه خلاف التحقيق كما حقّق في محلّه مستقصى.

و أما الاستدلال به على المنع فيتوجه عليه زياده على ما قدّمناه اختصاصه بصوره التفريط المنافى للعداله المشترطه إجماعا.

و أن يؤمّ من يكرهه المأموم على المشهور؛ للنصوص المستفيضه المرويه في الفقيه (٤) و الخصال (٥) و الأمالي (٦) و غيرها من الكتب

ص: ٢٧١

١- كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي: ٧٦، المستدرک ٦: ٤٦٤ أبواب صلاة الجماعة ب ١٣ ح ١.

٢- جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٣٩، الكافي في الفقه: ١٤٤.

٣- الفقيه ١: ١١٠٧/٢٤٨، التهذيب ٣: ١٠٨/٣٠، علل الشرائع: ١/٣٢٧، المقنع: ٣٥، الوسائل ٨: ٣٢٠ أبواب صلاة الجماعة ب ١٣ ح ١.

٤- الفقيه ١: ١٣١/٣٦، الوسائل ٨: ٣٤٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٧ ح ١.

٥- الخصال: ٩٤/٢٤٢، الوسائل ٨: ٣٤٩ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٧ ح ٣.

٦- أمالي الطوسي: ١٩٦، الوسائل ٨: ٣٥٠ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٧ ح ٦.

خلافًا للفاضل في المنتهى فلا يكره مطلقًا، قال: إذ الإثم إنما يتعلق بمن يكرهه لا به (١). و هو اجتهاد في مقابله النص.

و له في التذكرة ففصل بين كراهه المأمومين له لدينه فالثاني، وإلا فالأول (٢). و لا بأس به؛ للأصل، مع اختصاص النصوص بحكم التبادر و غيره بالثاني، و هو كراهتهم له لكونه إمامًا بأن يريدوا الائتتمام بغيره لا لدينه.

و ان يؤمّ الأعرابي و هو المنسوب إلى الأعراب و هم سكان البادية بالمهاجرين و سكان الأمصار المتمكنين من تحصيل شرائط الإمامة و معرفه الأحكام؛ للنهي عنه في الصحاح المتقدمه و إن اختلفت في الإطلاق كما في جملة منها، و التقييد بالمهاجرين كما في غيرها، و عليه عامه أصحابنا إلا نادرا، و هو الجعفي على ما حكاه عنه في الذكرى (٣).

و بظاهر النهي أخذ أكثر القدماء، حتى ادعى عليه في الخلاف الإجماع (٤)، بل لا خلاف أجده بينهم صريحا إلا من الحلّي فأفتى بالكراهه (٥)، و تبعه الماتن و المتأخرون قاطبه.

و لعلّه لقوه احتمال اختصاص الأعرابي الوارد في الصحاح و كلمه المانع من قدماء الأصحاب بمن لا يعرف محاسن الإسلام و لا وصفها، و من يلزمه المهاجره و جوبا، لأنه الغالب المتبادر منه عند إطلاقه يومئذ، بل مطلقا. و لا ريب في المنع عن إمامته حينئذ؛ لعدم العدالة المشترطه في الصحه إجماعا،

ص: ٢٧٢

١- المنتهى ٣٧٤:١.

٢- التذكرة ١٧٩:١.

٣- الذكرى: ٢٦٩.

٤- الخلاف ٥٦١:١.

٥- السرائر ٢٨١:١.

و عليه فلا يتوجه المنع مطلقا، هذا.

و يمكن أن يكون المراد بالأعرابي: الأعرابي بعد الهجرة، كما يفهم من بعض الروايات المتقدمة في الأغلف، و يشعر به بعض الصحاح المتقدمة.

و التعرّب بعد الهجرة من الكبائر اتفاقا فتوى و روايه، و عليه فيتوجه المنع كما في سابقه، لما عرفته، و المنع فيه لا يستلزم المنع في الأعرابي بالمعنى الذى فسّرنا به العبارة.

لكن إرادته هذا (١) خلاف ما يظهر من الجماعه، بل صرّح بما ذكرناه في تفسيره أولاً جملة (٢) و يومئ إليه المرتضى المروى عن بعض الكتب المعبره، قال: «و كره أن يؤمّ الأعرابي لجفائه عن الوضوء و الصلاة» (٣).

و تقييد بعض الصحاح (٤) -كسائر الأصحاب- المنع عن إمامته بما إذا كانت بالمهاجرين مشعر بل ظاهر باختصاصه به و جوازها بمثله، و هو لا- يلائم ما قدّمناه من الاحتمال الأول أيضا، لعدم فرق عليه في المنع التحريمى بين اقتدائه بمثله و غيره؛ مع أن تخصيصه بالذكر فى مقابله الفاسق كالصريح فى أن المنع من غير جهته، و إلا فالفسق فيه على تقديره أحد أقسامه، و لا فائده ظاهره فى تخصيصه بالذكر و إفراده به.

و عليه فالمنع مطلقا (٥) قوى، عملا بظاهر النهى المعتضد بالشهره

ص: ٢٧٣

١- أى التفسير المستفاد من قوله: المراد.

٢- منهم: العلامة فى التذكرة ١: ١٧٨، و الشهيد الثانى فى المسالك ١: ٤٥، و انظر مجمع البيان ٣: ٦٢، و الذخيره: ٣٩٣.

٣- قرب الإسناد: ٥٧٥/١٥٦، الوسائل ٨: ٣٢٣ أبواب صلاة الجماعة ب ١٤ ح ٩.

٤- الكافي ٣: ٤/٣٧٥، الفقيه ١: ١١٠٦/٢٤٧ رواه مراسلا، الوسائل ٨: ٣٢٥ أبواب صلاة الجماعة ب ١٥ ح ٦.

٥- أى: و لو لم يكن فاسقا. منه رحمه الله.

القديمه و الإجماع المحكى .

و لا ينافيه الروايه السابقه المتضمنه للفظه الكراهه؛ لعدم وضوح سندها؛ بل و لا دلالتها، لأعميه الكراهه فيها من المعنى المعروف الآن و المنع التحريمى؛ مع ضعفها عن المقاومه لما مضى من وجوه شتى.

الطرف الثالث فى الأحكام

اشاره

الطرف الثالث: فى الأحكام و مسائله تسع :

الاولى لو علم فسق الإمام، أو كفره، أو حدثه بعد الصلاه لم يعد

الاولى: لو علم المأموم فسق الإمام، أو كفره، أو حدثه أو كونه على غير القبلة، أو إخلاله بالنيه، أو نحو ذلك بعد الصلاه لم يعد ها مطلقا، على الأشهر الأقوى، بل عليه عامه أصحابنا، عدا الإسكافى، فقد حكى عنه القول بالإعاده فى الأمور المذكوره فى العبارة مطلقا لها فى أوليها، و مقتيدا لها بالوقت فى أخيرها (١).

و وافقه المرتضى فى الجميع، غير أنه لم يقيد الأخير بالوقت خاصه (٢).

و هما شاذان على الظاهر، المصرح به فى كلام جماعه (٣)، مشعرين بدعوى الإجماع على خلافهما، كما صرح به الشيخ -رحمه الله- فى الخلاف (٤) فى الأمر الثانى.

و نحوهما فى الشذوذ إيجاب الإعاده عليه فى الوقت فى الرابع أيضا، كما عليه الحلى (٥) حاكيا له عن الشيخ، مع احتمال اختصاص خلافهم هنا بما إذا

ص: ٢٧٤

١- حكاه عنه فى المختلف: ١٥٦.

٢- الناصريات (الجوامع الفقهيه): ٢٠٠.

٣- منهم: ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ٩٨، و العلامه فى المختلف: ١٥٦، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٣٩٣.

٤- الخلاف ١: ٥٥١.

٥- السرائر ١: ٢٨٩.

تبع المأموم الإمام في الصلاة إلى غير القبلة، فيكون خارجاً عن مفروض المسألة.

و بإجماع الخلاف يستدل على عدم الإعادة في البواقي بطريق الفحوى، مع أن الصحاح مستفيضه كغيرها من المعتبره بعدم الإعادة في جميع ما ذكرنا عدا الفسق، لكنه ملحق بالكفر إجماعاً و بطريق أولى كما مضى.

ففي المرسل كالصحيح: قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال و كان يؤمهم رجل، فلما صاروا إلى الكوفه علموا أنه يهودى، قال: «لا يعيدون» (١) و نحوه غيره (٢).

و في الصحيح: عن قوم صلّى بهم إمامهم و هو على غير طهر، أتجوز صلاتهم أم يعيدونها؟ فقال: «لا إعاده عليهم تمت صلاتهم و عليه هو الإعاده، و ليس عليه أن يعلمهم، هذا عنه موضوع» (٣) و الصحاح كغيرها بمعناه مستفيضه.

و فيه: رجل يصلّى بالقوم ثمّ يعلم أنه قد صلّى بهم إلى غير القبلة، قال:

«ليس عليهم إعاده شيء» (٤) و نحوه آخر معللاً بأنهم قد تحزّوا (٥).

و في آخرين: رجل دخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاه و أحدث إمامهم فأخذ بيد ذلك الرجل فقدمه فصلّى بهم، أتجزئهم صلاتهم بصلاته و هو

ص: ٢٧٥

١- الكافي ٣: ٣٧٨، التهذيب ٣: ١٤١/٤٠، الوسائل ٨: ٣٧٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٧ ح ١.

٢- الفقيه ١: ١٢٠٠/٢٦٣، الوسائل ٨: ٣٧٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٧ ح ٢.

٣- التهذيب ٣: ١٣٩/٣٩، الاستبصار ١: ١٦٧٠/٤٣٢، الوسائل ٨: ٣٧٢ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٦ ح ٥.

٤- التهذيب ٣: ١٤٢/٤٠، الوسائل ٨: ٣٧٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٨ ح ١.

٥- الكافي ٣: ٢/٣٧٨، التهذيب ٣: ٧٧١/٢٦٩، الوسائل ٨: ٣٧٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٨ ح ٢.

لا ينويها صلاه؟ فقال: «لا ينبغي» إلى أن قال: «و قد تجزى عن القوم صلاتهم و إن لم ينوها» (١).

و هذه النصوص - مع ما هي عليه من الصحة و الاعتبار و الاستفاضه القريبه من التواتر، و الشهره العظيمة القريبه من الإجماع، بل الإجماع حقيقه كما عرفت حكايته - موافقه للقاعده؛ لامثال المأمور به، و هو الصلاه خلف من يظن استجماعه لشرائط الإمامه، إذ تكليفه بتحصيل العلم بالاستجماع واقعا تكليف بما لا يطاق، و امثال الأمر يقتضى الاجزاء.

و مع ذلك فهي سليمه عمّا يصلح للمعارضه، عدا أمر اعتباري، و هو - مع ضعفه في نفسه و معارضته بأقوى منه - اجتهاد في مقابله النصوص التي قدّمناها.

و معارضتها بنصوص آخر مانعه (٢) ضعيفه غايته، بعد ضعف أسانيدھا جملة، و موافقتها لجماعه من العامه، و منهم أصحاب الرأى و هم أصحاب أبى حنيفه (٣)، و مع ذلك فقد تضمّن بعضها ما لا - يوافق مذهب الإماميه في الإمامه من التلازم بينها و بين العصمه، مع أن الروايه في خلافها صريحه، و ما عداها مرويه في كتب غير مشهوره، فلا تكافئ ما قدّمناه من وجوه عديده.

و للصدوق في المقنع هنا قول ثالث حكاه عن جملة ممّن عاصره من المشايخ، و هو الفرق بين الجهريه فالأول، و السريه فالثاني (٤). و لا يعرف له وجه

ص: ٢٧٦

١- الكافي ٣/٨: ٣٨٢، الفقيه ٣/١١٩٥/٢٦٢، التهذيب ٣/١٤٣/٤١، الوسائل ٨: ٣٧٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٩ ح ١.

٢- الوسائل ٨: ٣٧٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٦ ح ٩، مستدرک الوسائل ٦: ٤٨٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٢ ح ٣، ٢.

٣- منهم ابنا قدامه في المغنى و الشرح الكبير ١: ٧٧٧، ٧٧٨، القرطبي في بدايه المجتهد ١: ١٥٦.

٤- حكاه عن المقنع في المختلف: ١٥٧، و لم نعر عليه فيه، بل وجدناه في الفقيه ١: ٢٦٣ ذيل الحديث ١٢٠٠.

بالكلية.

هذا إذا تبين الخلل بعد الصلاة.

أما في أثنائها، ففي جواز الانفراد، ولزوم الاستيناف، قولان مبيّيان على الخلاف المتقدم، فيأتي الأول على المختار، وغيره على غيره.

و يدل على خصوص المختار هنا جملة من النصوص، منها: ما مرّ في بحث ما لو عرض للإمام حدث من نحو الصحيح: عن رجل صَلَّى بقوم ركعتين ثمّ أخبرهم أنه ليس على وضوء، قال: «يتم القوم صلاتهم، فإنه ليس على الإمام ضمان» (1) فتأمل.

و لو كان المأموم قبل الصلاة عالماً بالخلل فانتّم به أعادها قطعاً؛ لعدم الامتثال، إلا إذا اقتدى بمخالف تقيه أو مطلقاً، فظاهر جملة من النصوص (2) و الفتاوى (3) عدم الإعادة مطلقاً، إلا أن الإعادة مع عدم التقيه أحوط و أولى حيث يكون لشيء من الواجبات تاركاً.

و قد استوفينا الكلام في هذه المسألة في الشرح في بحث استحباب الصلاة مع المخالفين، من أرادها فليطلبها من هناك.

و إنما لم يذكر الأصحاب هذا الاستثناء هنا بناء على أن الاقتداء بالمخالف ليس اقتداء حقيقه و إنما هو شبه اقتداء، و لما أن كان يوجب سقوط بعض الواجبات و أقله الجهر بالقراءة أحياناً ذكره العبد هنا.

الثانيه خاف فوت الركوع عند دخوله فرقع جاز له أن يمشی راکعاً ليلتحق

الثانيه: قد سبق أنّ الأشهر الأقوى إدراك المأموم الركعة بإدراك الإمام

ص: ٢٧٧

١- الكافي ٣: ٣٧٨، الفقيه ١٢٠٧/٢٦٤، التهذيب ٧٧٢/٢٦٩، الاستبصار ١٦٩٥/٤٤٠، الوسائل ٨: ٣٧١ أبواب صلاة الجماعة ب ٣٦ ح ٢.

٢- الوسائل ٨: ٣٦٧ أبواب صلاة الجماعة ب ٣٤.

٣- كما في النهاية: ١١٣، و نهاية الأحكام ٢: ١٥٦، و الذكري: ٢٧٥.

راكعا (١)؛ و عليه ف إذا دخل موضعا يقام موضعا يقام فيه الجماعة و قد ركع الإمام و خاف بالتحاقه به فوت الركوع عند دخوله فى الصلاة برفع الإمام رأسه ف نوى و كبر فى موضعه و ركع محافظه على إدراك الركعه جاز إذا لم يكن هناك مانع شرعى من بعده عن الإمام بما لا يجوز له التباعد عنه به على ما نصّ به جماعه، كالفاضل المقداد و غيره (٢) و له أن يمشى راکعا ليلتحق بالصف، بلا خلاف يعرف، و به صرح بعض (٣)، و ظاهر المنتهى الإجماع عليه (٤)، و به صرح فى الخلاف (٥).

للصحيح: عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعه، فقال:

«يركع قبل أن يبلغ القوم و يمشى و هو راکع حتى يبلغهم، و يجوز له السجود فى مكانه ثمّ الالتحاق» (٦).

و لآخر: «إذا دخلت المسجد و الإمام راکع، فظننت أنك إن مشيت إليه رفع رأسه قبل أن تدرکه، فكبر و اركع، فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك، فإذا قام فالحق بالصف، و إن جلس فاجلس مكانك فإذا قام فالحق بالصف» (٧).

و فى ثالث: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يوما و قد دخل المسجد لصلاه العصر، فلمّا كان دون الصفوف ركعوا فركع وحده و سجد سجدتين، ثمّ قام

ص: ٢٧٨

١- راجع ص ٢٠٦.

٢- التنقيح الرائع ١: ٢٧٧؛ و انظر روض الجنان: ٣٧٦.

٣- كالفيض الكاشانى فى المفاتيح ١: ١٦٧.

٤- المنتهى ١: ٣٨٢.

٥- الخلاف ١: ٥٥٥.

٦- الفقيه ١: ١١٦٦/٢٥٧، التهذيب ٣: ١٥٤/٤٤، الاستبصار ١: ١٦٨١/٤٣٦، الوسائل ٨: ٣٨٤ أبواب صلاه الجماعة ب ٤٦ ح ١.

٧- الكافي ٣: ٥/٣٨٥، الفقيه ١: ١١٤٨/٢٥٤، التهذيب ٣: ١٥٥/٤٤، الاستبصار ١: ١٦٨٢/٤٣٦، الوسائل ٨: ٣٨٥ أبواب صلاه الجماعة ب

٤٦ ح ٣.

فمضى حتى لحق بالصف (١).

و عليه الإجماع أيضا أيضا في ظاهر المنتهى (٢).

و إطلاق النص و العبارة يقتضى جواز المشى و لو حاله الذكر. خلافا لجماعه فقهاء بدوه غيرها (٣)؛ محافظه على الطمأنينه الواجبه فيها اتفاقا، و لا- ريب أنه أحوط و إن كان في تعيينه نظر، لأن تقييد الفتوى و النص هنا بأدله الطمأنينه ليس بأولى من تقييدها بهما، إلا- أن يرجح الأول بأن فى الثانى تركا للواجب لإدراك أمر مستحب، و هو غير معقول، لكنه بترك القراءة و نحوها لأجل إدراكه منقوض.

و نحوه الكلام فيما مرّ ممّا ذكره الجماعه من المانع الشرعى، كيف و لو كان البعد بما لا يجوز له التباعد اختيارا مانعا شرعيا هنا لما كان الحكم هنا اتفاقيا، بل كان اللازم اختصاصه بالمشهور، دون من لا يجوز التباعد بما لا يتخطى، مع أنه لم ينقل الخلاف عنه هنا، فتأمل جدا.

و لا- ريب أن ما ذكره أحوط و أولى، كاعتبار عدم وقوع فعل كثير فى مشيه و أن يجر رجليه حينئذ و لا- يتخطى، كما قاله الصدوق و رواه (٤).

الثالثه إذا كان الإمام فى محراب داخل لم تصح صلاه من إلى

جانبيه فى الصف الأول]

الثالثه: إذا كان الإمام فى محراب داخل فى الحائط أو المسجد على وجه يكون إذا كان وقف فيه لا يراه من على جانبيه لم تصح صلاه من إلى جانبيه فى الصف الأول أى الصف الذى هو جملتهم؛ لعدم المشاهده

ص: ٢٧٩

١- الكافي ٣/١: ٣٨٤، التهذيب ٣/٧٨٥/٢٧٢، الوسائل ٨: ٣٨٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٦ ح ٢.

٢- المنتهى ١: ٣٨٢.

٣- منهم الشهيد الأول فى الدروس ١: ٢٢٣، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٧٦، و الأردبيلي فى مجمع الفائده ٣: ٣٢٣.

٤- الفقيه ١: ٢٥٤ ذيل الحديث ١١٤٨.

و احترز بالصف الأول عمن إلى جانبه في الصف المتأخر عنه، فإن صلاتهم صحيحه على ما صرّح به الشيخ فيما حكاه عنه في الذكرى (١)، مصرّحاً هو به أيضاً، وفاقاً له و لصريح الفاضل في التذكرة و نهايه الأحكام و المنتهى (٢)، و تبعهم في المدارك (٣) من غير نقل خلاف فيه أصلاً حتى من الماتن هنا و في الشرائع و الفاضل في التحرير (٤)، باننا على أن المراد من العبارة التي اتفقت عليه الكتب الثلاثة- و لو بتغيير ما لا يخلّ بمقصودنا- ما فهمناه، لا ما ربما يفهم منها من أن المراد بالصف الأول هو الصف المتأخر عن الإمام، فتدل على فساد صلاه من على يمين مقابل الإمام و يساره منه.

و وجه البناء هو أن المتبادر ممن إلى الجانب إنما هو الذي يحاذي يمين الإمام و يساره بحيث يحاذي منكبيه حقيقه، لا من يكون إلى جانبه في الصف المتأخر عنه، و لا وجه لفهم هذا منه إلاّ التقييد بقوله: في الصف الأول.

و ليس فيه منافاه لما ذكرناه بعد ظهور إطلاقه حقيقه على الصف الذي فيه الإمام قطعاً، و إنما أتى به تأكيداً و دفعا لتوهم فهم من إلى جانبه في الصف المتأخر منه، لغلبه إطلاق من إلى جانبه عليه أيضاً و لو مجازاً.

و يشهد لما فهمنا- تبعاً للمدارك- زياده على ما ذكرنا: ملاحظه ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني (٥) و المحقق الثاني في شرحهما لعبارة الشرائع، فإنّ عبارتهما صريحه في ذلك، و في فتواهما به مع عدم نقل مخالف مشعرين بعدم

١- الذكرى: ٢٧٢.

٢- التذكرة ١: ١٧٣، نهايه الأحكام ٢: ١٢٢، المنتهى ١: ٣٦٤، ٣٦٥.

٣- المدارك ٤: ٣٧٦.

٤- الشرائع ١: ١٢٦، التحرير ١: ٥١.

٥- المسالك ١: ٤٥.

و يعضده أيضا أنّ أحدا من الأصحاب المتأخرين من الفاضلين لم ينقل الخلاف عنهما مع تصريح جملة منهم بالحكم كما ذكرنا، كالفاضل نفسه في التذكرة و المنتهى و النهاية من غير نقل خلاف أصلا. و صاحب الذخيرة (١) مع استشكله فيه بما قدمناه في بحث الشروط لم ينسب الخلاف إلى أحد أصلا، بل نسب الحكم المزبور إلى الشيخ و من تبعه جملة، مشعرا بكونه بينهم إجماعيا، و قد صرح بعدم الخلاف فيه في الكفاية (٢).

و بالجملة: لم أر مخالفا فيه بالكليه، و الظاهر عدمه كما يفهم من عبارة المتعرضين للحكم في المسألة.

نعم، ربما يفهم من عبارته القواعد المخالفة، فإنه قال: لو صَلَّى الإمام في محراب داخل صحّت صلاه من يشاهده من الصفّ الأول خاصة، و تصح صلاه الصفوف الباقية أجمع لأنهم يشاهدون من يشاهده (٣). انتهى.

و ذلك فإن فرض المشاهده في الصفّ الأول يقتضى كون المراد به الصفّ المتأخر عن الإمام، بناء على أن المحراب لا يسع غير الإمام و لا يكون مخروما غالبا، فلا يمكن فرض مشاهد له في صفه.

لكن يمكن الذب عنه بحمله على غيره، و التعرض لحكم الفرض النادر في كلام الفقيه غير عزيز، ألا ترى إلى الذكرى قد تعرّض له، فقال: و لو ولجها - أى المقصوره - الإمام و شاهده الجناحان أو انتهت مشاهدتهما إلى من يشاهده صحّ الائتمام، و إلا فلا، و أما الذين يقابلون الإمام فصلاحتهم صحيحه، لا انتهاء

١- الذخيرة: ٣٩٣.

٢- الكفاية: ٣١.

٣- القواعد ١: ٤٦.

و ذلك فإن عبارته كالصريحه، بل صريحه في أن المراد بالجنّاحين من في صف الإمام عن يمينه و يساره، و مع ذلك فرض مشاهدتهما له، و لا تكون إلا بولوجهما معه في المقصوره، أو فرض كونها مخرومه.

و وجه صراحه هذه العبارة في حكم أصل المسأله- كما قدّمنا إليه الإشاره - هو تصريحها بالاكْتفاء في الصّحه بانتهاه مشاهدته الجنّاحين إلى من يشاهد الإمام، فإن خصصناهما بمن في صف الإمام كما هو ظاهر العبارة بل صريحها كما عرفته بالدلاله واضحه، و كذا إن عمّمناهما لمن في الصف المتأخر عنه، فإن انتهاء مشاهدتهما فيه إلى من يشاهد الإمام إنما هو عن يمينهما و يسارهما لا قدّامهما، هذا.

و تعليله- كالفاضلين و غيرهما- صّحه صلاه الصفوف المتأخره عن الإمام بأنهم يشاهدون من يشاهد الإمام قرينه على حكمهم بالصّحه في مفروض المسأله، حيث لم يقيّدوا المشاهده بوقوعها ممّن في الخلف لقدّامه، بل تشمل ما لو وقعت عن الجانبين، فتعمّ الصّحه لمن هو مفروض المسأله و لو فرض اختصاص مورد التعليل بغيره، فإن العبره بعمومه لا بخصوص مورد.

و ما يقال من أنه لا- دليل على ما ذكره من اعتبار المشاهده و أخذها قاعده كليّه مطلقا حتى لو حصلت بواسطه أو وسائط لكانت كافيه، فمما لا ينبغي الإصغاء إليه و لا العروج في مقام التحقيق عليه، لظهور إطباقهم عليها، بل قال في المنتهى: إنه لا نعرف فيها خلافا (٢)، مؤذنا بكونها بين الخاصه و العامه مجمعا عليها.

ص: ٢٨٢

١- الذكرى: ٢٧٢.

٢- المنتهى ١: ٣٦٥.

و بالجمله: لا أرى شبهه في حكم المسألة من حيث الفتوى. و أما من جهة النص فمشكل؛ إذ لم أقف على ما يدل عليه منه عدا الصحيحة المتقدمة في بحث الشروط (١)، و دلالتها عليه غير واضحة، إلا أن يتمم بفهم الطائفة، مع احتمال تميمها من غير هذه الجهة، هذا.

و في الصحيح: «لا أرى بالصفوف بين الأساطين بأساً» (٢).

و في آخر: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني أصلى في الطاق يعني المحراب، فقال: «لا بأس إذا كنت تتوسع به» (٣).

و في هذا إشعار، بل ظهور تام بصحة صلاه المأمومين من جانبي من يقابل الإمام خلفه في المحراب، إذ معها تحصل التوسعة الكاملة المتبادره من روايه، و إلا فلا تحصل من و لوجه في المحراب إلا التوسعه بنفس واحد، و هي خلاف المتبادر منها كما عرفته، فتأمل.

الرابعه إذا شرع في نافله فأحرم الإمام قطعها إن خشى الفوات

الرابعه: إذا شرع المأموم في نافله فأحرم الإمام قطعها أي قطع المأموم النافله إن خشى الفوات تحصيلا للجماعه التي هي أهم من النافله، على ما صرح به الجماعه، و يستفاد من المعتبره الآتيه الأمره بالعدول من الفريضه إلى النافله، إذ هو في معنى إبطال الفريضه، فإذا جاز لدرك فضيله الجماعه فجواز إبطال النافله لدركها أولى.

و للرضوى: «و إن كنت في صلاه نافله و أقيمت الصلاه فاقطعها و صلّ الفريضه مع الإمام» (٤).

ص: ٢٨٣

١- راجع ص ٢٠٧.

٢- الكافي ٣: ٦/ ٣٨٦، الفقيه ٣: ١١٤١/ ٢٥٣، التهذيب ٣: ١٨٠/ ٥٢، الوسائل ٨: ٤٠٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٩ ح ٢.

٣- التهذيب ٣: ١٨١/ ٥٢، الوسائل ٨: ٤٠٩ أبواب صلاه الجماعه ب ٦١ ح ١.

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٥، المستدرک ٦: ٤٩٦ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٤ ذيل حديث ١.

و إطلاقه يقتضى عدم الفرق بين خوف الفوات و عدمه، كما هو ظاهر إطلاق الحلّى و المحكى فى المختلف عن الشيخ و القاضى (١).

خلافًا للأكثر فقيّدوه بالأول، قالوا: ليحوز الفضيلتين. و هو أحوط، سيّما على القول بمنع قطع النافله اختيارًا.

و عليه فهل المعتبر خوف فوات الركعه، أو الصلاه جملته؟ وجهان، الظاهر الأول، لأوفقيته بظاهر الرضوى و النصوص الآتية على ما سيأتى.

و لو كان المأموم فى فريضه و أحرم الإمام أو أذن و أقام كما يستفاد من نصوص المقام نقل نيته من الفرض إلى النفل و أتم ركعتين بلا خلاف صريح، بل عليه فى ظاهر التذكره و غيرها (٢) الإجماع؛ للمعتبره، منها الصحيح: عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه، فبينما هو قائم يصلّى إذا أذن المؤذن و أقام الصلاه، قال: «فليصلّ ركعتين ثمّ ليستأنف الصلاه مع الإمام و لتكن الركعتان تطوعاً» (٣).

و بمعناه الموثق (٤) و الرضوى (٥)، بزياده فيه، و هى: النهى عن قطع الفريضه و تعيين العدول إلى النافله، و فيهما، و هى: تخصيصه بالإمام المرضى دون من لا يقتدى به.

ص: ٢٨٤

١- الحلّى فى السرائر ٢٨٩: ١، المختلف: ١٥٩.

٢- التذكره ١٨٤: ١؛ و انظر نهايه الأحكام ١٥٩: ٢.

٣- الكافى ٣/٣٧٩، التهذيب ٣: ٧٩٢/٢٧٤، الوسائل ٣: ٨: ٤٠٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٦ ح ١.

٤- الكافى ٣: ٧/٣٨٠، التهذيب ٣: ١٧٧/٥١، الوسائل ٣: ٨: ٤٠٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٦ ح ٢.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٥، المستدرک ٦: ٤٩٦، أبواب صلاه الجماعه ب ٤٤ ح ١.

و بالزيادة الأولى مضافا إلى عموم ما دلّ على حرمة إبطال الفريضة يَضَعْف ما فى المختلف (١) عن الشيخ و القاضى من جواز القطع هنا مطلقا، و قوّاه الشهيد فى الذكرى أيضا (٢)، لكن مع خوف الفوات لا مطلقا، حاكيا له عن الشيخ فى المبسوط أيضا.

ثمّ إنّ هذا مع إمكان النقل، و أما مع عدمه كأن دخل فى الثالثه ففى جواز النقل هنا أيضا بأن يهدمها، أو قطع الفريضة من أصلها، أو لا- ذاك و لا- هذا، بل يبقى مستمرا أوجه، استتقرب الفاضل فى جملة من كتبه أخيرها (٣)، و هو أقوى، اقتصارا فيما خالف الأصل الدالّ على تحريم قطع الفريضة اختيارا على مورد النص و الفتوى، و ليس منه هذا.

إلا أن يستدل على الثانى بفحوى ما دلّ على جواز القطع لإدراك فضيله الأذان و الإقامه، فجوازه لإدراك فضيله الجماعه أولى.

و هو على تقدير تسليمه أخص من المدعى؛ لا اختصاص الجواز فى الأذان بصوره خاصه، دونه هنا، فإنه يعمّها و غيرها، إلا إن يتمم بعدم القائل بالفرق، و لا يخلو عن نظر.

و اعلم: أنّ قوله استحبابا الظاهر رجوعه إلى المسألتين، و إلا فلم يقل أحد بوجوب القطع المستفاد من ظاهر العبارة فى أولاهما، إلا أن يحمل الأمر فيها على الرخصه، لوروده مورد توهم الحرمة، فلا يفيد سوى الإباحه، و هو لا يستلزم الندب و الفضيله.

لكنه خلاف الظاهر، بل لعلّ الاستحباب متفق عليه بين الجماعه و إن

ص: ٢٨٥

١- المختلف: ١٥٩.

٢- الذكرى: ٢٧٧.

٣- انظر نهايه الأحكام ٢: ١٥٩، و التذكرة ١: ١٨٤.

عبر جملة منهم بالجواز المطلق، لكون الظاهر إرادتهم منه الاستحباب لا الإباحة. وكيف كان فلا ريب في ثبوته؛ لورود الأمر به في الرضوى؛ مضافاً إلى التسامح في أدله السنن حيثما لا يحتمل التحريم كما نحن فيه.

و لو كان المأموم قد دخل الفريضة و أحرم إمام الأصل قطعها استحباباً و استأنف الصلاة معه فيما ذكره الشيخ و الحلّي و جماعه (١).

و حجّتهم عليه غير واضحة، عدا أمر اعتباري لا- أظنه يصلح لمعارضه إطلاق النصوص المتقدمة المؤيده بأدله تحريم إبطال الفريضة، و مع ذلك فالمسألة قليلة الجدوى و الثمرة. و تردّد فيها الفاضلان، بل قطع في المختلف و المنتهى بالحرمة (٢).

و لو كان الإمام ممن لا- يقتدى به استمر المأموم على حاله في المسألتين، فلا- يقطع النافله و لا- يعدل إليها من الفريضة؛ للأصل، مضافاً إلى الزيادة المتقدم إليها الإشارة في الرضوى و الموثقه المتقدمه.

الخامسة: ما يدركه المأموم يكون أول صلاته، فإذا سلّم الإمام أتمّ هو ما بقى

الخامسة: ما يدركه المأموم المسبوق بركعه فصاعداً مع الإمام من الركعات يكون أول صلاته، فإذا سلّم الإمام أتمّ هو ما بقى عليه، بإجماعنا الظاهر، المنقول في ظاهر جملة من العباثر مستفيضا كالمعتبر و التذكرة و المنتهى (و نهاية الأحكام) (٣) و روض الجنان و غيرها (٤)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضة جدا كغيرها، و في أكثرها الأمر بقراءة الحمد و السوره، أو الحمد

ص: ٢٨٦

- ١- الشيخ في النهاية: ١١٨، الحلّي في السرائر ٢٨٩: ١؛ و انظر الذكرى: ٢٧٧، و روض الجنان: ٣٧٨، ٣٧٧، و الذخيرة: ٤٠١.
- ٢- المحقق في المعتبر ٢: ٤٤٥، العلامة في المختلف: ١٥٩، المنتهى ١: ٣٨٣.
- ٣- ما بين القوسين ليست في «ش» و «م».
- ٤- المعتبر ٢: ٤٤٦، التذكرة ١: ١٨١، المنتهى ١: ٣٨٣، نهاية الأحكام ٢: ١٣٤، روض الجنان: ٣٧٦؛ و انظر المدارك ٤: ٣٨٢.

خاصه مع الضروره أو مطلقا، في الأوليين اللتين هما أخيرتا الإمام.

ففي الصحيح: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاه و فاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاه خلفه، جعل أول ما أدرك أول صلاته، و إن أدرك من الظهر أو العصر أو العشاء ركعتين و فاتته الركعتان قرأ في كل ركعه مما أدرك في نفسه بأَمّ الكتاب و سوره، فإن لم يدرك السوره تامه أجزأته أَمّ الكتاب، فإذا سلّم الإمام قام فصلّى ركعتين لا يقرأ فيهما» إلى أن قال: «و إن أدرك ركعه قرأ فيها فإذا سلّم الإمام قام فقرأ بأَمّ الكتاب و سوره ثمّ قعد فتشهد ثمّ قام فصلّى ركعتين ليس فيهما قراءه» (١).

و فيه: عن الرجل يدرك الركعه الثانيه من الصلاه مع الإمام و هي له الأولى، كيف يصنع إذا جلس الإمام؟ قال: «يتجافى و لا يتمكن من القعود، فإذا كانت الثالثه للإمام و هي له الثانيه فليبت قليلا إذا قام الإمام بقدر ما يتشهد ثمّ يلحق الإمام» و عن الرجل يدرك الركعتين الأخيرتين من الصلاه كيف يصنع بالقراءه؟ فقال: «اقرأ فيهما فإنهما لك الأوليان، و لا تجعل أول صلاتك آخرها» (٢).

و هل هذه القراءه على الوجوب أو الندب؟ قولان:

من ظاهر الأوامر فيها، مضافا إلى عموم ما دلّ على وجوبها.

و من عموم ما دلّ على سقوطها خلف الإمام المرضى المخصّص به العموم المتقدم، و تحمل الأوامر على الندب جمعا، و لا سيّما مع انضمامها في

ص: ٢٨٧

١- الفقيه ١١٦٢/٢٥٦، التهذيب ٣: ١٥٨/٤٥، الاستبصار ١: ١٦٨٣/٤٣٦، الوسائل ٨: ٣٨٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٧ ح ٤.

٢- الكافي ٣: ١/٣٨١، التهذيب ٣: ١٥٩/٤٦، الاستبصار ١: ١٦٨٤/٤٣٧، الوسائل ٨: ٣٨٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٧ ح ٢.

بعض النصوص بما هو للندب أو الكراهه قطعاً، مع أن في بعضها الأمر بالقراءة في النفس، و هو غير القراءة الحقيقيه، فيكون هذا قرينه أخرى على الندب أيضاً.

و الأول أقوى، وفاقاً لأعيان القدماء كالشيخ في التهذيبين و النهايه و الحلبي و المرتضى بل الكليني و الصدوق (1) أيضاً؛ لقوه أدلته، و ضعف معارضها:

فالأول: بمنع العموم، بل غايته الإطلاق الغير المنصرف بحكم التبادر إلى محل النزاع. و لو سلم فهو مخصّص بالأوامر هنا، و هو أولى من حملها على الندب، لألويه التخصيص من المجاز حيثما تعارضاً على الأشهر الأقوى.

و القرينه الأولى على النديه على تقدير تسليمها معارضه بمثلاها، و هو تضمن بعضها ما هو للوجوب قطعاً، و بعد تعارضهما يبقى الأمر الظاهر في الوجوب عن الصارف سليماً.

و أما القرينه الثانيه فممنوعه؛ إذ القراءة في النفس كناية عن الإخفاء بها، كما شاع التعبير بها عنه في الأخبار، و منها ما ورد في الصلاه خلف المخالف (2) مع الاتفاق على وجوب القراءة الحقيقيه فيها، و لو سلم فكيف يجعل القراءة في النفس التي ليست قراءه حقيقه ملفوظاً بها قرينه على استحبابها، بل إبقاؤها على حقيقتها خلاف الإجماع قطعاً، و هو من أعظم الشواهد على أن المراد بها ما ذكرنا.

ص: ٢٨٨

١- التهذيب ٤٦، ٤٥: ٣، الاستبصار ٤٣٧: ١، النهايه: ١١٥، الحلبي في الكافي في الفقه: ١٤٥، المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤١، الكليني في الكافي ٣: ٢٨١ ح ٤، الصدوق في المقنع: ٣٦.

٢- الفقيه ٢٦٠/١١٨٥: ١، التهذيب ٣٦/١٢٨: ٣، الاستبصار ٤٣٠/١٦٦٢: ١، الوسائل ٣٦٤: ٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٣ ح ٤.

و بالجمله: فالقول الثانى - كما عليه الحلّى و الفاضل فى جملة من كتبه كالتذكّره و المختلف و المنتهى و غيرهما (١) - ضعيف جدا.

و هل الإخفات هنا و لو فى الجهرىه على الوجوب، كما هو ظاهر الصحيحه الاولى (٢) و غيرها (٣)، و صريح المرتضى (٤)؟ أو الندب كما يقتضيه الأصل، و خلو باقى النصوص عنه، و قوه و ورود الأمر به لمراعاة ما يستحب اتفاقا من عدم إسماع المأموم الإمام شيئا؟ و جهان، أحوطهما الأول، إلا مع عدم المتابعه بأن خرج الإمام عن الصلاه و قام المأموم إلى الركعه التى يجب عليه الجهر فيها بالقراءه، فالأحوط الجهر و إن احتمل العدم ضعيفا بتخيل اختصاص ما دلّ على وجوب الجهر بحكم التبادر بغير مفروضنا هذا، لكن لا وجه لرجحان الإخفات هنا.

ثمّ إنه على المختار من وجوب قراءه السورتين يختص بحاله التمكن منهما، و إلا فالحمد خاصه مع إمكانها بلا إشكال؛ لتصريح الصحيحه به و غيرها كالرضوى و غيره (٥).

و يشكل مع عدم التمكن منها أيضا، فهل يأتى بها و إن فاته الركوع فيقرأها و يلحق الإمام فى السجود، أم يتابعه فى الركوع و يتركها؟ و جهان، أجمدهما الثانى كما بينته فى الشرح مستوفى. و لكن مراعاة

ص: ٢٨٩

-
- ١- الحلّى فى السرائر ٢٨٦:١، التذكّره ١:١٨٢، المختلف: ١٥٩، المنتهى ١:٣٨٤؛ و انظر مجمع الفائده و البرهان ٣:٣٢٦.
 - ٢- المتقدمه فى ص: ٢٨٧.
 - ٣- دعائم الإسلام ١٩٢، ١٩١:١ المستدرک ٦:٤٨٩ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٨ ح ١، ٤.
 - ٤- انظر جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤١.
 - ٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٤، دعائم الإسلام ١٩٢:١، المستدرک ٦:٤٩٠ أبواب صلاه الجماعه ب ٣٨ ح ٤.

الأول أحوط و أولى بأن لا يدخل مع الإمام إلا عند تكبيره للركوع إذا عرف عدم التمكن منها، وإن دخل قبل ذلك فليقرأ منها الممكن ثم ليتابعه في الركوع و يعيد الصلاة احتياطاً.

و إذا جلس الإمام للتشهد و ليس له محل للتشهد تجافى و لم يتمكن من القعود كما فى الصحيح المتقدم و غيره (١).

و هل هو على الوجوب كما هو الظاهر منهما، و عليه الصدوق (٢)؟ أم الندب، كما هو ظاهر الأ-كثر؛ للأصل، و خلو كثير من النصوص عنه؛ مع الأمر بالقعود فى الموثق: عن رجل يدرك الإمام و هو قاعد يتشهد، و ليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه قال: «لا يتقدم الإمام و لا يتأخر الرجل، و لكن يقعد الذى يدخل معه خلف الإمام، فإذا سلّم الإمام قام الرجل فأتم صلاته» (٣)؟ و جهان، أحوطهما الأول إن لم نقل بكونه المتعين؛ لقوه مستنده بالإضافة إلى مقابله بالأخصيه و الصحه و التعدد فيخص به الأصل و النص، و يحتمل القعود على ما يقابل القيام فى الموثق.

مع أنه لا بدّ فيه من ارتكاب خلاف ظاهر؛ إذ لا قائل بوجوب القعود الحقيقى و لا استحبابه، فحمله عليه موجب لشذوذ الموثق و ندرته، أو صرف الأمر فيه إلى خلاف ظاهره من الإباحه و الرخصه، و هو ليس بأولى من حمل

ص: ٢٩٠

١- معانى الأخبار: ١/٣٠٠، المستدرک ٦: ٥٠١ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٢ ح ٣.

٢- انظر الفقيه ١: ٢٥٦.

٣- الكافي ٣: ٧/٣٨٦، التهذيب ٣: ٧٨٨/٢٧٢، الوسائل ٨: ٣٩٢ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ٣.

العود فيه على ما ذكرنا إن لم نقل بكونه أولى. و عليه فلا يمكن صرف الأمر في الصحيح و غيره عن ظاهره بمجردة، مع اعتضاد
هما بغيرهما كالصحيح: «من أجلسه الإمام في موضع يجب أن يقوم فيه تجافى و ألقى إلقاء و لم يجلس متمكنا» (١).

و كيف كان لا ريب أن التجافى أولى.

و يأتي بالتشهد استحبابا؛ لأنه بركه، كما في المعتبرين (٢).

خلافًا لجماعه فمنعوه عنه (٣)، و أثبت بعضهم بدله التسبيح (٤)، و لعله أحوط و إن كان لا بأس بالأول حيث لم يقصد به الأمر
الموظف، بل قصد به الذكر المطلق.

و إذا جاء محل تشهد المأموم فليبت قليلا إذا قام الإمام بقدر التشهد المجزى ثم يلحقه، كما مرّ في الصحيح.

و ينبغي أن يتابع الإمام في قنوته كما في الموثق (٥)، و يأتي بقنوت نفسه؛ للعموم.

السادسة إذا أدركه بعد انقضاء الركوع الأخير كبر و سجد معه

السادسة: المأموم إذا أدركه أى الإمام بعد انقضاء الركوع الأخير بأن لم يجتمع معه بعد التحريمه فى حدّه كبر و سجد معه بغير
ركوع

ص: ٢٩١

١- الفقيه ١١٦٨/٢٦٣، الوسائل ٨:٤١٨ أبواب صلاة الجماعة ب ٦٧ ح ٢.

٢- الأول: التهذيب ٣:١٩٦/٥٦، المحاسن: ٣٢٦، الوسائل ٨:٤١٦ أبواب صلاة الجماعة ب ٦٦ ح ١. الثاني: الكافي ٣:٣/٣٨١، التهذيب
٣:٧٧٩/٢٧٠، الوسائل ٨:٤١٦ أبواب صلاة الجماعة ب ٦٦ ح ٢.

٣- منهم الشيخ فى النهاية: ١١٥، الحلبي فى الكافي: ١٤٥، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠، ابن سعيد فى الجامع
للشرائع: ١٠٠.

٤- كالشيخ فى النهاية: ١١٥.

٥- التهذيب ١٢٨٧/٣١٥، الوسائل ٦:٢٨٧ أبواب القنوت ب ١٧ ح ١.

فإذا سلّم الإمام استقبال المأموم الصلاه و استأنفها من أولها بلا خلاف، إلا من الفاضل في المختلف، فتوقف في استحباب الدخول (١)؛ لورود النهي عنه في الصحيح (٢).

و فيه - بعد تسليم العمل به مع أنه خلاف الأظهر الأشهر كما مرّ في بحثه - أنّ المراد به الدخول على سبيل الاعتداد بالركعه، لا على سبيل إدراك فضيله الجماعه، كما يفصح عنه تبديل النهي عن الدخول ب«لا - تعتدّ بالركعه التي لم تشهد تكبيرها مع الإمام» في الصحيح الآخر لراوى الأول (٣)، مع تصريح ثالث له أيضا بإدراك فضيله الجماعه بإدراك الإمام و هو في السجده الأخيره (٤)، و هو شامل للمسأله بالأولويه.

و ما ذكرناه من الأجوبه أولى ممّا في المدارك من حمل النهي على الكراهه (٥)؛ إذ ليس فيها منافاه لما ذكره العلامه من القدح في استحباب الدخول، كما عليه الجماعه حاكمين بأنه يدرك به فضيله الجماعه، بل هو ضعيف.

و أضعف منه ميله إلى موافقه العلامه، معلّلا بعدم ثبوت التعبد بما عليه الجماعه؛ لما عرفت من ثبوته بالصحيحه الثالثه بالأولويه في المسأله، و في موردها بالصراحه، و قد اعترف هو بها في تلك المسأله. و نحوها ما سيأتي من المعترضه.

ص: ٢٩٢

١- المختلف: ١٥٨.

٢- التهذيب ١٤٩/٤٣، الاستبصار ١٦٧٦/٤٣٤، الوسائل ٨:٣٨١ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٤ ح ٢.

٣- التهذيب ١٥٠/٤٣، الاستبصار ١٦٧٧/٤٣٥، الوسائل ٨:٣٨١ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٤ ح ٣.

٤- التهذيب ١٩٧/٥٧، الوسائل ٨:٣٩٢ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ١.

٥- المدارك ٤:٣٨٥.

هذا مضافا إلى صريح الخبر في المسأله المنجبر ضعف سنده و قصر دلالتة بالشهره العظيمة القريبه من الإجماع، بل الإجماع في الحقيقه: «إذا سبقك الإمام بركعه فأدركته و قد رفع رأسه فاسجد معه و لا تعتدّ بها» (١).

و من ظاهر الشيخ و الحلّي (٢)؛ فلم يوجبا الاستيناف؛ قيل: لاغتفار الزيادة في المتابعه (٣).

و هو حسن مع وجود الدليل عليه، و ليس لا من إجماع كما هو ظاهر، و لا من نصّ، إذ لم نقف عليه عدا ما مرّ، و ليس فيه عدا بيان إدراك فضيله الجماعه، و هو لا يلازم اغتفار الزيادة.

إلا أن يجعل السكوت عن الأمر بالاستيناف دليلا على عدم لزومه؛ لورود النصّ مورد الحاجه.

لكن في الخروج بمثله عن عموم ما دلّ على فساد العباده بالزيادة من الاعتبار و الروايه - كما عرفته غير مرّه - مناقشه، سيما مع احتمال عدم السكوت بعد الإتيان بقوله: «و لا تعتدّ بها» في الروايه الأخيره، لاحتمال رجوع الضمير فيها إلى الصلاه، فتوافق المختار من عدم الغتفار، بل استدل بها عليه كما ذكره جماعه من الأصحاب (٤).

لكنه ضعيف؛ لاحتمال رجوعه إلى الركعه أيضا، فلا ينافى ما عليه الشيخ و من تبعه؛ مع أن هذا الاحتمال أولى، لكون المرجع عليه مذكورا قبل الضمير صريحا، بخلاف الأول، لعدم سبق ذكر له قبله إلا ضمنا.

ص: ٢٩٣

١- التهذيب ١٦٦/٤٨، الوسائل ٣: ٣٩٢، أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ٢.

٢- الشيخ في النهايه: ١١٥، و المبسوط ١: ١٥٩، الحلّي في السرائر ١: ٢٨٦.

٣- الذكري: ٢٧٥، المدارك ٤: ٣٨٥.

٤- منهم: المحقق الأردبيلي في مجمع الفائده ٣: ٣٣٤، و صاحب الحدائق ١١: ٢٥٢.

و كذا الكلام فيما لو أدركه بعد السجود فيستحب له المتابعه له فيه و يستأنف الصلاه صلاه من أولها.

و إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق فى الحكمين بين الإدراك بعد رفع الإمام رأسه من السجده الأخيره أو قبله.

و لا- إشكال فى الحكم الأول على التقديرين، و لا- خلاف فيه أيضا إلا- ممن سبق، و يضعفه-زياده على ما مر فى الجمله من الصحيح المصرح بذكر فضيله الجماعه و الإمام فى السجده الأخيره-القوى المروى فى الفقيه كما يأتى.

و الموثق: فى الرجل يدرك الإمام و هو قاعد يتشهد و ليس خلفه إلا- رجل واحد عن يمينه، قال: «لا يتقدم الإمام و لا يتأخر الرجل، و لكن يقعد الذى يدخل معه خلف الإمام، فإذا سلم الإمام قام الرجل فأتم صلاته» (١).

و النبوى المروى فى الوسائل عن مجالس الشيخ: «إذا جئتم إلى الصلاه و نحن سجدوا فاسجدوا و لا تعتدوها شيئا» (٢).

و المقطوع: «إذا أتيت الإمام و هو جالس قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس فإذا قمت فكبر» (٣).

و الأمر بالمتابعه ليس إلا لإدراك فضيله الجماعه كما صرحت به الصحيحه السابقه و جماعه (٤)، و قصور السند أو ضعفه مجبور بالشهره العظيمه.

و أما النصوص المخالفه للأخبار المزبوره كالموثق: عن رجل أدرك الإمام

ص: ٢٩٤

١- تقدم مصدره فى ص ٢٩٠.

٢- أمالى الطوسى: ٣٩٩، الوسائل ٨: ٣٩٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ٧.

٣- الفقيه ١: ١١٨٤/٢٦٠.

٤- منهم: الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٧٨، و صاحب المدارك ٤: ٣٨٦ و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٤٠٢.

و هو جالس بعد الركعتين، قال: «يفتتح الصلاة ولا يقعد مع الإمام حتى يقوم» (١).

و الخبر: «إذا وجدت الإمام ساجدا فاثبت مكانك حتى يرفع رأسه، وإن كان قاعدا قعدت و إن كان قائما قمت» (٢).

فغير مكافئه لمقابلتها من وجوه عديده، أعظمها اعتضاد تلك مع صحه بعضها بالشهره العظيمه، بل الإجماع فى الحقيقه؛ لعدم عامل بهذه أجده إلا شيخنا الشهيد الثانى فعمل بها جامعا بينها و بين الأخبار السابقه بالتخير، مفضلا للعمل بها على هذه (٣).

و هو حسن بعد المكافئه، و هى مفقوده، لرجحان تلك بما عرفته؛ مع أن ظاهر هذه حرمة المتابعه و هو لا يقول بها، و تنزيلها على ما ذكره فرع حجه هى فى المقام مفقوده.

و قريب منه فى الضعف ما عن التذكرة و فى غيرها (٤) من عدم إدراك فضيله الجماعه إلا بإدراك السجده الأخيره؛ لضعفه بما عرفته من المعبره الأمره بالمتابعه بإدراك الإمام بعدها، و قد مرّ أنه ليس إلا لإدراك الفضيله.

مضافا إلى صريح القويه المرويه فى الفقيه فى حديث قال: «و من أدرك الإمام و هو ساجد سجد معه و لم يعتدّ بها، و من أدرك الإمام فى الركعه الأخيره فقد أدرك فضل الجماعه، و من أدرك و قد رفع رأسه من السجده الأخيره و هو فى التشهد فقد أدرك الجماعه» (٥).

ص: ٢٩٥

١- التهذيب ٣: ٧٩٣/٢٧٤، الوسائل ٨: ٣٩٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ٤.

٢- الكافي ٣: ٤/٣٨١، التهذيب ٣: ٧٨٠/٢٧١، الوسائل ٨: ٣٩٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ٥.

٣- انظر روض الجنان: ٢٧٨.

٤- التذكرة ١: ١٨٣؛ و انظر المفاتيح ١: ١٦٧.

٥- الفقيه ١: ١٢١٤/٢٦٥، الوسائل ٨: ٣٩٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٩ ح ٦.

و احتمال كون هذه العبارة من الفقيه بعيد على ما يفهم من جماعه (١).

و بصريحها مضافا إلى ظواهر الروايات السابقة يعدل عما ربما يفهم من الصحيحه المتقدمه من انحصار إدراك فضيله الجماعه فى إدراك الإمام فى السجده الأخيره.

و لا- فى الحكم الثانى (٢) أيضا على التقدير الثانى (٣) على المختار فى المسأله السابقه من عدم اغتفار الزياده؛ إذ لا فرق بين المسألتين إلا من حيث كون الزائد ثمه ركنا و هنا غيره، و هو غير صالح للفرق بعد اشتراكهما فى تعمد الزياده؛ فإنه مبطل مطلقا على ما تقتضيه القاعده العقليه و النقليه كما عرفته غير مرّه، فما فى الروضه (٤) من الاغتفار هنا لا ثمه لا أعرف وجهه، و يأتي على قول الشيخ (٥) الاغتفار هنا أيضا، بل بطريق أولى.

و يشكل على التقدير الأول (٦)؛ لعدم زياده فيه مبطله إلا التشهد، و هو برکه كما مرّ فى المعترضه. هذا إن حصل فيه المتابعه، و إلا فليس إلا القعود خاصه، و هو غير مبطل بلا شبهه، كما يفصح عنه الأمر به فى المسبوق حيث لم يكن له محل للتشهد.

نعم، فى المقطوعه السابقه الأمر بإعادته التكبيره. و قطعها يمنع عن العمل بها فى المسأله، مع أنى لا أجد قائلا بها و لا أعرف، مع أنها معارضه بالموثقه الأولى المتقدمه، لظهورها، بل صراحتها فى عدم لزوم الإتيان بالتكبيره،

ص: ٢٩٦

١- منهم: الفيض الكاشانى فى الوافى ١٢٣٠: ٨.

٢- و هو وجوب استيناف الصلاه.

٣- و هو إدراك الإمام قبل رفع رأسه من السجده الأخيره.

٤- الروضه ٣٨٤: ١.

٥- راجع ص ٢٩٣.

٦- و هو: إدراك الإمام بعد رفع رأسه من السجده الأخيره.

لقوله: «فإذا سلّم الإمام قام الرجل فأتم صلاته».

و بالجمله: فعدم الاستيناف هنا أقوى.

و يمكن أن يقيد العبارة بصورة الإدراك في السجود لا بعده، أو يقيد التشبيه بالحكم الأول و هو استحباب الدخول، لا الثانى و إن أو همته العبارة، و على هذا التنزيل فلا مخالفه.

السابعه يجوز أن يسلم قبل الإمام مع العذر

السابعه: يجوز للمأموم أن يسلم قبل الإمام مع العذر كنسيان أو عروض حاجه يخاف فوتها أو نيه الانفراد بلا خلاف أجده، بل فى المدارك و الذخيره: أنه مقطوع به بين الأصحاب (١)، مؤذنين بالإجماع عليه، كما صرح به المرتضى فى الناصريه فى التسليم قبله نسيانا (٢)، و الفاضل فى المنتهى فى مطلق العذر مع نيه الانفراد مطلقا (٣)؛ و هو الحجه.

مضافا إلى فحوى الإجماعات الآتية و الصحاح الصراح، منها: فى الرجل يصلّى خلف إمام فيسلم قبل الإمام، قال: «ليس عليه بذلك بأس» (٤).

و منها: فى الرجل يكون خلف إمام فيطيل فى التشهد فيأخذه البول أو يخاف على شىء أن يفوت أو يعرض له وجع، كيف يصنع؟ قال: «يسلم من خلفه و يمضى فى حاجته إن أحب» (٥).

و منها: عن الرجل يكون خلف إمام فيطيل فى التشهد فيأخذه البول أو يخاف على شىء أن يفوت أو يعرض له وجع، كيف يصنع؟ قال: «يسلم و ينصرف و يدع الإمام» (٦).

ص: ٢٩٧

١- المدارك ٣٨٧، الذخيره: ٤٠٢.

٢- الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ٢٠١.

٣- المنتهى ٣٨٥: ١.

٤- التهذيب ١٨٩/٥٥: ٣، الوسائل ٨: ٤١٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٦٤ ح ٤.

٥- الفقيه ١١٦٣/٢٥٧، التهذيب ٢: ١٤٤٥/٣٤٩، الوسائل ٨: ٤١٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٦٤ ح ٣.

٦- الفقيه ١١٩١/٢٤١، التهذيب ٢: ١٤٤٦/٣٤٩، قرب الإسناد: ٨٠٣/٢٠٧، الوسائل ٨: ٤١٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٦٤ ح ٢.

و إطلاق جمله منها يقتضى جواز المفارقة فى ضروره و غيرها، بنيتها و عدمها، كما هو ظاهر الماتن فى الشرائع و غيره (١)، بل فى روض الجنان و الذخير (٢) نسب إلى ظاهر الأصحاب و الجماعه مشعرين بدعوى الإجماع، و هو الأقوى.

خلافًا لظاهر المتن و الذكرى (٣) فاعتبرا نيتها. و لم أعرف له وجهًا، عدا الاتفاق على عدم جواز مفارقة المأموم الإمام فى غير المقام من سائر أحوال الصلاه اختيارًا من غير نيتها، فكذا هنا، و هو كما ترى؛ و وجوب المتابعه فى الأقوال كما عليه فى الذكرى (٤)، لكنه خلاف الأشهر، بل الأقوى، فإنى لم أفى ما يدل عليه صريحًا، بل و لا ظاهرًا، مع إطلاق النصّ و الفتوى هنا بجواز المفارقة مطلقًا، فإنّ فيه تأييدًا للعدم، كما تبّه عليه شيخنا فى روض الجنان (٥).

و فى جواز المفارقة فيما عدا المقام بنيتها من غير ضروره قولان، أظهرهما نعم، وفاقا للأكثر، بل لا- خلاف فيه يظهر إلا من المبسوط حيث أفسد الصلاه بالمفارقة لغير عذر (٦)، و هو غير صريح فى المخالفه، بل و لا- ظاهر ظهورًا يعتدّ به، لاحتمال اختصاصه بما إذا لم ينوها.

و كذا كلام السيّد فى الناصريه: إن تعمد سبقه إلى التسليم بطلت

ص: ٢٩٨

١- الشرائع ١: ١٢٦؛ و انظر المعتمد ٢: ٤٤٨.

٢- روض الجنان: ٣٧٩، الذخير: ٤٠٢.

٣- الذكرى: ٢٧٨.

٤- الذكرى: ٢٧٤.

٥- روض الجنان: ٣٧٩.

٦- المبسوط ١: ١٥٧.

صلاته (١)، يحتمل التقييد بذلك أيضا.

و عن الخلاف الإجماع على الجواز (٢)، كالفاضل في ظاهر المنتهى و صريح التذكرة و النهايه (٣).

و لا حاجة لنا-بعد هذه الإجماعات المنقولة المعتضده بالشهره العظيمه، بل الإجماع كما عرفته-إلى الاستدلال بما ذكره جماعه من أمور لا تخلو عن مناقشه، كأدله القول بالمنع، فإنها قاصره، عدا قاعده وجوب تحصيل البراءه اليقنيه عما اشتغلت به الذمه، و يجاب عنها بحصولها بما عرفته.

و أما الاستدلال للمنح بجمله من النصوص المتقدمه فى بحث ما لو أحدث الإمام قدام من ينوبه (٤)، من حيث الأمر فيها بالاستنابه، مع تصريح الصحيح منها بأنه: «لا صلاح لهم إلا بإمام» (٥).

فغريب بعد ما عرفت ثمه من أن ذلك على جهه الفضيله لا الوجوب فى ظاهر الأصحاب، مع دعوى التذكرة عليه الإجماع (٦)، مع احتمال عدّ ذلك من قسم الضروره المبيحه للمفارقة.

و حيث جازت المفارقة فإن كانت قبل القراءه أتى بها، و لو كان فى أثنائها ففى البناء على قراءه الإمام، أو إعادة السوره التى فارق فيها، أو استيناف

ص: ٢٩٩

١- الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ٢٣٧.

٢- الخلاف ١: ٥٥٢.

٣- المنتهى ١: ٣٨٤، التذكرة ١: ١٧٥، نهايه الأحكام ٢: ١٢٨.

٤- راجع ص ٢٦١ و ٢٦٢.

٥- الفقيه ١: ١١٩٦/٢٦٢، التهذيب ٣: ٨٤٣/٢٨٣، الوسائل ٨: ٤٢٦ أبواب صلاحه الجماعه ب ٧٢ ح ١.

٦- التذكرة ١: ١٨١.

القراءة من أولها، أو وجهه، أو جهها الأول، ووفقا لروض الجنان (١)؛ لأن قراءة الإمام كافيته عنهما. و أولى بالإجزاء ما لو فارقه بعدها.

خلافًا للذكرى فأوجب في الموضوعين استينافها (٢)، وهو أحوط و أولى.

و أحوط منه ترك الانفراد فيهما إن كان مختارا و إلاّ. فما ذكرنا، و أحوط من جميع ذلك عدم مفارقة الإمام اختيارا مطلقا، و اضطرابا من غير نيتها.

الثامنة النساء يقفن من وراء الرجال

الثامنة: النساء يقفن من وراء الرجال أو الإمام الذي يؤمهنّ فلو جاء رجال آخرون تأخرن عنهم وجوبا إن لم يكن لهم موقف أمامهنّ بلا- خلاف في أصل الرجحان، بل صريح الماتن هنا و في الشرائع و الفاضل في جملة من كتبه كالمنتهى و التحرير (٣) الوجوب، بمعنى توقف (صحته) (٤) صلاة لرجل على تأخرهن، لا الوجوب بالمعنى المعروف؛ لبعده على إطلاقه.

لأمر به في الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره، ففي الصحيح (٥)، و المرسل كالموثق (٦): عن الرجل يؤمّ المرأة في بيته؟ قال: «نعم تقوم وراءه».

و فيه: «المرأة تصلى خلف زوجها الفريضة و التطوع و تأتمّ به» (٧).

و فيه: «أصلى المكتوبه بأّم على؟ قال: «نعم، تكون على يمينك يكون

ص: ٣٠٠

١- روض الجنان: ٣٧٨.

٢- الذكرى: ٢٧٢.

٣- الشرائع ١: ١٢٧، المنتهى ١: ٣٧٦، التحرير ١: ٥٣.

٤- ليست في «ش» و «م».

٥- الكافي ٣: ١/٣٧٦، التهذيب ٣: ٧٥٧/٢٦٧، الوسائل ٨: ٣٣٣ أبواب صلاة الجماعة ب ١٩ ح ٥؛ و لا يخفى أن في سننه محمد بن سنان، و هو ضعيف على المشهور، و قال الوحيد البهبهاني في شرح المفاتيح: هذه الرواية صحيحة عندي.

٦- التهذيب ٣: ١١٢/٣١، الاستبصار ١: ١٦٤٥/٤٢٦، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب صلاة الجماعة ب ١٩ ح ٤.

٧- التهذيب ٢: ١٥٧٩/٣٧٩، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب صلاة الجماعة ب ١٩ ح ١.

سجودها بحذاء قدميك» (١).

و فى الخبر: عن الرجل يصلى مع الرجل الواحد و معها النساء؟ قال:

«يقوم الرجل إلى جنب الرجل و يتخلفن النساء خلفهما» (٢).

و فى الصحيح (٣) و غيره (٤): «إذا كان معهنّ غلمان فأقيمواهم بين أيديهن و إن كانوا عبيدا».

خلافًا لجماعه بل الأكثر، فلم يوجبوه (٥)، بناء على ما اختاروه فى مسأله محاذاه المرأه للرجل فى الصلاه من الكراهه، مؤذنين بكونها هنا قول كل من قال بها ثمه.

فإن تمّ إجماعا مركبا فلا- محيص عمّا ذكروه، إلّا- أنه محل نظر، فإنّ الفاضلين فى كتبهما المسطورة مع اختيارهم الكراهه ثمه صرّحا بالوجوب فى المسأله (٦)، و لذا اعترض الجماعه خالى العلامه- أدام الله سبحانه أيامه- فقال على بناء هذه المسأله على تلك: كون البناء على ذلك محل تأمل، لأن هيئه الجماعه وظيفه شرعيه، و الظاهر من الأخبار تعيّن تأخير النساء فيها، فتأمل (٧).

أقول: لعلّ وجه التأمّل هو قوه احتمال تحقّق الإجماع المركب. و لا- ينافيه فتوى الفاضلين هنا بالوجوب مع تصريحهما ثمه بالكراهه، لاحتمال تغير رأيهما

ص: ٣٠١

- ١- التهذيب ٣: ٧٥٨/٢٦٧، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب صلاه الجماعه ب ١٩ ح ٢.
- ٢- التهذيب ٣: ٧٦٣/٢٦٨، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب صلاه الجماعه ب ١٩ ح ٣.
- ٣- الفقيه ١: ١١٧٩/٢٥٩، الوسائل ٨: ٣٤٣ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٣ ح ٩.
- ٤- التهذيب ٣: ٧٥٩/٢٦٧، الوسائل ٨: ٣٤١ أبواب صلاه الجماعه ب ٢٣ ح ٣.
- ٥- منهم: ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٠، و ابن إدريس فى السرائر ١: ٢٦٧، و صاحب المدارك ٣: ٢٢١، و ج ٣: ٣٧٦، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٤٩٥.
- ٦- المحقق فى الشرائع ١: ١٢٦، العلامه فى المنتهى ١: ٣٧٦.
- ٧- الوحيد البهبهاني فى حاشيه المدارك (المدارك الطبع الحجرى): ٢٤٠.

هنا، كما هو الظاهر من المنتهى، حيث صرح في مسأله المحاذاه بكراتها هنا أيضا، فإنه -بعد أن نقل بعض الصحاح الداله على فساد صلاه المرأه بمحاذتها في صلاه العصر لإمامها- قال ما لفظه: ووجه هذه الروايه أن المرأه منهيه عن هذا الموقف فيختص الفساد بها، لكن لما بيّنا أن ذلك مكروهه حملنا الروايه على الاستحباب (١).

و مع ذلك فقد استدلل للوجوب في المسأله بالنبويه العاميه: «أخروهنّ من حيث أخرنّ الله تعالى» (٢) مع أنه أجاب عنها ثمه بأنها ليست من طرفنا فلا تعويل عليها.

و كلماته هذه كما ترى صريحه في تغيير رأيه، لا القول بالفصل، فيحتمل قويا أن يكون بناؤه في غير الكتاب كذلك.

و كذا الماتن هنا و في الشرائع، مع أنه فيه كغيره صرح في تحرير تلك المسأله بما يعمّ صورتى الانفراد و الجماعه، و قال بعد نقل القولين: أن الأشبه الكراهه.

و حيث تمّ الإجماع المركب كان التأخر على الاستحباب؛ لثبوتة على المختار ثمه، و يحمل الأخبار هنا على الكراهه، كما حمل عليها نظيرها ثمه، أو على التقية؛ لموافقتها سيّما الصحيحه الأخيره لمذهب أبى حنيفه على ما حكاه عنه في المنتهى، و مع ذلك الاحتياط لا ينبغي تركه، سيّما في المسأله.

التاسعه إذا استتيب المسبوق فانتهدت صلاه المأمومين أو ما إليهم ليسلموا ثمّ يتم

التاسعه: إذا استتيب المسبوق فانتهدت صلاه المأمومين جلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو ما بيده إليهم يمينا و شمالا ليسلموا ثمّ يتم هو ما بقى عليه، كما في الصحيحين (٣).

ص: ٣٠٢

١- المنتهى ٢٤٣، ٢٤٢: ١.

٢- انظر المغنى و الشرح الكبير ٣٧: ٢.

٣- الأول: الفقيه ١١٩٣/٢٦٢، الوسائل ٨: ٣٧٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٠ ح ١. الثانى: الكافى ٣: ٧/٣٨٢، الفقيه ١١٧١/٢٥٨، التهذيب ٣: ١٤٤/٤١، الاستبصار ١: ١٦٧٢/٤٣٣، الوسائل ٨: ٣٧٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٠ ح ٣.

فإن لم يدر ما صلى الإمام قبله ذكره من خلفه، كما في الصحيح (١).

و في روايه: إنه يقدم رجلا- منهم ليسلم بهم (٢). و حملها في المنتهى على الاستحباب (٣). و جعلها الشيخ أحوط (٤). و فيه إشكال؛ لضعف السند، و عدم المقاومه لما مرّ.

و قريب منه القول بالتخير كما قيل (٥)، و تجوز المنتهى انتظارهم إلى فراغ الإمام ليسلم بهم؛ لعدم وضوح مستندهما، عدا الجمع بين النصوص للأول، و فيه ما مرّ، و القياس بصلاه الخوف للثاني، و لا حجه فيه.

ص: ٣٠٣

١- الفقيه ١١٩٤/٢٦٢، الوسائل ٨:٣٧٧ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٠ ح ٢.

٢- التهذيب ٣:١٤٥/٤١، الاستبصار ١:١٦٧٣/٤٣٣، الوسائل ٨:٣٧٨ أبواب صلاه الجماعه ب ٤٠ ح ٥.

٣- المنتهى ١:٣٨١.

٤- كما في التهذيب ٣:٤١.

٥- قال به صاحب الحدائق ١١:٢٢٠.

خاتمه :

فى بيان جمله من أحكام المساجد و ذلت بها صلاه الجماعه لغلبيه وقوعها فيها،فناسب ذكرها هنا و إن كان مبحث مكان المصلى -كما فعله جماعه (١)-أولى.

و فضل اتخاذها و الاختلاف إليها مجمع عليه بين المسلمين،بل من ضروريات الدين منصوص به فى الكتاب الكريم إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ [١] (٢).

و فى الصحيح:«من بنى مسجدا بنى الله تعالى بيتا له فى الجنة» (٣).

و فى ذيله و غيره (٤)الاكتفاء فيه بنحو مفحص قطاه أو تسويه أحجار.

و

يستحب أن تكون المساجد مكشوفه

يستحب أن تكون المساجد المتخذة مكشوفه غير مظلله على المشهور،كما فى الصحيح:عن المساجد المظللله يكره المقام فيها؟ قال:«نعم،و لكن لا يضر كم الصلاه فيها اليوم،و لو كان العدل لرأيتم كيف يصنع فى ذلك» (٥).

ص:٣٠٤

- ١- منهم:الشهيد الثانى فى روض الجنان:٢٣١،و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٢٤٨،و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٢٠٠:١.
- ٢- التوبه:١٨.
- ٣- الكافى ٣/١٣٦٨،التهذيب ٣:٧٤٨/٢٦٤،الوسائل ٥:٢٠٣ أبواب أحكام المساجد ب ٨ ح ١.
- ٤- الفقيه ١٥٢/٧٠٤،الوسائل ٥:٢٠٤ أبواب أحكام المساجد ب ٨ ح ٢.
- ٥- الكافى ٣:٤/٣٦٨،التهذيب ٣:٦٩٥/٢٥٣،الوسائل ٥:٢٠٧ أبواب أحكام المساجد ب ٩ ح ٢،بتفاوت.

و خصّ بعض المتأخرين الكراهه بنحو السقوف دون العريش (١)؛ للصحیح الآخر المتضمن لفعل النبی صلی الله علیه و آله له (٢). ولا بأس به إن لم يفهم منه اختصاص فعله بصوره الضروره كما ربما يفهم من سياقه.

نعم فی المرسل: «أول ما يبدأ به قائمنا سقوف المساجد، فيكسرهما و يأمر بها فتجعل عريشا كعريش موسى» (٣).

لكنه مع قصور سند يحتمل تقييد إطلاق الأمر بالعريش فيه على ما فهم من سابقه، اللهم إلا أن يمنع عموم الصحیح السابق لنحو العريش، بدعوى اختصاصه بحكم التبادر و العهد الخارجى بغيره، سيما إذا لو حظ ذيله و ضمّ المرسل به، فالتخصيص غير بعيد إن لم يتسامح فى المستحب و دليله، و إلا فالعموم أولى لاشتهاره.

و ربما يفهم من الحلّى التأمل فى هذا الحكم من أصله، حيث نسبه إلى روايه و لم يفت به (٤).

و أن تكون الميضاه و هى المطهره للحدث و الخبث على أبوابها بلا خلاف؛ للنبوى الخاصى: «و اجعلوا مطاهر كم على أبواب

ص: ٣٠٥

١- كصاحب المدارك ٣٩١: ٤.

٢- الكافى ٣: ١/٢٩٥، التهذيب ٣: ٧٣٨/٢٦١، معانى الأخبار: ١/١٥٩، الوسائل ٥: ٢٠٥، أبواب أحكام المساجد ب ٩ ح ١.

٣- الفقيه ١: ٧٠٧/١٥٣، الوسائل ٥: ٢٠٧، أبواب أحكام المساجد ب ٩ ح ٤.

٤- السرائر ١: ٢٧٨.

مساجدكم» (١).

و فى المنتهى و روض الجنان و غير هما (٢): و لثلا يتأذى الناس برائحتها.

و فى السرائر: و لا يجوز أن تكون داخلها (٣). و هو حسن إن سبقت مسجديه محلها، لا مطلقا، كما ذكره جماعه (٤).

و يكره فيه الوضوء من البول و الغائط؛ للصحيح (٥). و ربما حمل الوضوء فيه على المعنى اللغوى، و لا وجه له بعد القول بثبوت الحقيقه الشرعيه فى أمثاله، مع فتوى الأكثر به.

و أن تكون المناره مع حائطها على المشهور، و فى النهايه:

لا يجوز فى وسطها (٦). و هو حسن إن تقدمت المسجديه على بنائها.

و فى الخبر: «لا ترفع المناره إلا مع سطح المسجد» (٧).

و استدل به فى المنتهى على المطلب، و استحباب عدم تعليتها على الحائط (٨)؛ كما أفتى به الأكثر.

ص: ٣٠٦

١- التهذيب ٢/٧٠٢:٣، الوسائل ٥:٢٣١ أبواب أحكام المساجد ب ٢٥ ح ٣.

٢- المنتهى ١:٣٨٧، روض الجنان: ٢٣٤؛ و انظر الذخيره: ٢٤٩.

٣- السرائر ١:٢٧٩.

٤- منهم: الشهيد فى الذكري: ١٥٨، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٢٤٩.

٥- الكافي ٣:٩/٣٦٩، التهذيب ٣:٧١٩/٢٥٧، الوسائل ١:٤٩٢ أبواب الوضوء ب ٥٧ ح ١.

٦- النهايه: ١٠٩.

٧- الفقيه ١:٧٢٣/١٥٥، التهذيب ٣:٧١٠/٢٥٦، الوسائل ٥:٢٣٠ أبواب أحكام المساجد ب ٢٥ ح ٢.

٨- المنتهى ١:٣٨٧.

و فى الدلالة على الأول نظر؛ و لذا لم يستدل به عليه أحد، بل علل بأن فيه التوسعة و رفع الحجاب بين المصلين، و هو أيضا لا يخلو عن نظر.

و أن يقدم الداخل يمينه و يخرج بيساره عكس المكان الخسيس كما قالوه؛ للنص: «الفضل فى دخول المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى إذا دخلت و باليسرى إذا خرجت» (١).

و أن يتعاهد نعله و يستعلم حاله عند دخوله؛ استظهارا للطهارة، و للمرتضوى: «تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم» (٢).

و أن يدعو داخلا و خارجا بالمأثور فى الموثق (٣) و غيره (٤).

و كنسها و خصوصا يوم الخميس و ليله الجمعة؛ للرواية: «من كنس المسجد يوم الخميس و ليله الجمعة فأخرج من التراب ما يدرّ فى العين غفر الله تعالى له» (٥).

و الإسراج فيها ليلا؛ للخبر: «من أسرج فى مسجد من مساجد الله تعالى إسراجا لم يزل الملائكة و حمله العرش يستغفرون له ما دام فى المسجد ضوء من ذلك السراج» (٦).

ص: ٣٠٧

- ١- الكافى ٣/١: ٣٠٨، الوسائل ٥: ٢٤٦، أبواب أحكام المساجد ب ٤٠ ح ٢.
- ٢- التهذيب ٣/٧٠٩: ٢٥٥، الوسائل ٥: ٢٢٩، أبواب أحكام المساجد ب ٢٤ ح ١.
- ٣- التهذيب ٣/٧٤٤: ٢٦٣، الوسائل ٥: ٢٤٥، أبواب أحكام المساجد ب ٣٩ ح ٤.
- ٤- التهذيب ٣/٧٤٥: ٢٦٣، الوسائل ٥: ٢٤٥، أبواب أحكام المساجد ب ٣٩ ح ٥.
- ٥- الفقيه ١/١٥٢: ٧٠١، التهذيب ٣/٧٠٣: ٢٥٤، ثواب الأعمال: ٣١، أمالى الصدوق: ١٥/٤٠٥، الوسائل ٥: ٢٣٨، أبواب أحكام المساجد ب ٣٢ ح ١.

- ٦- الفقيه ١/٧١٧: ١٥٤، التهذيب ٣/٧٣٣: ٢٦١، المقنع: ٢٧، المحاسن: ٨٨/٥٧، الوسائل ٥: ٢٤١، أبواب أحكام المساجد ب ٣٤ ح ١.

و لا يشترط تردد المصلين؛ لإطلاق الفتوى و النص.

قيل: لا- يتوقف على إذن الناظر إذا كان من مال المسرّج، و إذا كان من مال المسجد اعتبر ذلك، و لو لم يكن ناظر استأذن الحاكم، فإن تعذرّ جاز ذلك لأحد المسلمين (١).

و إعادته ما استهدم بكسر الدال، و هو المشرف على الانهدام، فإنها فى معنى عمارتها.

و يجوز نقض المستهدم خاصة

و يجوز نقض المستهدم منها خاصة، بل قد يجب إذا خيف من ضرر الانهدام.

و لا يشترط فى جوازه العزم على الإعادة؛ لأن المقصود دفع الضرر، و إعادته مستحب آخر.

و يجوز النقض للتوسعه مع الحاجة إليها كما فى المدارك و غيره (٢)، لعموم ما على الْمُخْبِرِينَ مِنْ سَبِيلٍ [١] (٣) و للصحيح المتضمن لأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بِهِ (٤).

و تردد فيه الشهيدان (٥)، و ربما يفهم ميلهما إلى الجواز، قالوا: و عليه فلا ينقض إلا مع الظن الغالب بوجود العماره.

و كذا يجوز استعمال آله من نحو الأحجار و الأخشاب فى غيره

ص: ٣٠٨

١- المدارك ٣٩٧:٤.

٢- المدارك ٣٩٦:٤؛ و انظر المسالك ١:٤٦.

٣- التوبه: ٩١.

٤- الكافي ٣: ١/٢٩٥، التهذيب ٣: ٧٣٨/٢٦١، معانى الأخبار: ١/١٥٩، الوسائل ٥: ٢٠٥ أبواب أحكام المساجد ب ٩ ح ١.

٥- الذكرى: ١٥٧، روض الجنان: ٢٣٥.

من المساجد خاصة، إمّا مطلقا كما يقتضيه إطلاق العبارة ونحوها، أو إذا استهدم و لم يتمكن من إعادته كما فى السرائر و المنتهى (١)، لكن لم يذكر فيه الأخير قيدا.

و ذكر شيخنا فى الروض و المسالك (٢) جوازه مع استغنائه عنها، أو تعذر استعمالها فيه، أو كون الثانى أحوج، لكثرة المصلين، حاكيا له عن الذكرى، قال: للمصلحة، و لأن المالك هو الله تعالى، و أولى بالجواز صرف غله و وقفه على غيره بالشرط، و لا يجوز لغير ذلك.

و زاد فى المسالك: و ليس كذلك المشهد، فلا يجوز صرف ماله إلى مشهد آخر، و لا صرف مال مسجد إليه مطلقا.

و التعليل الثانى المذكور فى المنتهى، و هو كما ترى.

و فى المدارك بعد نقله: إن للنظر فى هذا الحكم من أصله مجالاً و المتجه عدم جواز صرف مال المسجد إلى غيره مطلقا كالمشهد؛ لتعلق النذر أو الوقف بذلك المحل المعين، فيجب الاقتصار عليه، نعم لو تعذر صرفه إليه أو علم استغنائه عنه فى الحال و المآل أمكن القول بجواز صرفه فى غيره من المساجد و المشاهد، بل لا يبعد جواز صرفه فى مطلق القربة، لأن ذلك أولى من بقائه إلى أن يعرض له التلف، فيكون صرفه فى هذا الوجه إحسانا محضاً، و ما على المحسنين من سبيل (٣). انتهى. و وافقه فى الذخيره (٤).

و هو حسن، إلا أن ما احتملاه من جواز صرفه فى سائر القرب حيثما

ص: ٣٠٩

١- السرائر ٢٧٩:١، المنتهى ٣٨٩:١.

٢- روض الجنان: ٢٣٥، المسالك ٤٧:١.

٣- المدارك ٣٩٦:٤.

٤- الذخيره: ٢٤٩.

يتعذر استعماله في المسجد أو المشهد المعين محل نظر، بل الاقتصار على المتيقن يقتضى صرفه في مثله، مع أنه أقرب إلى مقصود الواقف و نظره.

يحرم زخرفتها و نقشها بالصور

و يحرم زخرفتها أى نقشها بالذهب و نقشها بالصور مطلقا (١)، على ما ذكره الماتن هنا و في الشرائع و الفاضل في الإرشاد و المنتهى و الشهيد في الذكري (٢) و عللوه بأن ذلك لم يعهد في عهده صلى الله عليه و آله و عهد الصحابه فيكون بدعه، و بالخبر: عن الصلاة في المساجد المصوّره، فقال: «أكره ذلك و لكن لا يضركم اليوم، و لو قام العدل لرأيتم كيف يصنع في ذلك» (٣).

و هما كما ترى، لضعف الأول بما لا يخفى. و الثاني سندا، بل و دلالة، لأعميه الكراهه من التحريم لو لم نقل بظهورها في ضده؛ مع أن المنهى عنه فيه على تقدير تسليمه إنما هو الصلاة فيه، لا نفس التصوير، فتأمل. و مع ذلك فهو نصّ في نفي المنع الآن.

و بالجمله: فالخروج عن الأصل بمثل هذين الأمرين كما ترى، نعم لا بأس بالكراهه مسامحه في أدلتها، و هو خيره جماعه (٤)، إلا أن نقول بحرمة التصوير في غير المساجد ففيها أولى.

و أن يؤخذ منها إلى غيرها من طريق أو ملك لأن الوقف للتأييد و قد اتخذ للعباده فلا ينصرف إلى غيرها و عليه ف يعاد لو أخذ و كذا لو أخذ ملكا أو جعل طريقا. و لا خلاف في المقامين يعرف، و يفهم من روض

ص: ٣١٠

١- أى: بالذهب أو غيره، ذات روح كانت الصورة أو غيرها.

٢- الشرائع ١: ١٢٧، الإرشاد ١: ٢٥٠، المنتهى ١: ٣٨٨، الذكري: ١٥٦.

٣- الكافي ٣: ٦/٣٦٩، التهذيب ٣: ٧٢٦/٢٥٩، الوسائل ٥: ٢١٥، أبواب أحكام المساجد ب ١٥ ح ١.

٤- منهم: الشهيد في الدروس ١: ١٥٦، و المحقق الأردبيلي في مجمع الفوائد ٢: ١٥٦، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ١٠٤.

و إدخال النجاسه فيها، و غسلها فيها لو تلوثت بها، إجماعاً على الظاهر، المحكى فى ظاهر الذكرى، و فيها بعد الحكم: قاله الأصحاب؛ لقول النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُمْ النِّجَاسَةَ» (٢) و لأن كراهيه الوضوء من البول و الغائط يشعر به، و لم أقف على إسناد هذا الحديث النبوى، و الظاهر أن المسأله إجماعيه؛ و لأمر النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بتطهير مكان البول (٣)؛ و لظاهر قوله تعالى فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ [١] (٤) و للأمر بتعاهد النعل. نعم الأقرب عدم تحريم إدخال نجاسه غير ملوثه للمسجد و فرشته؛ للإجماع على جواز دخول الصبيان و الحيض من النساء جوازا مع عدم انفكاكهم من نجاسه غالباً، و قد ذكر الأصحاب جواز دخول المجروح و السلس و المستحاضه مع أمن التلوث (٥).

و على منهجه سلك شيخنا الشهيد الثانى فى الروض، غير أنه لم يدع الإجماع على أصل الحكم، و جعل ما استقر به من عدم التحريم مع عدم التلوث مذهب الأكثر (٦).

و لعلّه كذلك بين المتأخرين، بل لم أقف فيهم على مخالف، فلعلّه عليه عامتهم، كما صرح به بعضهم (٧)، مؤذناً بدعوى إجماعهم عليه، فلا بأس به.

ص: ٣١١

١- روض الجنان: ٢٣٨.

٢- الوسائل ٢٢٩: ٥ أبواب أحكام المساجد ب ٢٤ ح ٢.

٣- الملهوف على قتلى الطفوف: ٦، الوسائل ٤٠٥: ٣ أبواب النجاسات ب ٨ ح ٥.

٤- التوبه: ٢٨.

٥- الذكرى: ١٥٧.

٦- روض الجنان: ٢٣٨.

٧- مفاتيح الشرائع ١٠٥: ١.

و إن كان المنع مطلقاً أحوط؛ للدعوى الحلّی الإجماع عليه كما حكى (١)، وقوه احتمال استنباطه من إطلاق الآيه الكريمه و إن اختصت بالمشركين خاصه، لظهورها في أن علّه المنع هي النجاسه، و هي جاریه في مفروض المسأله، و نحوها الروايه النبويه و إن كانت مرسله، لأنها بموافقتها لها منجبره، و هما كما ترى مطلقتان شاملتان لصورتی التلوّث و عدمه.

و ليس ما ذكره الشهيدان من أدله الجواز في الصوره الثانيه بعامه لجميع أفرادها حتى التي لم يتحقق فيها الإجماع و كانت محل النزاع؛ لأن غاية تلك الأدله إخراج مواردها خاصه من إطلاق الآيه و الروايه. و تتميمها بالإجماع المركب غير متوجه في محل الخلاف و البحث، اللهم إلا أن يدعى حصول الظن من تتبع الجواز في تلك الموارد بالجواز في غيرها، و هو في غاية القوه.

مع إمكان المناقشه في دلالة الآيه و الروايه:

أما الأولى فلعدم معلوميه المراد ممّا فيها من لفظ النجس هل هو المعنى اللغوي أو المعنى المصطلح، و لا يتم دلالتها إلا بالثاني، و هو غير معلوم، بناء على عدم ثبوت الحقيقه الشرعيه في أمثاله، و تعيينه بتفريع «فلا يقربوا» عليه غير متضح بعد عموم المعنى اللغوي للخبث الباطني الموجود في المشركين، فلا ينافيه، فتأمل.

و أما الثانيه فلاحتمال المساجد في مواضع الجبهه، مع أنها ضعيفه السند، و الآيه بعد المناقشه في دلالتها أيضا لا تصلح للجبر.

و حيث ضعف الاستناد إليهما في أصل الحكم انحصر الدليل في إثباته في الإجماع، و ليس في مفروضنا لا محققا و لا محكيا، عدا إجماع الحلّی.

و في الخروج بمجردة عن الأصل القطعي المعتضد بعمل الأكثر، بل عامه من

ص: ٣١٢

١- حكاه عنه في الذخيره: ٢٥٠.

تأخر كما مرّ نظر، مع أنه معارض بنقل الشهره فى روض الجنان على خلافه بقول مطلق، وهى و إن لم تصلح للحجيه إلا أنها موهنه للإجماع المحكى إذا كانت محققه فكذا إذا كانت منقوله، وسيما إذا اعتضدت بالشهره المتأخره عن الحكايه شهره محققه، و بظن الاستقراء المتقدم إليه الإشاره، فمختار المتأخرين فى غايه القوه.

و إخراج الحصى منها و يعاد إليها أو إلى غيرها من المساجد لو أخرج كما فى الخبر: «إذا أخرج أحدكم الحصاه من المسجد فليردّها مكانها أو فى مسجد آخر، فإنها تسبح» (١).

و ظاهره و إن أفاد وجوب الردّ المستلزم للمنع عن الإخراج فحوى، مع عدم القائل بالفرق، و عليه الفاضلان هنا و فى الشرائع و الإرشاد و الشهيدان فى اللمعه و روض الجنان (٢)، إلا أنه ضعيف السند، فلا يمكن الخروج به عن الأصل. نعم، لا بأس بالكرامه، كما عليه جماعه منهم أكثر هؤلاء فى المعتبر و التحرير و المنتهى و الدروس و الذكرى (٣)، حاكيا لها عن الشيخ أيضا، مسامحه فى أدلتها.

و إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق فى الحصى بين ما لو كان جزءا من المسجد أو آلاته أو قمامه.

خلافًا لجماعه فقيده بالاول (٤)؛ و لعلّه للجمع بين النصوص هنا و ما مرّ

ص: ٣١٣

- ١- الفقيه ٧١٨/١٥٤، التهذيب ٧١١/٢٥٦، علل الشرائع: ١/٣٢٠، الوسائل ٢٣٢: ٥، أبواب أحكام المساجد ب ٢٦ ح ٤.
- ٢- الشرائع ١: ١٢٨، الإرشاد ١: ٢٥٠، اللمعه (الروضه البهيه ١): ٢١٩، روض الجنان: ٢٣٨.
- ٣- المعتبر ٢: ٤٥٢، التحرير ١: ٥٤، المنتهى ١: ٣٨٨، الدروس ١: ١٥٦، الذكرى: ١٥٦.
- ٤- منهم: الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٢٣٨، و صاحب المدارك ٤: ٣٩٨، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٢٠١.

فى استحباب الكنس. و فى تعيينه نظر؛ لاحتمال العكس بتقييد الثانى بغير الحصى، فتأمل جدًا.

تكره تعليتها و أن تشرف

و تكره تعليتها اتباعا لسنة النبى صلى الله عليه و آله، فإن مسجدَه كان قامه، كما فى الصحيح (١) و أن تشرف أى يعمل لها شرف بضم الشين و فتح الراء، جمع شرفه بسكون الراء، و المراد بها ما يجعل فى أعلى الجدران؛ للخير: «إن المساجد لا تشرف بل تبنى جمًا» (٢).

أو تجعل محاريبها داخله فى الحائط كثيرا كما ذكره جماعه (٣)، أو (٤) فى المساجد كما يستفاد من الروايه المرتضويه: «كان عليه السلام يكسر المحاريب إذا رآها فى المسجد و يقول: كأنها مذابح اليهود» (٥).

و ينبغى تقييدها بسبقها على المسجديه، و إلا حرمت، كما صرح به فى روض الجنان (٦).

أو تجعل طرقا على وجه لا- يلزم منه تغيير صوره المسجد و إلا- فيحرم، و فى حديث المناهى المروى فى الفقيه: «لا- تجعلوا المساجد طرقا حتى تصلوا فيها ركعتين» (٧).

ص: ٣١٤

- ١- الكافى ٣: ١/٢٩٥، التهذيب ٣: ٧٣٨/٢٦١، معانى الأخبار: ١/١٥٩، الوسائل ٥: ٢٠٥ أبواب أحكام المساجد ب ٩ ح ١.
- ٢- الفقيه ١: ٧٠٩/١٥٣، التهذيب ٣: ٦٩٧/٢٥٣، علل الشرائع: ١/٣٢٠، الوسائل ٥: ٢١٥ أبواب أحكام المساجد ب ١٥ ح ٢.
- ٣- منهم الشهداء فى الذكرى: ١٥٦، و المسالك ١: ٤٧.
- ٤- فى غير «ح»: و.
- ٥- الفقيه ١: ٧٠٨/١٥٣، التهذيب ٣: ٦٩٦/٢٥٣، علل الشرائع: ١/٣٢٠، الوسائل ٥: ٢٣٧ أبواب أحكام المساجد ب ٣١ ح ١.
- ٦- روض الجنان: ٢٣٦.
- ٧- الفقيه ٤: ١/٢، الوسائل ٥: ٢٩٣ أبواب أحكام المساجد ب ٦٧ ح ١.

يكره فيها البيع والشراء، وتمكين المجانين وإنفاذ الأحكام وتعريف الضوالم وإقامه الحدود

ويكره فيها أيضا البيع والشراء، وتمكين المجانين والصبيان وإنفاذ الأحكام وتعريف الضوالم وإقامه الحدود ورفع الصوت؛ للنهي عنها في المرسل (١) وغيره، وفيه بعد النهي عن رفع الصوت: إلا بذكر الله تعالى (٢)، قيل: لحسن رفع الصوت بالأذان والتكبير والخطب والمواظع وإن كان الأحوط عدم رفع الصوت فيما لم يتوقف الانتفاع به عليه، ومعها يقتصر على ما تتأدى به الضروره، فإن المشهور كراهه الرفع مطلقا وإن كان في القرآن، للأخبار المطلقة (٣).

وربما يقتيد الصبي بمن لا يوثق به، أما من علم منه ما يقتضى الوثق بمحافظته على التنزه عن النجاسات وأداء الصلوات فإنه لا يكره تمكينه بل يستحب تمرينه، وذكر هذا التقييد شيخنا في روض الجنان عن بعض الأصحاب ساكتا عليه، ولا بأس به.

واستدل فيه على كراهه إنفاذ الأحكام -زيادة على النص- بما فيه من الجدال والتخاصم والدعاوى الباطله المستلزمه للمعصيه في المسجد المتضاعف بسببه العصيان (٤).

لكن ظاهره عدم الكراهه، كما صرح به جماعه، ومنهم الشيخ في الخلاف والحلى والفاضل في المختلف (٥)، قالوا: لأن أمير المؤمنين عليه السلام حكم في مسجد الكوفه وقضى بين الناس بلا خلاف، ودكّه القضاء إلى

ص: ٣١٥

- ١- التهذيب ٦٨٢/٢٤٩: ٣، الخصال: ١٣/٤١٠، علل الشرائع: ٢/١١٤، الوسائل ٢٣٣: ٥ أبواب أحكام المساجد ب ٢٧ ح ١.
- ٢- المستدرک ٣: ٣٨١ أبواب أحكام المساجد ب ٢٠ ح ٢.
- ٣- قال به العلامة المجلسي في البحار ٣٤٩: ٨٠.
- ٤- انظر روض الجنان: ٢٣٦.
- ٥- الخلاف ٥٨٩: ٢، الحلى في السرائر ٢٧٩: ١، المختلف: ٦٩٠.

يومنا هذا معروفه،و لأن الحكم طاعه فجاز إيقاعها فيها،لأن وضعها للطاعه، و حملوا الروايه على وجوه غير بعيده فى مقام الجمع بين الأدله.

و إنشاد الشعر و قراءته؛للنبوى الخاصى الناهى عنه الأمر بأن يقال للمنشد:فضّ الله فاه (١).

و روى نفي البأس عنه فى الصحيح (٢)،و يحمل على الرخصه جمعا.

قال فى الذكري:ليس بعيد حمله على ما يقلّ منه و يكثر منفعته،كبيت حكمه،أو شاهد على لغه فى كتاب الله تعالى و سنّه نبيه صلّى الله عليه و آله و شبههما؛لأنه من المعلوم أن النبى صلّى الله عليه و آله كان ينشد بين يديه البيت و الأبيات من الشعر فى المسجد و لم ينكر ذلك (٣).

و ألحق بعض الأصحاب به ما كان منه موعظه أو مدحا للنبى صلّى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام أو مرثيه للحسين عليه السلام أو نحو ذلك؛لأنه عباده و لا ينافى الغرض المقصود من المساجد (٤).

و لا- بأس بذلك كلّه وفاقا لجماعه من المتأخرين (٥)؛لذلك،مع احتمال اختصاص النهى بما هو الغالب من الإشعار يومئذ الخارجه عن هذه الأساليب، و للصحيح:عن إنشاد الشعر فى الطواف،فقال:«ما كان من الشعر لا بأس به

ص:٣١٦

١- الكافى ٣:٥/٣٦٩،التهذيب ٣:٧٢٥/٢٥٩،الوسائل ٥:٢١٣ أبواب أحكام المساجد ب ١٤ ح ١.

٢- التهذيب ٣:٦٨٣/٢٤٩،قرب الإسناد:١١٤٣/٢٨٩،الوسائل ٥:٢١٣ أبواب أحكام المساجد ب ١٤ ح ١.

٣- الذكري:١٥٦.

٤- جامع المقاصد ٢:١٥١.

٥- منهم:صاحب المدارك ٤:٤٠٢،و العلامه المجلسى فى البحار ٨٠:٣٦٤،و صاحب الحدائق ٧:٢٨٩.

فلا بأس به» (١).

و عمل الصنائع للصحيح الناهى عن سلّ السيف و برى النبل فيه، معللاً بأنه بنى لغير ذلك (٢)، و نحوه فى التعليل غيره (٣)؛ و هو دليل العموم و إن اختص المورد ببعض أفراده، مع أنه نسبه فى الذكرى إلى الأصحاب (٤)، مؤذناً بدعوى الإجماع عليه.

و ذكر جماعه اختصاص الكراهه بما إذا لم يناف العباده و إلا فالحرمة (٥)، و هو كذلك.

و النوم فيها من غير ضروره، قال فى الذكرى: قاله الجماعه (٦).

مشعرا بدعوى الإجماع، و تردّد فيه لولاه، و لعلّه لعدم دليل عليه، إلا ما قيل من روايه ضعيفه السند و الدلاله (٧)، معارضه بأقوى منها سندا ناف للباس عنه فيما عدا المسجدين (٨) و لذا قيل بالكراهه فيهما خاصه (٩)، مع أن فى جمله من

ص: ٣١٧

-
- ١- التهذيب ٤١٨/١٢٧، الاستبصار ٢٢٧/٧٨٤، الوسائل ١٣:٤٠٢ أبواب الطواف ب ٥٤ ح ١.
 - ٢- الكافي ٣:٨/٣٦٩، التهذيب ٣:٧٢٤/٢٥٨، الوسائل ٥:٢١٧ أبواب أحكام المساجد ب ١٧ ح ١.
 - ٣- علل الشرائع: ١/٣١٩، الوسائل ٥:٢١٨ أبواب أحكام المساجد ب ١٧ ح ٣.
 - ٤- الذكرى: ١٥٧.
 - ٥- منهم: الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٢٣٧، و صاحب المدارك ٤:٤٠٣، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٢٥٠.
 - ٦- الذكرى: ١٥٧.
 - ٧- الكافي ٣:١٥/٣٧١، التهذيب ٣:٧٢٢/٢٥٨، الوسائل ٧:٢٣٣ أبواب قواطع الصلاه ب ١ ح ٣.
 - ٨- الكافي ٣:١١/٣٧٠، التهذيب ٣:٧٢١/٢٥٨، الوسائل ٥:٢١٩ أبواب أحكام المساجد ب ١٨ ح ٢.
 - ٩- انظر المدارك ٤:٤٠٣.

النصوص نفيه فيهما أيضا (١)، فغير هما أولى، لكنها محتملة للاختصاص بحال الضرورة كما يشهد به سياقها.

و مع ذلك فالكراهه مطلقا أولى، بناء على التسامح في أدلتها، والاكْتفاء فيها بفتوى الفقهاء، مع احتمال كونها إجماعا كما يفهم من الذكرى، و تحمل الروايات النافية للبأس على نفي الحرمة أو تأكيد الكراهه، أو الضرورة كما عرفت.

هذه (٢) في المطلق منها، و يحمل المفضل منها بين المسجدين و غيرهما على تفاوت مراتب الكراهه شدّه و ضعفا، كلّ ذلك جمعا.

و دخولها و في الفم رائحه مؤذيه من نحو رائحه البصل أو الثوم أو الكراث؛ للنصوص المستفيضة (٣).

و يتأكد في الثوم حتى ورد: «أعد كلّ صلاه صلّيتها ما دمت تأكله» (٤) و حمله الشيخ على الكراهه المغلظه، قال: بدلاله الأخبار الأوّله و الإجماع الواقع على أن أكل هذه الأشياء لا يوجب الإعادة (٥).

و كشف العوره مع أمن المطّلع، قالوا: لمنافاته التعظيم.

و يكره أيضا كشف السرّه و الفخذ و الركبه، وفاقا لجماعه (٦)، بل عن ظاهر النهايه القول بالحرمة (٧)؛ للنبويه القائله إن كشفها فيه من العوره (٨).

ص: ٣١٨

١- الوسائل ٥:٢١٩ أبواب أحكام المساجد ب ١٨ ح ١، ٤، ٥.

٢- أي: هذه المحامل.

٣- الوسائل ٥:٢٢٦ أبواب أحكام المساجد ب ٢٢.

٤- التهذيب ٩:٤١٩/٩٦، الاستبصار ٤:٣٥٢/٩٢، الوسائل ٢٥:٢١٦ أبواب الأتعمه المباحه ب ١٢٨ ح ٨.

٥- راجع الاستبصار ٤:٩٢.

٦- منهم: العلامة في المختلف: ١٦٠، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢٣٧، و المحقق الأردبيلي في مجمع الفائده ٢:١٥٥.

٧- النهايه: ١٦.

٨- التهذيب ٣:٧٤٢/٢٦٣، الوسائل ٥:٢٤٤ أبواب أحكام المساجد ب ٣٧ ح ١.

و يمكن درج المذكورات فى العبارة، بأن يراد من العوره فيها ما يتأكد استحباب ستره فى الصلاه، لأنه أحد معانيها.

و قتل القمل، بل ينبغى دفنه فى التراب، كما فى الصحيح (١) وغيره (٢)، و هما و إن لم ينصا على الكراهه بل على دفنه فى التراب خاصه، إلا أنهما مشعران بها، مع أنها نسبت فى الذكرى إلى أصحابنا (٣).

و البصاق و فى معناه التنخم فإن فعله ستره بالتراب للخبر (٤).

و فى آخر: «من وقر بنخامته المسجد لقي الله تعالى يوم القيامة ضاحكا و أعطاه كتابه بيمينه» (٥).

و فى ثالث: «من تنخع فى المسجد ثم ردها فى جوفه لم يمرّ بداء فى جوفه إلا أبرأته» (٦).

و بمعناها أخبار كثيره (٧).

الرابع: فى صلاه الخوف و أحكامها

إشاره

الرابع: فى صلاه الخوف و أحكامها و الأصل فى شرعيتها مطلقا (٨) - بعد إجماعنا و أكثر العامه - الكتاب و السنّه

ص: ٣١٩

١- الكافى ٣: ٤/٣٦٧، الوسائل ٧: ٢٧٥ أبواب قواطع الصلاه ب ٢٠ ح ٤.

٢- الكافى ٣: ٦/٣٦٨، الوسائل ٧: ٢٧٥ أبواب قواطع الصلاه ب ٢٠ ح ٥.

٣- الذكرى: ١٥٧.

٤- المحاسن: ٥٨/٣٢٠، الوسائل ٥: ٢٢٤ أبواب أحكام المساجد ب ٢٠ ح ٤.

٥- التهذيب ٣: ٧١٣/٢٥٦، الاستبصار ١: ١٧٠٥/٤٤٢، الوسائل ٥: ٢٢٣ أبواب أحكام المساجد ب ٢٠ ح ٢.

٦- الفقيه ١: ٧٠٠/١٥٢، التهذيب ٣: ٧١٤/٢٥٦، الاستبصار ١: ١٧٠٦/٤٤٢، ثواب الأعمال: ١٨، الوسائل ٥: ٢٢٣ أبواب أحكام المساجد

ب ٢٠ ح ١.

٧- الوسائل ٥: ٢٢١، ٢٢٣ أبواب أحكام المساجد ب ١٩، ٢٠.

٨- أى حتى فى حق غير النبى صلى الله عليه و آله. منه رحمه الله.

المستفيضه، بل المتواتره، قال الله سبحانه وَ إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ [١] الآية (١) و هي مقصوره سفرا إذا كانت رباعيه إجماعا و كذا حضرا مطلقا جماعه و فرادى على الأشهر الأقوى، بل عليه عامه متأخرى أصحابنا؛ لإطلاق الآية المتقدمه فى الجملة؛ و قوله سبحانه؛ وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ [٢] الآية (٢).

لبناء التقصير فيه على و صفين: السفر و الخوف، فإمّا أن يكون كلّ منهما سببا مستقلا، أو لا، و عليه إمّا أن يكون المجموع هو السبب، أو أحد هما بشرط الآخر، لا- سبيل إلى ما عدا الأول، لمخالفته بجميع شقوقه الإجماع، إلا اشتراط التقصير فى الخوف بالسفر، و هو و إن لم يخالف الإجماع إلا أن تعيينه ترجيح من غير سبب، فتعين الأول، و عليه فيتم المطلب، كذا قيل (٣)، و لا يخلو عن نظر.

و للصحيح: صلاة الخوف و صلاة السفر تقصران جميعا؟ قال: «نعم، و صلاة الخوف أحقّ أن تقصر من صله السفر الذى لا خوف فيه» (٤).

و أظهر منه بالإضافة إلى الشمول لحال الانفراد آخر: «إذا جالت الخيل و اضطرب بالسيوف أجزاء التكبيره» (٥) لبعده الجماعه فى هذه الحال.

ص: ٣٢٠

١- النساء: ١٠٢.

٢- النساء: ١٠١.

٣- قال به الفاضل المقداد فى التنقيح ١: ٢٨٠.

٤- الفقيه ١٣٤٢/٢٩٤، التهذيب ٣: ٩٢١/٣٠٢، الوسائل ٨: ٤٣٣ أبواب صلاة الخوف ب ١ ح ١ بتفاوت.

٥- الكافى ٣: ١/٤٥٧، التهذيب ٣: ٩١٣/٣٠٠، الوسائل ٨: ٤٤٥ أبواب صلاة الخوف ب ٤ ح ٧، و فى الجميع: أجزاء تكبيرتان.

خلافًا لنادر غير معروف -و إن حكاة الحليّ و الشيخ عن بعض الأصحاب في السرائر و الخلاف و المبسوط (١)- فلا تقصير إلا في السفر.

و للمبسوط و السرائر (٢)، فتقصر في الحضر جماعه لا فرادى.

و لا- دليل على القولين عدا الأصل المخصّص بما مرّ، مع ندور هما، و لا سيّما الأول، و ربما أشعر بالإجماع على خلافه عباره الخلاف و السرائر (٣)، فلا شبهه في ضعفه كالثانى.

و إطلاق النص و الفتوى يقتضى جواز التقصير و إن تمكن من الصلاه بتمامها، و قيده في الدروس بعدم التمكن (٤)، و لعلّه لبعده انصراف الإطلاق بحكم التبادر و غيره إلى غيره، فيشكل الخروج بمجرّده عن الأصل المقطوع به، و لا بأس به.

و المشهور أن القصر هنا كما في السفر من ردّ الرباعيتين إلى الركعتين.

خلافًا للمحكي عن الإسكافي فالركعتين ينقص منهما واحده (٥)، كما في الصحيح (٦) و غيره (٧).

و هو نادر، و مستنده-مع عدم صراحتة و احتمالہ الحمل على ما يؤول إلى الأول، أو التقيه كما صرح به جماعه (٨)- عن المقاومه لما سيأتى من النصوص

ص: ٣٢١

١- السرائر ١:٣٤٦، الخلاف ١:٦٣٧، المبسوط ١:١٦٣.

٢- المبسوط ١:١٦٥، السرائر ١:٣٤٨.

٣- الخلاف ١:٦٣٨، السرائر ١:٣٤٦.

٤- الدروس: ٢١٤:١.

٥- كما نقله عنه في المختلف: ١٥١.

٦- الكافي ٣:٤/٤٥٨، التهذيب ٣:٩١٤/٣٠٠، الوسائل ٨:٤٣٤ أبواب صلاه الخوف ب ١ ح ٣.

٧- الفقيه ١:١٣٤٣/٢٩٥، الوسائل ٨:٤٣٣ أبواب صلاه الخوف ب ١ ح ٢.

٨- منهم: صاحب المدارك ٤:٤١٢، و المحقق السبزواري في الذخير: ٤٠٣، و صاحب الحدائق ١١:٢٦٨.

و إذا صلّيت هذه الصلاه جماعه و العدو فى خلاف جهه القبله و لا يؤمن هجومه أى العدو و أمكن أن يقاومه بعض و يصلّى مع الإمام الباقرن جاز أن يصلّوا صلاه ذات الرقاع بلا خلاف.

فى كيفيتها

و فى كيفيتها روايتان مختلفتان أشهرهما روايه الحلبي الصحيحه عن مولانا أبى عبد الله عليه السلام أنه قال ما حاصله:

يصلّى الإمام فى الثنائيه بالأولى ركعه و يقوم فى الثانيه و يقومون معه فيمثل (١) قائما حتى يتموا الركعه الثانيه ثمّ يسلم بعضهم على بعض ثمّ ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم ثمّ تأتى الطائفه الأخرى فيقومون خلفه فيصلّى بهم ركعه يعنى الثانيه ثمّ يجلس و يطيل التشهد حتى يتم من خلفه ركعتهم الثانيه ثمّ يسلم بهم و ينصرفون بتسليمه.

و فى المغرب يصلّى بالأولى ركعه ثمّ يقوم و يقومون و يقف فى الثانيه حتى يتموا الركعتين الباقيتين و يتشهدون و يسلم بعضهم على بعض و ينصرفون و يقفون موقف أصحابهم ثمّ يأتى الآخرون و يقفون موقف أصحابهم فيصلّى بهم ركعتين يقرأ فيهما و يجلس عقيب الثالثه و يتشهد حتى يتم من خلفه ثمّ يسلم (٢).

و لا خلاف فيما تضمنته فى الثنائيه فتوى و روايه إلا ما سبق إليه الإشاره، و قد عرفت شذوذها، بل على خلافه الإجماع فى عبائر جماعه كالخلاف و الناصريه

ص: ٣٢٢

١- فى المصادر: «فيمثل» يقال: مثل بين يديه مثولا: أى: انتصب قائما بين يديه. مجمع البحرين ٤٧١: ٥.

٢- الكافي ١/٤٥٥، التهذيب ٣: ٣٧٩/١٧١، الاستبصار ١: ١٧٦٦/٤٥٥، المقنع: ٣٩، الوسائل ٨: ٤٣٦ أبواب صلاه الخوف ب ٢ ح ٤.

و ظاهر المنتهى و غيره من كتب الجماعه (١)، و هو الروايه الثانيه فى الشائيه من الروائين المشار إليهما فى العبارة إن عمّناهما فيها إليها، كما هو ظاهرها، و صرّح به فى التنقيح أيضا (٢)، لكنها مطلقه غير معلومه الشمول لمفروض المسأله و هو الصلاه فى جماعه، و على تقديره فينبغى تقيدها بالنصوص فى المسأله، فيبعد التعميم فى العبارة، و يكون المراد بالروائين فى المغرب خاصه كما فى التنقيح عن بعض الشارحين (٣).

و الروايه الثانيه فيها صحيحه أيضا متضمنه لعكس ما فى الاولى من صلاه الإمام ركعتين بالطائفه الاولى و ركعه بالأخرى (٤).
و لاختلافهما اختلف الأصحاب، فبين مقتصر على الاولى غير ذاك لثانيه أصلا و هم الأكثر على الظاهر، المصرّح به فى الذكرى (٥)(٦)، و بين مختير بينهما كأكثر المتأخرين (٧)، وفاقا لجماعه من القدماء (٨).

و اختلف هؤلاء فى الأفضل منهما، فالأكثر و منهم القدماء على أنه الاولى، خلافا للتذكرة فالثانيه (٩)، وفاقا لبعض العامه العمياء (١٠).

ص: ٣٢٣

-
- ١- الخلاف ١:٦٤٠ الناصريه (الجماع الفقهيّه): ٢٠٣، المنتهى ١:٤٠١؛ و انظر المدارك ٤:٤١٥.
 - ٢- التنقيح الرائع ١:٢٨٠.
 - ٣- التنقيح الرائع ١:٢٨١.
 - ٤- التهذيب ٣٠١/٩١٧، الاستبصار ٤٥٦/١٧٦٧، تفسير العياشى ٢٧٢/٢٥٧، الوسائل ٨:٤٣٦ أبواب صلاه الخوف ب ٢ ح ٢.
 - ٥- الذكرى: ٢٦٢.
 - ٦- فى «م» زياده: و المسالك (١:٤٨).
 - ٧- منهم: المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ٣:٣٤٧، صاحب المدارك ٤:٤١٨.
 - ٨- منهم: الشيخ فى المبسوط ١:١٦٤، و الحلبي فى الكافي: ١٤٦.
 - ٩- التذكرة ١:١٩٦.
 - ١٠- انظر مغنى المحتاج ١:٣٠٣، و المغنى لابن قدامه ٢:٢٦٢.

و الذى يقتضيه النظر تعيين الاولى؛ لكثرتها حتى ادعى العماني تواترها (1)، و صحه جمله منها، و اعتضادها بفتوى أكثر القدماء، مع كون جواز العمل بها مقطوعا به بين الفقهاء؛ و لذا جعله الشيخ -رحمه الله- فى الاقتصاد أحوط (2)، مع أنّ فى بعضها لراوى الثانيه أيضا.

إلا- أن ظاهر المنتهى (3) الإجماع على التخيير (4)، فلا- يبعد المصير إليه جمعا، مع قيامه عليه شاهدا، إلا أن الاحتياط فى العمل بالأولى، لحصول البراءه بها يقينا.

و احترز بقوله: و العدوّ فى غير جهه القبله، عمّا لو كان إلى جهتها.

و بقوله: لا يؤمن هجومه، عمّا لو أمن.

و بقوله: و أمكن أن يقاومه بعض إلى آخره، عمّا لو احتيج إلى تفريق الطوائف أكثر من فرقتين.

فإنه لا- يجوز هذه الصلاه فى هذه الصور الثلاث على المشهور بين الأصحاب، بل المقطوع به فى كلامهم، على ما ذكره فى المدارك فى الأولى (5)، مشعرا بدعوى الإجماع، كما هو ظاهر المنتهى (6)، مع أنه حكى عن التذكرة الخلاف، لكنّه شاذ.

و لا ريب فى الثانيه؛ لانتفاء الخوف الذى هو مناط هذه الصلاه فيها.

و كذا فى الثالثه فى الثنائيه؛ لتعذر التوزيع فيها، أما الثلاثيه فقد قطع

ص: ٣٢٤

١- كما نقله عنه فى المختلف: ١٥١.

٢- الاقتصاد: ٢٧٠.

٣- المنتهى ١: ٤٠٢.

٤- فى «م» زياده: كما عن صريح الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦١.

٥- المدارك ٤: ٤١٤.

٦- المنتهى ١: ٤٠٣.

الشهيدان بجواز هذه الصلاة بتفريق الطوائف ثلاث فرق و تخصيص كل فرقه بركعه (١).

و هو إنما يتم إذا جوّزنا الانفراد اختياراً، وإلا فالمتجه المنع؛ لأن المروى أنه يصلى فى الثلاثيه ركعه بقوم و ركعتين بالباقيين، و بهذا التحقيق صرّح جماعه كصاحبى المدارك و الذخيره (٢).

و هل يجب على المصلين أخذ السلاح و آله الدفع من نحو السيف و الخنجر و السكين، و ما يكنّ من نحو الدرع و الجوشن و المغفر؟ فيه تردّد و اختلاف بين الأصحاب، فبين من قال بالاستحباب كالإسكافى (٣)، و نفى عنه البعد بعض المتأخرين (٤)؛ للأصل؛ و قوه و ورود الأمر به فى الكتاب للإرشاد (٥)، و بين من جعل أشبهه الوجوب ما لم يمنع أحد واجبات الفرض من ركوع أو سجود، و هم أكثر الأصحاب، بل عامتهم، عدا من مرّ عملاً بظاهر الأمر؛ و منع كونه للإرشاد بعدم عدم دليل عليه، و مجرد احتماله غير ضارّ.

و بفحواه يستدل على وجوب الأخذ على الفرق المقاتله، مضافاً إلى توقف الحراسه الواجبه عليه، و هو خيره الحلّى و غيره (٦).

ص: ٣٢٥

-
- ١- الذكري: ٢٦٣، المسالك ٤٧: ١.
 - ٢- المدارك ٤١٤: ٤، الذخيره: ٢٠٢.
 - ٣- نقله عنه فى المختلف: ١٥٢.
 - ٤- كصاحب المدارك ٤٢٠: ٤.
 - ٥- النساء: ١٠٢.
 - ٦- الحلّى فى السرائر ٣٤٧: ١؛ و انظر نهايه الأحكام ١٩٧: ٢.

و احترز بقوله: ما لم يمنع، عمّا لو منع فإنه لا يجب، بل لا يجوز إلا مع الضروره فيجب.

هنا مسائل

اشاره

و هنا مسائل ثلاث:

الأولى إذا انتهى الحال إلى المسايفه أو المعانقه فالصلاه بحسب الإمكان

الأولى: إذا انتهى الحال في الخوف و القتال إلى المسايفه أو المعانقه أو نحوهما مما لا- يتمكن معه من الصلاه على الوجوه المقرره في أنواع صلاه الخوف ف لا- تسقط الصلاه بل تجب بحسب الإمكان واقفا أو ماشيا أو راكبا و يركع و يسجد مع الإمكان و لو على قربوس سرجه، و إلا يتمكن من شيء منهما أو أحدهما أتى بالممكن موميا.

و يستقبل في جميع صلاته القبلة ما أمكن و إلا فبحسب الإمكان في بعض الصلاه و إلا ف بتكبيره الإحرام إن أمكن و إلا سقط الاستقبال.

و لو لم يتمكن من الإيماء للركوع و السجود اقتصر بعد نيه الصلاه على تكبيرتين عن الصلاه الثنائيه و على ثلاث تكبيرات عن الصلاه الثلاثيه.

و بالجملة: اقتصر عن كل ركعه بما فيها من الأفعال و الأذكار بتكبيره.

و صورتها أن يقول في كل واحده: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر فإنه يجزى عن القراءه و الركوع و السجود بلا خلاف في شيء من ذلك أجده، بل عليه الإجماع في عبائر جماعه حدّ الاستفاضه (1)، و الصحاح بها مستفيضه، مؤيده بغيرها من المعتميره، لكنها قاصره عن إفاده التفضيل المذكور في عبائر الجماعه من وجوب الإتيان بالواجبات و الشروط بحسب الإمكان، و إلا فما دون، و إلا فالسقوط. إلا أنه جاء بعد الإجماع ممّا

ص: ٣٢٦

١- منهم ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٦١، و صاحب المدارك ٤: ٤٢٢، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٤٠٤، و صاحب الحقائق ١١: ٢٨٨.

دلّ عيل أن: «الميسور لا يسقط بالمعسور» (١).

مع أن في الصحيح: «يصلّى و يجعل السجود أخفض من الركوع، و لا يدور إلى القبلة و لكن أينما دارت دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره» (٢).

و هو صريح في وجوب الاستقبال في التكبيره مع الإمكان، فكذا في غيرها، لعدم قائل بالفرق بينهما. و لا ينافيه تصريحه بعدم الوجوب في غيرها؛ لاحتمال وروده مورد الغالب من عدم الإمكان فيه.

و بنحوه يجاب عن إطلاق باقى النصوص الغير المعتمده للاستقبال و نحوه من الواجبات، بحملها على الغالب أيضا، كما يحمل الأمر بالاستقبال في التكبيره فيه على صورته الإمكان بالاعتبار و الإجماع.

ثم إن مقتضى إطلاق النصوص و أكثر الفتاوى أجزاء التكبيره مع تعذر الإيماء عن الركعه بما فيها من الأفعال و الأذكار حتى تكبيره الإحرام و التشهد و التسليم، خلافا لجماعه فاستثنوا الثلاثة (٣)، و هو أحوط و إن لم يظهر له وجه، كما صرح به جمع ممن تأخر (٤).

و اعلم: أن ما ذكره في كيفية التكبير غير مستفاد من النصوص التى عشرت عليها فى المسأله، بل المستفاد من بعضها أجزاء مجردها (٥)، و من آخر التخيير فى ترتيب التسيحات كيف شاء (٦)، و بذلك اعترف جماعه و منهم

ص: ٣٢٧

١- عوالى اللئالى ٤:٢٠٥/٥٨.

٢- الكافى ٣:٦/٤٥٩، الفقيه ١:١٣٤٨/٢٩٥، التهذيب ٣:٣٨٣/١٧٣، الوسائل ٨:٤٤١ أبواب صلاه الخوف ب ٣ ح ٨.

٣- كالعلامه فى القواعد ١:٤٨، و التحرير ١:٥٥، و الشهيدين فى الذكرى: ٢٦٥، و الروض: ٣٨٢.

٤- منهم: صاحب المدارك ٤:٤٢٣، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٤٠٤.

٥- التهذيب ٣:٩١٦/٣٠٠، الوسائل ٨:٤٤٦ أبواب صلاه الخوف و المطارده ب ٤ ح ٩.

٦- الكافى ٣:٢/٤٥٧، التهذيب ٣:٣٨٤/١٧٣، و فى تفسير العياشى ١:٢٥٧/٢٧٢ عن زراره و محمد بن مسلم، الوسائل ٨:٤٤٥ أبواب

صلاه الخوف و المطاره ب ٤ ح ٨.

الشهيد في الذكرى (١)، لكن استجود تعين ما ذكروه، للإجماع على إجزائه، و عدم تيقن الخروج من العهده بدونه.

و لا ريب أنه أحوط، بل متعين إن لم نكتف في إثبات صحه العباده بالإطلاقات، و الإيقين البراءه لعله يحصل بها، إلا أن يشكك فيها بتظافر الفتاوى على تقييدها، مع أنها منساقه لبيان كفايه التكبيره لا بيان فيها بتظاهر الفتاوى على تقييدها، مع أنها منساقه لبيان كفايه التكبيره لا- بيان كفيتهها، فلا عبره بها فيها، سيما مع ورود نظائر هذه النصوص في التسبيحات في الأخيرتين مختلفه الكيفيه مع الإجماع على وجوب الكيفيه المخصوصه هنا ثمه، فتأمل جدًا.

الثانيه كل أسباب الخوف يجوز معها القصر

الثانيه: كل أسباب الخوف يجوز معها القصر في العدد برّد الرباعيات (٢) إلى ركعتين و في الكيفيه ب الانتقال من الركوع و السجود إلى الإيماء لهما مع الضيق و عدم التمكن من الإتيان بهما و الاقتصار على التسبيح بالنهج السابق إن خشى الضرر مع الإيماء و لو كان الخوف من لص أو سبع أو نحو هما على المشهور، بل في المعتبر: إن عليه فتوى علمائنا (٣) مؤذنا بدعوى الإجماع عليه؛ و هو الحججه.

مضافا في الأول إلى إطلاق الصحيح، بل عمومه: قلت له: صلاه الخوف و صلاه السفر تقصيران جميعا؟ قال: «نعم، و صلاه الخوف أحق أن تقصر من صلاه السفر الذي لا خوف فيه» (٤) و في الأحقيه التي نثه عليها عليه

ص: ٣٢٨

١- الذكرى: ٢٦٤.

٢- في غير «ح»: الرباعيتين.

٣- المعتبر ٢: ٤٦١.

٤- الفقيه ١٣٤٢/٢٩٤: ١، التهذيب ٣٠٢/٩٢١: ٣، الوسائل ٨: ٤٣٣ أبواب صلاه الخوف ب ١ ح ١.

السلام مع ترك الاستفصال عن أسباب الخوف دلالة واضحة على ما ذكرنا.

و قريب منه الصحيح: «الذى يخاف اللصوص و السبع يصلى صلاه المواقفه إيماء على دابته» (١) و صلاه المواقفه قصر فى الكميّه و الكيفيه، فكذا صلاه الخائف منهما، بل و من غيرهما أيضا؛ لعدم القائل بالفرق بينهما، و قوله: «إيماء على دابته» لا يقتضى حصر الشركه فيه، فتدبر.

و قريب منهما آخر، أو موثق قريب منه سندا؛ عن قوله الله عز و جل:

فَمَنْ خَفَّتُمْ فِرْجَالًا - أَوْ رُكْبَانًا [١] (٢) كيف يصلى، و ما يقول؟ إن خاف من سبع أو لصّ كيف يصلى؟ قال: «يكبر و يومئ برأسه إيماء» (٣) لظهور سياقه فى اتحاد الصلاتين حالا، فتأمل جدا.

و فى الثانى إلى فحوى هذه الصحاح أو ظاهرها، بل صريح أخيرها، و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمده.

و فى الثالث إلى الصحيح فى الفقيه، قال: «و قد رخص فى صلاه الخوف من السبع إذا خشيه الرجل على نفسه أن يكبر و لا يومئ» رواه محمد بن مسلم عن أحد هما عليهما السلام (٤). و أخصيته كسابقه من المدعى تجبر بما مضى.

خلافًا للمنتهى فتردد فى الأول بعد أن حكى المنع عنه عن بعض أصحابنا (٥)، و لعله الحلّى فى السرائر فقد صرح بذلك فيه (٦)، و مال إليه

ص: ٣٢٩

١- الفقيه ١: ١٣٤٨/٢٩٥، التهذيب ٣: ٣٨٣/١٧٣، الوسائل ٨: ٤٤١ أبواب صلاه الخوف ب ٣ ح ٨.

٢- البقره: ٢٣٩.

٣- الكافي ٣: ٤٥٧/٦، التهذيب ٣: ٩١٢/٢٩٩، الوسائل ٨: ٤٣٩ أبواب صلاه الخوف ب ٣ ح ١.

٤- الفقيه ١: ١٢٣٤٨/٢٩٥، الوسائل ٨: ٤٤١ أبواب صلاه الخوف ب ٣ ح ٥.

٥- المنتهى ١: ٤٠٥.

٦- السرائر ١: ٣٤٨.

جماعه من متأخري المتأخرين (١)؛ اقتصار فيما خالف الأصل الدال على لزوم الإتمام على المتقين نصًا و فتوى، و ليس إلا قصر العدد في صلاه السفر أو الخوف من العدو دون نحو السبع.

و يضعف: بما ذكرنا من الإجماع المنقول، المعتضد بالصحاح و الشهره العظيمة بين الأصحاب، و إن كان الإنصاف أن دلالة الصحاح لا تخلو عن شيء لا تطمئن معه النفس في الاستدلال بها لو لا الإجماع المعتضد بالشهره العظيمة، بل عدم الخلاف إلا من نحو الحلبي، و هو شاذ؛ مضافا إلى إشعار تعليق الحكم بالوصف في الآيه و الروايه بالعليه؛ مع قوه ظهور الصحيحه الاولى بل الثانيه أيضا.

الثالثه الموتحل و الغريق يصليان بحسب الإمكان

الثالثه: الموتحل و الغريق يصليان بحسب الإمكان فيصليان إيماء عن الركوع و السجود مع عم التمكن منهما و لا يقصر أحد هما عدد صلاته إلا في سفر أو خوف بلا خلاف في شيء من ذلك.

استنادا في الأول إلى الاستقراء الكاشف عن لزومه (٢) حيثما يتعذر مبدله.

و في الثاني إلى الأصل الدال على لزوم التمام إلا ما خرج بالدليل، و ليس إلا صورته الخوف و السفر المنفيين في محل الفرض.

نعم، لو خاف من إتمام الصلاه استيلاء الغرق و رجا عند قصر العدد السلامه و ضاق الوقت أتجه القصر، كما استظهره في الذكرى (٣)، و استحسنته في

ص: ٣٣٠

١- منهم: صاحب المدارك ٤: ٤٢٥، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٤٠٥، و صاحب الحدائق ١١: ٢٩٢.

٢- أي: الإيماء.

٣- الذكرى: ٢٦٤.

روض الجنان، قال: نظرا إلى أنه يجوز له الترك فقصر العدد أولى، لكن في سقوط القضاء بذلك نظر، لعدم النص على جواز القصر هنا، ووجه السقوط حصول الخوف في الجملة كما مرّ، قال: والحاصل أن عليه مطلق الخوف توجب تطرّق القصر إلى كل خائف، قال: ووجهه غير واضح، إذ لا دليل عليه، والوقوف على المنصوص عليه بالقصر أوضح (١). انتهى.

واعترضه جملة من الفضلاء: بأن الحكم بوجود القصر ينافي الحكم بوجود القضاء؛ لأن الإتيان بالمأمور به يقتضى الإجزاء، والحكم بوجود القضاء إنما يكون عند عدم الأداء، وأيضا: الحكم بوجود القصر محل تأمل، وما علّل به ضعيف؛ إذ لا يلزم من جواز الترك للعجز جواز فعلها مقصوره (٢).

انتهى.

وهو حسن، إلاّ - ظاهرهم الإذعان له فيما ذكره من عدم دليل على القصر في مطلق الخوف، مع أن الصحيحه الأولى في المسألة السابقة دليل عليه ولو عموما كما مضى، وكذلك عبائر الفقهاء ومنها عبارته الماتن التي ادعى الإجماع فيها، فقله: والوقوف على المنصوص عليه بالقصر أوضح، ممنوع إن أراد به المنع عن القصر فيما لم ينص عليه بالخصوص، ومسّم إن أراد بالمنصوص عليه ما يعمّ المنصوص ولو بالعموم؛ لما عرفت من أنه موجود.

واعلم: أن ظاهر الشهيد اعتبار ضيق الوقت هنا في جواز القصر (٣).

وهو حسن إن اعتبره في مطلق صلاة الخوف، وبه صرح الرضوى في صلاة الخائف من اللصّ والسبع (٤)، وهو الأوفق بالأصول، وعليه المرتضى في

ص: ٣٣١

١- روض الجنان: ٣٨٢.

٢- المدارك ٤: ٤٢٦، الذخيرة: ٤٠٥، وانظر مجمع الفائدة ٣: ٣٥٣.

٣- انظر الذكري: ٢٦٦.

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٨، المستدرک ٥: ٥١٩، أبواب صلاة الخوف ب ٣ ح ٢.

مطلق صلاة ذوى الأعذار (١).

و لكن المشهور عدمه مطلقاً؛ للإطلاقات، فتوى و نصاب، كتابا و سنّه هنا، سيّما الصحيحه المتقدمه الدالّه على اتحاد صلاتى السفر و الخوف فحوى، مع الإجماع على عدم اشتراط الضيق فى الاولى، و يشكل إن خصّه بالمقام، لعدم دليل عليه.

ص: ٣٣٢

١- نقله عنه صاحب الحدائق ٢٩٣: ١١.

إشاره

الخامس من التوابع:

في بيان أحكام صلاه المسافر التي يجب قصرها كميّه.

و النظر فيه تاره في الشروط، و اخرى في أحكام القصر.

الشروط خمسّه

إشاره

أما الشروط ف هي خمسّه.

الأول المسافه

الأول: المسافه بإجماع العلماء كافه، كما حكاه جماعه (١)، و النصوص به مع ذلك مستفيضه، بل متواتره.

و هي أربعه و عشرون ميلا بإجماعنا و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره و إن اختلفت في التأديه، فبين مؤدّ بما في العبارة كالصحيحين (٢) و الحسنين (٣).

و بيريدين أو بياض يوم كالصحيح (٤)، و مثله في ذكر الثاني أحد الصحيحين، و في ذكر الأول أحد الحسنين.

و بمسيره يوم كالصحيح (٥)، و الموثق، و فيه: «إن ذلك بريدان ثمانيه

ص: ٣٣٣

١- منهم: العلامه في نهايه الإحكام: ١٦٨: ٢، و المنتهى ٣٨٩: ١، و صاحب المدارك ٤٢٨: ٤ و الحدائق ٢٩٨: ١١.

٢- الأول: الفقيه: ٢٧٨/١٢٦٦، الوسائل ٤٥٢: ٨ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ٤. الثاني: التهذيب ٢٢٢/٦٤٩: ٤، الوسائل ٤٥٥: ٨ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ١٥.

٣- الأول: الفقيه ٢٧٩/١٢٦٩، التهذيب ٢٠٧/٤٩٣: ٣، الاستبصار ٢٢٣/٧٨٧: ١، الوسائل ٤٥٢: ٨ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ٣. الثاني التهذيب ٢٢١/٦٤٧: ٤، الاستبصار ٢٢٣/٧٨٨: ١، الوسائل ٤٥٤: ٨ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ١٤.

٤- التهذيب ٢٢٢/٦٥١: ٤، الاستبصار ٢٢٣/٧٨٩: ١، الوسائل ٤٥٤: ٨ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ١١.

٥- التهذيب ٣/٥٠٣/٢٠٩، الاستبصار ١:٧٩٩/٢٢٥، الوسائل ٨:٤٥٥ أبواب صلاة المسافرين ح ١٦.

و بثمانيه فراسخ كما فيه و فى أحد الصحيحين، و[فى] (٢) غير هما القريب منهما سندا: «إنما وجب التقصير فى ثمانيه فراسخ لا أقل من ذلك و لا أكثر؛ لأن ثمانيه فراسخ مسيره يوم للعامه و القوافل و الأثقال فوجب التقصير فى مسيره يوم» (٣).

و يستفاد منها كغيرها أن الجميع واحد.

و أما ما يخالفها ممّا دلّ على أنه مسيره يوم و ليله كما فى الصحيح (٤)، أو ثلاثه برد كما فى آخر (٥)، أو مسيره يومين كما فى الخبر (٦)، فمع قصوره عن المقاومه لما مرّ من وجوه شتى محموله على التقيه، فإن بكل منها قائلًا من العامه كما حكاه بعض الأجله (٧).

و الميل أربعة آلاف ذراع تعويلا على المشهور بين الناس و المتعارف بينهم، و عزاه الحلّى إلى بعض اللغويين (٨)، و فى القاموس دلالة عليه أيضا

ص: ٣٣٤

١- التهذيب ٢٠٧/٢٠٧: ٣، الاستبصار ٢٢٢/٧٨٦: ١، الوسائل ٨: ٤٥٣ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ٨.

٢- ما بين المعقوفين أضفناه لاستقامه المتن.

٣- الفقيه ٢٩٠/١٣٢٠: ١، علل الشرائع: ٩/٢٦٦، عيون الأخبار ١/١١١: ٢، الوسائل ٨: ٤٥١ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ١.

٤- الفقيه ٢٨٧/١٣٠٥: ١، الوسائل ٨: ٤٥٢ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ٥.

٥- التهذيب ٢٠٩/٥٠٤: ٣، الاستبصار ٢٢٥/٨٠٠: ١، الوسائل ٨: ٤٥٤ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ١٠.

٦- التهذيب ٢٠٩/٥٠٥: ٣، الاستبصار ٢٢٥/٨٠١: ١، الوسائل ٨: ٤٥٣ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ٩.

٧- صاحب الحدائق ٣٠٠: ١١.

٨- السرائر ٣٢٨: ١.

و عزاه إلى المحدثين (١)، كالأزهري فيما حكى (٢)، مؤذنين بدعوى إجماعهم عليه، و في المدارك أنه مقطوع به بين الأصحاب (٣)، و في غيره لا خلاف فيه بينهم يعرف (٤).

أو قدر مدّ البصر من الأرض تعويلا على الوضع اللغوي المستفاد من الصحاح و غيره (٥).

و ربما يفهم من العبارة و نحوها التردد في التفسير الأول حيث نسبه إلى الشهره، و الثاني إلى أهل اللغة.

و يضعف: بأن المراد بالشهره هنا الشهره العرفيه و العاديه، لا الفتوائيه، حتى يفهم منها التردد في المسأله، و حينئذ فتقديمه على اللغة ذكرا يقتضى ترجيحه عليها، كما صرح به في التنقيح، فقال: و المصنف ذكر التقديرين معا، و قدّم العرفى على اللغوى، لتقدمه عليه عند التعارض، كما تقرّر في الأصول (٦).

و قال بعض مشايخنا: و إنما نسبه إلى الشهره تبيينا على مأخذ الحكم، بناء على أن الرجوع إليها في موضوعات الأحكام و ألفاظها من المسلمات.

أقول: و حيث انتفى الخلاف في هذا التقدير و جب الرجوع إليه و إن ورد في النصوص ما يخالفه: من التقدير بألف و خمسمائه ذراع (٧)، أو ثلاثه آلاف

ص: ٣٣٥

- ١- القاموس المحيط ٤:٥٤.
- ٢- لم نعثر عليه في تهذيب اللغة؛ نعم، قاله الفيتومى في المصباح المنير: ٥٨٨، و يحتمل وجود النسبه إلى الأزهري في بعض نسخ المصباح كما تبه عليه صاحب الجواهر ١٤:١٩٩.
- ٣- المدارك ٤:٤٣٠.
- ٤- كما في الحدائق ١١:٣٠١.
- ٥- الصحاح ٥:١٨٢٣؛ و انظر تهذيب اللغة ١٥:٣٩٦.
- ٦- التنقيح الرائع ١:٢٨٥.
- ٧- الفقيه ١٣٠٣/٢٨٦، الوسائل ٨:٤٦١ أبواب صلاه المسافر ب ٢ ح ١٦.

و خمسمائه ذراع (١)، مع ضعف سندهما و مهجوريتهما و لا سيّما الأول.

و قدّر في المشهور الذراع بأربع و عشرين إصبعا، و الإصبع بسبع شعيرات متلاصقات بالسطح الأكبر، و قيل: ستّ (٢)، و لعل الاختلاف بسبب اختلافها.

و عرض كل شعيره بسبع شعرات من أوسط شعر البرذون.

و ضبط مدّ البصر في الأرض بأنه ما يتميز به الفارس من الراجل للمبصر المتوسط في الأرض المستويه.

و لو وافق أحد هذين التقديرين المسير في بياض اليوم المعتدل قدرا و زمانا و مكانا على الأقوى فذاك، و إلا ففي ترجيحهما عليه كما عليه الشهيد الأول في الذكرى (٣)، أو العكس كما عليه الثاني في روض الجنان و غيره (٤)، أو الاكتفاء في لزوم القصر بأيهما حصل أولا كما عليه سبطه (٥)، أو جه و أقوال، و الاحتياط واضح.

و ذكر جماعه (٦) أن مبدأ التقدير من آخر خطّه البلد في المعتدل، و آخر محلّته في المتسع.

و لا ريب في الأول؛ لكونه المتبادر من إطلاق الفتوى و النص.

و لعلّ الوجه في الثاني عدم تبادره من الإطلاق، فيرجع إلى المتبادر منه، كما يرجع في إطلاق الوجه مثلا غير مستوى الخلقه إلى مستويها، لكونه

ص: ٣٣٦

١- الكافي ٣/٤٣٢، الوسائل ٨:٤٦٠ أبواب صلاة المسافر ب ٢ ح ١٣.

٢- المصباح المنير: ٥٨٨.

٣- الذكرى: ٢٥٩.

٤- روض الجنان: ٣٨٣؛ و انظر الذخيره: ٤٠٧.

٥- المدارك ٤:٤٣٢.

٦- منهم: ابن فهد في المهذب البارع ١:٤٨٢، و المحقق الأردبيلي في مجمع الفائده و البرهان ٣:٣٦٦، و صاحب المدارك ٤:٤٣٢، و

الحدائق ١١:٣٠٥؛ و انظر المسالك ١:٤٩.

المتبادر دونه. لكن إطلاق التحديد بآخر المحلّه مشكل، بل ينبغي تقييده بما إذا وافق آخر البلد المعتدل تقديرا، فتأمل جدّا.

و ربما قيل بأن المبدأ هو مبدأ السير بقصد السفر (١).

و لا- فرق مع ثبوت المسافه بالأذرع بين قطعها في يوم أو أقلّ أو أكثر، إلا إذا تراخى الزمان كثيرا بحيث يخرج عن اسم المسافر عرفا، كما لو قطع المسافه في شهرين أو ثلاثة فقد جزم في الذكرى بعدم الترخّص (٢). و لا بأس به؛ عملا بالأصل، و اقتصارا فيما خالفه على المتبادر من إطلاق الفتوى و النص، و ليس إلا ما صدق معه السفر في العرف.

و البحر كالبرّ في جواز القصر مع بلوغ المسافه بالأذرع و إن قطعت في ساعه، كما صرّح به جماعه و منهم المنتهى قائلا إنه لا يعرف في ذلك خلافا (٣).

و إنما يجب القصر مع العلم ببلوغ المسافه بالاعتبار أو الشيعاء أو شهاده البيّنه، و مع الشكّ يتم بلا خلاف أعرف، و به صرّح في الذخير (٤)؛ عملا بالأصل، و في وجوب الاعتبار معه و جهان.

و لو صلّى قصرا حينئذ أعاد مطلقا و لو ظهر أنه مسافه؛ لأن فرضه التمام و لم يأت به، و ما أتى به لم يؤمر به.

و لو سافر مع الجهل ببلوغ المسافه ثمّ ظهر أن المقصد مسافه قصر حينئذ و إن قصر الباقي عن مسافه. و لا يجب إعاده ما صلّى تماما قبل ذلك؛ لأنه صلّى صلاه مأمورا بها فتكون مجزيه.

و لو كان لبلد طريقتان أحدهما مسافه دون الآخر فسلكه أتم، و إن عكس

ص: ٣٣٧

١- انظر الذخير: ٤٠٧.

٢- الذكرى: ٢٥٨.

٣- المنتهى ١: ٣٩٠.

٤- الذخير: ٤٠٧.

لعلّه غير الترخيص قصر إجماعاً، كما في التذكرة و الذخيره (١)، وكذا لعلته على الأظهر الأشهر، بل عن ظاهر الأول الإجماع عليه.

خلافاً للقاضي فيتم؛ لأنه كالأهـى بصيده (٢).

ولا ريب في ضعفه؛ لأن السفر بقصد الترخيص غير محرّم قطعاً كما يقتضيه إطلاق النص و الفتوى، و القياس فاسد عندنا سيّما إذا كان مع الفارق كما هنا.

و لو كانت المسافه أربعة فراسخ فصاعداً دون الثمانية و أراد الرجوع ليومه أو لليلته أو الملقق منهما، مع اتصال السير عرفاً، دون الذهاب في أول أحد هما و العود في آخر الآخر، على ما صرح به. جمع ممن تأخر (٣) من غير خلاف بينهم و لا من غيرهم يظهر قصر وجوباً على الأشهر الأقوى، و عن ظاهر الأمالي أنه من ديننا (٤)، مشعراً بكونه إجماعاً.

و به نصّ الرضوى: «فإن كان سفرك بريداً واحداً و أردت أن ترجع من يومك قصرت، لأن ذهابك و مجيئك بريداً» إلى أن قال: «فإن سافرت إلى موضع مقدار أربعة فراسخ و لم ترد الرجوع من يومك فأنت بالخيار، فإن شئت أتممت و إن شئت قصرت» (٥).

و قريب منه النصوص المستفيضه، و فيها الصحاح و غيرها، منها: عن

ص: ٣٣٨

١- التذكرة ١: ١٨٨، الذخيره: ٤٠٧.

٢- المهذب ١: ١٠٧.

٣- منهم: العلامة في المنتهى ١: ٣٩٠، و الفاضل المقداد في التنقيح ١: ٢٨٥، و المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢: ٥١١، الشهيد في الذكري: ٢٥٩.

٤- أمالي الصدوق: ٥١٠، ٥١٤.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٩، المستدرک ٥٢٩، ٥٢٨: ٦ أبواب صلاه المسافر ب ٣، ٢ ح ١، ٢.

التقصير، فقال: «بريد ذاهبا و بريد جائيا، و كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله إذا أتى ذبابا (١) قصر، لأنه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانية فراسخ» (٢).

و هو كالنص في وجوب التقصير؛ لتعليله فيه بحصول الثمانية التي هي أصل المسافة التي يجب فيها التقصير إجماعا.

و نحوه الموثق المعلل له بأنه إذا ذهب بريدا و آب بريدا فقد شغل يومه (٣).

و بهذه الأدلة يجمع بين النصوص المتقدمة بكون المسافة ثمانية و الصحاح المستفيضه الأمره بالقصر في أربعة، بتعميم الأوّله للثمانية الملققه من الأربعة الذهابيه و الإيابيه، و تقييد الأربعة بها لا مطلقا و إن كان (٤) متبادرا منها، كما أن الثمانية الذهابيه خاصه متبادره من الأوّله، لكن التبادر لا حكم له بعد وجود الصارف عنه من نحو ما قدمناه من الأدله.

خلافها للشهيدين و غيرهما من المتأخرين (٥)، فلم يوجبوا القصر و خيروا بينه و بين التمام، وفاقا للتهذيب (٦)؛ جمعا بين أخبار الثمانية و الأربعة المطلقه و الملققه، بحمل الأوّله على ظواهرها مطلقا (٧)، و تقييد الأربعة المطلقه بالملققه، لأخبارها، أو من غير تقييدها، ثم حمل الأمر بالقصر فيها أجمع على الرخصه ترجيحاً لأخبار الثمانية.

و لا شاهد له عليه مع إمكان الجمع بما مرّ، مع كونه أظهر؛ لوضوح

ص: ٣٣٩

١- ذباب: جبل قرب المدينة على نحو من بريد. مجمع البحرين ٢: ٥٨.

٢- الفقيه ١٣٠٤/٢٨٧، الوسائل ٨: ٤٦١ أبواب صلاه المسافر ب ٢ ح ١٤، ١٥.

٣- التهذيب ٤: ٦٥٨/٢٢٤، الوسائل ٨: ٤٥٩ أبواب صلاه المسافر ب ٢ ح ٩.

٤- أى الإطلاق.

٥- الشهيد الأول في الذكرى: ٢٥٦، الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٨٤؛ و انظر المدارك ٤: ٤٣٧.

٦- التهذيب ٣: ٢٠٨.

٧- أى: في كل من ظاهر امتداد الثمانية و وجوب القصر. منه رحمه الله.

الشواهد عليه، مضافاً إلى شهرته، وندرته القول بخلافه في القديم، إذ ليس إلا الشيخ في التهذيب، وهو على تقدير تسليم مخالفته قد رجع عنه ووافق المشهور في جملة من كتبه (١).

لكن بعض أخبار الأربعة لا يقبل التقييد بالتلفيق مطلقاً (٢)، كالصحيح:

إن لي ضيعه على خمسة عشر ميلاً خمسة فراسخ ربما خرجت إليها فأقيم فيها ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام، فأتم الصلاة أو أقصر؟ قال: «قصر في الطريق و أتم في الضيعه» (٣).

لكنه لا يعارض أخبار الثمانية أجمع فليطرح، أو يحمل على التخيير - و سيأتي الكلام فيه - أو على التقيه، بمعنى حمل الأمر فيه بالإتمام في الضيعه عليها، لعدم كونها بنفسها من القواطع عندنا، وإنما هو مذهب جماعه من العامه (٤)، كما سيأتي إليه الإشاره إن شاء الله تعالى، فيرفع المانع عن الحمل على التلفيق، فتدبر.

و لا بد في القصر من كون المسافه المشترطه مقصوده و لو تبعاً كالزوجه و العبد و الأسير مع عدم قصدهم الرجوع متى تمكّنوا منه، أو عدم احتمالهم له لعدم ظهور أماراته.

فلو قصد ما دونها ثم قصد مثل ذلك أو لم يكن له قصد أصلاً فلا - قصر مطلقاً و لو تمادى في السفر و قطع مسافات عديده؛ بالنص (٥)

ص: ٣٤٠

١- كما في النهاية: ١٢٢، و المبسوط ١: ١٤١.

٢- لا في يومه و لا في غيره. منه رحمه الله.

٣- التهذيب ٣: ٥٠٩/٢١٠، الاستبصار ١: ٨١١/٢٢٩، الوسائل ٨: ٤٩٦ أبواب صلاة المسافر ب ١٤ ح ١٤.

٤- انظر المغنى لا بن قدامه ٢: ١٣٥.

٥- انظر الوسائل ٨: ٤٦٨ أبواب صلاة المسافر ب ٤ ح ٣، ١.

و الإجماع. نعم يقصّر في الرجوع إذا بلغ مسافه إجماعاً؛ لحصول الشرط، و خصوص الموثق: عن الرجل يخرج في حاجه له و هو لا يريد السفر، فيمضى في ذلك فيتمادى به المضى حتى يمضى به ثمانيه فراسخ، كيف يصنع في صلاته؟ قال: «يقصّر و لا يتم الصلاه حتى يرجع إلى منزله» (١).

و المراد يقصّر في رجوعه قطعاً، كما أن المراد بالموثق الآخر: عن الرجل يخرج في حاجه فيسير خمسه فراسخ فيأتي قريه فينزل فيها، ثم يخرج منها [فيسير] خمسه فراسخ أخرى أو ستّه فراسخ لا يجوز ذلك، ثم ينزل في ذلك الموضع، قال: «لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ، فليتم الصلاه» (٢) الإتمام في الذهاب خاصه؛ لما مضى.

و هل يضم إلى الرجوع ما بقى من الذهاب ممّا هو أقل من المسافه؟ أوجه، ثالثها: نعم إن بلغ الرجوع وحده المسافه، و إلا فلا، وفاقاً لجماعه (٣)؛ لصدق قصدها، و التلقيق لا مانع منه هنا، إذ الظاهر أن الممنوع منه على تقديره إنما هو ما حصل به نفس المسافه لا مطلقاً، و هي في المقام من دونه حاصله لكن ظاهر الأكثر المحكى عليه الإجماع (٤) العدم مطلقاً.

و يعتبر في هذا الشرط استمراره إلى نهايه المسافه، بلا - خلاف فيه أجده، بل قيل: إنه إجماع (٥)، و يفهم من جملة؛ للمعتبره، منها: الصحيح في الذي بدله في الليل بعد أن سافر نهاراً: «إن كنت سرت في يومك بريداً لكان عليك

ص: ٣٤١

١- التهذيب ٢٢٦/٤:٦٦٣، الاستبصار ٢٢٧/٨٠٧:١، الوسائل ٨:٤٦٩ أبواب صلاه المسافر ب ٤ ح ٢.

٢- التهذيب ٢٢٥/٤:٦٦١، الاستبصار ٢٢٦/٨٠٥:١، الوسائل ٨:٤٦٩ أبواب صلاه المسافر ب ٤ ح ٣ و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

٣- مفاتيح الشرائع ١:٢٥، و انظر البحار ٨٦:٦٢.

٤- انظر الحدائق ١١:٣٣٠.

٥- انظر مجمع الفوائد و البرهان ٣:٣٦٩، و الذخير: ٤٠٧.

حين رجعت أن تصلى بالقصر؛ لأنك كنت مسافرا إلى أن تصير إلى منزلك، وإن كنت لم تسر بريدا فإن عليك أن تقضى كل صلاة صلّيتها في يومك ذلك بالتقصير» (١).

و الخبر في منتزى الرفقه الذين لا- يستقيم لهم من دونهم المسافره: «إن كانوا بلغوا مسيره أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم، أقاموا أم انصرفوا، وإن كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلاه، أقاموا أم انصرفوا» (٢).

و فى آخر: «إذا خرج الرجل من منزله يريد اثني عشر ميلا، و ذلك أربعة فراسخ، ثم بلغ فرسخين و نيته الرجوع أو فرسخين آخرين قصر، وإن رجع عما نوى عند ما بلغ فرسخين و أراد المقام فعليه التمام، و إن كان قصر ثم رجع عن نيته أعاد الصلاه» (٣).

و ضعف السند غير مانع، كتضمن الصحيح و الأخير ما لا يقول به أحد من قضاء الصلاه بعد البداء كما فى الأول، و تحديد المسافه بسته أميال و أنها فرسخان و تصريح صدره بأن التقصير فى أربعة فراسخ؛ لانجبار الأول بالشهره، و الثانى غير قادح فى حجيه ما بقى.

و بنحوه يجاب عن تضمن الجميع الأمر بالقصر فى نصف المسافه، و الأخير الأمر بإعاده الصلاه المقصوره بعد تغير النيه مع أنه لا يقول بهما الأكثر، مع أن الأول محمول على التخيير كما يأتى، و الثانى على الاستجاب، للصحيح: «تمت صلاته و لا يعيد» (٤).

ص: ٣٤٢

- ١- التهذيب ٣:٩٠٩/٢٩٨، الوسائل ٨:٤٦٩ أبواب صلاه المسافر ب ٥ ح ١.
- ٢- الكافى ٣:٥/٤٣٣، الوسائل ٨:٤٦٦ أبواب صلاه المسافر ب ٣ ح ١٠.
- ٣- التهذيب ٤:٦٦٤/٢٢٦، الاستبصار ١:٨٠٨/٢٢٧، الوسائل ٨:٤٥٧ أبواب صلاه المسافر ب ٢ ح ٤.
- ٤- الفقيه ١:١٢٧٢/٢٨١، التهذيب ٣:٥٩٣/٢٣٠، الاستبصار ١:٨٠٩/٢٢٨، الوسائل ٨:٥٢١ أبواب صلاه المسافر ب ٢٣ ح ١.

و حملة على خروج الوقت- كما فى الاستبصار- ليس بأولى ممّا ذكرنا.

بل هو أولى؛ لاعتضاده بالأصل، و اقتضاء امتثال الأمر الإجزاء، مضافاً إلى الشهره، و ضعف سند المعارض، و خلوّ ما ذكره من الحمل عن الشاهد، مع مصادّته لظاهر الصحيح السابق، و مع ذلك فقد (رجع عنه) (1) فى النهايه (2).

و على هذا الشرط ف لو قصد مسافه فتجاوز سماع الأذان و محل الرخصه ثمّ توقّع رفقّه لم يجزم بالمسافره من دونهم أتمّ. و إن جزم أو بلغ المسافه قصير ما بينه و بين مضى شهر ما لم ينو المقام عشره أيام، فيتم بعد النيه، كما يتم بعد مضى الشهر، بلا خلاف ظاهر إلّا- من الذكرى فى الثانى، فتنظر فيه (3)، و تبعه بعض المعاصرين (4)؛ معللاً- بأن مورد النص التردّد فى المصر (5). و فيه نظر؛ لأنه كثير، و بعضها و إن اختص به، إلّا أن بعضاً آخر منها ورد فى التردد فى الأرض بقول مطلق (6)، كما سيظهر.

و لو كان توقّع الرفقه دون ذلك أى محل الرخصه أتمّ مطلقاً؛ لكون التجاوز عنه من الشرائط أيضاً، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

و اعلم: أن الظاهر أن المعتبر قصد المسافه النوعيه، لا- الشخصيه، فلو قصد مسافه معيّنه فسلك بعضها ثمّ رجع إلى موضع آخر بحيث يكون نهايته مع ما مضى مسافه فإنه يبقى على التقصير؛ للأصل، و صدق السفر إلى المسافه،

ص: ٣٤٣

١- فى «م»: وافق المشهور.

٢- النهايه: ١٢٣.

٣- الذكرى: ٢٥٧.

٤- صاحب الحدائق ١١: ٣٣٧.

٥- انظر الوسائل ٨: ٥٠٠ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ٢٠، ١٧، ١٣، ٩.

٦- انظر الوسائل ٨: ٤٩٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ١٦، ٣.

مع اختصاص ما دلّ من النص و الفتوى على التمام إذا لم يقصد المسافه أو رجع عنها-بحكم التبادر و غيره-بغير محل البحث، و هو ما لم يقصد فيه المسافه أصلاً، أو قصد الرجوع في أثنائها إلى منزله.

و بما ذكرنا صرّح في روض الجنان، إلا أنه احتمل في المثال عدم الترخيص، قال: لبطلان المسافه الأولى بالرجوع عنها، و عدم بلوغ القصد الثاني مسافه (١).

و هو ضعيف؛ إذ لا دليل على بطلانها بمجرد الرجوع عن شخصها مع بقاء نوعها، لما عرفت من اختصاص النص و الفتوى الدالّين عليه بصوره الرجوع عنها أصلاً، و عليه فيرجع إلى حكم الأصل، و هو استصحاب بقاء وجوب القصر.

و لعلّه لذا أفتى في النهايه بوجوب القصر هنا في الأربعة الإيبيه مطلقاً (٢)، مع أن مذهبه فيها إذا قصد في مبدأ السفر تلفيقها ثمانية مع عدم الرجوع ليومه عدم وجوبه، بل جوازه.

و وجه الفرق بينهما عدم ثبوت ما يوجب تحتم القصر في الثاني من ثبوته و استصحاب وجوبه، بخلاف الأول، لثبوته فيه. و محصّيه: حصول موجب القصر الاتفاقي، و هو قصد الثمانية الذهائيه في مبدأ السفر في الأول، دون الثاني، إذ المسافه المقصوده فيه أولاً إنما هو الثمانية الملقّقه المختلف في إيجابها القصر أو ترخيصه.

و الحاصل: أن الشيخ لم يكتف بالتلفيق في إيجابه القصر إذا حصل في أول السفر و قبل ثبوت القصر، و اكتفى به فيه بعد ثبوته بحصول موجب من قصد

ص: ٣٤٤

١- روض الجنان: ٣٨٥.

٢- النهايه: ١٢٢.

الثمانيه الممتده، وحينئذ فلا- يبعد موافقه الشيخ هنا و إن خالفناه ثمه، لاختلاف موضوع المسألتين، سيّما مع اتفاق النصوص المتقدمه قريبا (١) على ما ذكره، مع سلامتها عن المعارض أصلا، فتدبر و تأمل.

الثانى أن لا يقطع سفره بعزم الإقامه

الثانى: أن لا- يقطع سفره بعزم الإقامه الشرعيه فى أثائها، المتحققه بالوصول إلى الوطن مطلقا، أو نيه الإقامه عشرا، بلا خلاف بيننا، بل عليه الإجماع فى عبائر جماعه حدّ الاستفاضه فى الثانى، و فى الأول دونه (٢)، و الصحاح بهما- كغيرها- مستفيضه قريبه من التواتر، بل متواتره، و سيأتى إلى جملته منها الإشاره.

و هى و إن قصرت عن إفاده تمام المدعى من حصول القطع بهما بحيث يجب التمام فى محل الإقامه و قبله و بعده إلى أن يستأنف مسافه أخرى جديده، من غير كفايه ضمّ ما بقى بعد القاطع من المسافه إليها قبله، إلا أنها صريحه فى وجوب التمام بهما، فيستصحب إلى تيقن القصر، و ليس إلا- باستثناف مسافه أخرى؛ إذ ليس فى إطلاق ما دلّ على وجوب القصر فى المسافه عموم يشمل نحو هذه المسافه المنقطعه بالتمام فى أثائها، لاختصاصه بحكم التبادر بغيرها.

هذا مضافا إلى الإجماعات المحكيه، و تنزيل المقيم عشرا، أو المتردد ثلاثين يوما أو شهرا منزله من هو فى أهله فى الصحيحين: «من قدم قبل الترويه بعشره أيام و جب عليه التمام و هو بمنزله أهل مكه» (٣) كما فى أحدهما.

و فى الثانى: عن أهل مكه إذا زاروا، عليهم إتمام الصلاه؟ قال: «نعم،

ص: ٣٤٥

١- سندا لاشتراط استمرار قصد المسافه. منه رحمه الله.

٢- انظر التذكره ١: ١٩٠، روض الجنان: ٣٨٦، المدارك ٤: ٤٤١، المفاتيح ١: ٢٤.

٣- التهذيب ٥: ١٧٤٢/٤٨٨، الوسائل ٨: ٥٠١، أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ١٠.

و المقيم إلى شهر بمنزلتهم» (١) و عموم المنزله يقتضى الشركه فى جميع الأحكام، و لا يخصّصه خصوص المورد لو كان كما مرّ فى غير مقام.

و كيف كان فلو عزم مسافه و له فى أثنائها منزل مملوك له قد استوطنه ستّه أشهر فصاعدا و لو متفرقه على ما نصّ عليه الجماعة، و يعضده إطلاق الروايه (٢) أو عزم فى أثنائها إقامه عشره أيام أتم و سيأتى الكلام فيما يتعلق بالثانى.

و أمّا الأول فالحكم فيه مطلق و إن جزم على السفر قبل تخلّل العشره.

و ظاهر العبارة الاكتفاء بسته أشهر واحده ماضيه، و هو المشهور، بل عليه الإجماع فى روض الجنان و التذكره (٣) فإن تمّ، و إلّا فالحجه عليه غير واضحه.

مع أن ظاهر الصحاح المستفيضه اعتبار فعلية الاستيطان و بقاءه على الدوام، كما هو ظاهر الشيخ و جمله ممّن تبعه (٤)، بل ظاهر جماعه اعتبارها فى كلّ سنه (٥).

ففى جمله منها: «كل منزل لا تستوطنه فليس ذلك بمنزل، فليس لك أن تتم» (٦).

ص: ٣٤٦

- ١- التهذيب ١٧٤١/٤٨٧، الوسائل ٨:٥٠١ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ١١.
- ٢- الفقيه ١٣١٠/٢٨٨، التهذيب ٣:٥٢٠/٢١٣، الاستبصار ١:٨٢١/٢٣١، الوسائل ٨:٤٩٤ أبواب صلاه المسافر ب ١٤ ح ١١.
- ٣- روض الجنان: ٣٨٦، التذكره ١:١٩٠.
- ٤- الشيخ فى النهايه: ١٢٤؛ و انظر المهذب ١:١٠٦، و الوسيله: ١٠٩.
- ٥- منهم: الصدوق فى الفقيه ١:٢٨٨، و صاحب المدارك ٤:٤٤٤، و المحقق السبزواري فى الذخيره: ٤٠٨.
- ٦- التهذيب ٥١٥/٢١٢، الاستبصار ١:٨١٧/٢٣٠، الوسائل ٨:٤٩٣ أبواب صلاه المسافر ب ١٤ ح ٦ بتفاوت يسير.

و منها: ما الاستيطان؟ فقال: «أن يكون له فيها منزل يقيم سته أشهر، فإن كان كذلك أتم متى دخلها» (١).

و به يقيد إطلاق سابقه، مع أن المتبادر منه ما يوافقه؛ لعدم صدق الوطن على ما قصر عن استيطان الستة عادة، فتأمل.

و كيف كان، فوجه ما ذكره غير واضح، إلا أن يكون الصحيح: عن الدار تكون للرجل بمصر أو الضيعة فيمّر بها، قال: «إن كان ممّا سكنه أتم فيه الصلاة، وإن كان ممّا لم يسكنه فليقصر» (٢).

و قريب منه آخر: في الرجل يسافر فيمّر بالمنزل في الطريق يتم الصلاة أم يقصر؟ قال: «يقصر، إنما هو المنزل الذي توطنه» (٣).

و فيه: أن راوى الأول روى بعض الصحاح المتقدمة التي هي أظهر دلالة على اعتبار دوام الستة منهما على الاكتفاء بها في الزمن الماضي و لو مره.

و «توطنه» في الثاني يحتمل كونه بصيغه المضارع المفيدة للتجدد الاستمراري من باب التفعّل محذوفه فيها إحدى التاءين.

فالمسألة قوية الإشكال و إن كان اعتبار فعلية الاستيطان و دوامه لا يخلو عن رجحان.

ثم إن ظاهر الصحاح المتقدمة و العباره و نحوها من عبارات الجماعه - و منهم

ص: ٣٤٧

١- الفقيه ٢٨٨/١٣١٠، التهذيب ٢١٣/٥٢٠، الاستبصار ٢٣١/٨٢١، الوسائل ٨:٤٩٤ أبواب صلاة المسافر ب ١٤ ح ١١.

٢- التهذيب ٢١٢/٥١٨، الاستبصار ٢٣٠/٨١٩، الوسائل ٨:٤٩٤ أبواب صلاة المسافر ب ١٤ ح ٩.

٣- التهذيب ٢١٢/٥١٧، الاستبصار ٢٣٠/٨١٨، الوسائل ٨:٤٩٣ أبواب صلاة المسافر ب ١٤ ح ٨.

الصدوق و الشيخ و جملة مَمِين تبعه و الشهيد فى اللمعه (١)-إناطه الحكم بالاستيطان فى المنزل خاصه دون الملك، و إن تضمّت اللام لمجيئها للاختصاص، بل ظهورها فيه، كما قيل (٢).

خلافًا للفاضلين فى جملة من كتبهما و من تأخر عنهما (٣)، فأناطوه بالملك بشرط الاستيطان فى بلده و لو فى غيره، حتى صرّحوا بالاكْتفاء فى ذلك بالنخلة الواحدة؛ للموثق (٤).

و فيه: انه كسائر الصحاح و غيرها المتضمنه للأمر بالإتمام بمجرد الوصول إلى الملك من القرى و الضيعة لم يقل بإطلاقها أحد من الطائفة، و النصوص بخلافها مع ذلك مستفيضه متضمنه للصحيح و غيره دالّ على الأمر بالتقصير ما لم ينو المقام عشره، ففى الصحيح: عن الرجل يقصر فى ضيعته، قال:

«لا بأس ما لم ينو المقام عشره أيام، إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه» قلت:

ما الاستيطان؟.. الحديث كما مرّ (٥).

و هو كالصريح، بل صريح فيما ذكرنا من أن العبره بالاستيطان فى المنزل دون الملك، و إلا لعطفه على إقامة العشره و لم يخصّه بالمنزل.

و مع ذلك فهى موافقه لمذهب جماعه من العامه كما صرّح به جماعه (٦)،

ص: ٣٤٨

١- الصدوق فى الفقيه ٢: ٢٨٨، الشيخ فى النهاية: ١٢٤، و تبعه القاضى فى المهذب ١: ١٠٦، و ابن حمزه فى الوسيله: ١٠٩، و الحلبي فى الكافي: ١١٧، اللمعه (الروضة ١): ٣٧٢.

٢- راجع الحدائق ٣٧٣: ١١.

٣- المحقق فى المعبر ٢: ٤٦٩، و الشرائع ١: ١٣٣، العلامة فى نهایه الاحكام ٢: ١٧٦، و المختلف: ١٧٠، و انظر الذكري: ٢٥٨، و روض الجنان: ٣٨٦، و التنقيح الرائع ١: ٢٨٧.

٤- التهذيب ٣: ٥١٢/٢١١، الاستبصار ١: ٨١٤/٢٢٩، الوسائل ٨: ٤٩٣، أبواب صلاه المسافر ب ١٤ ح ٥.

٥- فى ص ٣٤٧.

٦- منهم المجلسى فى البحار ٣٧: ٨٦؛ و انظر الحدائق ١١: ٣٦٨.

حاملين لها لذلك على التقية.

و مع ذلك فغايتها إفاده الإتمام فى الملك مطلقا، كما هو ظاهر إطلاقها، أو بشرط الاستيطان ستة أشهر، كما هو قضيه الجمع بينها و بين غيرها، و هو لا يستلزم اشتراط الملك، حتى لو انتفى و حصل الاستيطان فى المنزل غير الملك و جب القصر كما ذكره، بل و جوب الإتمام فيه لا ينافيه و يجامعه.

و بالجمله: فما ذكره لا وجه له، كما صرح به من متأخري المتأخرين جماعه (١).

لكن يمكن الاعتذار لهم بأن اعتبارهم الملكيه انما هو بناء على اكتفائهم فى الوطن القاطع بما حصل فيه الاستيطان ستة أشهر و لو مرّه، من دون اشتراط الفعلية، حتى لو هجره بحيث لم يصدق عليه الوطنيه عرفا لزمه التمام بمجرد الوصول إليه، و لذا اشترطوا دوام الملك أيضا، إبقاء لعلاقه الوطنيه ليشبه الوطن الأصلي الذى لا خلاف فتوى و نصا فى انقطاع السفر به مطلقا و لو لم يكن له فيه ملك و لا منزل مخصوص أصلا.

و على هذا فلا ريب فى اعتباره؛ لعدم دليل على كفايه مجرد الاستيطان ستة أشهر مع عدم فعليته و دوامه أصلا، إذ النصوص الدالّه عليه ظاهرها اعتبار فعليته، فلم يبق إلاّ الإجماع المحكى و الفتاوى، و هما مختصان بصوره وجود الملك و دوامه، فعلى تقدير العمل بهما ينبغى تخصيص الحكم بها.

و يرشد إلى ما ذكرنا (٢) أنهم ألحقوا بالملك اتّخاذ البلد أو البلدين دار إقامه على الدوام، معربين عن عدم اشتراط الملك فيه، و إن اختلفوا فى اعتبار

ص: ٣٤٩

١- انظر الذخير: ٤٠٨، و الحدائق ٣٦٥: ١١.

٢- من اختصاص اعتبارهم الملك بصوره الاكتفاء فى الوطن القاطع بما حصل فيه الاستيطان ستة أشهر و لو مرّه. منه رحمه الله.

الاستيطان سته أشهر فيه كالملاحق به، كما عليه الشهيد في الذكرى وجملة ممن تأخر عنه (١)، أو العدم كما عليه الفاضل (٢)، و الوطن المستوطن فيه المده المزبوره على الدوام أحد أفراده، فلا يعتبر فيه عندهم الملكيه كما عرفته.

و يتحصّل ممّا ذكرنا أنه لا أشكال و لا خلاف في عدم اعتبار الملك في الوطن المستوطن فيه المدّه المزبوره كلّ سنه، و لا في اعتباره في المستوطن فيه تلك المده مره. و إنما الخلاف و الإشكال في كون مثل الوطن الأخير و لو مع الملك قاطعا، و لكن الأقوى فيه العدم كما تقدّم، و مرجعه إلى إنكار الوطن الشرعى و انحصاره في العرفى، و هو قسمان: أصلى نشأ فيه أو اتّخذه، و طارئ يعتبر في قطعه السفر فعليه الاستيطان فيه سته أشهر بمقتضى الصحيحه المتقدمه.

و لو قصد مسافه فصاعدا و له على رأسها منزل قد استوطنه القدر المذكور أى الستة أشهر المطلقه، أو الدائمه الفعلية، على الاختلاف المتقدم إليه الإشاره قصر في طريقه لحصول الشرط فيه و أتم في منزله لأنه غير مسافر فيه، لحصول القطع به.

و الفرق بين هذه المسأله و ما سبق توسط المنزل المزبور فيه في أثناء أصل المسافه المشترطه، فلا قصر فيه بالكلية، ما لم يقصد مسافه أخرى جديده، و وقوعه هنا في رأسها مثلا، فيثبت القصر قبله، و بالجملة: المنزل قاطع للسفر دون المسافه هنا، و لهما معا ثمه، و الحكم فيها يناسب الشرطيه المقصوده في ظاهر العبارة فلذ فرّعه عليها، وونه هنا، فإنه مذكور تبعا للأول للمناسبه بينهما.

و كذلك إقامه العشره تاره تكون قاطعه لأصل المسافه، و هى التى تناسب

ص: ٣٥٠

١- الذكرى: ٢٥٨؛ و انظر روضه البهيه ١: ٣٧٢، و الذخيره: ٤٠٨، و المدارك ٤: ٤٤٥.

٢- راجع نهايه الأحكام ٢: ١٧٨.

الشرطيه و فرّع حكمه عليها، و أخرى تكون قاطعه للسفر دونها، و سيذكر حكمها إن شاء الله تعالى، فلا تكرر أصلا.

و إذا عزم مسافه و لم يعزم الإقامة في أثنائها ف قصر ثمّ نوى الإقامة في أثنائها عشرا لم يعد ما كان صلاّه قصرا؛ لما مرّ في الشرط الأول.

و لو كان دخل في الصلاه بنيه القصر ثمّ عنّ له الإقامة في أثنائها أتمّ بلا خلاف فيه بيننا أجده، بل عليه إجماعنا في ظاهر التذكرة (١)، و قريب منها الخلاف و المنتهى (٢)، حيث لم ينقل الخلاف فيه إلا من بعض العامه؛ للعموم كما في الخلاف، و خصوص الصحيح (٣) و غيره (٤): عن الرجل يخرج في السفر ثمّ يبدو له و هو في الصلاه، قال: «يتم إذا بدت له الإقامة».

و لو نوى إقامة بعد ما صلّى ركعه ثمّ خرج وقت تلك الصلاه فإنه يحوّل فرضه إلى الأربع. أما لو خرج قبل أن يصلّى ركعه ثمّ نوى الإقامة فإنه لا يحوّل فرضه إلى الأربع في حين تلك الصلاه، لأنها فاتته قصرا، و به صرح في المنتهى أيضا (٥).

الثالث أن يكون السفر مباحا

الثالث: أن يكون السفر مباحا غير محرّم فلا يترخص العاصي بسفره كالمتبع للجائر في جوره و اللاهي بصيده بإجماعنا الظاهر، المصرّح به في عبار جماعه حدّ الاستفاضه (٦)، و المعتبره به مع ذلك

ص: ٣٥١

١- التذكرة ١٩٣: ١.

٢- الخلاف ٥٨٣: ١، المنتهى ٣٩٨: ١.

٣- الكافي ٨/٤٣٥، الفقيه ١٢٩٩/٢٨٥، التهذيب ٣/٥٦٤/٢٢٤، الوسائل ٨: ٥١١ أبواب صلاه المسافر ٢٠ ح ١.

٤- التهذيب ٣/٥٦٥/٢٢٤، الوسائل ٨: ٥١١ أبواب صلاه المسافر ٢٠ ح ٢.

٥- المنتهى ٣٩٨: ١.

٦- منهم: المحقق في المعتبر ٢: ٤٧٠، و العلامه في المنتهى ١: ٣٩٢، و صاحب المدارك ٤: ٤٤٥، و المحقق السبزواري في

الذخيره: ٤٠٩.

ففى الصحيح: «من سافر قصير و أفطر، إلا أن يكون رجلا سفره إلى صيد، أو فى معصيه، أو رسولا لمن يعصى الله تعالى، أو فى طلب عدو، أو شحنا، أو سعايه، أو ضرر على قوم مسلمين» (١).

و فى الموثق: عن الرجل يخرج إلى الصيد، أ يقصر أو يتم؟ قال: «يتم، لأنه ليس بمسير حق» (٢).

و إطلاقهما - كغيرهما و أكثر الفتاوى و صريح جملة منها (٣) - يقتضى عدم الفرق فى السفر المحرم بين ما كان غايته معصيه، كالسفر لقطع الطريق، أو قتل مسلم، أو إضرار بقوم مسلمين؛ أو كان بنفسه معصيه، كالفرار (٤) من الزحف، و الهرب من الغريم مع قدره على الوفاء.

خلافًا لشيخنا الشهيد الثانى فخضه بالأول، مدّعيًا اختصاص النصوص به (٥). و لا وجه له، كما صرح به جماعه (٦).

ثمّ إطلاق الخبرين - كغيرهما - بعدم ترخص الصائد محمول على الغالب فى العاده فيما هو مورد لها، و هو: ما يقصد به اللهو دون الحاجه

ص: ٣٥٢

-
- ١- الكافى ٤:٣/١٢٩ - بتفاوت، الفقيه ٢:٤٠٩/٩٢، التهذيب ٢:٤٠٩/٢١٩، الوسائل ٨:٤٧٦ أبواب صلاه المسافر ب ٨ ح ٣.
 - ٢- الكافى ٣:٨/٤٣٨، التهذيب ٣:٥٣٧/٢١٧، الاستبصار ١:٨٤١/٢٣٦، الوسائل ٨:٤٧٩ أبواب صلاه المسافر ب ٩ ح ٤.
 - ٣- كالمدارك ٤:٤٤٦.
 - ٤- فى «ح»: كما يتضمّن الفرار..
 - ٥- انظر روض الجنان: ٣٨٨.
 - ٦- منهم: المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ٣:٣٨٤، و صاحب المدارك ٤:٤٤٧، و المحقق السيزوارى فى الذخيره: ٤٠٩.

والتجاره، و به يشعر أيضا الموثقه.

و أظهر منها اخرى: عمّن يخرج من أهله بالصقور و البزاه و الكلاب يتنزّه الليله و الليلتين و الثلاثه، هل يقصّر من صلاته أو لا يقصّر؟ قال: «إنما خرج في لهو لا يقصّر» (١).

و نحو هما الخبر: في المتصيد أ يقصّر الصلاة؟ قال: «لا، فإنّ الصيد مسير باطل لا تقصر الصلاة فيه» (٢).

و آخر: «سبعه لا يقصرون الصلاة» إلى أن قال: «و الرجل يطلب الصيد يريد به لهو الدنيا، و المحارب الذى يقطع السبيل» (٣).

و أظهر من الجميع المرسل: قلت له: الرجل يخرج إلى صيد مسيره يوم أو يومين، أ يقصّر أو يتم؟ فقال: «إن خرج لقوته و قوت عياله فليفطر و ليقصّر، و إن خرج لطلب الفضول فلا و لا كرامه» (٤).

و الرضوى: «و إذا كان ممّا يعود به على عياله فعليه التقصير فى الصلاة و الصوم» (٥).

و هما نصّ فى أنه يقصّر لو كان الصيد للحاجه كما أفتى به

ص: ٣٥٣

١- التهذيب ٢١٨/٥٤٠، ٣: الاستبصار ٢٣٦/٨٤٢، ١: الوسائل ٤٧٨: أبواب صلاه المسافر ب ٩ ح ١.

٢- الكافي ٤٣٧/٣، التهذيب ٢١٧/٥٣٦، ٣: الاستبصار ٢٣٥/٨٤٠، ١: المحاسن: ١٢٩/٣٧١، الوسائل ٤٨٠: أبواب صلاه المسافر ب ٩ ح ٧.

٣- الفقيه ٢٨٢/١٢٨٢، ١: التهذيب ٢١٤/٥٢٤، ٣: الاستبصار ٢٣٢/٨٢٦، ١: الوسائل ٤٨٠: أبواب صلاه المسافر ب ٨ ح ٥.

٤- الكافي ٤٣٨/١٠، الفقيه ٢٨٨/١٣١٢، ١: التهذيب ٢١٧/٥٣٨، ٣: الاستبصار ٢٣٦/٨٤٥، ١: الوسائل ٤٨٠: أبواب صلاه المسافر ب ٩ ح ٥.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦٢، المستدرک ٥٣٣: ٦: أبواب صلاه المسافر ب ٧ ح ٢.

الأصحاب كافة، من غير خلاف بينهم فيه أجده، و به صرح جماعه (١)، بل عليه الإجماع فى المنتهى و التذكره (٢).

و اختلفوا فيما لو كان للتجاره ف قيل: يقصّر صومه و يتم صلاته و القائل به أكثر القدماء (٣)، و منهم الحلّى مدّعا كونه إجماعيا و ورود روايه بذلك أيضا (٤)، كما يفهم من المبسوط، حيث قال: روى أصحابنا (٥).

و لم أر هذه الروايه، و لا نقلها أحد من أصحابنا، نعم فى الرضوى: «و إذا كان صيده للتجاره فعليه التمام فى الصلاه و القصر فى الصوم» (٦).

و المشهور بين المتأخرين، بل عليه عامّتهم التقصير فى الصلاه أيضا؛ للعمومات، و خصوص ما دلّ من الصحاح و غيرها على أنه إذا قصّرت أفطرت و إذا أفطرت قصّرت (٧)، و الإجماع واقع على ثبوت القصر فى الصوم على الظاهر، المصرّح به فى جملة من العبائر (٨)، فيثبت فى الصلاه أيضا عملا بمقتضاها.

و هو حسن لو لا الإجماع المحكى، و الروايه المرسله و الفقه الرضوى، المنجبر قصور سندهما بالشهره القديمه المحقّقه القريبه من الإجماع، بل لم

ص: ٣٥٤

١- منهم: الفاضل المقداد فى التنقيح الرائع ٢٨٨: ١، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٤٠٩، و العلامه المجلسى فى ملاذ الأختيار ٤٠٣: ٥.

٢- المنتهى ٣٩٢: ١، التذكره ١٩٢: ١.

٣- منهم الشيخ فى النهايه: ١٢٢، القاضى فى المهذب ١٠٦: ١، و ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ٩١.

٤- السرائر ٣٢٧: ١.

٥- المبسوط ١٣٦: ١.

٦- راجع الهامش (٥) من الصفحه السابقه.

٧- الوسائل ٤٩٨: ٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥.

٨- كما فى المختلف: ١٦١، البيان: ٢٦٣، مجمع الفائده و البرهان ٣٨٦: ٣.

ينقل لها مخالف من القدماء عدا المرتضى، حيث نفى الخلاف بين الأمة في تلازم القصرين (١)، لكن من غير تنصيص به في المسألة، وهو غير صريح في المخالفه، كالعمومات المتقدمه، لقبولها التخصيص بما مرّ من الروايه و إن لم تكن الآن مشهوره، لظهور عبارتي المبسوط السرائر في كونها يومئذ مشهوره، بل و مجمعا عليها كما عرفته، و الشهره المتأخره لم تتحقق إلا من زمن العلامه.

لكنه في التذكرة - كغيره - ادّعى الشهره المطلقه على ما اختاره (٢)، فيمكن أن يوهن بهذه الدعوى دعوى الإجماع المتقدمه.

و يجاب عن المرسله: بضعف السند، و عدم وضوح الجابر إلا الشهره القديمه، و هي معارضه بالشهره المتأخره القطعيه، بل مطلقا كما عرفت حكايته في كلام جماعه، فلا يمكن أن يخصّص بها العمومات المتقدمه، كما لا يمكن تخصيصها بالرضوى و إن اعتبر سنده في الجمله، لقصوره عن المقاومه لها و المكافأه.

لكن المسأله بعد لا تخلو عن شبهه، و الاحتياط فيها مطلوب بلا شبهه.

و كما يعتبر هذا الشرط ابتداء يعتبر استدامه، فلو عرض قصد المعصيه في الأثناء انقطع الترخص حينئذ، و بالعكس، و يشترط حينئذ كون الباقي مسافه و لو بالعود قطعاً. كما يشترط في الأول أيضا لو رجع إلى القصد الأول على قول قوى؛ للأصل (٣)، و لا على آخر (٤)؛ لإطلاق الخبر: «إنّ صاحب الصيد يقصّر ما دام على الجاده، فإذا عدل عن الجاده أتم، فإذا رجع إليها قصر» (٥).

ص: ٣٥٥

١- انظر الانتصار: ٥١.

٢- لم نعثر فيها و غيرها على ادّعاء الشهره المطلقه، راجع التذكرة ١٩٣: ١.

٣- أى: أصاله بقاء و جوب التمام.

٤- راجع المنتهى ٣٩٢: ١.

٥- التهذيب ٥٤٣/٢١٨، الاستبصار ١٨٤٦/٢٣٧، الوسائل ٨: ٤٨٠ أبواب صلاه المسافر ب ٩ ح ٦.

و فيه ضعف سنداء، بل و دلالة، فيشكل الخروج به عن مقتضى الأصل جدًا، لكن الاحتياط بالجمع بين القولين أولى.

ثم إن إطلاق النص و الفتوى يقتضى وجوب التمام على اللاهى بصيده مطلقا.

خلافًا للمحكي عن الإسكافي فإلى ثلاثة أيام (١)؛ للمرسل (٢).

و هو مع ضعفه نادر، و فى المختلف: إنه لم يعتبره علماءنا (٣).

الرابع: أن لا يكون سفره أكثر من حضره

الرابع: أن لا يكون سفره أكثر من حضره، كالبدوى، و المكارى بضم الميم و تخفيف الياء، و هو: من يكرى دابته بغيره و يذهب معها فلا يقيم ببلده غالبًا لإعداد نفسه لذلك و الملاح و هو: صاحب السفينه و التاجر الذى يدور فى تجارته و الأمير الذى يدور فى إمارته و الراعى الذى يدور بماشيته و البريد المعدّ نفسه للرساله، و أمين البيدر.

فإن هؤلاء يتمون فى أسفارهم بلا خلاف إلا من العماني، فأطلق وجوب القصر على كل مسافر (٤). و هو نادر، بل على خلافه انعقد الإجماع على الظاهر، المصرح به فى جملة من العبائر، كالانتصار (٥) و الخلاف و السرائر (٦)؛ و هو الحجّه، مضافا إلى المعتبره المستفيضه.

ففى الصحيح: المكارى و الجمال الذى يختلف و ليس له مقام يتم

ص: ٣٥٦

١- كما حكاه عنه فى المختلف: ١٦٢.

٢- الفقيه ١٣١٣/٢٨٨، التهذيب ٥٤٢/٢١٨، الاستبصار ٨٤٤/٢٣٦، الوسائل ٨: ٤٧٩ أبواب صلاه المسافر ب ٩ ح ٣.

٣- المختلف: ١٦٢.

٤- كما نقله عنه فى المختلف: ١٦٣.

٥- فى «م» زياده: و الفقيه.

٦- الانتصار: ٥٣، الخلاف ١: ٢٢٤، السرائر ١: ٣٣٨.

الصلاه و يصوم شهر رمضان» (١).

و فيه: «أربعة قد يجب عليهم التمام في سفر كانوا أم حضر: المكارى، و الكرى (٢)، و الراعى، و الأشتقان (٣)، لأنه عملهم» (٤).

و نحوه المرفوع القريب منه، لكن بزياده الملاح، و تفسير الأشتقان بالبريد، مع إسقاط لفظه «قد» (٥).

و فيه: «ليس على الملاحين في سفينتهم تقصير، و لا على المكارين، و لا على الجمالين» (٦).

و نحوه الموثق (٧) و غيره (٨) في الملاحين و الأعراب، معللين بأن بيوتهم معهم.

و يستفاد منها أجمع - بعد ضم بعضها مع بعض - أن وجوب التمام على هؤلاء إنما هو من حيث كون السفر عملهم، لا لخصوصيته فيهم، فلو فرض كثرة

ص: ٣٥٧

-
- ١- الكافي ١/١٢٨، التهذيب ٤:٦٣٤/٢١٨، الوسائل ٨:٤٨٤ أبواب صلاه المسافر ب ١١ ح ١.
 - ٢- الكرى - بالفتح على فعيل - المكترى، و إن جاء لمكرى الدواب أيضا، كما يقتضيه ظاهر العطف و أصله عدم الترادف. مجمع البحرين ٣:٣٥٨.
 - ٣- الأشتقان قيل: هو الأمير الذي يبعثه السلطان على حفاظ البيادر. و قيل: البريد. مجمع البحرين ٦:٢٧٢.
 - ٤- الكافي ٣:١/٤٣٦، التهذيب ٣:٥٢٦/٢١٥، الاستبصار ١:٨٢٨/٢٣٢، الوسائل ٨:٤٨٥ أبواب صلاه المسافر ب ١١ ح ٢.
 - ٥- الخصال: ٧٧/٣٠٢، الوسائل ٨:٤٨٧ أبواب صلاه المسافر ب ١١ ح ١٢.
 - ٦- التهذيب ٣:٥٢٥/٢١٤، الاستبصار ١:٨٢٧/٢٣٢، الوسائل ٨:٤٨٦ أبواب صلاه المسافر ب ١١ ح ٨.
 - ٧- الكافي ٣:٢/٤٣٧، الفقيه ١:١٢٧٧/٢٨١، الوسائل ٨:٤٨٥ أبواب صلاه المسافر ب ١١ ح ٤.
 - ٨- الكافي ٥:٤٣٨، ٣:٤٣٧، التهذيب ٣:٥٢٧/٢١٥، الاستبصار ١:٨٢٩/٢٣٣، الوسائل ٨:٤٨٥ أبواب صلاه المسافر ب ١١ ح ٥، ٦.

السفر بحيث يصدق كونه عملاً- لزم التمام و إن لم يصدق وصف أحد هؤلاء، كما أنه لو صدق وصف أحدهم و لم يتحقق الكثرة المزبوره لزم القصر.

خلافاً للحلّي في الثاني، فحكم بالتمام فيه و لو بمجرد السفره الأولى؛ لإطلاق الأدله بوجوب التمام على هؤلاء (١).

و هو مع ضعفه بما مضى مقدوح بلزوم حمل المطلقات على الغالب الشائع منها، و هو من تكرر منه السفر مراراً، لا من يحصل منه في المره الأولى.

و منه يظهر ضعف ما في المختلف من حكمه بالإتمام في السفره الثانيه مطلقاً (٢).

و لجماعه فجعلوا المدار في الإتمام على صدق وصف أحدهم أو صدق كون السفر عمله، و منهم الشهيد في الذكرى (٣)، إلا أنه قال: إن ذلك إنما يحصل غالباً بالسفره الثالثه التي لم يتخللها إقامه عشره، كما صرح به الحلّي في متخذ السفر عملاً له.

و فيه ما عرفته من أن المستفاد من النصوص أن وجوب التمام على أحد هؤلاء إنما هو من حيث كون السفر عمله، فلا وجه لجعله مقابلاً له.

ثم دعوى حصول صدق أحد العنوانين بمجرد السفره الثالثه ممنوع، كيف لا- و قد يحصل السفر زائداً عليها و لا- يصدق أحدهما؟! و ذلك حيث يتفق كثره السفر مع عدم قصد إلى اتخاذه عملاً، و مثله يقصّر جداً، كما صرح به بعض متأخري أصحابنا، فقال بعد نقل ما قدمناه من الأقوال: و إذ قد عرفت أن الحكم في الأخبار ليس معلقاً على الكثره، بل على مثل المكارى و الجمال

ص: ٣٥٨

١- السرائر ٣٣٩: ١.

٢- المختلف: ١٦٣.

٣- الذكرى: ٢٥٩.

و من اتّخذ السفر عمله،وجب أن يراعى صدق هذا الاسم عرفاً،فلو فرض عدم صدق الاسم بالعشر لم يتعلق حكم الإتمام (١).انتهى.

نعم،يعتبر السفرات الثلاث مع صدق العنوان،فلا إتمام فيما دونها و لو صدق؛لما مرّ من لزوم حمل المطلقات على المتبادر منها،و ليس إلّا من تكرر منه السفر ثلاثاً فصاعداً،و يمكن أن يكون مراد الشهيد فى اعتباره التعدّد ثلاثاً هذا.

و بالجملة:المعتبر عدم اتّخاذ السفر عملاً مع تكرره مره بعد اخرى، و معه كذلك يجب التمام كما يستفاد من النصوص على ما قدّمنا.

و ظاهر إطلاق أكثرها و إن اقتضى وجوبه معه مطلقاً إلّا أن ظاهر جملة أخرى منها أن ضابطه أن لا يقيم فى بلد عشره أيام،و منها الصحيحه الأولى المقيدة للمكارى و نحوه بالذى يختلف و ليس له مقام.

و نحوها روايه أخرى (٢).

و المراد بالمقام فيهما الإقامة عشرا إجماعاً؛ إذ لا- قائل بوجوب التمام مطلقاً- كما فيهما- بإقامه دونها،مع أنها المتبادر منه حيثما يطلق فى النص و الفتوى بشهاده التتبع و الاستقراء،مع أن الإقامة دونها حاصله لكل من كثيرى السفر،لصدقها على إقامه نحو يوم بل و ساعه و ساعتين مثلاً،و لا يخلو منها أحد منهم جدّاً،و موجب التقييد على هذا عدم وجود كثير سفر يلزمه التمام إلّا نادراً، بل مطلقاً،و هو كما ترى.

هذا مضافاً إلى المرسل:«عن حدّ المكارى الذى يصوم و يتم،قال:

أيّما مكار أقام فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أقلّ من عشره أيام و جب عليه

ص: ٣٥٩

١- الذخيره: ٤١٠.

٢- التهذيب ٤/٢١٨: ٤٠٦، الوسائل ٨: ٤٧٨ أبواب صلاه المسافر ب ١١ ح ١٠.

التمام و الصيام أبداً، وإن كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التقصير و الإفطار» (١).

و هو صريح في المدعى، و ضعف سنده مجبور بالشهره العظيمه بين أصحابنا حتى نحو الحلّي (٢) الذي لا يعمل إلا بالقطعيات، بل صرح جملة من المتأخرين (٣) بأن الحكم به معروف بين الأصحاب، مقطوع به بينهم، مؤذنين بنفى الخلاف فيه بينهم، كالماتن في المعبر (٤)، حيث نفي الخلاف في وجوب القصر على من كان سفره أكثر من حضره مع الإقامة عشرة.

و اشتراط إقامه الأقل من العشره في التمام ظاهر في انتفائه مع الإقامة عشرة. و لا ينافيه مفهوم الشرطيه الأخرى؛ لورودها على الغالب، لندره الإقامة عشرة بحيث لا يزيد عليها، فلا عبره بمفهومها، فلا يمكن القدح في الروايه بهذا.

و قريب منها روايه أخرى سيأتى الإشارة إليها (٥)، إلا أنها تضمنت ما لا يقول به أحد أو الأكثر، و اختصت بإقامه العشره في غير البلد أو عمّتها و إقامتها فيه.

و كلاهما غير قادحين في الاستدلال بها هنا بعد انجبارها و اعتضادها بفتوى أصحابنا.

ص: ٣٦٠

١- التهذيب ٢١٩/٦٣٩، الاستبصار ٢٣٤/٨٣٧:١، الوسائل ٨:٤٨٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٢ ح ١.

٢- انظر السرائر ١:٣٤٠.

٣- كالشهيد الأول في الذكرى: ٢٦٠، و الشهيد الثاني في المسالك ١:٤٩، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٤٠٩، و صاحب المدارك ٤:٤٥٢.

٤- المعبر ٢:٤٧٢.

٥- في ص: ٣٦٣ و ٣٦٤.

أما الأول: فلأنها بالإضافة إليه كالعامة المخصّص حجه في الباقي.

و أما الثاني: فلعدم منافاته الاستدلال باحتماليه؛ لإمكانه بالأولوية على الاحتمال الأول، و العموم أو الإطلاق على الثاني، و نحن نقول به، ووافقا للمشهور بين المتأخرين و غيرهم، و منهم الماتن لقوله و لو أقام في بلده أو غير بلده ذلك أى مقدار عشره أيام قصر لصريح المرسله المتقدمه المنجبره هنا أيضا بالشهره.

و إطلاقها- كالعباره و الروايه الآتيه- و إن اقتضى الاكتفاء في غير البلد بإقامه العشره و لو من غير نيه، إلا أن ظاهرهم تقيدها فيه بالنيه، بل ادعى عليه الإجماع جماعه، و منهم شيخنا في روض الجنان (١)، و خالى العلامة المجلسى -رحمه الله- فيما نقله عنه خالى المعاصر- أدام الله ظلّه- و أيده قائلا: إنه ربما يظهر ذلك و يظنّ به من اتفاق فتاويهم (٢).

ثمّ أيد الحكم المزبور و إلحاق العشره الحاصله بعد التردد ثلاثين يوما- كما فعله جماعه منهم الشهيدان (٣)- بقوله: مع أنه ظهر ممّا مرّ أن العشره إذا صارت منويّه تصير بمنزله الحضور، و إن لم تكن منويّه لا تصير كذلك إلا بعد مضيّ ثلاثين يوما، و ربما ظهر ممّا ذكرنا أن اعتبار هذه الإقامة للإخراج عن كثير السفر، و العشره الغير المنويّه سفر أيضا.

إلى أن قال- بعد نقل إلحاق العشره بعد التردد ثلاثين يوما عن الشهيد:-

و لعله لعموم المنزله التى ظهرت لك؛ إذ بعد التردد ثلاثين يوما يصير بمنزله الوطن، و إذا أقام في الوطن عشره أيام صارت إقامته موجبه للقصر فكذا هنا، و مقتضى عموم المنزله عدم اعتبار قصد الإقامة في هذه العشره، و لذا أفتى به

ص: ٣٤١

١- روض الجنان: ٣٩١.

٢- شرح المفاتيح للوحيد البهبهاني (مخطوط).

٣- الشهيد الأول في الدروس ٢١٢: ١، الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٩١.

كذلك.

ثم قال: و ألق بعض الأصحاب بإقامه العشره إقامه ثلاثين يوما مترددا، و لعله لكونه حينئذ حضريا و بمنزله؛ لعموم المنزله التى عرفته. و فيه: أن هذا لا- يوجب انقطاع كثره السفر؛ إذ أقصى ما يقتضى أن يكون بمنزله من هو فى وطنه كما عرفت، و بمجرد الكون فى الوطن لا ينقطع الكثره حتى يتم عشره، كما هو مقتضى الروايات، بل ستعرف أن الخمسه لا تكفى للقصر فى خصوص النهار فضلا أن تكون ملحقه بالعشره، فما ظنك بما نقص عن الخمسه (١).

انتهى كلامه الذى يتعلق بالمقام، و إنما نقلناه بطوله لكثرة فوائده و جوده محصوله.

و أشار بعموم المنزله إلى ما قدّمناه فى صدر مسأله القواطع الذى تضمنته جملة من المعتبره (٢).

و بالجملة: لا ريب فى المسأله بحمد الله تعالى، سيّما بعد ما عرفت من دعوى جماعه كونها مقطوعا بها بين الطائفة، و إن قيل: إنّ هذا الحكم يختص بالمكارى و المراد به المعنى اللغوى فيدخل فيه الملاح و الأجير لندره القائل به و شذوذها، حتى اعترف جماعه بمجهوليته (٣)، و ربما احتمل كونه الماتن بنفسه (٤).

و مع ذلك فلا وجه له غير اختصاص النصّ الوارد بالحكم به.

و لا ضير فيه بعد ما عرفت من ظهور النصوص فى كون المناط فى التمام

ص: ٣٦٢

١- شرح المفاتيح للوحيد للبههاني (مخطوط).

٢- راجع ص ٣٤٥.

٣- منهم: الفاضل المقداد فى التنقيح الرائع ١: ٢٨٩، و ابن فهد فى المهذب البارع ١: ٤٨٨، و صاحب المدارك ٤: ٤٥٤.

٤- انظر الذكري: ٢٦٠، روض الجنان: ٣٩١.

هو نفس اتخاذ السفر عملا و كثرته من غير خصوصيه للمكارى و نحوه،و إذا انقطع كثره السفر التي هي المناط بإقامه العشره فى المكارى بمقتضى روايات المسأله انقطعت فى غيره،و لعلّه لذا اتّفقت الفتاوى بعدم الفرق بينهما،مع تأييده بالاعتبار،فتأمل جدّا.

ثمّ على المختار من وجوب القصر بعد إقامه العشره فهل يمتدّ إلى السفره الثالثه فلا يتم فى الثانيه،أم إليها فيتم فيها و يختص وجوب القصر بالأولى؟ قولان.

و الثانى أقوى وفاقا للحلّى و جماعه (١)؛اقتصارا فيما خالف الأصل الدالّ على وجوب التمام على هؤلاء على المتيقن من النص و الفتوى بلزوم القصر إذا أقام عشرا،و ليس إلّا السفره الأولى،دون الثانيه فما فوقها؛مضافا إلى استصحاب بقاء وجوب التمام الثابت له فى منزله أو ما فى حكمه الذى هو منتهى سفرته الاولى إلى أن يثبت المزيل،و ليس ثابتا.

خلافًا للشهيد فالأول؛لزوال الاسم بالإقامه فيكون كالمبتدئ (٢).و فيه نظر.

ثمّ إن هذا إذا أقام عشره و لو أقام خمسه قيل و القائل الشيخ فى المبسوط و النهايه و القاضى و ابن حمزه (٣) يقصّر صلاته نهارا و يتمّ ليلا،و يصوم شهر رمضان تعويلا على روايه عبد الله بن سنان المرويه فى الصحيح و غيره،عن أبى عبد الله عليه السلام قال:«المكارى إذا لم يستقر فى منزله إلّا

ص: ٣٤٣

١- الحلّى فى السرائر ٣٣٩:١؛و انظر المهذب البارع ٤٨٨:١،و المدارك ٤٥٣:٤،و الذخيره: ٤١٠.

٢- الذكرى: ٢٥٩.

٣- المبسوط ١٤١:١،النهايه: ١٢٢،القاضى فى المهذب ١٠٦:١،ابن حمزه فى الوسيله: ١٠٨.

خمسه أيام أو أقل قصير في سفره بالنهار و أتم بالليل و عليه صوم شهر رمضان، و إن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشره أيام أو أكثر و ينصرف إلى منزله و يكون له مقام عشره أيام أو أكثر قصر في سفره و أفطر» (١).

هكذا في الصحيح، و كذا في غيره، لكن بدون قوله: «و ينصرف» إلى قوله: «أكثر» (٢).

خلافًا للحلّي (٣) و عامه المتأخرين فيتم مطلقًا، و صرح في السرائر بكونه إجماعًا.

تمسكًا بإطلاق النصوص المتضمنه لأن كثير السفر يجب عليه التمام (٤).

مضافًا إلى عموم ما دلّ على تلازم القصر و الإفطار ثبوتًا و عدما (٥).

و الروايه متروكه الظاهر؛ لتضمنها ثبوت الحكم في الأقل من الخمسه أيضا الصادق على نحو الثلاثه و الأربعة، و لم يقل به هؤلاء الجماعه، كما لا- يقولون بما تضمنته أيضا في الطريق الصحيح من اعتبار إقامه العشره في المنزل و المكان الذي يذهب إليه معا، الظاهر في عدم الاكتفاء بها في أحدهما.

و شيء منهما و إن لم يكن قادحا في حجه الروايه من أصلها بعد صحه بعض طرقها؛ لما مضى من كونها حيثنذ كالعام المخصّص يكون في الباقي حجه، سيّما مع إمكان الذب عنهما بنحو من التوجيه القريب كما ذكره الخال

ص: ٣٦٤

١- الفقيه ١: ١٢٧٨/٢٨١، الوسائل ٨: ٤٨٩ أبواب صلاه المسافر ب ١٢ ح ٥.

٢- التهذيب ٣: ٥٣١/٢١٦، الاستبصار ١: ٨٣٦/٢٣٤، الوسائل ٨: ٤٩٠ أبواب صلاه المسافر ب ١٢ ح ٦.

٣- السرائر ١: ٣٤١.

٤- الوسائل ٨: ٤٨٤ أبواب صلاه المسافر ب ١١.

٥- الوسائل ١٠: ١٨٤ أبواب من يصح منه الصوم ب ٤.

العلامة أدام الله تعالى أيامه (١)، إلاّ- أنهما قادحان في مقام المعارضة لنحو الأدلة المتقدمة الكثيره المعتضده بالشهره العظيمه المتأخره المتحققه، بل مطلقا كما في (٢) التذكره (٣)، سيما الصريح منها، وهو الإجماع المنقول.

و بالجمله: فهذا القول في غايه القوه و إن كان الأولى مراعاة الاحتياط (٤) في نحو المسأله، خروجا عن شبهه قول هؤلاء الجماعه و إن كان الظاهر ممّا ذكرنا ضعفه.

و أولى منه ضعفا ما يحكى عن الإسكافى من جعل الخمسه كالعشره قاطعه لكثره السفر مطلقا (٥)؛ لعدم دليل عليه مع ذلك (٦) أصلا.

و ما في الصحيحين (٧) من أن المكارى و الجمال إذا جدّ بهما السير فليقتصرا (٨)؛ لإجمالهما، و عدم وضوح المراد من جدّ السير فيهما.

و لذا اختلف الأصحاب في تنزيلهما و حملهما على من يجعل المنزلين منزلا مع تخصيص التقصير بالطريق، كما عليه الكلينى و الشيخ فى التهذيب (٩)، استنادا إلى روايه مع ضعف سندها لا دلالة لها على ما اعتراه.

أو على ما إذا أنشأ سفرا غير صنعتها، كما عليه الشهيد فى الذكرى،

ص: ٣٦٥

١- راجع شرح المفاتيح للوحيد البهبهانى (مخطوط).

٢- فى «م» زياده: النهايه و. (راجع نهايه الأحكام ١٧٩:٢).

٣- التذكره ١٩١:١.

٤- بالجمع بين القصر و الإتمام نهارا. منه رحمه الله.

٥- حكاه عنه فى المختلف: ١٦٤.

٦- مع معارضته بالأدله المتقدمه كلها حتى التى استدل بها الجماعه. منه رحمه الله.

٧- عطف على: ما يحكى.

٨- التهذيب ٥٢٩، ٥٢٨/٢١٥، ٣: ٥٢٨، الاستبصار ٨٣١، ٢٣٣/٨٣٠، ١: ٨٣٠، الوسائل ٨: ٤٩٠ أبواب صلاه المسافر ب ١٣ ح ٢، ١.

٩- الكافى ٣: ٤٣٧، التهذيب ٣: ٢١٥.

قال: و يكون المراد بجَدّ السير أن يكون مسيرهما متصلًا كالحج و الأسفار التي لا يصدق صنعته عليها (١).

أو على أنهما إذا أقاما عشره أيام قَصْرًا، كما عليه الفاضل في المختلف (٢).

أو على ما إذا قصدوا المسافه قبل تحقق الكثره، كما عليه في روض الجنان شيخنا (٣).

أو على ما يصدق عليه جدّ السير عرفًا، و هو السير العنيف الذي يستعقب مشقه شديده، كما عليه جماعه من متأخري متأخرينا (٤).

و لعلّه الأقوى، إلا أنى لم أجد بهما على هذا التأويل قائلًا صريحًا و إن احتمله بل قواه هؤلاء، و بعضهم قوى ما مرّ عن الذكرى أيضا (٥). و لا وجه له، بل هو كسائر التأويلات في البعد-عدا الأخير- إلا أن يريد به تقويه أصل الحكم بوجود القصر إذا أنشأ سفرًا غير صنعتها كما صرّح به جماعه (٦).

و هو أيضا مشكل؛ لعدم دليل صالح عليه، إلا بعض التلويحات و الإشعارات المستخرجه من جمله من المعتبره المعلّله لوجوب التمام على كثير السفر بأنه عمله أو أنّ بيته معه، و بعض الصحاح الذي لم أفهم دلالتة. و في الاعتماد عليها بمجرد إشكال يصعب معه الخروج عن مقتضى الأدله العامه،

ص: ٣٦٦

١- الذكرى: ٢٥٩.

٢- المختلف: ١٦٣.

٣- روض الجنان: ٣٩٠.

٤- منهم: صاحب المدارك ٤: ٤٥٦، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٤١٠، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ٢٤، و صاحب الحدائق ١١: ٣٩٣.

٥- قره صاحب المدارك ٤: ٤٥٦.

٦- منهم: ابن فهد في المهذب البارع ١: ٤٨٨، و الشهيد في الذكرى: ٢٥٩، و صاحب المدارك ٤: ٤٥٦، و الحدائق ١١: ٣٩٤.

و الاحتياط مما لا ينبغي تركه في المسأله.

الخامس أن تتواری جدران البلد الذي يخرج منه، أو يخفى أذانه

الخامس: أن تتواری عنه جدران البلد الذي يخرج منه، أو يخفى عنه أذانه بلا خلاف فيه في الجملة، إلا من والد الصدوق (١)، فلم يعتبر هذا الشرط بالكليه، بل اكتفى بنفس الخروج من البلد؛ للمرسل: «إذا خرجت من منزلك فقصر إلى أن تعود إليه» (٢) ونحوه بعينه الرضوى (٣).

و في معناه الموثق: «أفطر إذا خرج من منزله» (٤).

و هو نادر، بل على خلافه الإجماع في الخلاف (٥)، و مع ذلك فمستنده - مع قصور سنده جملة، بل ضعف بعضها - غير صريحه الدلاله على المخالفه، ككلامه، لاحتماله التقييد بهذا الشرط، ألا ترى إلى الرضوى مع أنه أطلق القصر فيما إذا خرج - كما مر - قيده به في موضع آخر فقال: «و إن كان أكثر من يريد فالتقصير واجب إذا غاب عنك أذان مصرك» (٦).

و على هذا فلا خلاف في المسأله من هذه الجبهه و إن حصل من جهه أخرى، و هى التعبير عن هذا الشرط بخفاء أحد الأمرين مخيراً بينهما، كما هو المشهور بين القدماء، أو خفائهما معا كما هو المشهور بين المتأخرين كما قيل (٧)، أو الأول خاصه كما عن المقنع (٨)، أو الثانى كذلك، إمّا مطلقاً كما عن

ص: ٣٦٧

١- كما نقله عنه في المختلف: ١٦٣.

٢- الفقيه ١٢٦٨/٢٧٩، الوسائل ٨: ٤٧٥ أبواب صلاه المسافر ب ٧ ح ٥.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦٢، المستدرک ٦: ٥٣٠ أبواب صلاه المسافر ب ٥ ح ١.

٤- التهذيب ٤: ٦٦٩/٢٢٨، الاستبصار ٢: ٣١٩/٩٨، الوسائل ١٠: ١٨٧ أبواب من يصح منه الصوم ب ٥ ح ١٠.

٥- الخلاف ١: ٢٢٢.

٦- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٩، المستدرک ٦: ٥٢٩ أبواب صلاه المسافر ب ٤ ح ١.

٧- قال به الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٣٩٢.

٨- المقنع: ٣٧.

الديلمى (١)، أو المتوسط منه خاصة كما عن الحلّى (٢).

و منشؤه اختلاف النصوص الواردة فى المسألة، فبعض بخفاء الأول خاصة كالصحيح (٣)، و بعض بالثانى كذلك، و هو مستفيض، منها زياده على الرضوى المتقدم الصحيحان المروى أحدهما فى المحاسن، و فيه: «إذا سمع الأذان أتمّ المسافر» (٤).

و الموثق: «أ ليس قد بلغوا الموضع الذى لا يسمعون فيه أذان مصرهم؟» (٥).

فبناء القولين الأخيرين على ترجيح أحد المتعارضين و طرح الآخر فى البين. و لا وجه له بعد اشتراكهما فى استجماع شرائط الحجية، مع إمكان الجمع بينهما بالتخير كما هو خيره الأولين، أو تخصيص كل واحد منهما بالآخر كما هو المشهور بين المتأخرين. و هو الأقوى، أما لرجحانه على نحو الجمع الأول حيثما تعارضا، أو لأوفقيته لمقتضى الأصل و استحباب بقاء و جوب التمام إلى ثبوت الترخيص، و ليس بثابت بأحدهما بعد تساوى الجمعين و تكافئتهما.

و أما ترجيح الجمع الأول على الثانى فهو ضعيف جدا.

هذا مع وجود الأمارتين و ظهور التفاوت بينهما، و إلا فالظاهر الاكتفاء

ص: ٣٤٨

١- المراسم: ٧٥.

٢- السرائر ٣٣١: ١.

٣- الكافي ١/٤٣٤: ٣، الفقيه ١٢٦٧/٢٧٩: ١، التهذيب ٢٧/١٢: ٢، الوسائل ٨: ٤٧٠ أبواب صلاة المسافر ب ٦ ح ١.

٤- المحاسن: ١٢٧/٣٧١، الوسائل ٨: ٤٧٣ أبواب صلاة المسافر ب ٦ ح ٧؛ و الصحيح الآخر: التهذيب ٤: ٦٧٥/٢٣٠، الاستبصار

١: ٨٦٢/٢٤٢، الوسائل ٨: ٤٧٢ أبواب صلاة المسافر ب ٦ ح ٣.

٥- المحاسن: ٢٩/٣١٢، الوسائل ٨: ٤٦٦ أبواب صلاة المسافر ب ٣ ح ١١.

يأحدهما، ولعل هذه الصورة هو الغالب المتبادر ممّا دلّ على إحداهما.

هذا، والموجود فيما دلّ على الأولى تواري المسافر عن البيوت - لا - تواريها عنه - كما فهمه منه جماعه من الفضلاء (١)، قالوا: فتقارب الأمارتان إحداهما بالأخرى، لكنه خلاف ما عقله منه سائر أصحابنا.

و كيف كان ف بخفائهما معا يقصّر في صلاته و صومه قطعاً، و كذا بخفاء أحد هما حيث لا يكون الآخر، و يحتاط فيما لو كان و لم يخف بتأخير القصر أو الجمع بينه و بين التمام إلى أن يخفى أيضا.

و المعتبر من كلّ من الجدران و الأذان و الحاستين الوسط منها و لو تقديرها، كالبلد المنخفض و المرتفع، و مختلف الأرض، و عادم الجدار و الأذان و السمع و البصر، لكونه المتبادر من الإطلاق.

و لعلّه الوجه فيما قالوه من أن المعتبر آخر البلد المتوسط فما دون، و محلّته في المتّسع.

قالوا: و لا - عبره بأعلام البلد كالمناظر و القباب المرتفعه، و لا بالبساتين و المزارع، فيجوز القصر قبل مفارقتها مع خفاء الجدران، و الأذان؛ و لعلّه لإناطه القصر في النصّ و الفتوى بتواري البيوت، و المذكورات غيرها.

و ذكر شيخنا الشهيد الثاني و غيره (٢) أن المعتبر خفاء صوره الجدران و الأذان، لا الشبح و الكلام. و لا يخلو عن إشكال؛ فإن المتبادر من النصّ و الفتوى خفاؤهما أصلاً، لا صورتها خاصة.

و الظاهر أن المراد بالأذان و الجدران المعتبر خفاؤهما ما كان في آخر البلد

ص: ٣٦٩

١- كما حكاه العلامة المجلسي في ملاذ الأختيار ٥:٤١٨ عن الفاضل التستري، و اختاره صاحب المدارك ٤:٤٥٧ و الحدائق ١١:٤٠٦.

٢- الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٩٢، المحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة و البرهان ٣:٤٠٢.

الذى يخرج منه المسافر، كما يفهم من الذكري و غيرها (١)، لا- مطلقا كما توهمه العبارة و نحوها فى الأذان، و ذلك فإن الأذان الواقع فى الوسط قد يخفى عند الخروج من البلد و لو كان وسطا، فلو حدّ الترخيص به لزم حصوله عنده حينئذ، و هو فاسد قطعاً.

و اعلم: أنّ هذا الشرط إنما يعتبر فيمن خرج عن نحو بلده مسافراً، دون نحو الهائم و العاصى بسفره، فإنهما يقصيران فى أثناء سفرهما متى زال مانعهما؛ للعمومات، مع اختصاص ما دلّ على هذا الشرط بمن ذكرناه؛ مضافاً إلى خصوص جملة من المعتبره الواردة فيهما بأنهما يقصران متى زال مانعهما.

و كما يعتبر هذا الشرط فى بدء السفر كذا يعتبر فى الآخر، فيقصر فى العود من السفر إلى أن ينتهى إلى ظهور أحد الأمرين فيتمّ و لو لم يدخل البلد فضلاً عن المنزل على الأشهر الأظهر، بل عليه عامه من تأخر إلا من ندر (٢)، بل فى الذكري كاد أن يكون إجماعاً (٣).

للصحيح: «إذا كنت فى الموضع الذى تسمع الأذان فأتمّ، و إذا كنت فى الموضع الذى لا تسمع الأذان فقصّر، و إذا قدمت من سفر ك فمثل ذلك» (٤).

مضافاً إلى إطلاق ما دلّ على وجوب التمام على من كان فى الوطن، و اشتراط القصر بالسفر، و لا يصدق عرفاً على من بلغ هذا الحدّ، و هذا هو السرّ فى اشتراط أصل هذا الشرط، و قد استدل عليه به جمع (٥).

ص: ٣٧٠

-
- ١- الذكري: ٢٦٠؛ و انظر روض الجنان: ٣٩٢، و المدارك ٤: ٤٥٨.
 - ٢- كالفيض الكاشانى فى مفاتيح الشرائع ١: ٢٦، و صاحب الحدائق ١١: ٤١٢.
 - ٣- الذكري: ٢٥٩.
 - ٤- التهذيب ٤: ٦٧٥/٢٣٠، الوسائل ٨: ٤٧٢ أبواب صلاه المسافر ب ٦ ح ٣.
 - ٥- منهم: العلامة فى المختلف: ١٦٤، و الشهيد فى روض الجنان: ٣٩٢، و الوحيد البهبهانى فى شرح المفاتيح (مخطوط).

خلافًا لوالد الصدوق فلا يعتبر كما مرَّ (١)، وضعفه قد ظهر.

و عن المرتضى و الإسكافي (٢) الموافقه له هنا.

للمعتبره المستفيضه، ففي الصحيح: «لا يزال المسافر مقصراً حتى يدخل بيته» (٣).

و في آخر: «إن أهل مكة إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا، و إن لم يدخلوا منازلهم قصروا» (٤).

و نحوه آخر (٥).

و في الموثق: عن الرجل يكون مسافراً ثمَّ يقدم فيدخل بيوت الكوفه، أ يتمَّ الصلاه أم يكون مقصيراً حتى يدخل أهله؟ قال: «لا بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله» (٦).

و في آخر: عن الرجل يكون بالبصره و هو من أهل الكوفه له بها دار و منزل، فيمرّ بالكوفه و إنما هو مجتاز لا يريد المقام إلا بقدر ما يتجهز يوماً أو يومين، قال: «يقيم في جانب المصر و يقصّر» قلت: فإن دخل؟ قال: «عليه التمام» (٧).

ص: ٣٧١

١- في ص ٣٦٧.

٢- حكاه عن المرتضى في المعتمد ٢: ٤٧٤، و عن الإسكافي في المختلف: ١٦٤.

٣- التهذيب ٣: ٥٥٦/٢٢٢، الاستبصار ١: ٨٦٤/٢٤٢، الوسائل ٨: ٤٧٥ أبواب صلاه المسافر ب ٧ ح ٤

٤- الكافي ٤: ١/٥١٨، الوسائل ٨: ٤٧٤ أبواب صلاه المسافر ب ٧ ح ١.

٥- الكافي ٤: ٢/٥١٨، الوسائل ٨: ٤٦٥ أبواب صلاه المسافر ب ٣ ح ٨.

٦- التهذيب ٣: ٥٥٥/٢٢٢، الاستبصار ١: ٨٦٣/٢٤٢، الوسائل ٨: ٤٧٤ أبواب صلاه المسافر ب ٧ ح ٣. مع تفاوت يسير في الجميع.

٧- الكافي ٣: ٢/٤٣٥، التهذيب ٣: ٥٥٠/٢٢٠، الوسائل ٨: ٤٧٤ أبواب صلاه المسافر ب ٧ ح ٢.

و نحوه المروى عن قرب الإسناد صحيحا (١).

و لو لا الشهره العظيمة المرجحه للأدله الأوله لكان المصير إلى هذا القول فى غاية القوه؛ لاستفاضه نصوصه، و صحه أكثرها، و ظهور دلالتها جملة، بل صراحه كثير منها، بل ما عدا الصحيحه الأولى، لبعده ما يقال فى توجيهها جدّا و هو: أن المراد من البيت فيها و المنزل ما بحكمهما، و هو ما دون الترخص؛ لأن سياقها يأبى هذا ظاهرا و إن أمكن بعيدا، سيّما فى الموثق الأول المتضمن لدخول البلد و الحكم فيه مع ذلك بالقصر، إلى دخول الأهل.

و حملة على أن الحكم به معه إنما هو لسعه الكوفه يومئذ، فلعلّ البيوت التى دخلها لم يبلغ حدّ الترخص المعترى فى مثلها، و هو آخر محلّته كما مضى.

يدفعه عموم الجواب الناشئ عن ترك الاستفصال، مضافا إلى قوله بعد الحكم بالتقصير: «حتى يدخل أهله».

و تأويل جميع ذلك و إن أمكن إلا أنه بعيد جدا، مع أنّ مثله جار فى أدله المشهور، بتقييد العمومات بهذه؛ لكونها بالنسبه إليها أظهر دلالة، بل صريحه كما عرفته.

و أما الصحيحه فبأن المقصود من تشبيه الإياب بالذهاب فيها تشبيهه به فى وجوب القصر عند خفاء الأذان خاصه، لا عدمه عند ظهوره، سيّما و أن بعض النسخ ليس فيه ذكر هذا فى الذهاب، فلا- يشمله التشبيه صريحا، بل و لا- ظهورا إلا- ظهورا لا- يمكن الاعتداد به جدّا.

و بالجملة: لو لا الشهره لكان المصير إلى هذا القول متعيّنا بلا شبهه، بل معها أيضا لا تخلو المسأله عن شبهه، سيّما على النسخه المزبوره؛ فإنّ الدلاله

ص: ٣٧٢

١- قرب الإسناد: ١٧٢/٦٣٠، الوسائل ٨: ٤٧٤ أبواب صلاه المسافر ب ٧ ح ٢.

على تقديرها ضعيفه كما عرفته، و الإطلاقات غير معلومه الشمول لنحو المسأله، و الاحتياط يقتضى تأخير الصلاه إلى بلوغ الأهل، أو الجمع بين الإتمام و القصر.

و إن كان الاكتفاء بالتمام لعله أظهر كما مرّ؛ لانجبار ما مرّ من قصور الدلاله بالشهره العظيمه، سيّما و أن النسخه التى قدّمتها مشهوره، فتترجح على هذه المستفيضه.

مع إمكان القدح فى دلاله ما عدا الموثّق منها بورودها جملة مورد الغالب، من أن المسافر إذا بلغ إلى حدّ الترخّص يسارع إلى أهله من غير مكث للصلاه، كما هو المشاهد غالبا من العاده، فلا يطمئن بشمول إطلاق الحكم بالقصر إلى دخول الأهل لمحلّ البحث، فتدبّر.

و أما الموثّق فهو و إن لم يجر فيه ذلك، لكن الجواب عنه بعد الذبّ عمّا عداه سهل؛ لقصور السند، و عدم مقاومه لأدله الأكثر بوجوه لا يخفى على من تدبّر.

هذا مع احتمال كغيره الحمل على التقيه، كما صرّح به فى الوسائل، قال: لموافقها لمذهب العامه (١).

و على المختار يعتبر خفاء الجدران هنا كالأذان أيضا بلا- خلاف، إلّا- من بعض المتأخرين (٢)، فاقتصر هنا على الأذان خاصه؛ لاختصاص الصحيح به.

و هو ضعيف؛ لعدم انحصار الدليل فيه، و وجود غيره الشامل له و للجدران؛ و مع ذلك فالظاهر عدم القائل بالفرق كما قيل (٣)، و إن كان ربما

ص: ٣٧٣

١- الوسائل ٤٧٧: ٨.

٢- كصاحب المدارك ٤٥٨: ٤.

٣- حاشيه المدارك للوحيد البهبهاني (مخطوط).

يتوهم من الفاضلين فى الشرائع و التحرير (١)؛ و لكنه ضعيف.

أحكام القصر

القصر عزيمه إلا فى أحد المواطن الأربعة

و أما القصر و المراد به حذف أخيرتى الرباعيه، و الإفطار فى الصوم فهو عزيمه أى واجب لا- رخصه، بالضروره من مذهب الإماميه، و عليه أكثر العامه (٢)، و النصوص به من طرقهم مستفيضه، بل متواتره (٣).

إلا فى أحد المواطن الأربعة المشهوره، و هى مكه، و المدينه، و جامع الكوفه، و الحائر على مشرفه أفضل صلاه و سلام و تحيه فإنه مخير فيها فى الصلاه بين القصر و الإتمام و هو أفضل.

بلا خلاف يظهر إلا من صريح الصدوق- رحمه الله- فلا يتم إلا بعد نيه إقامه العشره (٤).

و مقتضاه لزوم القصر كما فى الصحاح المستفيضه و غيرها، منها: عن التقصير فى الحرمين و التمام، قال: «لا تتم حتى تجمع على مقام عشره أيام» فقلت: إن أصحابنا رووا عنك أنك أمرتهم بالتمام، فقال: «إن أصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلون و يأخذون نعالمهم فيخرجون و الناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلاه فأمرتهم بالتمام» (٥).

و نحوه آخر لراوييه مروى فى العلل، لكن فيه: روى عنك أصحابنا أنك قلت لهم: «أتموا بالمدينه لخمس» فقال: «إن أصحابكم..» إلى آخر

ص: ٣٧٤

١- الشرائع ١: ١٣٤، التحرير ١: ٥٦.

٢- انظر إرشاد السارى ٢: ٢٩٤، و المجموع شرح المهذب ٤: ٣٣٧، و بدايه المجتهد ١: ١٦٦.

٣- راجع مسند أحمد ٢: ٩٩، صحيح البخارى ٢: ٥٤، سنن الترمذى ٢: ٥٤٢/٢٨، سنن النسائى ٣: ١١٦.

٤- الفقيه ١: ٢٨٣.

٥- التهذيب ٥: ١٤٨٥/٤٢٨، الاستبصار ٢: ١١٨١/٣٣٢، الوسائل ٨: ٥٣٤ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٣٤.

و منها: عن الصلاة بمكة و المدينة بتقصير أو إتمام؟ قال: «تقصّر ما لم تعزم على مقام عشره» (٢).

و من ظاهر المرتضى و الإسكافي (٣) فلزوم التمام؛ للأمر به أو ما فى معناه فى المعتبره المستفيضه فيها الصحاح و غيرها.

ففى الصحيح: عن التمام بمكة و المدينة، قال: «أتمّ و إن لم تصلّ فيهما إلاّ صلاه واحده» (٤).

و نحوه الموثق (٥)، و غيره، و منه الحسن: «إذا دخلت مكة فأتمّ يوم تدخل» (٦).

و الخبر: أقدم مكة أتمّ أم أقصر؟ قال: «أتمّ» قلت: أ مرّ على المدينة فأتمّ أو أقصر؟ قال: «أتمّ» (٧).

و نحوه آخر مروى عن كامل الزياره لابن قولويه: عن الصلاة فى

١- علل الشرائع: ١٠/٤٥٤، الوسائل ٨: ٥٣١ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٢٧.

٢- التهذيب ٥/٤٢٦/١٤٨٢، الاستبصار ٢: ١١٧٨/٣٣١، الوسائل ٨: ٥٣٣ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٣٢.

٣- المرتضى فى جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤٧، و نقله عن الإسكافي فى المختلف: ١٦٨.

٤- التهذيب ٥/٤٢٦/١٤٨١، الاستبصار ٢: ١١٧٧/٣٣١، الوسائل ٨: ٥٢٥ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٥.

٥- الكافي ٢/٥٢٤، التهذيب ٥/٤٢٥/١٤٧٧، الاستبصار ٢: ١١٧٣/٣٣٠، قرب الاسناد: ١١٨/٣٠٠، الوسائل ٨: ٥٢٩ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ١٧.

٦- التهذيب ٥/٤٢٦/١٤٨٠، الاستبصار ٢: ١١٧٦/٣٣١، الوسائل ٨: ٥٢٦ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٧.

٧- التهذيب ٥/٤٢٦/١٤٧٩، الاستبصار ٢: ١١٧٥/٣٣٠، الوسائل ٨: ٥٢٦ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٩.

الحرمين، قال: «أتمّ و لو مررت به ماّرا» (١).

و هما نادران، و لا سيّما الثاني، مع عدم صراحه كلام قائله في لزومه، و احتمال إرادته الاستحباب كما في السرائر عن المرتضى (٢)، بل قد حكى على خلافهما الإجماع في صريح الخلاف و السرائر (٣)، و ظاهر روض الجنان، حيث جعل التخيير من متفردات الأصحاب من غير نقل خلاف (٤)، و كذا الذكرى، لكنه نقل الخلاف عن الصدوق خاصه (٥).

و في الوسائل: إنه-مع أفضليه التمام-مذهب جميع الإماميه، قال:

و خلافه-أى الصدوق-شاذّ نادر (٦).

و ظاهره أيضا الإجماع، و هو الحجّه.

مضافا إلى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره القريبه هي مع السابقه من التواتر، بل لعلها متواتره، فلا يضّرّ قصور أسانيد جملة منها أو ضعفها، سيّما مع الانجبار بالشهره العظيمه، بل الإجماع كما عرفته من عبائر النقله له.

و هي ما بين صريحه في ذلك و ظاهره، ففي الصحيح: في الصلاه بمكّه، قال: «من شاء أتمّ و من شاء قصر» (٧).

و في الخبر: أقصرّ في المسجد الحرام أو أتمّ؟ قال: «إن قصرت فلك

ص: ٣٧٦

١- كامل الزيارات: ٢٥٠، الوسائل ٨: ٥٣٢ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٣١.

٢- السرائر ١: ٣٤٢.

٣- الخلاف ١: ٥٧٦، السرائر ١: ٣٤٣.

٤- روض الجنان: ٣٩٧.

٥- الذكرى: ٢٥٥.

٦- الوسائل ٨: ٥٣٤.

٧- التهذيب ٥: ١٤٩٢/٤٣٠، الاستبصار ٢: ١١٨٩/٣٣٤، الوسائل ٨: ٥٢٦ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ١٠.

و إن أتممت فهو خير، و زياده الخير خير» (١) و نحوه آخر (٢).

و فى الصحيح: «أحبّ لك إذا دخلتهما- أى الحرمين- أن لا تقصّر و تكثر فيهما الصلاة» فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهه: إنى كتبت بكذا فأجبتنى بكذا، فقال: «نعم» فقلت: فأى شىء تعنى بالحرمين؟ فقال: «مكه و المدينه» (٣).

و نحوه الخبر، بل أظهر: عن التقصير بمكه، فقال: «أتمّ و ليس بواجب، إلّا- أنى أحبّ لك ما أحبّ لنفسى» (٤). و نحوه آخر فى المواطن الأربعة (٥).

و فى الصحيح: «إنّ من مخزون علم الله تعالى الإتمام فى أربعة مواطن:

حرم الله تعالى، و حرم رسوله، و حرم أمير المؤمنين، و حرم الحسين عليهم السلام» (٦).

و نحوه المرسل لكن معيّرا عن المواطن بمكه و المدينه و الحائر و مسجد

ص: ٣٧٧

١- التهذيب ٥:١٤٩٣/٤٣٠، الاستبصار ٢:١١٩٠/٣٣٤، الوسائل ٨:٥٢٦ أبواب صلاة المسافر ب ٢٥ ح ١١.

٢- التهذيب ٥:١٦٦٩/٤٧٤، كامل الزيارات: ٢٥٠ بسند آخر.

٣- التهذيب ٥:١١٨٧/٤٢٨، الاستبصار ٢:١١٨٣/٣٣٣، الوسائل ٨:٥٢٥ أبواب صلاة المسافر ب ٢٥ ح ٤.

٤- الكافي ٤:٣/٥٢٤، التهذيب ٥:١٤٨٨/٤٢٩، الاستبصار ٢:١١٨٤/٣٣٣، الوسائل ٨:٥٢٩ أبواب صلاة المسافر ب ٢٥ ح ١٩.

٥- التهذيب ٥:١٤٩٥/٤٣٠، الاستبصار ٢:١١٩٢/٣٣٥، الوسائل ٨:٥٢٧ أبواب صلاة المسافر ب ٢٥ ح ١٣.

٦- التهذيب ٥:١٤٩٤/٤٣٠، الاستبصار ٢:١١٩١/٣٣٤، الوسائل ٨:٥٢٤ أبواب صلاة المسافر ب ٢٥ ح ١.

الكوفه (١). و نحو هما الحسن (٢) و غيره (٣)، لكن في الحرمين خاصة.

و هذه النصوص بعد ضم بعضها مع بعض صريحه في المذهب المشهور، و بها يجمع بين كل من النصوص المتقدمه الأمره بالقصر أو الإتمام؛ بحمل الأمر الأول على الرخصه، و يكون المراد من النهى عن التمام فيها إلا- بنيه الإقامه النهى عنه بقصد الوجوب، يعنى لا يكون واجبا إلا بها (٤)؛ و الأمر الثانى على الفضيله.

و أما حملة على صورته قصد الإقامه، و كذا ما قدّمناه من النصوص على التخيير مع أفضلية التمام- كما عليه الصدوق- فبعيد فى الغايه، سيما فيما دلّ منها على الأمر بالتمام بمجرد المرور أو الدخول و لو صلاه واحده، فإنها ناصّه فى صورته غير قصد الإقامه.

و كذا حملة على التقيه و إن أشعر به الصحيحان المتقدمان سندا للصدوق؛ لأن إيجاب التمام- على ما هو مقتضى الأمر- ليس مذهبا لأحد من

ص: ٣٧٨

١- الفقيه ١٢٨٣/٢٨٣: ١، الوسائل ٨: ٥٣١ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٢٦.

٢- الكافي ٤: ٧/٥٢٤، التهذيب ٥: ١٤٧٨/٤٢٦، الاستبصار ٢: ١١٧٤/٣٣٠، الوسائل ٨: ٥٢٤ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٢.

٣- الكافي ٤: ٥/٥٢٤، التهذيب ٥: ١٤٩٠/٤٢٩، الاستبصار ٢: ١١٨٧/٣٣٤، الوسائل ٨: ٥٣٠ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ٢٠.

٤- و وجه هذا الحمل: أنه لما اشتهر الأمر بالتمام فى ذلك الزمان و كان مقتضاه الوجوب، احتتم فهم الرواه منه إياه، فردّوه عليهم بآئه لا- يجب التمام إلا بقصد المقام عشره أيام. و مما يؤنس لهذا الحمل بعض الأخبار الوارده فيها المتضمّمه بعد الأمر بالتمام لقوله عليه السلام: «و ليس بواجب إلا أنى أحبّ لك ما أحبّ لنفسى» فتدبر. و محصّل هذا الحمل: لما كان وجوب التمام متوّهما من الأوامر الوارده به فى أخبارهم عليهم السلام كثيرا بحيث إنّ نحو المرتضى و الإسكافى حكما به و سألوا الرواه عنه نهوهم عنه، و مثل هذا النهى الوارد فى توّهم الوجوب لا يفيد سوى رفعه لا حرّمته، كما تقرّر فى الأصول. منه رحمه الله.

العامه، لأنهم ما بين موجب للقصر مطلقا، وهم أكثرهم، ومنهم أبو حنيفه (١)؛ و مخير بينه و بين القصر كذلك، و هو الشافعي و غيره (٢)(٣).

و منه يظهر أن حمل أوامر التقصير على التقيه أولى، كما صرح به جماعه من أصحابنا (٤)؛ لا تفاهم على جواز القصر، مع اشتها مذهب أبي حنيفه قديما و حديثا، فتأمل.

و أما الصحيحان فالظاهر منهما بعد ضمّ أحد هما إلى الآخر أن الأمر بالإتمام إنما هو بعد مضيّ خمسه أيام لا مطلقا، و لا ريب أنه للتقيه؛ فإن الاكتفاء بها في أيام الإقامه هو مذهب الشافعي (٥)؛ و هو لا يجرى في الأخبار الأمره بالتمام و لو في يوم الورد من غير الإقامه.

و مع ذلك فهما معارضان بما دلّ على أن الأمر بالتمام ليس للتقيه، و أنه مخالف للعامه، و هو الصحيح: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن هشاما

ص: ٣٧٩

١- راجع عمده القارئ ١٢٢، ١١٧: ٧.

٢- الشافعي في الأم ١٨٥، ١٨٧: ١؛ و انظر المغنى و الشرح الكبير ١٠٨: ٢.

٣- ثمّ لو سلّمنا جريان نحو هذه المحامل و اجتماع الأخبار بها بعض مع بعض نقول: إنها معارضه بما قدّمناه من المحامل، لا اجتماعها بها أيضا. و حيث دار الأمر في الجمع بين الأخبار بين أحد الجمعين كان خيره المشهور أرجح و أقوى من وجوه شتى، لا اعتضاده بالشهره، و حكايات الإجماعات المتقدمه، و كثره الأخبار الدالّه على التمام الأمره به على الإطلاق أو مخيره. بخلاف الجمع العذى ذكره، فإنّه بطرف الضدّ من هذه المرجحات المزبوره، و ليس مرجح في طرفه إلاّ عمومات بل إطلاقات الكتاب و السنّه بلزوم القصر على كلّ مسافر، مضافا إلى إطلاق ما دلّ من الفتوى و المعبره بأنّه إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت قصّيرت، الظاهره في تلازم الصلاه و الصوم قصرا و إتماما. و شيء منهما لا يعارضان المرجحات المتقدمه، فإنّ هذين المرجحين من باب العموم و الإطلاق و تلك من باب الخصوص، فهى مقدّمه عليهما كما لا يخفى. منه عفى عنه.

٤- منهم: صاحب الوسائل ٥٣٤: ٨، و الحدائق ١١: ٤٤٢، و الوافي ١٨٧: ٧.

٥- كما في الأم ١٨٦: ١، و بدائع الصنائع ٩٧: ١.

روى عنك أنك أمرته بالتمام في الحرمين، و ذلك من أجل الناس، قال: «لا، كنت أنا و آبائي إذا وردنا مكة أتمننا الصلاة و استترنا من الناس» (١).

هذا، و لكن يستفاد من جملة من النصوص اشتهار التقصير ما لم ينو المقام بين قدماء الأصحاب، ففي الصحيح: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: أن الرواية قد اختلفت عن آباءك عليهم السلام في الإتمام و التقصير في الحرمين، فمنها: أن تتم الصلاة و لو صلاة واحدة، و منها: أن يقصر ما لم ينو مقام عشره أيام، و لم أزل على الإتمام فيهما إلى أن صدرنا في حجنا في عامنا هذا، فإن فقهاء أصحابنا أشاروا على بالتقصير إذا كنت لا أنوى مقام عشره أيام، فصرت إلى التقصير و قد ضقت بذلك حتى أعرف رأيك، فكتب عليه السلام إلى بخطه: «قد علمت -يرحمك الله تعالى- فضل الصلاة في الحرمين على غيرهما، فأنا أحب لك إذا دخلتهما أن لا تقصر» إلى آخر ما مضى (٢).

و في الخبر المروى عن كامل الزياره، عن سعد بن عبد الله قال: سألت عن أيوب بن نوح عن تقصير الصلاة في هذه المشاهد: مكة و المدينة و قبر الحسين عليه السلام و الكوفة، و الذي روى فيها، فقال: أنا أقصّر، و كان صفوان يقصّر، و ابن أبي عمير و جميع أصحابنا يقصرون (٣).

فالأحوط التزام القصر و إن كان في تعيينه نظر؛ لإمكان الذب عن الخبرين -مع قصور سند الثاني- بأن المقصود منهما الإشارة إلى جواز التقصير، و عدم تعيين التمام كما يفهم من أوامره، لا تعيينه.

ص: ٣٨٠

١- التهذيب ١٤٨٦/٤٢٨، الاستبصار ١١٨٢/٣٣٢، الوسائل ٨:٥٢٦ أبواب صلاة المسافر ب ٢٥ ح ٦.

٢- في ص: ٣٧٤ الرقم ٣.

٣- كامل الزيارات: ٢٤٨، المستدرک ٦:٥٤٥ أبواب صلاة المسافر ب ١٨ ح ٣.

مع تضمن الأول تحبيب التمام منه عليه السلام، والعبره به لا بغيره؛ مع ظهور صدره فى رجحان التمام عند روايه.

و نحوه فى هذا: الخبر: سألت الرضا عليه السلام فقلت: إن أصحابنا اختلفوا فى الحرمین، فبعضهم يقصر، وبعضهم يتم، وأنا ممن يتم على روايه قد رواها أصحابنا فى التمام، وذكرت عبد الله بن جندب و أنه كان يتم، قال:

«رحم الله تعالى ابن جندب» ثم قال لى: «لا يكون الإتمام إلا أن تجمع على إقامه عشره أيام، و صلّ النوافل ما شئت» قال الراوى: «و كان محبتي أن يأمرنى بالتمام (١)».

و هو صريح فى اشتها روايه التمام بين قدماء الأصحاب، و أن عليها عمل جملة منهم، و إنما أمره عليه السلام بالقصر و لم يأمره بالتمام لمصلحه من تقيه أو غيرها.

و لو سلم اشتها تعيين القصر بينهم فلا ريب فى أنه لم يبلغ حدّ الإجماع، فيعارض باشتها خلافه بين أصحابنا الآن بحيث كاد أن يكون إجماعا ظاهرا، كما عرفت نقله من جماعه من أصحابنا؛ لعدم وجود مخالف مطلقا، ظاهرا و لا محكيا، عدا الصدوق، و هو نادر جدا، بل لم يتعرض لنقل خلافه جماعه كالحلى و غيره.

و لا ريب أن مثل هذه الشهره أقوى من تلك بمراتب عديده، فالقول بالتخير فى غايه القوه و إن كان الأحوط القصر، تحصيلا للبراءه اليقنيه.

و قد اختلف الأصحاب فى التعبير عن المواطن الأربعة - لاختلاف النصوص فيه - على أقوال، إلا أن ما فى العبارة مطلقا أشهرها و أظهرها

ص: ٣٨١

و أحوطها، إلا بالنسبه إلى المواطنين الأولين، فالأحوط فيهما الاقتصار على المسجدين، بل لا ينبغي أن يتعداهما، أخذًا فيما خالف الأصل على المتيقن من النصّ و الفتوى.

ثمّ إن مقتضى الأصول و اختصاص النصوص المخالفه لها بإثبات التمام به في الصلاه في المواطن المزبوره: عدم التعديه به إلى الصوم، كما هو في الظاهر إجماع.

و لا إلى الصلاه في غير هذه المواطن و لو كان من المشاهد الشريفه.

و خلاف المرتضى و الإسكافي (١) فيها نادر، فلا يفيدهما التمسك ببعض التعليلات و الظواهر.

نعم في الرضوى: «إذا بلغت موضع قصدك من الحجّ و الزياره و المشاهد و غير ذلك ممّا قد بينته لك فقد سقط عنك السفر و وجب عليك التمام» (٢).

لكن في الخروج به عن مقتضى الأصل و العمومات المعتضده بالشهره العظيمه القريبه من الإجماع بل الإجماع مشكل، سيّما مع تضمّنه الحكم بوجوب التمام، لما مرّ من شدوده، و مخالفته الإجماع و الأخبار المستفيضه بل المتواتره، إلا أن يحمل الوجوب على مطلق الثبوت.

و اعلم: أن وجوب القصر في غير محلّ الاستثناء و ثبوته فيه إنما هو بعد اجتماع شروطه، و إلا فالواجب التمام، إلا مع انتفاء الأول منها بقسميه (٣)، فاختلف فيه الأصحاب.

ص: ٣٨٢

١- المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣): ٤٧، و نقله عن الإسكافي في المختلف: ١٦٨.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦٠.

٣- أي الشرط الأول و هو المسافه، و مراده بقسميه: الثمانيه الدهابيه، و الملفقه من الأربعة الدهابيه و الإيابيه.

و المشهور بين المتأخرين وجوبه أيضا مطلقا، وفاقا للمرتضى و القاضي و الحلبي (١)؛ للأصل، و ظواهر ما مرّ من النصوص باعتبار الثمانية فراسخ، و حملا- للصحاح المستفيضه بالأربعه على ما إذا أريد الرجوع ليومه، عملا- بالمعتبره الآخر الداله على اعتبار الرجوع.

و هي و إن قصرت عن الدلاله على اعتبار كونه ليومه، إلا- أن بعضها مشعر به كالموثق: عن التقصير، قال: «في بريد» قال، قلت: بريد؟ قال: «إنه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا فقد شغل يومه» (٢).

و فيه نظر؛ لضعف الإشعار، مع ظهور جملة من المعتبره المستفيضه بوجوب التقصير في الأربعة مع عدم إرادته الرجوع ليومه:

منها الصحيح: إن أهل مكة يتمون الصلاة بعرفات، فقال: «ويحهم أو ويلهم و أي سفر أشد منه؟! لا تتم» (٣).

و قريب منه الموثق: «ألا ترى إن أهل مكة إذا خرجوا إلى عرفه كان عليهم التقصير؟» (٤).

و الخبر: في كم التقصير؟ فقال: «في بريد، و يحهم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله صلى الله عليه و آله فقصروا» (٥).

ص: ٣٨٣

١- جمل العلم و العمل (رسائل المرتضى ٣): ٤٧، القاضي في المهذب ١: ١٠٦، الحلبي في السرائر ٣: ٣٢٩.

٢- التهذيب ٤: ٦٥٨/٢٢٤، الوسائل ٨: ٤٥٩، أبواب صلاة المسافر ب ٢ ح ٩.

٣- الكافي ٤: ٥/٥١٩، الفقيه ١: ١٣٠٢/٢٨٦، التهذيب ٣: ٥٠٧/٢١٠، الوسائل ٨: ٤٦٣، أبواب صلاة المسافر ب ٣ ح ١.

٤- التهذيب ٣: ٤٩٩/٢٠٨، الاستبصار ١: ٧٩٥/٢٢٤، الوسائل ٨: ٤٦٤، أبواب صلاة المسافر ب ٣ ح ٥.

٥- التهذيب ٣: ٥٠٢/٢٠٩، الاستبصار ١: ٧٩٨/٢٢٥، الوسائل ٨: ٤٦٤، أبواب صلاة المسافر ب ٣ ح ٦.

و حملها على إرادته الرجوع ليومه كما ذكره مستبعد جداً؛ لظهور سياقها في خروج أهل مكة حجّاجاً، كما وقع التصريح به في الخبر الأخير، والصحيح:

«إن أهل مكة إذا خرجوا حجّاجاً قَصَّروا، وإذا زاروا ورجعوا إلى منازلهم أتمّوا» (١).

و بالجمله: لا ريب في أن ظاهر هذه النصوص بل صريحها، مع صحه جمله منها و استفاضتها: وجوب التقصير في الأربعة مطلقاً و لو لم يرد الرجوع ليومه، كما عليه العماني (٢)، و مال إليه جمله من فضلاء متأخري المتأخرين (٣)، و هو قوى متين.

و به يجمع الأخبار المختلفه بالثمانيه الظاهره في الذهابيه، و بالأربعة المطلقه الظاهره فيها كذلك، و بالثمانيه الملققه من الأربعة، بحمل القسمين الأولين منها على الثمانيه المطلقه و لو كانت ملقّقه من الأربعة الذهابيه و الإيابهيه، كما دلّت عليه المعبره الأخيره.

لكن ربما يخذشه ندره القول به و شدوذه بين القدماء و المتأخرين؛ لإطباقهم -عدا العماني- على عدم وجوب التقصير، و إن اختلفوا في جوازه و عدمه، و المشهور بين المتأخرين كما مرّ هو الثاني، و بين القدماء هو الأول مخيّرين بينه و بين التمام، و إلى قولهم أشار بقوله:

و قيل: من قصد أربه فراسخ و لم يرد الرجوع ليومه تخيّر في القصر و الإتمام و القائل الصدوقان و الشيخان و الديلمي (٤)، و غيرهم، بل عن الأمامي

ص: ٣٨٤

١- الكافي: ٢/٥١٨، الوسائل ٨: ٤٦٥ أبواب صلاه المسافر ب ٣ ح ٨.

٢- حكاه عنه في المختلف: ١٦٢.

٣- منهم: صاحب الوسائل ٨: ٤٦٣، و الفيض في مفاتيح الشرائع ١: ٢٥، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٤٠٦، و صاحب الحدائق ١١: ٣٢٥.

٤- الصدوق في الفقيه ١: ٢٨٠، و قد نقل عن والده و عن المفيد العلامه في المختلف: ١٦٢، الطوسي في التهذيب ٣: ٢٠٨، الديلمي في المراسم: ٧٥.

دعوى الإجماع عليه (١).

و على هذا فيشكل المصير إلى هذا القول (٢)، سيما مع ظهور دعوى الإجماع من السرائر و المختلف (٣) على خلافه؛ لتصريح الأول بالإجماع على جواز التمام، و حصول البراءة به بلا خلاف، و استدلال الثانى على لزوم التمام بأنه أحوط. و لا يتم الاحتياط إلا بالإجماع على جواز التمام؛ لأنه الأخذ بالأوثق، و لا يكون إلا حيث لا يكون خلاف.

و أظهر منهما عبارته شيخنا الشهيد الثانى فى بعض رسائله، فإنه قال فى جملة كلام له: و لو كان عدم العود على الطريق الأول موجبا لاتحاد حكم الطريق لزم منه كون قاصد نصف مسافه مع نيه العود على غير الطريق الأول يخرج مقصدا مع عدم العود ليومه، و هو باطل إجماعا (٤).

و حينئذ فيدور الأمر بين مذهب المتأخرين و القدماء. لا سبيل إلى الأول؛ لأن فيه إطراحا للمعتبره المستفيضه الظاهره بل الناصيه فى ثبوت القصر فى الأربعة مع عدم الرجوع ليومه (٥)، و هو من غير معارض صريح بل و لا ظاهر كما مرّ مشكل، فتعين الثانى.

لكن ربما ينافيه ظهور جملة من تلك المعتبره فى وجوب القصر - كظهورها فيما مرّ - لتضمنها النهى عن التمام، و الإنكار على فاعله بالويل و الويح الظاهر بل الصريح - كالأول - فى حرمة، كما عليه العماني.

ص: ٣٨٥

١- أمالى الصدوق: ٥١٤.

٢- أى قول العماني. منه رحمه الله.

٣- السرائر ٣٢٩: ١، المختلف: ١٦٢.

٤- رسائل الشهيد الثانى: ١٧٢.

٥- راجع ص ٣٧٧ و ٣٧٨.

إلا- أن يذّب عنه بصرف النهى و الإنكار على فاعل التمام بقصد وجوبه، كما عليه الناس يومئذ، ولا بأس به، لإمكانه، فيتعيّن ارتكابه.

و حينئذ فيقوَى القول بالتخير، بل و يتعيّن؛ لاجتماع النصوص عليه أيضا، مع وضوح الشاهد عليه من الإجماع المتقدم عن الأمالي؛ مضافا إلى ما مرّ من صريح الرضوى المتضمن لقوله: «فإن سافرت إلى موضع مقدار أربعة فراسخ و لم ترد الرجوع ليومك فأنت بالخيار، فإن شئت أتممت و إن شئت قصرت» (١).

و ممّا ذكرنا ظهر ما فى قول الماتن و لم يثبت إذ أى دليل أجود من الرضوى و إجماع الأمالي، المعتضدين بالشهره القديمه، و خصوص ما ورد من أخبار عرفه، بناء على ما عرفت من الإجماع ممّن عدا العماني على عدم إبقائها على ظاهرها من وجوب القصر، و عدم إمكان تخصيصها بإرادته الرجوع ليومه، لصراحه جمله منها فى الرجوع لغيره.

فليس بعد ذلك إلا- حملها على أن المقصود بها إثبات جواز القصر لا وجوبه، و يصرف الإنكار فيها عن التمام بالنهى و ما فى معناه إلى فاعله بقصد وجوبه، كما قدّمناه، و سيأتى مزيد تحقيق لهذا البحث (٢).

و لذا اختار جماعه من المتأخرين -كشيخنا الشهيد الثانى و ولده و سبطه (٣)- القول بالتخير مع عدم وقوفهم على الرضوى و إجماع الأمالي.

و عليه فهل الأحوط اختيار التمام أو القصر؟ إشكال: من إجماع السرائر و المختلف و الأمالي و شيخنا الشهيد الثانى على حصول البراءة بالأول، مع

ص: ٣٨٤

١- راجع ص ٣٣٨.

٢- فى مسأله اشتراط التوالى فى تبه الإقامه عشره. منه رحمه الله.

٣- الشهيد فى روض الجنان: ٣٨٤، و ولده فى منتقى الجمان ١٧٣: ٢، و سبطه فى المدارك ٤: ٤٣٧.

اعتضاده بالشهره القديمه و المتأخره القريبه من الإجماع، بل الإجماع حقيقه، لندرہ العماني و شذوذہ، و لذا لم ينقله الماتن و كثير و إنما نقلوا القول بوجوب التمام و التخيير.

و من ظاهر أخبار عرفه بوجوب التقصير.

و لعل الأول أجود، بل لعله المتعين.

و حيث جاز القصر فهل يعتم الصلاه و الصوم، أم يختص بالأول؟ ظاهر الأكثر، بل من عدا النهايه الأول؛ لعموم الأدله، و خصوص ما دلّ من تلازم القصرين من المعتبره.

خلافًا للنهايه فالثاني (١).

و اعلم: أن ظاهر إطلاق عباره القدماء - عدا الديلمي (٢) - بالتخيير في الأربعاء ما لم يرد الرجوع ليومه يشمل ما لو لم يرد رجوعاً أو أرادہ في غير يومه، انقطع سفره بأحد القواطع أم لا.

و لعلّ وجهه إطلاق الأدله عدا أخبار عرفه، مع ظهور بعض الصحاح في ثبوت القصر في الأربعاء مع التصريح فيه بالتمام بالوصول بعدها إلى الضيعه (٣).

و لكن يمكن دعوى انصراف الإطلاق نصّاً و فتوى إلى مرید الرجوع قبل القاطع، لأنه الغالب؛ و لذا أنه عليه السلام في الموثقه المتقدمه بعد الحكم بأن المسافه يريد بقول مطلق و تعجب الراوى عنه عللّ بأنه إذا رجع شغل يومه (٤)، و هو ظاهر في أن الأربعاء حيث يطلق يراد بها ما يتعقبه الرجوع، فلا

ص: ٣٨٧

١- النهايه: ١٦١.

٢- المراسم: ٧٥.

٣- التهذيب ٥٠٩/٢١٠، الاستبصار ١١١/٢٢٩، الوسائل ٨: ٤٩٦ أبواب صلاه المسافر ب ١٤ ح ١٤.

٤- راجع ص ٣٨٣.

يمكن إثبات القصر فيها على الإطلاق.

و أما بعض الصحاح فيمكن الجواب عنه بما قدّمناه في ذيل البحث في الشرط الأول من حمله على التلفيق و لو نافاه الأمر فيه بالتمام في الضيعه؛ لإمكان حمله على التقيه، كما عرفته ثمه (١).

نعم ربما يقال: إنه كباقي الإطلاقات ليس فيه اشتراط الرجوع قبل أحد القواطع فتعمّه و غيره، و دعوى اختصاصها بحكم الغلبه بالأول لا تخلو عن ريبه، و عليه فيؤول الأمر إلى كفايه الأربعة بقول مطلق.

و فيه نظر؛ لظهور الموثقه المزبوره في اشتراط الرجوع قبل القاطع؛ لمكان التعجب و تقريره بالتعليل مشيرا به إلى حصول المسافه المعتره في التقصير، و لا ريب أنها تنقطع بما مرّ من القواطع.

و نحوها الأخبار الأخر الداله على اعتبار الإياب.

إلا- أن يقال: المراد منها بيان المسافه المعتره في الوجوب دون الرخصه، كما يفهم من تعليل الموثقه و غيرها، فلا تكون هذه من أخبار المسأله.

لكن مثله يتوجّه في أخبار الأربعة أيضا؛ لما عرفت من انصراف إطلاقها إلى ما يتعقبه الإياب بحكم الغلبه و الموثقه، مع دلالتها على أن بالإياب تحصل مسافه الثمانيه المشترطه في أصل التقصير و وجوبه، و ظاهرها و إن كان كفايه مطلق الإياب فيها مع عدم القاطع في وجوبه كما عليه العماني، إلا أنك عرفت انعقاد الإجماع ممّن عداه على خلافه، فكان هو السبب الأهم لتقييد الإياب في النصوص المتضمنه له ب«من يومه» (٢).

ص: ٣٨٨

١- راجع ص ٣٤٠.

٢- في «م»: من يريد الرجوع ليومه.

و على هذا فينحصر الدليل على ثبوت التخيير فى الأربعة إذا أراد الرجوع لغير يومه فى الرضى و إجماع الأمالى، و لعلهما كافيان فى إثباته فيها، سيما مع اعتضادهما بفتوى أعيان القدماء.

و حيث قد عرفت قوه احتمال انصراف إطلاقهما كغيرهما إلى الأربعة مع الإياب ظهر لك عدم نهوضهما بإثبات التخيير فيها من غير إياب، فيتحتّم فيها التمام، سيما و فى بعض عبارته الرضى ممّا لم ننقله ما يدلّ عليه، و هو قوله عليه السلام بعد الحكم بوجوب التقصير فى الأربعة مع إرادته الرجوع ليومه: «و إن عزمت على المقام و كان سفرك بريدا واحدا ثمّ تجدّد لك فيه الرجوع من يومك فلا تقصّر» إلى أن قال: «و إن سافرت إلى موضع بمقدار أربعة فراسخ» إلى آخر ما مرّ (1).

و هو صريح فى اعتبار الإياب فى ثبوت أصل التقصير فى الأربعة وجوبا إن وقع ليومه، و جوازا إن وقع فى غيره، و أن مع عدمه أو تخلّل القاطع لا يجوز التقصير.

و هو يقوى ما قدّمناه من تخصيص عبائر القدماء بصوره إرادته الرجوع، لإبقائها على إطلاقها؛ لأن الظاهر أنه المستند لهم فى التخيير، و إن استند الشيخ له بالجمع بين النصوص، و يبعد عملهم به فيما عدا هذا الحكم الذى تضمنه.

و كيف كان، فيتحصّل ممّا ذكرنا: عدم جواز القصر فى الأربعة من غير إياب، و جوازه معه لغير يومه، و وجوبه معه ليومه، كما تضمّن جميع ذلك الرضى، و على جملة منه إجماع الأمالى.

و لو أتم المقصّر عامدا أعاد

و لو أتم المقصّر المتحتّم عليه التقصير عالما بوجوبه عامدا أعاد

ص: ٣٨٩

١- فى ص ٣٣٨.

وجوبا، وقتا و خارجا، إجماعا؛ لعدم صدق الامتثال، وللصحيحين (١) وغيرهما المروى في الخصال، وفيه: «و من لم يقصر في السفر لم تجز صلاته، لأنه قد زاد في فرض الله تعالى» (٢).

و لو كان جاهلا لم يعد مطلقا على الأشهر الأقوى، بل عليه الإجماع في الجملة في ظاهر بعض العبارات؛ للصحيح: في رجل صلى في السفر أربعا أيعيد أم لا-؟ قال: «إن كان قرئت عليه آية التقصير و فسّرت له فصلّى أربعا أعاد، و إن لم تكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا إعادته عليه» (٣).

خلافًا للمحكي عن الإسكافي و الحلبي، فيعيد في الوقت دون خارجه (٤). و عن العماني فيعيد مطلقا (٥).

و هما نادران و لا سيّما الثاني، مع عدم وضوح مستندهما عدا الأصول، و إطلاق ما مرّ من روايه الخصال للثاني، و إطلاق ما سيأتي من النصوص في الناسي للأول.

و تخصيصها أجمع بما هنا لازم؛ لأخصّيته بالإضافة إلى الأصول و تاليها مطلقا، و بالإضافة إلى ما سيأتي من وجه، و هو التصريح فيه بالجاهل و إن شمل الإعادة فيه لغه للوقت و الخارج، فيقبل التقييد بالثاني؛ لوقوع التصريح بالإعادة في الأول فيما سيأتي، و إن عمّ الجاهل و الناسي.

ص: ٣٩٠

-
- ١- الأول: التهذيب ٣٣/١٤، الوسائل ٨:٥٠٧ أبواب صلاة المسافرين ب ١٧ ح ٦. و الصحيح الثاني سيأتي مصدره في الهامش (٣).
 - ٢- الخصال: ٩/٦٠٣، الوسائل ٨:٥٠٨ أبواب صلاة المسافرين ب ١٧ ح ٨.
 - ٣- الفقيه ١:٢٦٦/٢٧٨، التهذيب ٣:٥٧١/٢٢٦، الوسائل ٨:٥٠٦ أبواب صلاة المسافرين ب ١٧ ح ٤.
 - ٤- حكاه عن الإسكافي في المختلف: ١٦٤، الحلبي في الكافي: ١١٦.
 - ٥- حكاه عنه في المختلف: ١٦٤.

أما لزومه (١) بالإضافة إلى الأول فواضح؛ لوجوب بناء العام على الخاص مطلقا حيثما تعارضا و حصل التكافؤ بينهما، كما هنا.

و أما لزومه بالإضافة إلى الثانى مع كون التعارض بينهما تعارض العموم و الخصوص من وجه - كما مرّ - يقبل كلّ منهما التخصيص بالآخر: فلرجحان ما هنا على مقابله بالأصل (٢) و الشهره العظيمه بين الأصحاب.

هذا إن قلنا بعموم لفظه الإعادة و شمولها لنحو القضاء، و أما على تقدير اختصاصه بما حصل فى الوقت - كما هو المصطلح عليه بين الأصوليين - فهو بالإضافة إلى مقابله أخصّ مطلقا كسابقه، و لعلّه لذا جعل الأصحاب التعارض بينهما تعارض العموم و الخصوص مطلقا.

هذا مضافا إلى اعتضاده أيضا بصريح الرضوى: «و إن كنت صلّيت فى السفر صلاه تامه فذكرتها و أنت فى وقتها فعليك الإعادة، و إن ذكرتها بعد خروج الوقت فلا شىء عليك، و إن أتممتها بجهاله فليس عليك فيما مضى شىء و لا إعاده عليك إلاّ أن تكون قد سمعت الحديث» (٣).

و يستفاد منه أيضا حكم الناسى من أنه يعيد فى الوقت لا مع خروجه كما هو الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر، و فى صريح الانتصار و الخلاف و السرائر و ظاهر التذكرة دعوى الإجماع عليه (٤)، و زاد فى السرائر دعوى تواتر الأخبار به.

و لم نقف على شىء منها يدل على الحكم صريحا، نعم فى الصحيح:

عن رجل صلّى و هو مسافر فأتمّ الصلاه، قال: «إن كان فى وقت فليعد، و إن

ص: ٣٩١

١- أى: لزوم التخصيص.

٢- و هو: أنّ امتثال الأمر يقتضى الإجزاء. منه رحمه الله.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦٣، المستدرک ٥٣٩: ٦ أبواب صلاه المسافر ب ١٢ ح ٢.

٤- الانتصار: ٥٢، الخلاف ٢٢٩: ١، السرائر ٣٢٨: ١، التذكرة ١٩٣: ١.

كان الوقت قد مضى فلا» (١).

و هو كما ترى غير صريح فى الناسى، لكن بعمومه يشمله، و هو كاف، سيما مع قيام الدليل على خروج العامد و الجاهل.

خلافًا للمحكى عن والد الصدوق و المبسوط فيعيد مطلقا (٢)؛ لإطلاق الصحيح أو عمومه: صلّيت الظهر أربع ركعات و أنا فى السفر، قال: «أعد» (٣).

و حمله الأصحاب على العامد. و الأولى حمله على الناسى مع تقييده بالوقت؛ لما مرّ من حمل العام على الخاص، أو المطلق على المقيّد.

و للمقنع، فيعيد إن ذكر فى يومه، فإن مضى اليوم فلا إعادته (٤)؛ للصحيح أو الخبر (٥). و هو ككلامه مجمل؛ لشيوع إطلاق اليوم على النهار فقط، فيحتمل الحمل عليه، بل و يتعين، للجمع، لأن ما مرّ أصرح، فيكون من أدله المختار، و يجبر قصوره عن إفاده تمام المدعى بعدم قائل بالفرق بين الظهر و العشاء مثلا، فتأمل جدّا.

لو دخل وقت الصلاة فسافر و الوقت باق قصر

و لو دخل عليه وقت الصلاة حاضرا بحيث مضى منه قدر الصلاة بشرائطها المفقوده قبل مجاوزة الحدّين فسافر و الوقت باق بحيث أدرك منه ركعه فصاعدا قصّر على الأظهر الأشهر كما هنا، و فى المعتبر و فى السرائر عليه الإجماع (٦)؛ و هو الحجّه بعد العمومات القطعيه كتابا و سنّه،

ص: ٣٩٢

١- الكافى ٣: ٤٣٥، التهذيب ٣: ٣٧٢/١٦٩، الاستبصار ١: ٨٦٠/٢٤١، الوسائل ٨: ٥٠٥ أبواب صلاة المسافر ب ١٧ ح ١.

٢- نقله عن والد الصدوق فى المختلف: ١٦٤، المبسوط ١: ١٣٩.

٣- التهذيب ٢: ٣٣/١٤، الوسائل ٨: ٥٠٧ أبواب صلاة المسافر ب ١٧ ح ٦.

٤- المقنع: ٣٨.

٥- الفقيه ١: ١٢٧٥/٢٨١، التهذيب ٣: ٥٧٠/٢٢٥، الاستبصار ١: ٨٦١/٢٤١، الوسائل ٨: ٥٠٦ أبواب صلاة المسافر ب ١٧ ح ٢.

٦- المعتبر ٢: ٤٨٠، السرائر ١: ٣٣٤.

و خصوص المعتمبره.

منها الصحيح: قلت له عليه السلام: يدخل على وقت الصلاه و أنا فى السفر، فلا- أصلى حتى أدخل أهلى، قال: «صلّ و أتمّ الصلاه» قلت: فدخل على وقت الصلاه و أنا فى أهلى أريد السفر، فلا أصلى حتى أخرج، فقال:

«صلّ و قصر، فإن لم تفعل فقد و الله خالفت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم» (1) و قريب منه آخر (2).

و منها: الرضوى: «فإن خرجت من منزلك و قد دخل عليك وقت الصلاه و لم تصلّ حتى خرجت فعليك التقصير، فإن دخل عليك وقت الصلاه و أنت فى السفر و لم تصلّ حتى تدخل أهلك فعليك التمام» (3).

خلافًا لجماعه (4) فيتمّ للأصل المخصّص بما مرّ، و للصحيح (5) و غيره (6) المحتملين - و لا سيّما الأول - للحمل على ما يؤولان به إلى الأول كما يأتى، مع ضعف سند الثانى و احتمال الحمل على التقيه، كسابقه.

و للصدوق و النهايه (7) (8)، فالتفصيل بين ضيق الوقت عن التمام فالأول،

ص: ٣٩٣

- ١- التهذيب ٣: ٣٥٣/١٦٣، الاستبصار ١: ٨٥٦/٢٤٠، الوسائل ٨: ٥١٢ أبواب صلاه المسافر ب ٢١ ح ٢.
- ٢- الفقيه ١: ١٢٨٨/٢٨٣، الوسائل ٨: ٥١٢ أبواب صلاه المسافر ب ٢١ ح ٢.
- ٣- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦٢، المستدرک ٦: ٥٤١ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ١.
- ٤- منهم: الصدوق فى المقنع: ٣٧، و العلامه فى المنتهى ١: ٣٩٥، و الشهيد الثانى فى المسالك ١: ٥٠.
- ٥- الفقيه ١: ١٢٨٩/٢٨٤، التهذيب ٣: ٥٥٧/٢٢٢، الاستبصار ١: ٨٥٣/٢٣٩، الوسائل ٨: ٥١٣ أبواب صلاه المسافر ب ٢١ ح ٥.
- ٦- الكافي ٣: ٣/٤٣٤، التهذيب ٣: ٥٦٣/٢٢٤، الاستبصار ١: ٨٥٥/٢٤٠، الوسائل ٨: ٥١٥ أبواب صلاه المسافر ب ٢١ ح ١٠.
- ٧- الصدوق فى الفقيه ١: ٢٨٤، النهايه: ١٢٣.
- ٨- فى «ح» زياده: و المبسوط. راجع المبسوط ١: ١٤١.

وسعته فالثاني؛ جمعا، و للموثق (١) وغيره (٢): في الرجل يقدم من سفره في وقت الصلاة، فقال: «إن كان لا يخاف الفوت فليتم، وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصر».

و فيهما نظر؛ لإمكان الجمع أيضا بما مرّ، بل هو أظهر. والخبران -مع ضعف سند ثانيهما و قصور الأول، و عدم ارتباطهما بمحل البحث، لكون موردهما صورته العكس - لا يقاومان ما مرّ من وجوه لا تخفى على من تدبّر.

مع احتمال كون المراد منهما ما في الصحيح: في الرجل يقدم من غيبته فيدخل عليه وقت الصلاة، فقال: «إن كان لا يخاف أن يخرج الوقت فليدخل و ليتم، وإن كان يخاف أن يخرج الوقت قبل أن يدخل فليصل و ليقصر» (٣).

فلا دلالة فيهما على المطلوب إن لم يكن لهما دلالة على خلافه.

و للخلاف فخير مع استحباب التمام (٤)، و احتمله في كتابي الحديث؛ جمعا، و للصحيح: «إذا كان في سفر فدخل وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فسار حتى يدخل أهله فإن شاء قصر و إن شاء أتم، و إن أتم أحبّ إليّ» (٥).

و يتوجه إليهما النظر بعين ما مرّ، غير القدح في السند، و يبدّل باحتماله الحمل على التقيه - كما قيل (٦) - لأنه مذهب بعض العامة.

ص: ٣٩٤

-
- ١- التهذيب ٢٢٣/٥٥٩، الاستبصار ١: ٨٥٧/٢٤٠، الوسائل ٨: ٥١٤ أبواب صلاة المسافر ب ٢١ ح ٦.
 - ٢- التهذيب ٢٢٣/٥٦٠، الاستبصار ١: ٨٥٨/٢٤١، الوسائل ٨: ٥١٤ أبواب صلاة المسافر ب ٢١ ح ٧.
 - ٣- التهذيب ١٦٤/٣٥٤، الوسائل ٨: ٥١٤ أبواب صلاة المسافر ب ٢١ ح ٨.
 - ٤- الخلاف ١: ٥٧٧.
 - ٥- التهذيب ٢٢٣/٥٦١، الاستبصار ١: ٨٥٩/٢٤١، الوسائل ٨: ٥١٥ أبواب صلاة المسافر ب ٢١ ح ٩ بتفاوت يسير.
 - ٦- قال به صاحب الوسائل ٨: ٥١٥.

و يزداد بعدم قبول بعض نصوص القولين الأولين لهذا الجمع؛ لتضمن الصحيح في الأول الحلف بالله إن لم يفعله فقد خالف، والخبر في الثاني للفظ الوجوب الذي هو كالصریح في اللزوم الحتمی، و هما ینافیان التخییر.

و لبعض أفاضل متأخري المتأخرين فتوقف بين القولين الأولين، قال:

لتعارض الصحيحين فيهما، و احتمال كل منهما الحمل على الآخر (١).

و فيه نظر؛ لأن حمل الأخير على الأول أظهر، لكثرة العدد، و الموافقه للعمومات و الإجماع المنقول، مع قبول لفظه للحمل من غير بعد كثير.

بخلاف الأول؛ إذ الحمل المحتمل فيه هو صرف الأمر فيه بالتقصير إلى صورته الخروج من البلد بعد دخول الوقت من غير مضى مقدار الصلاة بالشرائط. و هو في غاية البعد عن السياق؛ إذ الخروج إلى محل الترخيص بعد دخول الوقت و هو في المنزل - كما هو نص المورد - يستلزم مضى وقت الصلاتين غالباً، بل و أكثر، و لا أقل من إحداهما قطعاً، مع أنه عليه السلام أمر بالقصر من غير استفصال من مضى مقدارهما أو إحداهما.

مع أن قوله: «فلا أصلى حتى أخرج» كالصریح في تمكنه من الصلاة قبل الخروج.

مع أن تأكيد الحكم بالقسم على تقدير الحمل يلغو عن الفائدة الظاهرة منه، و هي دفع ما يتوهم من وجوب التمام أو جوازه، إذ هو ليس محلّ توهم لأحد في صورته الحمل، بل في صورته الظاهر.

و مع ذلك فقد اعترف هذا الفاضل بما ذكرنا، فقال: إن الصحيح الثاني أقبل للتأويل، بأن يكون المراد من قوله: «يدخل من سفره» قرب الدخول و المشارفه عليه، و كأن في الإيراد بصيغه المضارع إعانه على هذا المعنى،

ص: ٣٩٥

١- المحقق السبزواری في الذخیره: ٤١٥، و يظهر أيضاً من الحدائق ١١: ٤٨٠.

و كذا المراد من قوله: «خرج من سفره» قرب الخروج، و أراد به المقاربه من فعله، لا الخروج حقيقه.

و كذا لو دخل من سفره أتمّ مع بقاء الوقت و لو بمقدار ركعه، على المشهور بين المتأخرين كما فى روض الجنان و غيره (١)، حتى أن جمله منهم ممن قال فى المسأله الأولى بالقول الثانى وافق هنا كالشهيدين و الفاضل فى كتبه (٢)، و لم يتوقف المتوقف السابق.

لعين ما مرّ حتى الإجماع المحكى؛ مضافا إلى الصحيح: عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاه فى السفر، ثمّ يدخل بيته قبل أن يصلّيها، قال:

«يصلّيها أربعا» و قال: «لا يزال يقصّر حتى يدخل بيته» (٣).

خلافًا للمحكى عن الشيخ فى أحد قوله فما مرّ من التفصيل (٤).

و فى الآخر - المحكى أيضا عن الإسكافى - فالتخير (٥).

و عن قائل غير معروف فإطلاق لزوم التقصير (٦).

و مرّ مستند الجميع مع ما فيه.

و لو فاتت اعتبر فى القضاء ب حال الفوات لا - حال الوجوب فيقضى على المختار قصرا فى المسأله الأولى، و تماما فى الثانيه؛ لعموم قوله عليه السلام: «فليقض ما فاته كما فاته» (٧).

ص: ٣٩٦

١- روض الجنان: ٣٩٨؛ و انظر الذخيره: ٤١٥، و الحدائق ١١: ٤٨٠.

٢- الشهيد الأول فى الدروس ١: ٢١٢، الشهيد الثانى فى الروضه ١: ٣٧٦، العلامه فى المنتهى ١: ٣٩٦، و نهايه الأحكام ٢: ١٦٥.

٣- التهذيب ١٦٢/٣: ٣٥٢، الوسائل ٨: ٥١٣ أبواب صلاه المسافر ب ٢١ ح ٤.

٤- المبسوط ١: ١٤١، التهذيب ٢٢٣، ١٦٣: ٣، الاستبصار ١: ٢٤٠.

٥- حكاه عن الشيخ و الإسكافى فى الذكرى: ٢٥٧.

٦- نقله فى روض الجنان: ٣٩٨.

٧- عوالى اللثالى ١٠٧/٣: ١٥٠ بتفاوت.

و الصحيح: قلت له: رجل فاتته صلاه من صلاه السفر فذكرها في الحضر، قال: «يقضى ما فاته كما فاتته، إن كانت صلاه السفر أذاها في الحضر مثلها، وإن كانت صلاه الحضر فليقض في السفر صلاه الحضر كما فاتته» (١).

و على هذا الماتن هنا و في المعبر (٢)، و الفاضل فيما وقفت عليه من كتبه (٣)، لكن أوجب في المسأله الأولى التمام بناء على أصله.

خلافًا للمرتضى و الشيخ و الإسكافي (٤)، فحال الوجوب، و اختاره الحلّي، حاكيًا له عن والد الصدوق في رسالته، و ادّعى لذلك عليه الإجماع و احتجّ عليه بعده بأمر اعتباري ضعيف (٥).

لكن في الخبر: عن رجل دخل عليه وقت الصلاه و هو في السفر، فأخّر الصلاه حتى قدم، فهو يريد أن يصلّيها إذا قدم إلى أهله، فنسى حين قدم إلى أهله أن يصلّيها حتى ذهب وقتها، قال: «يصلّيها ركعتين، لأن الوقت دخل و هو مسافر كان ينبغي أن يصلّي عند ذلك» (٦).

و هو صريح فيما ذكره، إلا أن في السند ضعفا بموسى بن بكر، فلا يعارض ما مرّ، إلا أن يجبر بفتوى من مرّ، سيّما مع نقل الإجماع و وجود قرائن تدل على حسن حال الراوي، و لا يخلو عن نظر، لكنه يوجب التردد في

ص: ٣٩٧

١- الكافي ٣: ٧/٤٣٥، التهذيب ٣: ٣٥٠/١٦٢، الوسائل ٨: ٢٦٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٦ ح ١.

٢- المعبر ٢: ٤٨٠.

٣- راجع المختلف: ١٦٧، و المنتهى ١: ٣٩٦، و نهايه الأحكام ٢: ١٦٥، و إرشاد الأذهان ١: ٢٧٦، و القواعد ١: ٤٩، و التذكرة ١: ١٨٥.

٤- نقله عن المرتضى و الإسكافي في المعبر ٢: ٤٨٠، و يظهر من الشيخ في التهذيب ٣: ١٦٣.

٥- السرائر ١: ٣٣٥.

٦- التهذيب ٣: ٣٥١/١٦٢، الوسائل ٨: ٥١٣ أبواب صلاه المسافر ب ٢١ ح ٣.

المسألة، و به صرّح فى الذخيره (١)، فلا ينبغى ترك الاحتياط فيها بالجمع بين القصر و الإتمام على حال.

إذا نوى المسافر فى غير بلده عشره أيام أتم

و إذا نوى المسافر فى غير بلده عشره أيام و لو ملّفقه من الحادى عشر بقدر ما فات من أولها على الأقوى أتم بإجماعنا، بل الضروره من مذهبنا و المتواتر من أخبارنا (٢).

و لو نوى دون ذلك قصير و لو كان خمسه أيام فصاعدا، على الأشهر الأقوى، بل عليه عامه أصحابنا كما فى المنتهى (٣)، مشعرا بدعوى الإجماع عليه كما فى ظاهر عبارات كثير (٤).

لمفهوم الصحاح المستفيضه و غيرها، بل صريح جملة منها مستفيضه، ففى الصحيح فى صيام المسافر، قال: «لا، حتى يجمع على مقام عشره أيام» (٥).

و فى الخبر: «إذا قدمت أرضا و أنت تريد أن تقيم بها عشره أيام فصم و أتم، و إن كنت تريد أن تقيم أقل من عشره أيام فأفطر ما بينك و بين شهر، فإذا أتم الشهر فأتوا الصلاة و الصيام و إن قلت: أرتحل غدوه» (٦).

خلافًا للإسكافى فيتمّ فى خمسّه (٧)؛ للصحيح (٨)، و هو مع قصوره

ص: ٣٩٨

١- الذخيره: ٤١٥.

٢- الوسائل ٨: ٤٩٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥.

٣- المنتهى ١: ٣٩٦.

٤- منها: الخلاف ١: ٥٧٤، و المدارك ٤: ٤٦٢، و شرح المفاتيح للوحيد البهبهانى (مخطوط).

٥- الكافى ٤: ٢/١٣٣، الوسائل ٨: ٤٩٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ١.

٦- الكافى ٤: ١/١٣٣، الوسائل ٨: ٤٩٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ٣.

٧- كما نقله عنه فى المختلف: ١٦٤.

٨- التهذيب ٣: ٥٤٨/٢١٩، الاستبصار ١: ٨٤٩/٢٣٨، الوسائل ٨: ٥٠١ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ١٢.

دلالة شاذّ محمول على التقيه، كما ذكره جماعه (١)، أو على من كان بمكه و المدينة، كما ذكره شيخ الطائفه (٢)، للصحيح الآخر لراويه (٣)، وفيه نظر، مع أن المستفاد من بعض الصحاح المتقدمه في بحث التخيير في الأماكن الأربعة أن الأمر بالتمام فيهما للتقيه (٤).

ولا فرق في موضع الإقامه بين كونه بلدا أو قريه أو باديه، ولا بين العازم على السفر بعد المقام وغيره، على ما يقتضيه إطلاق النصّ و الفتوى، و به صرح جماعه (٥)، من غير خلاف بينهم فيه أجده. و المراد بنيه الإقامه تحقق المقام في نفسه، كما يقتضيه نحو الصحيح:

«إذا دخلت أرضا فأيقنت أنّ لك بها مقام عشره أيام فأتمّ الصلاه، وإن لم تدر ما مقامك بها تقول: غدا أخرج أو بعد غد، فقصر ما بينك و بين أن يمضى شهر، فإذا تمّ لك شهر فأتمّ الصلاه و إن أردت أن تخرج من ساعتك» (٦).

و عليه فيدخل من نوى الإقامه اقتراحا، و من أوقفها على قضاء حاجه يتوقف انقضاؤها عليها. و مثله ما لو علّق النيه على شرط، كلقاء رجل فلاقاه.

و هل يشترط التوالى في العشره بمعنى أن لا يخرج من محل الإقامه إلى محل الرخصه مطلقا، كما عليه الشهيدان (٧)، أو بشرط عدم صدق الإقامه عرفا

ص: ٣٩٩

١- منهم: صاحب الوسائل ٥٠١:٨، و الحدائق ٣٥٠:١١.

٢- التهذيب ٢٢٠:٣.

٣- التهذيب ٢٢٠/٥٩٤:٣، الاستبصار ٢٣٨/١:٨٥٠، الوسائل ٥٠٢:٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ١٦.

٤- راجع ص ٣٧٤ و ٣٧٥.

٥- منهم الشهيد الأول في الذكرى: ٢٥٨، الشهيد الثاني في روض الجنان: ٣٨٦، صاحب المدارك ٤:٤٦١.

٦- الكافي ١/٤٣٥:٣، التهذيب ٢١٩/٥٤٦:٣، الاستبصار ٢٣٧/١:٧٤٧، الوسائل ٥٠٠:٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥ ح ٩.

٧- الشهيد الأول في البيان: ٢٦٦، و الشهيد الثاني في رسائله: ١٩٠.

وإلا فلا يشترط، كما لو خرج إلى بعض البساتين أو المزارع المتصلة بالبلد مع صدق الإقامة فيها عرفاً، أو لا يشترط مطلقاً حتى لو خرج إلى ما دون المسافه مع رجوعه ليومه أو ليلته لم يؤثر في نيه إقامته، كما عن فخر المحققين (١)، وربما يحكى أيضاً عن والده (٢)؟ أوجه و أقوال.

خيرها أوسطها، وفاقاً لجماعه من محققى متأخرى المتأخرين (٣)؛ لعدم ورود نصّ شرعى فى تحقيق معنى الإقامة، فيرجع فيه إلى ما يعدّ إقامه عرفاً و عادة.

و اعتبار حدّ الرخصه فى كل من الخروج و الدخول من السفر لا يستلزم اعتباره حال قصد الإقامة، مع أنه أمر شرعى لا مدخل له فى أمر عرفى نيط به اللفظ المترتب عليه الحكم الشرعى. و تقديم الشرع عليه إنما هو حيث يفيدنا حقيقه شرعيه لذلك اللفظ، لا شرطاً شرعياً للحكم فى بعض الموارد، كما نحن فيه؛ فإنّ غايه ما يستفاد من الشرع إنما هو ما ذكرنا، لا صيروره الإقامة حقيقه شرعيه فيما لم يحصل معه الخروج إلى حدّ الرخصه لفظها.

و بما ذكرنا ظهر ضعف الوجه الأول، و كذا الثالث؛ لانتفاء الإقامة العرفيه التى هى المناط فى التمام معه. نعم، ربما يعضده بعض النصوص: استأمرت أبا جعفر عليه السلام فى الإتمام و التقصير، قال: «إذا دخلت الحرمين فانو عشره أيام و أتمّ الصلاة» فقلت له: إنى أقدم مكه قبل الترويه بيوم أو يومين أو

ص: ٤٠٠

١- حكاه عنه الشهيد فى رسائله: ١٩١.

٢- انظر المسائل المهنايه: ١٣٢.

٣- منهم المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ٣: ٤٠٩، و صاحب المدارك ٤: ٤٦٠، و المحقق السبزوارى فى الكفايه ٣٣، و العلامه المجلسى فى البحار ٨٦: ٤٢، و صاحب الحقائق ١١: ٣٤٦.

ثلاثه، قال: «انو مقام عشره أيام و أتمّ الصلاه» (١).

ولا- ريب أن القادم بيومين قبل الترويه من نيته الخروج إلى عرفه قبل العشره، و لا يتمّ معه الحكم بالتمام إلا على هذا القول من أن المعبر عدم الخروج إلى مسافه خاصه، و إلا- فعلى القولين الأولين لا يصدق الإقامه من حين النيه قطعاً في الأول، و عرفاً في الثاني، فكيف يتمّ مع ذلك الحكم بالتمام بنيه الإقامه المزبوره؟! و قريب منه إطلاق الصحيح المتضمن لأن من توجه إلى عرفات فعليه التقصير، و إذا رجع و زار البيت و رجع إلى منى فعليه الإتمام (٢).

و في الآخر: «من قدم قبل الترويه بعشره أيام و جب عليه إتمام الصلاه، و هو بمنزله أهل مكه، فإذا خرج إلى منى و جب عليه التقصير، و إذا زار البيت أتمّ الصلاه، و عليه إتمام الصلاه إذا رجع إلى منى حتى ينفر» (٣).

قال في الوافي: إنما يجب الإتمام لأنه لا بدّ له من إقامه عشره حتى يحجّ، و إنما و جب القصر إذا خرج إلى منى لأنه يذهب إلى عرفات و يبلغ سفره بريدين، و إنما يتمّ إذا زار البيت لأن الإتمام بمكه أحبّ من التقصير، و إنما لزمه الإتمام إذا رجع إلى منى لأنه كان من عزمه الإقامه بمكه بعد الفراغ من الحج كما يكون في الأكثر، و منى من مكه أقلّ من بريد.

ثمّ قال: و فيه نظر؛ لأن سفره من عرفات هدم إقامته الاولى، و إقامته الثانيه لم تحصل بعد، إلا أن يقال: إرادته ما دون المسافه لا تنافي عزم الإقامه،

ص: ٤٠١

-
- ١- التهذيب ١٤٨٤/٤٢٧، الاستبصار ١١٨٠/٣٣٢، الوسائل ٨:٥٢٨ أبواب صلاه المسافر ب ٢٥ ح ١٥.
 - ٢- التهذيب ١٤٨٧/٤٢٨، الوسائل ٨:٥٣٧ أبواب صلاه المسافر ب ٢٧ ح ٣.
 - ٣- التهذيب ١٧٤٢/٤٨٨، الوسائل ٨:٤٦٤ أبواب صلاه المسافر ب ٣ ح ٣.

و عليه الاعتماد، و يأتي ما يؤيده في باب إتمام الصلاة في الحرم الأربعة (١).

و ذكر فيه الصحيحه المتقدمه.

و هو- كما ترى- ظاهر في موافقته لهذا القول، و أن قصد نحو عرفات مع الرجوع قبل العشره قاطع للإقامه قطعاً، و لعلّه لما ستعرفه من الاتفاق عليه.

و لعل هذا هو السرّ في تقييده التمام إذا رجع إلى منى بما إذا قصد إقامه ثانيه. فما يقال عليه من أن في تقييده تأملاً، إذ ليس منه عين و لا- أثر و لا- عاده، لا يخلو عن مناقشه، سيّما مع دعواه الأكثرية التي مرجعها إلى العاده. لكنها لعلّها لا تخلو عن مناقشه، لكن الظاهر أن ذكره هذه الدعوى إنما هو لبيان حكمه ترك التقييد و إن كان السبب فيه حقيقه هو ما ذكره من كون قصد نحو عرفات قاطعاً للإقامه.

و على هذا فغايه ما يستفاد من هاتين الروايتين عدم انقطاع الإقامه بالخروج إلى نحو منى، و لعلّه لصدق الإقامه معه عرفاً، و هو لا يستلزم عدم الانقطاع بالخروج إلى ما دون المسافه مطلقاً.

إلا أن يقال في توجيه الاستدلال بهما لهذا القول على المختار بأن سفر عرفات ليس بمسافه القصر على الحتم كما مرّ، و مثله لا يهدم قصد إقامه العشره، كما يظهر منهما من عدم نيه إقامه مستأنفه، و كون الإتمام بعد الرجوع مترتباً على الإتمام السابق من جهه أنه صار بمنزله أهل مكه. و فيهما شهاده على أن سفر عرفات سفر رخصه في القصر؛ لعدم كونه سفراً تاماً بسبب عدم الرجوع ليومه الذي هو شرط كما مرّ.

و لا يخلو عن نظر؛ لإطلاق الأصحاب الحكم بانقطاع الإقامه بالخروج إلى مسافه، من دون تقييد كما سيظهر، حتى أن الشيخ- الذي هو

ص: ٤٠٢

١- الوافي ١٥٤: ٧.

أحد القائلين بجواز التقصير في الأربعاء مع عدم الرجوع ليومه-جعل في كتاب الحديث مقتضى الروايه الاولى-من حصول نيه الإقامه عشرا مع العلم بالسفر أربعه فراسخ في أثنائها-من خصائص الحرمين اللذين هما موردهما (١).

و على هذا فتشذ الروايات من هذا الوجه أيضا،زياده على ما مرّ من شذوذ جمله منها من حيث الدلاله على لزوم التقصير في الأربعاء فراسخ مع عدم الرجوع ليومه.

هذا،مع أن التوالى المبحوث عنه إنما يعتبر في ابتداء نيه الإقامه إلى أن يصلّى تماما،لا مطلقا؛لما سيأتي من الاتفاق فتوى و نصّيا على أنه متى نوى الإقامه عشره أيام و صلّى صلاه واحده بتمام فإنه لا يقصّر حتى يقصد مسافه جديده،ولذا أن الشهيدين (٢)اللذين هما العمده في اعتبار التوالى بالمعنى الأول في الإقامه صرّحا-كغيرهما (٣)-بأنه يتم إذا خرج بعدها إلى ما دون المسافه.

و لا ينافيه تصريحهم بلزوم التقصير في العود مع عدم العزم على إقامه مستأنفه،و إلا فيتمّ مطلقا؛لأن ذلك منهم محمول على ما إذا حصل في العود قصد المسافه ليجامع ما مرّ من اتفاقهم على اعتبار مسافه جديده في التقصير إذا سافر بعد الإقامه و إتمام صلاه واحده،مع تصريحهم أيضا بكونها من قواطع السفر و منزله للمقيم منزله المتوطن.

و على هذا فتخرج الصحيحه الأخيره-على تقدير سلامتها عمّا مرّ إليه الإشاره-عن مفروض المسأله،و هو اعتبار التوالى بالمعنى الأول أو العرفى عند

ص: ٤٠٣

١- راجع التهذيب ٥:٤٢٧.

٢- البيان: ٢٦٦،روض الجنان: ٣٩٤.

٣- المدارك ٤:٤٦١.

نيه الإقامه؛ لأن موردها الخروج إلى ما دون المسافه بعد حصول الإقامه عشره.

و الصحيحه الأولى تقبل التقييد بهذا دون مفروضنا.

و أما الروايه فيكفي في الجواب عنها زياده على ما مرّ قصور السند.

و بالجملة فما اخترناه هو المعول عليه و المعتمد.

و لو تردّد في الإقامه عشرا قصير ما بينه و بين ثلاثين يوما، ثمّ أتمّ و لو صلاه واحده، بلا خلاف أجده، بل عليه الإجماع في عبائر جماعه (١)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه (٢) و إن اختلفت كالتاوى في التأديه عن العدد بالشهر كما في أكثرها، أو بالثلاثين كما في العبارة و غيرها (٣). و لعلّه الأقوى؛ حملا للمطلق على المقيّد، أو المجمل على المبين؛ مع كونه الأغلب من أفراد المطلق فتعين و لو لم يكن هنا مقيد، اقتصارا فيما خالف الأصل - الدالّ على استصحاب بقاء القصر - على الفرد المتيقن. فلا يرد أن المقيد لا عبره بمفهومه، لوروده أيضا مورد الأغلب؛ إذ غايه ذلك سقوطه فيرجع في الفرد النادر إلى حكم الأصل.

و تظهر الثمره ما لو حصل التردّد في أول الشهر فيكفي في الانتقال إلى التمام مضيّه و لو نقص، على الأول، و لا على الثاني بل لا بدّ من تمام العدد.

لو نوى الإقامه ثمّ بدا له قصر ما لم يصلّ على التمام

و لو نوى الإقامه عشرا ثمّ بدا له فيها قصير ما لم يصلّ على التمام و لو صلاه واحده، بلا خلاف فيه أيضا أجده، بل عليه الإجماع في عبائر جماعه (٤)؛ للصحيح إنى كنت نويت حين دخلت المدينه أن أقيم بها عشره أيام

ص: ٤٠٤

١- منهم: الشيخ في الخلاف ١: ٥٧٤، و العلامه في المنتهى ١: ٣٩٧، و صاحب المدارك ٤: ٤٦٣.

٢- الوسائل ٨: ٤٩٨ أبواب صلاه المسافر ب ١٥.

٣- كالتواعد ١: ٥٠، و البيان: ٢٦٠، و مفاتيح الشرائع ١: ٢٣.

٤- منهم: صاحب المدارك ٤: ٤٦٣، و الفيض في مفاتيح الشرائع ١: ٢٥.

فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ، ثُمَّ بَدَأَ لِي بَعْدَ أَنْ لَا أَقِيمُ بِهَا، فَمَا تَرَى لِي، أَمْ أَمُورٌ أَمُورٌ؟ فَقَالَ:

«إِنْ كُنْتَ دَخَلْتَ الْمَدِينَةَ وَصَلَّيْتَ بِهَا صَلَاةَ فَرِيضَةٍ وَاحِدَةً بِتَمَامٍ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْصِرَ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْهَا؛ وَإِنْ كُنْتَ حِينَ دَخَلْتَهَا عَلَى نِيَّتِكَ الْمَقَامَ فَلَمْ تَصَلِّ فِيهَا صَلَاةَ فَرِيضَةٍ وَاحِدَةً بِتَمَامٍ حَتَّى بَدَأَ لَكَ أَنْ لَا تَقِيمَ، فَأَنْتَ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ فَانَوِّ الْمَقَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَأَتَمَّهُ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ الْمَقَامَ فَقْصِرْ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا مَضَى لَكَ شَهْرٌ فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ» (١). وَبِمَعْنَاهُ الرِّضْوَى (٢).

وَأَمَّا الْخَبِيرُ الدَّالُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالتَّقْصِيرِ بِالْبَدَاءِ عَنِ الْإِقَامَةِ مَعَ إِتْمَامِ الصَّلَاةِ (٣)، فَمَعَ قُصُورِ سَنَدِهِ -بَلْ ضَعْفِهِ وَشُدُودِهِ- غَيْرُ صَرِيحٍ فِي الْمَخَالَفَةِ؛ لِقُوَّةِ احْتِمَالِ كَوْنِ الْأَمْرِ بِهِ كِنَايَةً عَنِ الْأَمْرِ بِالسَّفَرِ، دَفْعًا لِمَا تَوَهَّمَهُ السَّائِلُ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ إِبْطَالِ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ.

وَظَاهِرُ الصَّحِيحِ وَجُوبُ الْقَصْرِ بَعْدَ الْبَدَاءِ وَقَبْلَ فِعْلِ الصَّلَاةِ تَمَامًا، سِوَاءِ قَصْدِ مَسَافَةٍ أَوْ تَرَدُّدِ فِي الْإِقَامَةِ وَعَدْمِهَا، وَهُوَ الْأَشْهَرُ الْأَقْوَى.

خِلَافًا لِجَمَاعِهِ فَاحْتَمَلُوا اخْتِصَاصَهُ بِالْأَوَّلِ (٤).

وَالحُكْمُ بِالْإِتْمَامِ وَقَعُ فِيهِ مَعْلَقًا عَلَى مَنْ صَلَّى فَرِيضَةً مَقْصُورًا تَمَامًا بَعْدَ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ، فَلَا تَكْفِي النَّافِلَةَ، وَلَا الْفَرِيضَةَ الْغَيْرَ الْمَقْصُورَةَ، وَلَا الْمَقْصُورَةَ إِذَا تَمَّتْ بِغَيْرِ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ سَهْوًا، أَوْ لِشَرَفِ الْبِقَاعِ الْأَرْبَعِ، أَوْ اسْتَقْرَتْ فِي الذِّمَّةِ تَامَةً بِخُرُوجِ وَقْتِهَا، وَلَا الصَّوْمَ مُطْلَقًا.

ص: ٤٠٥

- ١- الفقيه ١: ١٢٧١/٢٨٠، التهذيب ٣: ٥٥٣/٢٢١، الاستبصار ١: ٨٥١/٢٣٨، الوسائل ٨: ٥٠٨ أبواب صلاة المسافر ب ١٨ ح ١.
- ٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦١، المستدرک ٦: ٥٤٠، أبواب صلاة المسافر ب ١٣ ح ١.
- ٣- الفقيه ١: ١٢٨٦/٢٨٣، التهذيب ٣: ٥٥٤/٢٢١، الاستبصار ١: ٨٥٢/٢٣٩، الوسائل ٨: ٥٠٩ أبواب صلاة المسافر ب ١٨ ح ٢.
- ٤- منهم: الشهيد في روض الجنان: ٣٩٤، والمحقق السبزواری في الذخيرة: ٤١٢.

كُلّ ذلك على الأقوى، وفاقا لجماعه (١). خلافا لآخرين (٢)، فاكتفوا بها جملة أو ببعضها على اختلاف لهم؛ لوجوه اعتباريه لا تصلح لتأسيس الأحكام الشرعيه.

ثمّ إنّ المتبادر من الخروج المعلق عليه القصر بعد التمام في الخبر إنما هو الخروج إلى المسافه لا دونها، بشهاده السياق؛ مضافا إلى ما مرّ من الاتفاق على جعل الإقامة عشرا من القواطع، وكون البلد بها بمنزله الوطن.

و مقتضى ذلك أنه لو سافر لدون المسافه أتمّ مطلقا، سواء قصد العود إلى محل الإقامة و عزم على إقامه عشره مستأنفه كما هو إجماع، أو لم يقصد العود إليه أصلا، أو قصده و لم يعزم على المقام عشرا ثانيا، سواء عزم على إقامه ما أم لا.

و لكن ظاهر الأصحاب - كما قيل (٣) - في الصورة الأولى الاتفاق على القصر ذهابا و إيابا و إن اختلفوا في ثبوته بمجرد الخروج أو بعد الوصول إلى حدّ الترخّص - كما هو الأقوى على تقدير ثبوت القصر بالإجماع المحكى - أو تقييده بما يأتي؛ لعموم المنزله المتقدمه.

و أما الصورة الثانيه فظاهر المشهور فيها أيضا وجوب القصر و إن اختلفوا في إطلاقه بمجرد الخروج أو بعد بلوغ حدّ الترخّص، أو تقييده بحال الإياب خاصه. و على الأول الشيخ و الحلّي و العلامه (٤)، و على الثاني الشهيدان

ص: ٤٠٦

-
- ١- منهم: صاحب المدارك ٤: ٤٦٤، و المحقق السبزواري في الذخيره: ٤١٢؛ و انظر الحدائق ١١: ٤٢١.
 - ٢- انظر: التذكرة ١: ١٩٣، و نهايه الإحكام ٢: ١٨٥، و التنقيح ١: ٢٩٤، و روض الجنان: ٣٩٥.
 - ٣- الحدائق ١١: ٤٨٤.
 - ٤- الشيخ في المبسوط ١: ١٣٨، الحلّي في السرائر ١: ٣٤٥، العلامه في المنتهى ١: ٣٩٨.

و جماعه (١).

و حجّتهم على أصل التقصير هنا و فى الصورة السابقه غير واضح بعد فرض الخروج إلى دون المسافه، مع اتفاقهم - كما عرفت - على كون الإقامة من القواطع، و أنه لا بدّ فى القصر بعدها من مسافه جديده، إلا أن تقيّد عباراتهم بصوره قصدها و إن اختصّيت بالخروج لدونها، و إلا فلا يمكن الجمع بين حكميهما فى المسألتين، كما تبّه عليه جماعه، أوّلهم شيخنا الشهيد الثانى فى رسالته التى أفردتها لبيان أحكام صور المسأله (٢).

و عليه فالمتجه ما عليه الشهيدان من اختصاص القصر بحال العود خاصه؛ لما مرّ من نقل الإجماع على عدم ضمّ الذهاب إلى الإياب مطلقا.

و لكن فى الاعتماد عليه هنا إشكال؛ لو هونه بمصير الشيخ و من تبعه و لو فى (٣) المسأله على خلافه.

يستحب أن يقول عقب الصلاة سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ثلاثين مره

و يستحب أن يقول عقب الصلاة المقصوره سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ثلاثين مره، جبرا لما قصر منها.

و ظاهر النص (٤) المتضمن له الوجوب، إلا أنه لا قائل به مع ضعف سنده، فليحمل على مطلق الثبوت، أو تأكّد الاستحباب، و قد روى استحباب فعلها عقب كل فريضه (٥)، فاستحبابها هنا يكون آكد.

و هل يتداخل الجبر و التعقيب أم يستحب تكرارها؟ وجهان.

ص: ٤٠٧

١- الشهيد الأول فى الدروس ١:٢١٤، الشهيد الثانى فى رسائله: ١٨٦؛ و انظر الحدائق ١١:٤٨٤.

٢- رساله نتائج الأفكار فى حكم المقيم فى الأسفار (رسائل الشهيد الثانى): ١٦٨.

٣- فى «ل» و «ح» زياده: غير.

٤- التهذيب ٣:٥٩٤/٢٣٠، الوسائل ٨:٥٢٣ أبواب صلاه المسافر ب ٢٤ ح ١

٥- الوسائل ٦:٤٥٣ أبواب التعقيب ب ١٥.

لو صَلَّى المسافر خلف المقيم لم يتم و اقتصر على فرضه و سلم منفردا

و لو صَلَّى المسافر خلف المقيم لم يتم و اقتصر على فرضه و سلم منفردا مطلقا، سواء أدرك الصلاة جميعا أو ركعه أو أقل منها، بإجماعنا و أخبارنا (١)؛ و قد مضى الكلام فيه في بحث الجماعة مستوفى.

و يجوز أن يجمع المسافر بين صلاتي الظهر و العصر و كذا بين صلاتي المغرب و العشاء كما هنا و في الخلاف و السرائر و المنتهى و التذكرة و الذكرى و غيرها (٢)، و في صريح الأول و ظاهر ما عدا الثاني كونه مجمعا عليه بيننا.

و لا ريب فيه؛ لاستفاضه النصوص، بل تواترها به جدّا عموما، مثل ما دلّ على اشتراك الوقتين، و خصوصا كالصباح المستفيضه و غيرها من المعتمره المتقدمه هي - كالسابقه - في مباحث أوقات الفرائض الخمس.

و إنما الإشكال في استحبابه أو جوازه بقول مطلق، كما هو ظاهر من مرّ، عدا الشهيد في الذكرى فظاهره الأول، و به صرح هو في الدروس و المحقق الثاني كما حكى (٣)، قال: للنبوي: «كان عليه السلام إذا كان في سفر أو عجلت به حاجه يجمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخره» (٤).

و في دلالتة على الاستحباب نظر.

و مقتضى عموم ما دلّ على أفضليته أول الوقت (٥) أفضليته و لو هنا، فيشكل الحكم باستحباب الجمع، و سيّما في المغرب و العشاء، فإنّ استحباب الجمع

ص: ٤٠٨

- ١- الوسائل ٨: ٣٢٩ أبواب صلاة الجماعة ب ١٨.
- ٢- الخلاف ١: ٥٨٨، السرائر ١: ٣٤٤، المنتهى ١: ٣٩٩، التذكرة ١: ٧٦، الذكرى: ٢٦٢؛ و انظر الجامع للشرائع: ٩٣، و المهذب البارع ١: ٤٩٥.
- ٣- الدروس ١: ٢١٤، و لم نعثر على قول المحقق الثاني.
- ٤- الكافي ٣: ٣/٤٣١، التهذيب ٣: ٦٠٩/٢٣٣، الوسائل ٤: ٢١٩ أبواب المواقيت ب ٣١ ح ٣.
- ٥- الوسائل ٤: ١١٨ أبواب المواقيت ب ٣.

بينهما يوجب الحكم باستحباب ترك نافلة المغرب، و هو باطل إجماعاً، لثبوت استحبابها سفراً و حضراً، فالتعبير بالجواز المطلق كما في عبائر هؤلاء أولى.

لكن يتوجه على هذا أنه لا فائده لتخصيص الحكم به بالسفر مع ثبوته في الحضر أيضاً، بإجماعنا الظاهر المصرح به في الخلاف و الذكري (١) و غيرهما، و تدل عليه أدلة اشتراك الوقتين أيضاً.

و يمكن أن يقال: وجهه تأكيد استحباب التفريق في الحاضر إجماعاً، كما في الذكري، دون المسافر؛ أو التنبيه على أن الجمع هنا جائز و لو بتأخير الأولى عن وقتها الأول إلى الثاني اتفاقاً، حتى من القائل بكونه للاضطرار لا الإجزاء؛ لكون السفر من الأعذار المسوّغه للتأخير كما صرح به الشيخ (٢) رحمه الله، و لعل هذا أولى.

و يتخير في الجمع بين تقديم الثاني إلى الأولى و بين العكس، إلا أن الأول أولى؛ لما مضى.

و في التذكرة: الأولى فعل ما هو أوفق به، فإن كان وقت الزوال في المنزل و يريد أن يرتحل قدام العصر إلى الظهر حتى لا يحتاج إلى أن ينزل في الطريق، و إن كان وقت الزوال في الطريق و يريد أن ينزل آخر النهار آخر الظهر؛ لحديث ابن عباس (٣)، فإن لم يكن في أحد الأمرين غرض فالأولى التقديم (٤).

لو سافر بعد الزوال و لم يصلّ النوافل قضاها سفراً و حضراً

و لو سافر بعد الزوال و لم يصلّ النوافل قضاها سفراً و حضراً للموثق:

«إذ زالت الشمس و هو في منزله ثم يخرج في سفر يبدأ بالزوال فيصلّيها، ثم

ص: ٤٠٩

١- الخلاف ٥٨٨: ١، الذكري: ١١٩.

٢- المبسوط ٧٢: ١.

٣- سنن البيهقي ١٦٣: ٣.

٤- التذكرة ٨٣: ١.

يصلى الاولى بتقصير ركعتين، لأنه خرج من منزله قبل أن يحضر الاولى، وإن خرج بعد ما حضرت الاولى صلى الأولى أربع ركعات ثمَّ يصلّى بعد النوافل ثمان ركعات» الخبر (١).

و فى جملة من المعتبره و فيها الصحيح و الموثق و غيرهما: «يقتضى فى السفر نوافل النهار بالليل» (٢).

و حملها الشيخ على من فاتته فى الحضر (٣)، بأن يكون قد دخل عليه وقتها قبل أن يخرج و لم يصلّها فكان عليه قضاؤها فيما بعد، و استشهد عليه بما مرّ من الموثق، و لا بأس به.

تمّ المجلد الأول و الثانى من رياض المسائل فى تحقيق الأحكام بالدلائل، على يد مؤلفه المفتقر إلى الله الغنى على بن محمد على الطباطبائي، فى أواخر العشر الثانى من الشهر الثانى من السنه الرابعه من العشر الآخر من المائه الثانيه من الألف الثانى من الهجره النبويه، على صاحبها ألف سلام و ثناء و تحيه.

ص: ٤١٠

-
- ١- التهذيب ١٨/٤٩:٢، الاستبصار ٢٢٢/٧٨٥:١، الوسائل ٨٥:٤ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٣ ح ١.
 - ٢- الوسائل ٨٤:٤ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٢.
 - ٣- التهذيب ١٧:٢.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع :: www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

